المركز القومى للترجمة

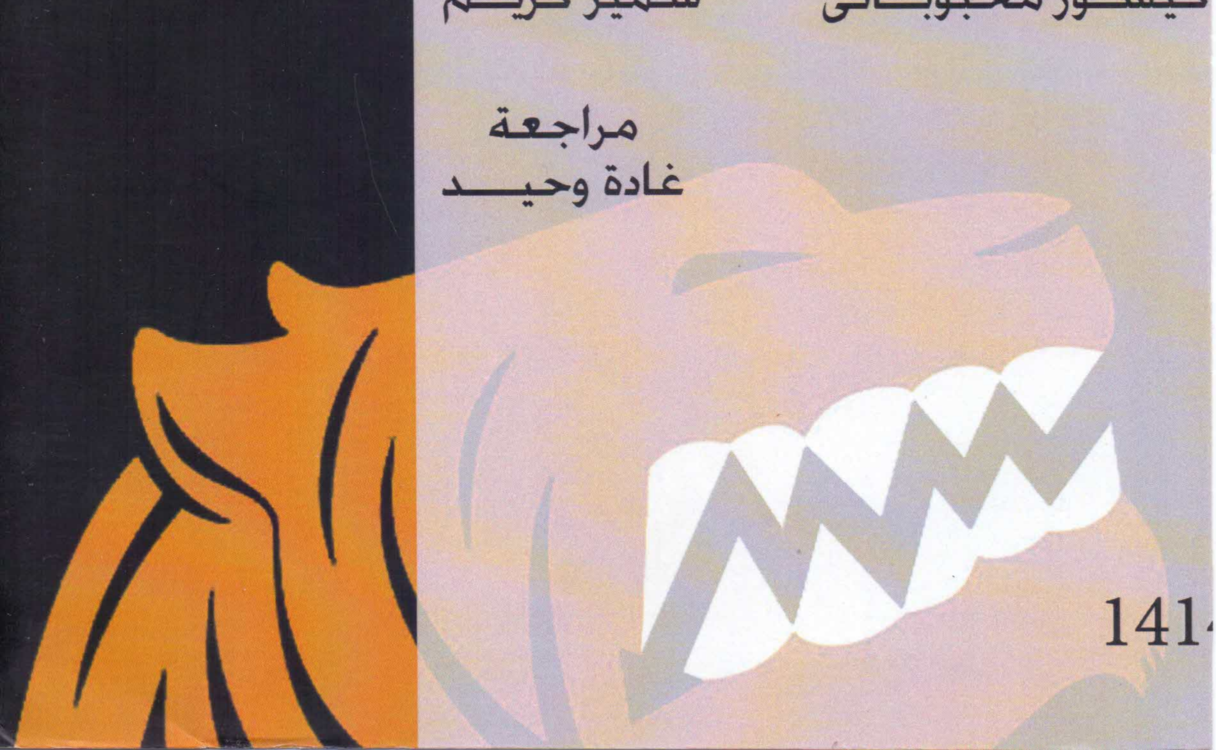
نصف العالم الآسيوى الجديد

تقديم
محمود محيى الدين

تأليف
كيشور محبوبانى

ترجمة
سمير كريم

مراجعة
غادة وحيد



141

ازددت اقتناعًا بأهمية ترجمة هذا الكتاب وتقديمه لقارئ العربية بعد لقائى مع مؤلفه، ليس فقط لما فيه من آراء وأفكار أرى فيها صوابًا، ولكن للآراء والأفكار الأخرى التى وردت به وأراها جديرة بالاختلاف معها. ولا يأتى هذا الكتاب بآراء ومقترحات فقط، بل يأخذك فى سياحة مصحوبًا بمرشد مطلع قريب من دوائر اتخاذ القرار وصنعه فى العواصم الآسيوية، ويدلك على أسباب التطور والنهضة التى تشهدها بلدان آسيوية بحجم الصين والهند المرشحتين مُنذ فترة لتقدُّم ركب الاقتصاد العالمى.

محمود محيى الدين

نِصفُ العَالم الآسيوى الجَديد

التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1414
- نِصفُ العَالم الآسيوى الجَديد : التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق
- كيشور محبوبانى
- سمير كريِّم
- غادة وحيد
- محمود محيى الدين
- الطبعة الأولى 2009

هذه ترجمة كتاب:

The New Asian Hemisphere
The Irresistible Shift of Global Power to the East
by: Kishore Mahbubani

First published in the United States by public Affairs,
a member of the Perseus Books Group

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

نِصفُ العَالم الآسيوى الجَديد

التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق

تــأليــف: كيشور محبوبـانى
تــرجمة: سمــير كـــــريِّم
مراجعة: غـــادة وحــــيد
تقديــــم: محمود محيى الدين

2009

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

محبوباني، كيشور
نصف العالم الآسيوى الجديد : التحول الجارف للقوة العالمية نحو الشرق / تأليف : كيشور محبوباني ؛ ترجمة سمير كريم، مراجعة غادة وحيد، تقديم : محمود محيى الدين
ط ١ - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠٠٩
٣٨٨ ص ، ١٧×٢٤ سم
١ - السياسة - مقالات
العنوان ٣٢٠,٤

رقم الإيداع ١٣٤٧٢ / ٢٠٠٩
الترقيم الدولى: I.S.B.N -978- 977-479- 449-6
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

إهداء

إلى كيشور، وشيلاج، وجهامات

المحتويات

التقدم وإرادة التغيير

(تقديم بقلم: محمود محيى الدين)[١]

بدأت اليوم مبكرًا فى زيارة قمت بها إلى سنغافورة بدعوة من معهد الشرق الأوسط ووزارة الخارجية السنغافورية. ألقيت محاضرة عن العولمة والأزمة المالية وتأثيرها على الدول العربية، ثم التقيت بعدد من المسئولين فى الحكومة، ثم بصناديق الاستثمار والتمويل ومجموعة من الشركات.

توجهت إلى حيث إقامتى فى الفندق بعد نهاية يوم العمل، وعبثًا حاولت النوم الذى لم يغالبنى بسبب فرق التوقيت بين القاهرة وسنغافورة. وكانت الساعة مازالت العاشرة مساء أى الرابعة مساء بتوقيت القاهرة. فحدثتنى نفسى بالتجول فى المدينة، وأعلم من زيارة سابقة أن هناك شارعًا لا ينام مبكرًا فى سنغافورة وهو "شارع العرب"، وهذا هو اسمه الرسمى. وهو يقع إلى جوار المسجد الجامع بسنغافورة الذى حرص وزير الدولة للشئون الخارجية - السيد زين العابدين رشيد - على اصطحابى إليه لصلاة العشاء، بعد زيارة المركز الثقافى للمالاى والذى يضم متحفًا صغيرًا يحتوى مقتنيات مختلفة تعبر عن تطور حال المالاى المسلمين، الذين يشكلون ١٥% من مواطنى سنغافورة.

وفى أحد المقاهى فى "شارع العرب" جلست أحتسى شايًا مغربيًا، بعد تناول طعام العشاء من سمك مطهىّ على الطريقة التركية، وكان ذلك فى ثانى أيام عيد الفطر من عام ٢٠٠٩. وتترامى إلى سمعى أغنيات مصرية

---

(١) اقتصادى وسياسى مصرى، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ويشغل منصب وزير الاستثمار.

حديثة من مقهى "القاهرة" المزدحم فى الجانب المقابل من الشارع الضيق، الذى تنتشر فيه محال بيع السجاد الإيرانى والأفغانى، إلى جانب المقاهى والمطاعم العربية والتركية.

كل المبانى المتلاصقة فى هذا الشارع لا تزيد فى ارتفاعها عن طابقين، وتنتشر على الأرصفة أمامها مناضد وكراسى صغيرة للمقاهى والمطاعم. اللافتات والعلامات مكتوبة باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ولا يذكرك بأنك فى سنغافورة إلا سيارات حديثة بلوحات دالة على أنك فيها، وعربات الأجرة بعلاماتها المميزة، ومبان عالية شاهقة الارتفاع تظهر فى خلفية الشارع لفنادق ومؤسسات مالية ومكاتب إدارية. وجوه البشر كتلك التى تراها فى شوارع سنغافورة للقادمين إليها من كل حدب وصوب، مع غلبة للوجوه الآسيوية على وجوه من يظهر أنهم من السائحين أو الغرباء المقيمين. رائحة الطعام العربى تختلط مع الآسيوى، تتخللها روائح لأنواع من "الشيشة" يدخنها محترفون فى التعامل معها، وبعض من المجربين لها باستغراب المُقدِم على شيء غير مألوف. وضحكات من شباب جالس تترامى إليك مع كلمات وتعليقات بلغات ولهجات شتى.

ولما كنت قد عقدت العزم على أن أنتهى من كتابة تقديم لهذا الكتاب الذى بين يديك، بعدما وعدت الدكتور جابر عصفور – مدير المركز القومى للترجمة، بأن أكتب هذا التقديم مُنذ أسابيع، قررت أن أكف عن متابعة ما يجرى حولى فى "شارع العرب"، وأن أبدأ فى تقديم هذا الكتاب، والذى كنت قرأته منذ عام. وتشاء الأقدار أن أكتب هذه المقدمة فى سنغافورة، التى هى موطن مؤلف الكتاب "كيشور محبوبانى"، وذلك بعد فترة من اصطحاب الكتاب لى فى زيارات لأماكن أخرى فى مصر وخارجها لإعداد تقديم للطبعة العربية لهذا الكتاب.

ويعمل "محبوبانى" الآن عميدًا لمعهد "لى كوان يو" للسياسات العامة، التابع لجامعة سنغافورة. وكان قبلها دبلوماسيًا تقلد مناصب عديدة، كان آخرها ممثلاً لبلاده فى الأمم المتحدة. ويُعد من أشهر الدبلوماسيين الآسيويين وأكثرهم اطلاعًا على ثقافة الغرب، ومكّنته دراسته السابقة للفلسفة والتاريخ من الإلمام بأدوات للفهم والتحليل، جعلته محل اهتمام لم يخل من نقد لأفكاره وتوجهاته.

وكانت المناسبات قد جمعتنى به مستمعًا له فى إحدى محاضراته عن "صعود الآسيوى والعولمة" مُنذ سنوات، ثم سنحت لى الفرصة بلقائه والنقاش معه مطولاً أثناء زيارة له إلى القاهرة العام الماضى بدعوة من السيد/ أحمد أبو الغيط – وزير الخارجية المصرى، الذى تجمع بينهما صداقة تعود إلى أيام عملهما ممثلين لبلديهما فى الأمم المتحدة. وكان نقاشنا حول كتابه وما جاء به من أفكار، خاصة فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات الدولية بما فى ذلك البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومجلس الأمن، وأوجه هذا الإصلاح لمؤسسات تكونت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأنه بعد ستين عامًا من نشأة هذه المؤسسات ظهرت تطورات لا يستوعبها الهيكل الإدارى أو أساليب العمل أو طرق التصويت فى هذه المؤسسات.

وكان هذا الحديث، وكذلك صدور الكتاب، فى وقت سابق على اندلاع الأزمة المالية العالمية فى سبتمبر ٢٠٠٨. وقد أظهرت هذه الأزمة ما أظهرت من أوجه العوار والقصور فى المؤسسات الدولية، بما فى ذلك المالية منها، بما يستوجب الإصلاح والتغيير. ورغم هذا لا أرى إصلاحًا يُذكر، ولعل القارئ سيستدل على بعض أسباب عدم القدوم على الإصلاح عند اطلاعه على ما جاء فى هذا الكتاب، وهناك أسباب أخرى لعل هذا التقديم ليس مكانها الأنسب(٢).

---

(٢) يمكن للقارئ الإطلاع على مقال لكاتب هذا التقديم تحت عنوان "المؤسسات المالية الدولية ... قصور الأداء وسبل الإصلاح" المنشور فى مجلة السياسة الدولية، فى العدد (١٧٥)، بتاريخ يناير ٢٠٠٩. وكذلك مقاله المعنون "عن الأزمات العالمية والدروس غير المستفادة منها" المنشور فى مجلة وجهات نظر، فى العدد (١١٩)، بتاريخ ديسمبر ٢٠٠٨.

وقد ازددت اقتناعًا بأهمية ترجمة هذا الكتاب وتقديمه لقارئ العربية بعد لقائى مع مؤلفه، ليس فقط لما فيه من أراء وأفكار أرى فيها صوابًا، ولكن للآراء والأفكار الأخرى التى وردت به وأراها جديرة بالاختلاف معها. ولا يأتى هذا الكتاب بآراء ومقترحات فقط، بل يأخذك فى سياحة مصحوبًا بمرشد مطلع قريب من دوائر اتخاذ القرار وصنعه فى العواصم الآسيوية، ويدلك على أسباب التطور والنهضة التى تشهدها بلدان آسيوية بحجم الصين والهند المرشحتين مُنذ فترة لتقدم ركب الاقتصاد العالمى.

آسيا بين أدبيات الدراما والصعود

كان من المألوف فى مقررات دراسات التنمية والسياسات الاقتصادية فى الدول النامية أن نجد كتابًا ضخمًا من ثلاثة أجزاء من بين هذه المقررات ألفه عالم الدراسات الاجتماعية السويدى "جونار ميردال"، وكان الكتاب، كعنوانه، مثيرًا للجدل وهو "الدراما الآسيوية: بحث فى فقر الأمم". وكان هذا الكتاب ذا تأثير كبير تناوب عليه عدد غير قليل من الباحثين فى الشئون الآسيوية، ومنهم من عمل فى المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولى والبنوك الإقليمية.

ورغم أن كتاب "الدراما الآسيوية" لم يكن موفقًا فى توقعاته عن استمرار التخلف والفقر فى آسيا وتواضع إمكانات التقدم والتحديث فى بلدين اختصهما بالبحث باستفاضة هما الهند وإندونيسيا، فقد وضع يده على مكامن الداء فى عدم التطور واستمرار التخلف، ولعل من أهمها رأس المال البشرى وتأثيره فى النمو، بعد عهود من التركيز على رأس المال المادى وإعطائه مكان الأولوية.

والأمر الثانى الذى أوضحه "ميردال" فى كتابه، هو دور الدولة القوية القادرة على إنفاذ قراراتها من أجل تحقيق التنمية وفرض القانون والنظام،

مميزًا لها عما أسماه بحالة "الدولة الرخوة" التى سادت معالمها فى البلدان الآسيوية بعد الحرب العالمية الثانية ... وهى حالة تجعل الدولة، من خلال مؤسسات ضعيفة عاجزة عن اتخاذ القرار وتحمل نتائجه، تتورط فى الإسهاب فى وعود وخطط وبرامج، ولكنها عاجزة عن التطبيق، فاشلة فى فرض النظام، تنزع إلى تسويف الإجراءات التى قد تأتى بنزاع مع أصحاب المصالح الرابضين فى مواقعهم متحينين الفرصة التى قد تأتى لفرض توجهاتهم وحماية مصالحهم، مستخدمين حجج الصالح العام وحمايته، ومخاطر التغيير وأضراره على جموع الناس، الذين هم فى حقيقة الأمر مضارين من جراء أوضاع التخلف والفقر وغياب مشروعات التنمية والتحديث.

لقد استبعد "ميردال" أن تأتى موجة مؤثرة من التحديث والتطوير والنمو والتنمية إلى دول آسيا التى رآها راضية مستكينة بما هى عليه، خاضعة لنظم احترفت الإبقاء على الواقع ولو كان رديئًا متدنيًا، ولم ير أمل التقدم إلا فى وجود نظام قوى، بل غاشم، يقود التغيير، أو فى اندلاع المواجهة بين فريق الإصلاح والتحديث الضعيف، وفريق الجمود والتخلف المستقوى بثوابت الأمر الواقع، وهى مواجهة لن تتحملها هذه البلدان التى سيؤثر الفقر وظروف بقائه على التحديث والتطوير، وما قد يأتيان به من مشاكل التغيير. ويدلك كتاب "محبوبانى" على أن شيئًا من هذا لم يحدث، وأن هذه التنبؤات لم تصادف الواقع فى نتائجها أو وسائلها، بل تبنت الدول الآسيوية مسيرة للتقدم والتحديث حققت نتائج كبرى فى النمو والتنمية.

ويصدمك كتاب "نصف العالم الآسيوى الجديد" فى بدايته بإحصاءات ذات دلالة كبرى، بمقارنة ما حدث فى الاقتصادات الآسيوية منذ الحرب العالمية حتى الآن، وما حدث فى الدول الأوروبية منذ الثورة الصناعية وحتى التاريخ الحديث. فتقول مقدمته أن الثورة الصناعية سميت بذلك لأنه

للمرة الأولى فى تاريخ البشرية تحدث نقلة نوعية فى مستوى معيشة البشر تعادل ٥٠% من التحسن على مدار عمر الفرد أو الجيل الواحد من البشر. ولكن بالمعدلات الجارية للنمو فى آسيا (التى تتجاوز ٧% فى السنة الواحدة) يتحسن مستوى معيشة البشر تراكميًا بما مقداره ١٠٠ مرة على مدار عمر الفرد أو الجيل الواحد من البشر. أرقام وإحصاءات لا يصدقها إلا من اطلع على الحياة فى دول شرق آسيا على سبيل المثال من ثلاثين عامًا ثم زارها الآن ورأى الفرق فى حياة الناس.

وعلى مدار السنوات الماضية التقيت بخبراء فى الاقتصاد والسياسة ودبلوماسيين تعرضوا لهذه التجربة. فيحدثك أحدهم عن زيارة للصين الشعبية، مثلاً، فى منتصف السبعينيات فى مقتبل حياته الوظيفية، وينقل لك ما قد تكون قد قرأته عن أعداد غفيرة من البشر تعـيش فى حـدود الفـقر لا تبارحه، يرتدون زيًا موحدًا متواضعًا. لا تعرف الأقدام إلا "صنادل بلاستيكية"، باستثناء أقدام بعض كبار الساسة وأساتذة الجامعات المسموح لها بأحذية جلدية متواضعة الشكل والصنع. وعندما يزورون الصين اليوم، التى مازال يحكمها الحزب الشيوعى الصينى، يرون عجبًا لا يبرر حدوثه مُضى السنوات الثلاثين التى مرت مُنذ قيام الزعيم الصينى الرفيق "دنج زياو بنج" فى عام ١٩٧٩ بإعلان برامجه الأربعة للتحديث: تحديث الزراعة، وتحديث الصناعة، وتحديث العلوم والتكنولوجيا، وتحديث الجيش.

وها هى نتائج البرامج الأربعة تتحقق على أرض الواقع، بفضل جهد كبير فى التنفيذ والتطبيق، إذ يقع الاقتصاد الصينى اليوم فى المرتبة الثالثة على مستوى العالم، ولم يكن لهذا الاقتصاد ذكر فى التصنيف منذ ثلاثين سنة. ويتوقع للصين أن تتقدم على اليابان فى سنوات قليلة وتتبوأ مركز الصدارة فى الاقتصاد العالمى بين عامى ٢٠٢٠ و٢٠٣٠. وهذه التوقعات، بالمناسبة، لمراكز أبحاث غير صينية وأكثرها أمريكى وأوروبى أو دولى،

ولو سألت صينيًا مسئولاً أو خبيرًا لهون لك من أمر التقدم، وأخذ يسرد عليك مشاكله ومشاكل اقتصاده ... وأن الصين مازالت تعانى من مشكلات عدة إلى غير ذلك. هل هو التواضع الصينى؟ أم عدم الرغبة فى تحمل أعباء التصنيف المتقدم مبكرًا؟ أم أسباب أخرى؟

والهند لها تجربتها فى النمو والتنمية، وبدأت تشهد انطلاقة فى الأداء الاقتصادى منذ بداية التسعينيات، وترى معدلات للنمو تعادل عدة أمثال متوسطات نمو اقتصادها فى الثمانينيات والسبعينيات، وتتبنى سياسات مُساندة لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتصنيع ذى القيمة المضافة العالية، وتحتضن مجموعة من أهم مراكز الأبحاث فى التكنولوجيا وعلوم الفضاء وبحوثه. وتنافس الصين فى جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وتنافسها أيضًا فى مدى وجود شركاتها خارج حدودها. ولقلة مواردها من العناصر الطبيعية والطاقة نجد الشركات الهندية باحثة بنهم عن مصادرها، وتعتمد على فئة من الطبقة الوسطى الصناعية والتجارية فى الانطلاق والتطوير، وكأن مئات الملايين من البشر اكتشفوا مفاتيح القوة الكامنة فيهم. وكأنها استجابة لما تنبأ به الزعيم الهندى "جواهر لال نهرو" من أن لحظة فارقة نادرة من الزمن ستأتى على الهند، وعندها ستخرج من القديم إلى التقدم.

الأسرّة الساخنة والقيم السبعة للتقدم

شاركت فى ندوة عام ١٩٩٦، أعدها مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عن التطور الاقتصادى والنمو فى آسيا، وذلك بعد صدور كتاب عن البنك الدولى تحت عنوان "المعجزة الشرق آسيوية". وقد أخذ المتحدثون يعددون أسباب المعجزة الآسيوية التى حققت معدلات فى النمو وطفرات للتنمية لم تتحقق فى مثل هذه الفترة الوجيزة،

وأخذوا يقارنون بين كوريا ومصر، خاصة وأن متوسط الدخل فى كوريا كان أقل من مصر فى مطلع الستينيات. ودار النقاش حاميًا حول أنماط التنمية ومدارسها إلى غير ذلك، حتى جاء الدور فى الحديث على خبير كورى من المشاركين فى الندوة، ففاجأ الحضور برفضه التام للوصف الذى أطلقه البنك الدولى عن التنمية والنمو فى شرق آسيا بأنها معجزة، تعنى بأن هناك أمرًا خارقًا للمعتاد قد حدث، وقال إن ما حدث فى كوريا وغيرها من دول شرق آسيا هو تطبيق حرفى لما عرّفه بأنه منهج "الأسرّة الساخنة".

ولما رأى المتحدث استغراب الحضور من التعبير والتفسير، سارع بالإيضاح بأن "الأسرّة الساخنة" تعنى ببساطة أن المصنع أو المنشأة الاقتصادية هى عبارة عن ثلاثة مكونات رئيسية؛ أولاً: ماكينة يعمل عليها العامل، وثانيًا: مكان لتناول الطعام والترفية والتريض، وثالثًا: سرير ينام عليه. وفى أى لحظة أثناء اليوم تجد أن الماكينة تعمل لمدة ٢٤ ساعة ولها ثلاثة من العاملين كل منهم يعمل لفترة ٨ ساعات، يذهب بعدها إلى مكان الطعام والترفيه لمدة ٨ ساعات، ثم بعدها إلى حيث ينام لمدة ٨ ساعات. وبهذه الطريقة المبسطة أوضح الخبير الكورى أن الماكينة لا تتوقف عن العمل طوال اليوم، ومكان الترفيه مشغول أيضًا على مدار اليوم، وكذلك السرير، الذى يتبدل عليه ثلاثة عمال على مدار اليوم، لم يجد وقتًا ليبرد فراشه بين مستخدم من العاملين والذى يليه.

وبهذا يكون قد لخص، بهذا المثال المبسط، هذا العمل المستمر والتنظيم لوقت الراحة والطعام والترفيه والنوم، فى مجتمع أحدث من النمو ورفع مستويات الدخل فى خمسة وعشرين عامًا ما أخذ من الأوروبيين والأمريكان مئات السنين لتحقيقه.

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، فيذكر "محبوبانى" أن الآسيويين قد نقلوا من الغرب قيمه فى التقدم والتحديث، وطبقوها بمرونة عالية وصرامة

فى التنفيذ يشبه المسيرة العسكرية المنتظمة فى إيقاعها، العالمة بوجهتها، المدركة للعواقب الوخيمة للخطأ. وقد لخص "كيشور محبوبانى" القيم الغربية التى نقلها الآسيويون فى سبعة:

- اقتصاد السوق الحرة
- العلم والتكنولوجيا
- الجدارة والكفاءة الشخصية للفرد
- ثقافة السلام
- احترام سيادة القانون
- التعليم
- البرجماتية

والغريب أن "محبوبانى" لا يذكر أيًا من القيم الآسيوية وتأثيرها على ما تحقق فى أى موضع من كتابه، ولكن يؤكد أن هذه القيم السبعة الغربية المنشأ قد أتى بها الجانب المضىء من الغرب، وهى أفكار الفلاسفة وقادة الرأى، الذى أرسى قيم العدل والمساواة وكرامة الفرد، ولكن هناك أيضًا الغرب المادى الذى يعلو بالمصلحة الشخصية على القيم، والذى يختار قادة يجنحون إلى استغلال القوة والثروة. وأن الغرب فى تطبيقه لقيمه، قد انحرف انحرافًا بعيدًا عن حكمة الفلاسفة وأفكار وقادة الرأى.

فالغرب يدفعك إلى تبنى حرية التجارة، حتى يراك تنفع بها أكثر منه فيحيد عنها. ويتغنى بالديمقراطية التى يختزلها عادة فى صندوق الانتخاب، حتى يختار الصندوق أعداءه فينقلب عليه وعلى أسلوب الاختيار، وينثر الاتهامات بالانتهازية وتحيُّن الفرص فى عملية الانتخابات. ويتشدق الغرب بحماية البيئة ويحذر من مغبة تغير المناخ وسخونة الأرض، متناسيًا أنه

المساهم الأكبر فى التلوث والانبعاثات الضارة بالبيئة. وينتقد الغرب الدول النامية إذا ما قامت ببحوث نووية، ولكنه يخزن من الأسلحة النووية ما يدمر العالم عدة مرات.

براجماتية القط الأبيض والقط الأسود

يظهر الكتاب فى مواضع عديدة أهمية البرجماتية فى النهضة الآسيوية المعاصرة، ويحتفى بها احتفاءً كبيرًا. فالبرجماتية بمعنى المرونة فى اتخاذ الإجراءات لتحقيق أهداف السياسة، تجد مثالها فى البرجماتى الأكبر فى تاريخ آسيا، وهو الزعيم الصينى "دنج زياو بنج"، الذى قدم تعريفًا للبرجماتية بالمثال الذى أصبح مشهورًا ونصه "لا يهم لون القط إذا كان أسود أو أبيض، فطالما يصطاد الفئران فهو قط جيد". وقد وجدت هذا المثال من المقتطفات المأثورة المعلقة على جدران حائط معهد "لى كوان يو" للسياسات العامة فى سنغافورة.

والبرجماتية الآسيوية اعتمدت على انفتاح العقل أمام التجارب الأفضل، وقبولها ومحاولة تطبيقها بما هو أفضل. وربما تكون أهم زيارة أحدثت تحولاً فى تاريخ ومستقبل أمة هى تلك التى قام بها "دنج زياو بنج" إلى كل من بانكوك وكوالالمبور وسنغافورة فى نوفمبر ١٩٧٨، ومهدت للتحول الأكبر فى الصين فى عام ١٩٧٩، باعتمادها على اقتصادات السوق وتشجيع الاستثمارات الخارجية فى إطار تحقيقها لبرامج التحديث الأربعة التى أشرت إليها.

وقد حدثنى أحد كبار المسئولين فى سنغافورة بأن الزعيم الصينى "دنج زياو بنج" قد تعرض لصدمة كبرى بعد زيارته للعواصم الآسيوية الثلاث، وخاصة سنغافورة، إذ كان يتوقع أن يرى مدنًا من مدن العالم الثالث، ولكن وجد شيئًا آخر أكثر تقدمًا.

وقد قال له "لى كوان يو"، رئيس وزراء سنغافورة فى هذا الوقت ورائد نهضتها، أن ما تحقق فى سنغافورة قام به صينيون مثلكم، بل هم من بسطاء الصينيين الفلاحين والمهاجرين، وليسوا من "المندارين"، فإذا تحقق ذلك فى سنغافورة فيمكن للصين أن تحقق مثله... وكان ذلك ما تحقق فعلاً بداية من الساحل الجنوبى الشرقى للصين وأخذ ينطلق فى كافة أنحائها.

ولكن ما فعله الرفيق الصينى لم يكن عمل فرد منفرد، بل عمل حزب ودولة أشعلت التنافس بين مقاطعاتها لتتبنى المنهج الجديد، واستخدمت اللامركزية بفاعلية فى تنفيذ وتطبيق القرارات التى تم اتخاذها فى المركز. فالصين فى تقديرى تعطى واحدة من أفضل النماذج لقوة الدولة المركزية، ومرونة التطبيق من خلال اللامركزية التى يشرف عليها المركز دون تعويق بيروقراطى، أو تضييق على الأقاليم والمقاطعات فى الموارد البشرية والمالية المطلوبة لإحداث التنمية. ويقوم الحزب الشيوعى الصينى من خلال قياداته على مستوى المقاطعات بمهمة كبرى فى الإشراف وإحداث التوازن المطلوب فى مسيرة التحديث وتحديد الأولويات وإثابة المتميزين وحساب المخطئين. كما لم يفت "دنج زياو بنج" ورفاقه، وكذلك من جاء بعدهم من القيادات، بأن يحدثوا ثورة ثقافية جديدة لتبنى اقتصادات السوق المدفوع بالاستثمارات الخارجية والمحلية الممولة بأعلى معدل ادخار فى العالم. واستخدم "دنج زياو بنج" عبارات قوية وصادمة للصينيين من خلال خطبه ووسائل الإعلام .. كقوله "أن تكون غنيًا فهذا شىء عظيم" وذلك فى مجتمع تربى فى أحضان الثورة الشيوعية وتعاليم "ماوتسى تونج".

ولم يتردد "دنج زياو بنج" من أن يذكر إعجابه بسنغافورة، التى كانت توصف فى الصحف الصينية قبل زيارته لها بكل نقيصة، ويوجه أبناء شعبه للتعلم من سنغافورة التى "تتمتع بنظام اجتماعى محكم وجيد، وتدار شئونها بحكمة... علينا أن نتعلم منها ونتعرف على تجربة أهلها... وأن ندير الأمور

بشكل أفضل منهم". وسرعان ما تغيرت لغة الصحافة فى الصين عن سنغافورة لتذكرها بأنها مدينة جميلة.. مدينة كالحديقة.. بها إسكان عام متميز.. ومدينة نظيفة للغاية.

لقد غير "دنج زياو بنج" توجه الصين، الذى غير وجه العالم وأوضاعه وموازين القوة فيه. وقد غير الرفيق الشيوعى سياساته بعدما بلغ من العمر ٧٤ عامًا، وتبنى سياسة للانفتاح، وهو من لم يعلم فى حياته غير الشيوعية، وأقنع رفاقه بالطريق الجديد، وغير الإعلام واستخدمه ليقنع ألف مليون مواطن بالمنهج الجديد، موجهًا لهم بالامتناع نهائيًا عن استغراق الوقت فيما لا يفيد والجدل حول الاشتراكية والرأسمالية، داعيًا لأن يُستغرق الوقت والجهد فى تحقيق إصلاحات أكبر وأسرع وأعمق.

وأخذ يحذر من الدول الأصغر المحيطة بالصين، التى حققت طفرة فى النمو والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتطوير فى البنية الأساسية وجذب الاستثمارات والشركات الكبرى، سبقت بها الصين فى التنمية الاقتصادية، وأن فشل الصين فى اللحاق بهم هو ما يستحق الندم عند عقد المقارنة بين الصين وجيرانها. وعلى ذلك، نادى "دنج زياو بنج" بأن أى فكرة من شأنها أن تحقق التنمية ينبغى عدم عرقلتها، بل يجب تطبيقها وبأقصى سرعة، ومذكرًا بأن بلاده قد تكون لديها الفرصة اليوم ... ولكنها لن تتكرر غدًا ... ولن تعود أبدًا.

ويذكر أن الصين قد استعانت بأحد الخبراء السنغافوريين هو الدكتور "جوه كنج سوييى" كمستشار اقتصادى لمجلس الدولة الصينى، وخاصة فيما يتعلق بتطوير الساحل الصينى فى الثمانينيات، وهنا تأتى فكرة تعلم دول الجوار من بعضها. فهذا الخبير من أكثر المستشارين اقتناعًا بتجربة اليابان فى عهد "المدچى" فى السبعينيات من القرن التاسع عشر، حيث أرسل الإمبراطور اليابانى خبراءه إلى أمريكا، فرجعوا منبهرين بما شاهدوه من

تقدم فى العلوم والسكك الحديدية والأسلحة والطرق المضاءة بالغاز، بل المنازل التى بها حمامات بداخلها، ولم يكن هذا حال اليابان وقتها، ولا منازل أهلها.

إذن، فعدوى التقدم قد انتقلت من أمريكا إلى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر، ونقلتها سنغافورة عنها. ولم تكن وحدها، فكوريا أيضًا أصابتها هذه العدوى من قبل، وهو ما حقق لها طفرة كبرى منذ الخمسينيات والستينيات واستمرت بعدها. ثم تجد "مهاتير محمد" رئيس الوزراء الماليزى الأشهر يفسر لك برجماتية سياساته الاقتصادية، بأن على ماليزيا أن تنظر إلى الشرق وتتعلم من اليابان وكوريا الجنوبية. وها هى الصين فى السبعينيات تنقل عن سنغافورة، الناقلة عن اليابان، التى نقلت من أمريكا أساليب التقدم ومناهجه وتطوعها. ثم تأتى الهند، قبل أن يفوتها قطار التقدم، فى مطلع التسعينيات لتتبنى مثل هذه الأساليب. وعندما هاجم اليساريون "مانموهان سنج" وزير المالية الهندى وقتها ورئيس الوزراء حاليًا، على تشجيعه للاستثمارات الأجنبية المباشرة التى ستجعل الهند خاضعة للنفوذ الأمريكى، استشهد بسنغافورة الدولة ذات الخمسة ملايين نسمة والتى استطاعت أن تخالف وتعارض السياسات الأمريكية فى أكثر من مناسبة وموضوع، رغم أنهما الأكثر استقبالاً – بمعيار متوسط نصيب الفرد – للاستثمارات الأجنبية فى آسيا. مدللاً بذلك على أن قبول الاستثمارات الأجنبية "برجماتيًا" لا يعنى فقدان الاستقلال السياسى للبلاد.

وتطورت الهند بفضل هذه السياسات على نحو غير مسبوق، ونضجت شركاتها، وازدادت حجمًا وطموحًا، فها هى شركة "تاتا" الهندية للصلب تشترى شركة الصلب البريطانية "كوروس" بحوالى ١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧. ويروى "راتان تاتا" رئيس هذه الشركة قصة ملخصها أنه لزمن طويل طاف أرجاء الهند محاولاً إقناع الناس ليتعلموا من سنغافورة، فكان

الرد دائمًا كيف للهند الكبيرة أن تتعلم من سنغافورة الصغيرة؟ وما الذى يمكن أن تتعلمه الهند الكبيرة من سنغافورة؟

ولكن بعدما ظهرت معالم الانطلاق فى الصين، التى نقلت تجربة سنغافورة، لم يعد بمقدور أحد أن يقول إن الصين، الضخمة بشرًا وحجمًا، صغيرة بما لا يمكن للهند التعلم منها. وبدأت الهند مسيرة للانفتاح فى عام ١٩٩١ تحت ضغط من أزمة كبرى فى ميزان المدفوعات، ولكن لا يمكن إغفال الدروس الصينية للهند فى هذا الانفتاح، الذى جعل أحد شركاتها، بعد أقل من عشرين سنة من الإصلاح والتحرير، تنطلق بمعدلات نمو عالية وأداء اقتصادى سمح لها بأن تستحوذ على شركة كبرى فى الصلب، كانت تمتلكها بريطانيا التى احتلت الهند حتى قبل هذه الصفقة بستين عامًا.

ولا يعلم من الهنود، إلا قليلاً، أن هذه النهضة الاقتصادية التى تشهدها بلادهم كانت بفضل السياسات التى تعلموها من الصين "الكبيرة" التى نقلتها عن سنغافورة "الصغيرة"، وأن سنغافورة قد تعلمت من اليابان. ولكن يعلم الهنود، إلا قليلاً، أنهم بدون هذه السياسات، كان يمكن أن يصبحوا فى أوضاع اقتصادية واجتماعية أدنى، ولوقعوا فى خطر المتروك وحده، الذى هجره من حوله فى رحلة إلى التقدم والنمو.

مآخذ على كتاب "نصف العالم الآسيوى الجديد"

رغم إعجابى بما ورد فى الكتاب ومنهجه فى الشرح ويسر أسلوبه ومزجه بين خبرات الباحث الدارس والدبلوماسى المطّلع، فإن الكتاب يؤخذ عليه أمور عدة فى التحليل والانحياز والعرض، أوجز منها ما يأتى:

- حقيقة "آسيوية" التقدم الآسيوى

أغفل الكتاب أن التقدم الآسيوى، ومثاله الأكبر الصين، يعتمد اعتمادًا كبيرًا، حتى الآن، على الاستثمارات "الغربية" الأمريكية والأوروبية، وكذلك الأسواق "الغربية" فى تصدير المنتجات التى يأتى أكثر من نصفها من خلال شركات تعمل فى الصين، ولكنها غربية المنشأ ومملوكة بالكامل "للغرب" أو على الأقل بالمشاركة معه، والذى يشير الكتاب إلى تقدم الشرق الآسيوى الوشيك عليه. كما يغفل الكتاب أيضًا أن حلقات الوصل بين الشرق والغرب تتعقد من خلال الاستثمارات والقروض الآسيوية المتدفقة إلى الغرب، وخاصة من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن تحليل الكتاب مازال متأثرًا بالفصل الكلاسيكى للاقتصاد العالمى، قبل العولمة الراهنة، وأغفل تعقد دوائر العلاقات، والاعتماد والتأثر المتبادل بين أطراف العلاقة الاقتصادية. فالصعود الآسيوى يتضمن صعودًا غربيًا، والدليل على ذلك أنه عند انهيار أسواق الغرب فى سبتمبر ٢٠٠٨، لم تفد نظريات "عدم الارتباط"، التى روجتها بعض بنوك الاستثمار والمؤسسات الدولية، فى حماية الاقتصادات الآسيوية، التى عانت من تراجع فى معدلات النمو، وارتفاع معدلات البطالة، وإفلاس شركات، وتسريح عمالة، واضطراب للأوضاع الاقتصادية بها.

- التعميم فيما لا يجوز فيه إلا الفصل والتحديد

يتكرر الحديث فى الكتاب عن شرق صاعد وغرب تتنازعه قيم رفيعة لفلاسفته، ومادية حكامه وقيادات شركاته. ولعل الأمر أكثر تعقيدًا من ذلك، فالشرق الآسيوى لا يخلو من عناصر للاختلاف بين بلدانه تضرب فى عمق تاريخها، وعبرت عنها بمعارك وحروب، ونزاع حول الحدود، ومطالبات بمقاطعات، ونزوح أقليات تشعر بالاضطهاد رغم أنها آسيوية فى النهاية.

وفى حين يسعى الحكماء وأهل الرشد مغالبة عناصر الفرقة بما يجمع هذه البلدان على مصالح مشتركة ومنافع متبادلة، تتأجج ذاتيًا، ومن حين لآخر خارجيًا، نيران النزاع والصراع. وفى لعبة الأمم ستزداد المحاولات فى المستقبل باستدعاء خلافات الماضى لتعوق مسيرة التقدم والصعود الآسيوى.

ويعترف الكاتب بأنه متفائل، ويستبعد، من خلال تفاؤله واعتقاده فى سحر البرجماتية، التى تستدعى القبول بالواقع والتعامل مع الآخر، المواجهة بين الشرق والغرب. ويبشر "محبوبانى" 'بانصهار ثقافى' مدفوع باحتضان الآسيويين للقيم السبع للغرب. ولكن لا يُذكرنا الكاتب بأى قيمة من القيم الآسيوية التى قد تستدعى خلافًا، ولو محدودًا، مع الغرب.

وكما فعل الكاتب بالشرق فى الوقوع فى خطأ التعميم بين بلدانه، لم يبخل على الغرب بمثل هذا التعميم... فالغرب من وجهة نظره هو غرب واحد، حيث تغرب الشمس جغرافيًا لتضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا، ولا بأس من إضافة استراليا ونيوزيلندة لأسباب تاريخها الأنجلوساكسونى. ثم تجد الكاتب وقد تملكته الحيرة فيما يفعل باليابان فهى مرة ليست غربية، ومرة تجمع بين آسيا والغرب.

ثم رغم إعلانه تفاؤله بعدم المواجهة، يأتى فى مواضع مختلفة فى الكتاب ليذكر أن العقل الغربى لا يتمتع بالإحساس بالغير، فهو لا يرى غير نفسه وما يخصه وغير مقدّر للثقافة الآسيوية، وخائف من المستقبل. أليس ببعض هذه الخصائص والصفات تحدث المواجهة؟

-الإفراط في الانحياز

ودون دليل واضح، يأتى الكاتب بنتيجة مفادها أن الآسيويين أقدر على حل مشكلات العالم وجعله أكثر استقرارًا وأمنًا، مستندًا إلى تجربة "الآسيان"، وهى المنطقة التى تضم دول جنوب آسيا، فى إقرار ثقافة السلام. وربما

تكون هذه المنظمة قد حققت لأعضائها مجالات للتعاون فى التجارة والاستثمار والتمويل، ولكن لا تعطى الدليل الذى قد يساق فى أن الآسيويين قادرون على حل مشكلات العالم ومعضلاته، بما فى ذلك مشكلة الشرق الأوسط العتيدة النابعة من القضية الفلسطينية والتى نشبت منذ احتلال فلسطين فى عام ١٩٤٨. وإن كان فى موضع من الكتاب يؤيد "حل الدولتين" والرجوع إلى اتفاق طابا الذى احتضنته مصر فى عام ٢٠٠١.

ولا يخفى "محبوبانى" انحيازه للآسيويين حتى عند احتلالهم للبلدان، فيخبرك عن "كفاءة" الاحتلال اليابانى لسنغافورة أثناء الحرب العالمية الثانية! وكيف أن ثلاثين ألفاً من اليابانيين هزموا وأسروا تسعين ألفاً من البريطانيين، ولكنهم لم ينسوا فى زهو النصر وتعقب البريطانيين فى جزر جنوب شرق آسيا، أن يجعلوا هناك فى سنغافورة كتيبة لحفظ الأمن والنظام ومنع الفوضى، التى كانت ستسببها هزيمة البريطانيين وأسر جنودهم، ويقارن ذلك بخيبة الأمريكان فى العراق الذين لم يعتنوا بحفظ القانون والنظام، وينتقد "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع الأمريكى السابق الذى رد على تعليق الصحفيين بأن بغداد تسرق ومتحفها ينهب بقوله "إن مثل هذه الأمور تحدث". ولكن أين ذلك – فى رأى "محبوبانى" – من اليابانيين الذين حافظوا على التراث القومى لسنغافورة، بما فى ذلك حدائقها التاريخية! وفى رأيى أن الكاتب قد خانه التوفيق فى هذا الأمر، حيث يتعامل مع مسألة الاحتلال برمتها ببساطة شديدة، وفى رأيه أن "الغزو والاحتلال من الأمور المعتادة فى التاريخ"، ويبدو أنه لا يشغله فى الاحتلال إلا قدرة المحتل على حفظ الأمن والنظام والثروات التاريخية والعنـــاية بالحدائق الغنـــاء فى البلاد التى يحتلها لسبب أو لآخر.

ولا ريب أن غزو العراق وما ترتب عليه من كوارث ومصائب كبرى، قد يوصف – مع التحلى بدبلوماسية "محبوبانى" – بالخيبة. ولكن اندفاع

الكاتب، وهو فى سياق عرضه لمحاسن الآسيويين مقارنة بالغرب، سبّب هذا الخطأ فى العرض والتحليل، وكان الأولى به أن يتعامل مع قضية الاحتلال بمفهوم "الكفاءة". ويبدو أن الكاتب أصلاً غير منشغل بالإجابة عن سبب مجىء الاحتلال، وما يحيط به من قتل وسلب ونهب وتعطيل للقوانين واعتداء على الحريات، باستثناء ما يراه المحتل لازمًا لتوجهاته.

ومن عجب أن يُنوه بالمحتل الذى يسرق البلد فى وضح النهار، بمنعه الغوغاء من سرقة مقتنيات المتاحف، وبحمايته للحدائق من عبث الدهماء. ولا يتعرض الكاتب لقضية انتهاك المواثيق والأعراف، بما فى ذلك مواثيق الحروب من قِبل آسيويين أثناء حروب شهدها تاريخ آسيا القديم والحديث.

-تجاهل باقي دول العالم

والعالم عند "محبوبانى" فى العرض العام للأفكار مكون من آسيا الواحدة الصاعدة والغرب الرابض لها، والمستقبل واقع بين احتمال المواجهة المدفوعة بعدم تقبل الغرب للصعود الآسيوى، أو احتمال عدم المواجهة المدفوع بالتسامح وقبول الآخر والانصهار الثقافى، أما باقى العالم بما يشمله من دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط ودول الاتحاد السوفييتى السابق بما فى ذلك روسيا، فهو يلعب دورًا هامشيًا فى لعبة الأمم، فهو بين متفرج على اللعبة، أو لاعب لبعض الوقت كمساند للاعبين الرئيسيين، أو ملتقط للكرات التى قد تنحرف عن الهدف أو حدود الملعب، أو معد لأرض الملعب الذى يجرى عليه التنافس بين آسيا والغرب. وفى هذا إغفال لمئات الملايين من البشر، وتجاهل لقوى اقتصادية صاعدة، ذات تأثير إقليمى ودولى له شأنه.

لقد أصاب "محبوبانى" عندما ذكر أن ترتيبات الأوضاع فى العالم ومؤسساته لا يمكن أن تستمر عند اتفاقات وترتيبات وأوضاع تكونت وسادت

مع الحرب العالمية الثانية، ولا يمكن لأقل من ١٢% من سكان العالم الاستمرار فى التحكم فى مصائر أغلبية سكانه، وخاصة أن نصيب الغرب فى الاقتصاد أصبح يقل بشكل مطرد عما كان عليه، وبعدما كان مهيمناً أصبح يشكل أقل من ٥٠% ويقل عن ذلك نسبيًا فى كل عام يمر، وقد عجلت الأزمة المالية العالمية فى معدل هذا الانخفاض والتراجع. ولكن البديل لن يكون ببساطة ما يعرضه الكاتب، من تحول للدفة من تحكم الغرب فيها إلى تحكم آسيا. فباقى العالم لن يقف ساكنًا متابعًا تحولات دفة الاقتصاد العالمى من ربان إلى ربان دون أن يحرك ساكنًا. فتشابك مصالح دول العالم بعد موجات الاندماج والعولمة أصبح أكثر تعقيدًا، وشروط التحديث والتقدم غير عسيرة التطبيق والفهم على الأمم ذات الإرادة فى الأخذ بأسباب النمو والتنمية.

من "شارع العرب" إلى مضمار "فورميلا (١) "

لقد مرت الساعات سريعة، وأوشك فجر يوم جديد أن تظهر بوادره فى سماء سنغافورة، لتبدأ حركة العمل الدعوب، الظاهرة فى سرعة حركة الناس والسيارات في الشوارع، انتقالاً من مكان إلى مكان. وها هو صاحب مقهى "شارع العرب" الذى أجلس فيه، يأتى مبتسمًا، مشيرًا إلى ساعته بأن حان موعد انصرافه. وتذكرت فروق التوقيت بين القاهرة وسنغافورة، وأنه لن يكون لدى إلا ثلاث ساعات للنوم والراحة قبل أن أبدأ اجتماعات اليوم الذى بدأت ساعاته الأولى بالفعل. ولما كنت قد انتهيت من كتابة هذا التقديم، استشعرت بأن القدوم إلى المقهى قد استنفد كافة أغراضه. فلملمت أوراقى متوجهًا إلى حيث موقف سيارات الأجرة، مارًا بنهاية "شارع العرب"، لأطالع شارعًا كبيرًا تملؤه الإعلانات عن سباق السيارات العالمى الذى تستضيفه سنغافورة – الشهير بـــ"فورميلا(١)".

ولعل هذا السباق، وما يجرى فيه، يتضمن تعبيرًا ما عن آراء "محبوبانى" وكتابه. فالسباق عالمى على أرض آسيوية، وقائدو السيارات من جنسيات مختلفة، ومشاهدو السباق من السائحين القادمين من كل بقاع الأرض، والسيارات لا تكاد تحدد من أى منشأ صناعى، أتت مكوناتها الأوروبية والآسيوية والأمريكية، وتسهم فى رؤوس أموال شركات مصانع السيارات بيوت مال آسيوية وغربية وعربية، وتتبنى المتسابقين شركات شتى تعلن عن نفسها على جوانب السيارات ومضمار السباق وعلى ملابس السائقين وعلى أغلفة ما يأكله ويحتسيه المشاهدون.

قد لا يكون هناك انصهار بين الثقافات يمزج بين أصحابها من أهل الشرق وأهل الغرب، ولكن هناك فى السباق بين الأمم قيم للتقدم والفوز، تُعلى من شأن الفائز الآخذ بأسباب التقدم والانطلاق والوصول بأمان إلى هدف السباق. والأمم فى منافسة دائمة من أجل البقاء فى سباقها، ولا يوجد لها بديل عن البقاء فى السباق إلا الخروج منه إلى حيث الفقر والتخلف وتدنى أحوال مواطنيها. إنها فى بداية الأمر ونهايته قضية اختيار بين التقدم والتخلف... فإذا كان الاختيار هو التقدم، فيجب أن تُستدعى إرادة التغيير التى طالما استجاب لها القدر، إثابة للمجتهدين وأولى العزيمة. بهذا يخبرنا تاريخ صعود وهبوط الأمم والحضارات.

كلمة تقدير وعرفان

ربما كانت الموافقة على تأليف كتاب، فى نفس الوقت الذى كنت أحاول فيه إنشاء مدرسة للسياسات العامة، خطأ كبيرا. وكان السبيل الوحيد لإنجاز هذا الكتاب هو الاستغناء عن عطلات نهاية الأسبوع أو على الأصح إحراقها لعدة شهور، وقد دفعت أسرتى الثمن. وهذا أحد أسباب إهدائى هذا الكتاب لأولادى الثلاثة.

بيد أن هناك سببًا آخر أكثر أهمية، وهو اعتقادى بأن أولادى يمكن أن يعيشوا فى عالم أفضل من العالم الذى عاش فيه جيلى (وهو العالم الذى استمر عالمًا جيدًا لمدة ستة عقود). ويمكن حدوث ذلك إذا أحسن استغلال هذه اللحظة المواتية الرائعة فى تاريخ العالم، وإذا اتخذت القرارات السليمة الآن، فإن جيل أولادى سيكون أفضل بكثير. ويهدف هذا الكتاب إلى إحداث التأثير الضرورى لاتخاذ هذه القرارات.

ولما كان عملى يستمر طوال الوقت، فقد اعتمدت على مساعدى البحث. وأخص بالذكر منهم كاجال واليا، التى قدمت لى مساعدات كبيرة، ففى صباح كل يوم اثنين كنت أعود إلى المكتب بأحد الموضوعات المكتوبة بخط اليد، وتقوم هى بفك ألغاز المذكرات وملء المسافات الخالية، كما كانت تقوم بدقة فائقة بإيجاد الإحصاءات والروايات السليمة التى تدعم ما كتبته من نقاط. لقد أدت فعلاً عملاً رائعًا يجعل هذا الكتاب مدينًا لها بجزء كبير منه.

ولقد تركت كاجال العمل قبل اكتمال الكتاب، ولكى أنتهى من الكتاب قدمت لى كل من آسيا أندرسون، وفروتيكا مودى، ودينى جايم، وجيليان جُوُه المساعدات اللازمة. كما أن كلاً من دينى وجيليان وزميلى ت . س . جوبى

ريشينراج عاونانى كثيرًا بما قدموه من بحوث موضوعية، كما قام كل من كارول شان ووُونج وى تشينج بجهد كبير، إذ كان يتطلب إنتاج النسخة المبدئية المعتمدة قدرًا هائلاً من الوقت، وهو الذى ربما كان مستحيلاً بدون ما قدماه من مساعدة. وأود أن أعرب عن شكرى للمحرر كليف بريدل لإخراجه النسخة المبدئية بشكل جميل. وقد استفاد الكتاب كثيرًا من لمساته، هذا فضلاً عن شكرى لكل من آنى لينث وبيث رايت لتحريرهما الكتاب بهذه الجودة والرصانة.

ولا يفوتنى أن أقدم الشكر لأصدقائى لما أبدوه من نصائح واقتراحات بشأن الكتاب. ونظرًا لما قدمه لى بعضهم من نصائح بعدم طباعة الكتاب فى شكله الحالى، فإننى لن أذكر أسماءهم هنا لتجنب مضايقتهم. ولقد نظرت جديًا فيما قدموه من نصح بشأن ما يمكن أن يحدثه الكتاب من استبعاد لجمهور كبير من القراء وخاصة فى الغرب. وأنا أحترم قيمة هذه النصيحة. إلا أننى، وبعد أن أمعنت التفكير قررت المضى فى المسار الذى أقدمت عليه. ولو كنت قد كتبت هذا الكتاب كى يريح أصدقائى فى الغرب، لربما كانت فرصته أفضل فى الحصول على استقبال إيجابى هناك. ولكننا بحاجة إلى إعداد أنفسنا لهذا العالم الجديد المختلف اختلافًا جذريًا. أما عدم الراحة الذى نشعر به عند قراءة هذا الكتاب، فهو لسوء الحظ جزء من عملية الإعداد.

وفى ضوء هذه الخلفية، ستدركون لماذا أعرب عن عميق شكرى وتقديرى لما أبداه بعض أصدقائى من إشارات كريمة لتقديم دعاية لهذا الكتاب. وأود بصفة خاصة أن أشكر كلاً من السيد م.ج. أكبر، والبروفيسور جاجريس باجواتى، والبروفيسور زبنجيو بريززنسكى، والسيد شيكاركابور، والدكتور أمرتيا سين، والبروفيسور لورانس هـسامرز، والسيد ستروب تالبوت والبروفيسور عزرا فوجيل، والبروفيسور وانج جونجوو.

وأخيرًا، لابد أن أقدم لزوجتى آن خالص شكرى لصبرها واحتمالها. أما الآن فإننى أتطلع إلى استئناف حياتى الطبيعية، ولعب الجولف مرة أخرى فى عطلات نهاية الأسبوع.

قالوا عن "نصف العالم الآسيوى الجديد"

"ربما كان كيشور محبوبانى، الدبلوماسى المحنًك، المهتم بشئون آسيا والغرب، هو أكثر الأصوات الآسيوية قدرة على التعبير دون خجل عن صورة الغرب فى عيون النخبة الآسيوية. إن المدّ يتحوّل وبينما قد لا يكون من السهل تقبل رسالة محبوبانى، فإن تجاهل قادة الغرب لمضمونها، هو ما سيعرضهم للمخاطر".

عزرا ف . فوجل، أستاذ البحوث، جامعة هارفارد

"يتمتع كيشور محبوبانى بعقل عالمى ذى منظور سنغافورى فريد، ويبدو هذا واضحًا بقوة فى هذا الكتاب المثير للجدل. لقد شب فى عائلة هندوسية، بين أصدقاء مسلمين وصينيين وأسهَم فى تشكيله التعليم البريطانى الاستعمارى. وهذه هى المكوّنات الرئيسية للسنغافورى الأصيل. ومن خلال دراسته للفلسفة الغربية وعمله كدبلوماسى تمكّن من الإمساك بروح العالم الواحد التى يمثلها نموذج الأمم المتحدة. وهكذا بزغ هذا السنغافورى العالمى المصمم على تشريح الكيفية التى يمكن بها للقوى التى تم إحياؤها من جديد فى كل من الصين والهند والعالم الإسلامى أن ترغم الغرب القديم على التغير. كما يتحدى أيضًا أن تستجيب آسيا الجديدة، إذا ما حدث هذا التغير".

وانج جونجوو، رئيس مجلس الإدارة، معهد شرق آسيا

"يفهم كيشور محبوبانى جيدًا أن العلاقة التى نشأت بين الشرق والغرب، بعد عام ١٩٤٥، لم تعد تتمتع بالاستدامة. وهذا الكتاب يفسر بشكل قوى ومقنع، بل مثير أيضًا، لماذا تمر سياسات القوى العالمية بهذه اللحظة

الحرجة، حيث يجب أن يقرر الشرق والغرب بصفة خاصة ما إذا كان يمكن اقتسام القوى بطريقة أكثر تساويًا أو أن يجرى النزاع بشكل أكثر تدميرًا."

شيخار كابور، مخرج فيلم "إليزابيث" الحاصل على جائزة الأكاديمية

"يعتبر كيشور محبوبانى مؤرخًا لأفكار، نقطة بدايتها هى الحاضر وأفقها هو المستقبل. وهذا الكتاب الرائع إنما يقوم على أساس توقعات مبنيّة على الواقع الذى يمضى فيه المسار الآسيوى الصاعد. لقد كان الغرب مرادفًا للحداثة لما يناهز القرون الثلاثة الأخيرة. وآسيا هى المرادف الجديد للحداثة. والرؤية والوضوح التى يتسم بها هذا الكتاب يجعلانه تاريخًا متلألئًا للعصر الآسيوى.

م.ج.أكبر، رئيس تحرير مجلة العصر الآسيوى

ومؤلف كتاب "ظلال السيوف"

مقدمة

إن الصعوبة لا تكمن فى تطوير أفكار جديدة، بل فى الهروب من الأفكار القديمة التى رسخت فى عقول من شبوا عليها، كما هو حال معظمنا

جون ماينارد كينز،

الاقتصادى الإنجليزى (١٨٨٣-١٩٤٦) فى كتابه "النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود"

أدى صعود الغرب إلى تحولات عالمية. وسيؤدى صعود آسيا إلى إحداث تحولات مماثلة. ويتناول هذا الكتاب أسباب نهضة آسيا، وكيف ستؤدى هذه النهضة إلى تغيير العالم مثلما أدى صعود الغرب فيما مضى، وأسباب عدم احتفاء الغرب بنهضة آسيا، والصعوبات التى سيواجهها الغرب فى التكيف مع هذه التغيرات. كما يقدم الكتاب أيضًا بعض المقترحات لإدارة التحديات العالمية الجديدة.

إن نهضة آسيا سيكون لها نتائج إيجابية على المستوى العالمى، إذ ستؤدى إلى انتشال الملايين (من سكان دول آسيا) من مخالب الفقر. فقد أدى التطور الاقتصادى الصينى إلى انخفاض عدد الصينيين الذين يعيشون فى فقر مدقع من ستمائة مليون نسمة إلى مليونى نسمة فقط. كما أحدث نمو الهند أثرًا مماثلاً. بل إن أحد الأسباب التى ستؤدى بالأمم المتحدة إلى تحقيق أحد أهداف الألفية للتنمية، والخاص بخفض عدد الفقراء فى العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ سيتحقق نتيجة لنجاح كل من الصين والهند فى تخفيض الفقر بنسب كبيرة. ووفقًا لمدارس الفلسفة الأخلاقية فى الغرب، ابتداء من المدرسة النفعية البريطانية فى القرن التاسع عشر، وانتهاءً بالوازع الأخلاقى

للفيلسوف إمانويل كانت، فإن نهوض آسيا قد أتى بخير كثير إلى العالم. وبالتالى فوفقًا للمعايير الأخلاقية، ينبغى على الغرب أن يحتفى ويرحب بالتحول الإيجابى الذى تشهده آسيا.

فضلاً عن ذلك، فإن مزايا نهوض آسيا تتعدى كونها مجرد مزايا أخلاقية، حيث إنه من المتوقع أن يصبح العالم أكثر سلامًا واستقرارًا. ففى سبتمبر ٢٠٠٥، طالب روبرت زوليك – الرئيس الجديد للبنك الدولى- الصين بأن تكون "شريكًا مسئولاً" فى النظام الدولى. وقد كانت استجابة الصين إيجابية لهذا النداء. فمعظم الدول الآسيوية ترغب فى أن تصبح شركاء مسئولين فى النظام الدولى. وقد أظهرت العقود الأخيرة أن الدول الآسيوية قد أصبحت من بين أكبر المنتفعين من إقامة النظام التجارى العالمى متعدد الأطراف الذى أوجدته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥. ولا يوجد سوى عدد قليل من المجتمعات الآسيوية التى تريد الإخلال باستقرار النظام الذى ساعد على نهضتها.

وسيتكرر فى هذا الكتاب استخدام كلمة "التحديث" وسيتم تعريفها تعريفًا شاملاً فى الفصل الأول. ولكن من البديهى أن القارئ الغربى يفهم تمامًا ما يعنيه هذا المصطلح؛ فهو يصف كلاً من العالم المادى والأخلاقى للمجتمعات الغربية. وأحد الأنباء الطيبة هو أن تحديث آسيا قد بدأ ينتشر فى جميع أرجاء القارة. فمنذ نصف قرن مضى، لم يكن هناك سوى اثنين من المجتمعات الحديثة فى آسيا، فى أقصى الشرق وأقصى الغرب: هما اليابان وإسرائيل، وفيما بينهما بحر من البشر غير مكترث بالتحديث والنمو. إلا أن النموذج اليابانى كان محركًا لسلسلة من قصص النجاح الآسيوية. فقد احتذت النمور الاقتصادية الأربعة- كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة- حذو اليابان. وعندما بدأت الصين تتنبه إلى أن الدول المجاورة لها أصبحت

متقدمة عنها، قررت أن تلحق بها من خلال إطلاق برنامجها الخاص بالتحديث. وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية نجحت الصين فى تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادى. كما كان نجاح الصين مُلهمًا للهند وانضمت أعداد هائلة من الآسيويين إلى مسيرة التحديث.

ولم تقف جهود التحديث عند الدول الآسيوية، بل امتدت إلى العالم الإسلامى فى غرب آسيا أيضًا. فما هى إلا مسألة وقت وتنتشر الحداثة من الهند إلى باكستان ثم إلى إيران، وقد تنتشر فى مرحلة لاحقة إلى كافة أرجاء آسيا خلال القرن الحادى والعشرين. وإذا ما حدث هذا، فإن إسرائيل لن تكون المركز الوحيد للحداثة فى غرب آسيا، وسوف ينتهى بها الأمر بين جيران يضاهونها فى التحديث. قد يبدو هذا حلمًا مستحيلاً، ولكن من المهم إدراك أن نمو آسيا ونجاحها خلال العقود القليلة الماضية قد تعدى سقف الأحلام الآسيوية. وهذا الكتاب، الذى يتسم كاتبه بالواقعية، إنما يقوم أساسًا على التفاؤل بشأن الدور العالمى لآسيا.

وسوف يتكرر فى هذا الكتاب استخدام مصطلح "الغرب". وغالبًا عندما أشير إلى السياسات الغربية سوف يتبادر إلى أذهان البعض أننى أتحدث بصفة رئيسية عن السياسات الأمريكية. وبالرغم من كون الولايات المتحدة قوة رئيسية فى النظام العالمى، وبالرغم من هيمنة سياساتها عالميًا، فإن الولايات المتحدة لا تنفرد بصنع السياسة العالمية، فهناك اتفاق ضمنى بين أمريكا وأوروبا وكذلك بين الدول الأنجلو سكسونية فى أستراليا، وكندا، ونيوزيلندا بشأن السياسات العالمية. ومما يدل على ذلك اتفاق الغرب فى أغلب الأحيان، واتخاذ موقف موحد، والعمل ككيان متجانس فيما يتصل ببعض الموضوعات العالمية؛ مثلاً تضافر الغرب ضد أفغانستان، وقيام الجنود الكنديين والأوروبيين بالدفاع عن سياسات بدأتها أمريكا والموت فداءً لها.

وعلى جانب آخر، كثير من العيون الغربية لا ترى فى القرن الحادى والعشرين سوى صور قاتمة، ولا ترى فجرًا جديدًا فى تاريخ الحضارة الإنسانية. وهذا تغير غير متوقع فى السلوك الغربى، فطوال القرون الماضية كانت حضارة الغرب أكثر الحضارات انفتاحًا ومرونة، فقد كان الغرب هو مطلق المسيرة الآسيوية نحو الحداثة، ومن ثمَّ كان ينبغى أن يُحيى ويحتفى بهذا الاتجاه الإيجابى الجديد لتاريخ العالم. ولكن بدلاً من ذلك، فقد امتلأت عقول بعض قادة الغرب بالرعب والهواجس، وأتمنى أن أستطيع فى هذا الكتاب تفسير هذا التغير فى سلوك الغرب. فمن الواضح أن آسيا والغرب لم يصلا بعد إلى فهم مشترك حول طبيعة هذا العالم الجديد. رغم الحاجة الماسة إلى ذلك فى الوقت الحالى.

إننا على مشارف مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام العالمى. فالقرارات التى سوف تتخذ اليوم يمكن أن تقرر مسار القرن الحادى والعشرين، ولم يحدث قط أن كان لدينا فرصة مثل المتوفرة الآن لإيجاد عالم أفضل لسكان العالم. لقد أدت الثورة العلمية وخاصة فى العلوم والتكنولوجيا إلى إتاحة هذه الفرصة لنا. إلا أنه من الواضح أن العقول التى تقود العالم، وخاصة فى الغرب، مازالت أسيرة للماضى، رافضة أو غير قادرة على رؤية الفرصة المتاحة الآن لتغيير العالم إلى الأفضل. ولكن إن لم يفعلوا، فسوف يكونون قد ارتكبوا أخطاءً فادحة، وربما تكون كارثية.

وقد كان قرار غزو العراق الذى اتخذته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى مارس ٢٠٠٣ أحد هذه الأخطاء. ومن الممكن الجدل بأن الأمريكيين والبريطانيين كانوا يقصدون فقط تحرير الشعب العراقى من أحد الحكام الطغاة وتخليص العالم من شخص خطير مثل "صدام حسين". لم تكن لدى أى من بوش وبلير أية أغراض شريرة، إلا أن منهجهم الفكرى كان أسير العقلية الغربية. وقد اعتقد كثير من قادة الفكر الأمريكيين أنه سيتم

الترحيب بالقوات الأمريكية الغازية وسيتم استقبالها بالورود والرياحين التى سيلقيها عليهم العراقيون فى الشوارع. إلا أنه لا توجد دولة فى النصف الثانى من القرن العشرين، ترحب بالغزاة الأجانب. وبالتالى فإن التفكير بأن أى دولة إسلامية سترحب بوطء الأحذية العسكرية على ترابها، فكرة سخيفة. إن غزو العراق واحتلاله سيظل باقيًا فى الذاكرة ككارثة حضارية. وحتى لو كان تنفيذ العملية قد تم بشكل جيد، فإن فشلها أمر محتوم، فعلى الرغم من أن البريطانيين قد تمكنوا من غزو واحتلال العراق فى بدايات القرن العشرين (تحديدًا فى عام ١٩٢١) إلا أنه ليس من الممكن الآن لأى جيش غربى أن يكرر نفس العملية فى أوائل القرن الحادى والعشرين. ففى عام١٩٢٠ تحمل ونستون تشرشل، بصفته وزيرًا للحرب والطيران، مسئولية إخماد تمرد الأكراد والعرب فى العراق والذى كان تحت الاحتلال البريطانى، وهو ما حققه بالسماح باستخدام الغازات السامة. وقال تشرشل "إننى أؤيد بقوة استخدام الغازات السامة ضد القبائل غير المتحضرة". ولو حاول بلير القيام بنفس الإجراءات فى عام ٢٠٠٣، فربَّما كان قد تم صلبه. فلقد انتقل العالم بعيدًا عن ذلك العصر. ولكن العقلية الغربية لم تَتَخلَّ عن الافتراض القديم بأن جيشًا من الجنود المسيحيين يمكنه غزو واحتلال وتغيير مجتمع إسلامى.

وعلى مدار القرون الثلاثة الماضية، كانت شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية موادًّ للتاريخ العالمى. وكانت القرارات التى شكلت التاريخ تتخذ فى بضع عواصم غربية، كانت فى معظم الأحيان هى لندن، وباريس، وبرلين، وواشنطن العاصمة. فقد نشبت الحرب العالمية الأولى والثانية دون استشارة الغالبية العظمى من شعوب العالم؛ حيث أدخلت هذه الشعوب فى حروب أوروبية بالأساس – على الأقل حتى ظهر العدوان اليابانى على الصين والباسيفيك. أمَّا الآن، فإن بقية شعوب العالم التى يبلغ عددها حوالى

٥,٦ مليار نسمة والتى تعيش خارج العالم الغربى، لن تقبل أن يتم اتخاذ القرارات نيابة عنها فى العواصم الغربية.

ومن ثم، هل يعتبر القرن الحادى والعشرون لحظة انتصار تاريخية للغرب أم لحظة هزيمة تاريخية له؟ لا يمكن الإجابة الآن، لأن الإجابة تتوقف على رد فعل الغرب تجاه نهضة آسيا. إن عدد الأفراد الذين يسعون فى جميع أركان العالم وراء تحقيق الحلم الغربى بزيادة حجم وقوة الطبقة المتوسطة لم يكن فى أى وقت أكبر مما هو عليه الآن. ولعدة قرون، لم يكن بإمكان الصينيين والهنود أن يتطلعوا إلى تحقيق هذا الحلم. أما الآن فيزداد يوما بعد يوم من يعتقدون أن الحلم أصبح فى متناول أيديهم. ومثلهم الأعلى فى ذلك هو بلوغ ما حققته أمريكا وأوروبا. فما يريدونه هو تكرار تجربة الغرب، وليس السيطرة عليه.

وعلى الرغم من أن إسباغ العالمية على الحلم الغربى ينبغى أن يكون لحظة انتصار للغرب، فإن كثيرًا من القادة الغربيين يبدءون خطبهم بالتنويه عن مدى "خطورة" الوضع العالمى. وقد قال الرئيس بوش فى أغسطس ٢٠٠٦ إن "على الشعب الأمريكى أن يعرف أننا نعيش فى عالم خطر"، كما أدلى غيره من القادة الغربيين ببيانات مماثلة. فقد ذكر وزير الخارجية الفرنسية "ميشيل بارنييه" فى فبراير ٢٠٠٥ " أن هناك الكثير من التحديات التى علينا مواجهتها فى هذا العالم الخطر وغير المستقر". أما السفير الكندى إلى الولايات المتحدة "مايكل ويلسون" فقد قال "فى عصر أصبح فيه العالم أصغر، وأكثر خطورة، فإن كندا تتقدم مع إعادة توجيه جهودها لمواجهة التهديدات الجديدة التى تواجه شعبنا" إن مثل هذه التصريحات لبعض القادة الغربيين تمثل روحًا جديدة فى الغرب westernzeitgeist: ألا وهى الاعتقاد بأن العالم قد أصبح أكثر خطورة مما سبق.

إن أحد عناصر قوة الحضارة الغربية هو اعتقادها بأن تقدم المجتمعات يتم عندما لا تكون هذه المجتمعات أسيرة لأيديولوجية معينة. ويؤمن الغرب أن هذا ما ساعده على تحقيق أحد أعظم انتصاراته. بينما انهار الاتحاد السوفيتى لأنه وقع فى شرك اتباع أيديولوجية جامدة. أما المجتمعات الغربية، فإنها على النقيض، كانت أكثر انفتاحًا على الأفكار الجديدة، ولم تقع فى فخ اتباع الأيديولوجيات الجامدة.

ومن المثير للحيرة، أن الغرب فى فترة ما بعد الحرب الباردة بدا كأنه مدفوع بأيديولوجية معينة. فقد تحولت الديمقراطية – والتى لا خلاف على أنها فكرة فاضلة – إلى عقيدة مقدسة. وتزايد إصرار الغرب على تصديرها إلى أى مجتمع بغض النظر عن تطوره السياسى، وهو ما أدى إلى كوارث فى لبنان وفلسطين والعراق. وقد أشار هنرى هايد– أحد الجمهوريين المحافظين وعضو الكونجرس – إلى أنه قد تم تبنى الأيديولوجية الغربية على حساب حسن التمييز ومراعاة التطور السياسى للمجتمع وقال: "إن علينا أيضًا واجبًا نحو أنفسنا ومصالحنا، وهو حماية هذه المصالح، والتقدم والتطوير اللذان قد يتطلبان أحيانًا اتخاذ إجراءات تركز على تحقيق عوائد ملموسة بدلاً من إيثار الآخرين. إن ربط مصالحنا بالترويج العشوائى للديمقراطية أمر مُغْرٍ، ولكنها استراتيجية غير مبررة، وقد استخدمنا بالفعل الديمقراطية كسلاح لزعزعة استقرار أعدائنا الألداء، وقد نفعل ذلك مرة أخرى. ولكن إذا أطلقنا القوى الثورية من عقالها، متوقعين أن النتائج ستكون إيجابية، فإننى أعتقد أننا بذلك نرتكب خطأً كبيرًا غير قابل للتصحيح. إن التاريخ يعلمنا خطورة الثورة، فغالبًا ما تكون مدمرة بأكثر مما تكون حميدة، وهى بطبيعتها غير قابلة للسيطرة.

إن الغرب قد نجح فى جعل العالم ديمقراطيًا. إذ إن أحد الأهداف الرئيسية للديمقراطية هو تمكين المواطنين وإقرار الحق فى تقرير المصير.

ولم يكن أبدًا عدد الأشخاص الذين يؤمنون بذلك أكثر مما هو عليه الآن. بل حتى فى المجتمع الصينى "غير الديمقراطى"، فقد انتهز المواطنون الفرص التى قدمتها لهم سياسة الحرية الاقتصادية الجديدة لتغيير حياتهم. ويصدق نفس الشيء على الهند: التى أضافت إلى قائمة الحريات الاقتصادية. ومن الناحية العالمية، فهناك قدر هائل من التحول الديمقراطى فى الروح الإنسانية. وينبغى على الغرب أن يحتفى بهذا، بدلاً من توبيخ الدول وانتقادها بشأن بعض العيوب فى العمليات الانتخابية.

ولعل أحد الأسباب الرئيسية التى تفسر إحجام الغرب عن الاحتفاء بالتحول الديمقراطى الهائل هى إدراك الغرب أن استمرار هذا الاتجاه، واستجماع روح التحول الديمقراطى لقواها التى تتزايد يومًا بعد يوم، سيزيد من التساؤلات حول النظام العالمى غير الديمقراطي الذى نعيش فيه. وقد وصف "صمويل هنتنجتون" هذا النظام العالمى وصفًا دقيقًا. وهناك جملتان من مقاله الشهير "صراع الحضارات" يفسران الوضع الحالى: "فى سياسات التحضر، لم تعد الشعوب والحكومات فى الحضارات الأخرى غير الغربية مجرد أهداف لعمليات الاحتلال الغربى، ولكنهم أصبحوا فاعلين سياسيين إلى جانب الغرب فى تشكيل التاريخ". ثم يضيف "إن الغرب فى الواقع يستخدم المؤسسات الدولية، والقوة العسكرية، والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بطرق تحافظ على الهيمنة الغربية، وتحمى المصالح الغربية، وتروّج للقيم السياسية والاقتصادية الغربية". وهو على حق. وقد بدأت باقى شعوب العالم تعى ذلك؛ فإذا ما ظل الوضع على ما هو عليه فإن ذلك سيؤدى إلى كارثة محققة.

إن رفض القيادات الغربية الاعتراف بعدم استدامة الهيمنة الغربية على العالم يشكل خطرًا كبيرًا. وعلى المجتمعات الغربية أن تختار إذا ما كانت ستسعى إلى الدفاع عن القيم الغربية والمصالح الغربية فى القرن الحادى

والعشرين. ويحلو لكثير من الغربيين الظن أنهم يروجون بصفة رئيسية للقيم الغربية، حيث تحتل الديمقراطية مكان الصدارة. إلا أن باقى شعوب العالم قد لاحظت الانتقائية التى يروج بها الغرب للديمقراطية؛ فعلى سبيل المثال لا توجد رغبة حقيقية لدى الدول الغربية للترويج للديمقراطية فى المملكة العربية السعودية خشية تهديد إمدادات البترول إلى الغرب.

وهذا هو السبب الرئيسى فى أن هدف هذا الكتاب هو تفسير العالم كما يراه غير الغربيين، حتى يتمكن التسعمائة مليون نسمة الذين يعيشون فى الغرب من تقدير نظرة باقى سكان العالم - الذين يبلغ عددهم ٥,٦ مليار نسمة- للعالم. إن اللغة والأفكار التى ستستخدم فى وصف الأبعاد غير الغربية والحقائق المعاصرة سيتم تقديمها فى هذا الكتاب من منظور غربى. وهذه هى إحدى المزايا العظيمة التى يقدمها هذا الكتاب للقارئ الغربى. كما أن ترحيب بقية دول العالم باستيعاب واستخدام الأفكار الغربية يعد أحد الأسباب الرئيسية التى تدعو للتفاؤل بشأن مستقبل العالم. فأغلب دول العالم لم ترغب فى النجاح والتقدم من خلال رفض الغرب أو قيمه، بل كانوا يفضلون التعاون مع الغرب. ويعد ما أبدته المجتمعات الآسيوية وخاصة الصين والهند، من استعداد للتعلم، واستيعاب أفضل الممارسات الغربية، وتوظيفها فى تنمية مجتمعاتهم دليلا على الثقة الثقافية الجديدة التى تتمتع بها الدول الآسيوية.

وأسهل الطرق لوصف كيفية اختلاف هذا الكتاب عما هو سائد فى الغرب هى أنه وإن كان يبرز أن الغرب جزء كبير من الحل، فإنه يبرز أيضًا أنه جزء كبير من المشكلة التى تواجه جهودنا لإعادة هيكلة النظام العالمى. ولكن بالطبع نادرًا ما يشار إلى ذلك فى التجمعات الثقافية الغربية. وفى الواقع، فإننى كمسافرٍ متكرر الترحال إلى التجمعات الثقافية الغربية، غالبًا ما أخرج منها مندهشًا لأنه فى الوقت الذى ينبغى فيه أن تنفتح العقول

الغربية على الحقائق والواقع الجديد، فإنها تصبح أكثر انغلاقًا. وغالبًا ما أشعر باليأس عندما أقرأ المقالات فى جريدة نيويورك تايمز أو فاينانشيال تايمز. فتمتلئ الصحف بأفكار آثمة تعتقد بأن الغرب – الذى يمثل ١٢% فقط من سكان العالم– يمكن أن يستمر فى السيطرة على بقية شعوب العالم.

وقليلون فى الغرب يدركون آثار السمتين الأساسيتين لعصرنا الحالى. الأولى: هى أننا وصلنا إلى نهاية عصر الهيمنة الغربية على التاريخ العالمى. (ولكن ليس نهاية الغرب الذى سيظل لعدة عقود قادمة أقوى الحضارات). والثانية: أننا سوف نشهد نهضة كبيرة للمجتمعات الآسيوية. ويتعين أن تركز استراتيجية الغرب على الطريقة التى ينبغى أن يتكيف بها مع الأوضاع الراهنة وهو ما لم يحدث حتى الآن. ولكى تزداد الأمور سوءًا، فقد تحول الغرب من الكفاءة إلى عدم الكفاءة فى تناوله لكثير من التحديات العالمية الرئيسية، بدءًا من التهديدات الإرهابية، مرورًا بالتغيرات المناخية، إلى المحافظة على حظر الانتشار النووى. إن هذا التحول الذى يشهده الغرب سوف يؤدى، إلى جانب آثاره السلبية، إلى تفاقم إحساس الغرب بعدم الأمان.

فإذا لم يغير الغرب مساره، ويفكر فى خياراته الإستراتيجية المستقبلية، فسوف نواجه أزمة حقيقية فى إدارة نظامنا العالمى، فينبغى أن تتجه عقول الغرب إلى التفكير فى الحكمة الصينية التى تحول "الأزمات" إلى حزمة من "المخاطر" و"الفرص". وإحدى الرسائل الرئيسية التى يبعث بها هذا الكتاب هى أن المسيرة الآسيوية نحو الحداثة (والتى سيتولى الفصل الثانى تناولها) تمثل فرصة جديدة للغرب والعالم. فإذا أمكن للغرب أن يتعلم العمل مع بدلاً من العمل ضد المسيرة الآسيوية فسوف يصبح القرن الحادى والعشرون أفضل القرون فى تاريخ البشرية.

إن ما أهدف إليه هو أن أترك القراء بعد قراءة هذا الكتاب ولديهم شعور بالتفاؤل بشأن مستقبل العالم. فأنا متفائل وأؤمن بأن مستقبل أبنائى

سيكون أفضل بكثير من مستقبلي. وهذا هو السبب وراء إهدائي هذا الكتاب إليهم. ولكنني أعلم أيضًا أن النتائج المتفائلة لا تحدث تلقائيًا بل تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة. وقد حان الآن وقت العمل لإحداث هذا التدخل.

وأخيرا، دعوني أختم هذه المقدمة بإحصاء دقيق، ليس أنا أول من كشف عنه بل لاري سامرز؛ إذ إنني عندما أرسلت إليه مسودة هذا الكتاب لاستعراضها، أجابني بالفقرة التالية التي استخدمها في وصف نهوض آسيا: "لقد أطلقوا عليها الثورة الصناعية، لأنها كانت المرة الأولى في تاريخ البشرية التي ارتفعت فيها مستويات المعيشة بمعدلات عالية جدًا ربما تصل إلى ٥٠%. وبمعدلات النمو الحالية في آسيا فإن مستويات المعيشة قد ترتفع ١٠٠ مرة أي بنسبة ١٠٠٠٠% خلال عمر الفرد. إن نهضة آسيا وما سيتبعها سيحتل الشق الأكبر من كتب التاريخ خلال الثلاثمائة عام القادمة في حين سوف تحتل قصص الحرب الباردة والحضارة الإسلامية المرتبة الثانية".

وعندما قرأت هذا، شككت فيما ادعاه من إمكانية ارتفاع مستويات المعيشة في آسيا بنسبة ١٠٠٠٠ % خلال عمر الفرد. ولكنني ولحسن الحظ، قابلت جيمس ولفينسون، الرئيس السابق للبنك الدولي، الذي كان قد قرأ نفس الإحصائية التي أعدها لاري سامرز، وكان متشككًا فيها بنفس الدرجة. ولذا فقد طلب من مساعديه أن يقوموا بمراجعتها. وقاموا فعلاً بالمراجعة، واكتشفوا أن لاري سامرز، كان على حق. وقد يرغب قراء هذا الكتاب في القيام بعملية مراجعة مماثلة. فإذا ما أثبتت مراجعاتهم ما ذكره لاري سامرز، فسيكون ذلك بمثابة نهاية التناول الدرامي لنهضة آسيا.

الفصل الأول

السيناريوهات الثلاثة

فى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦، نشرت صحيفة "ستريتز تايمز Straits Times" الصادرة فى سنغافورة أن حزب درافيدا مونيترا كازهاجام Dravida Munnetra Kazhagam (DMK) – أحد الأحزاب السياسية الرئيسية فى ولاية تاميل نادو Tamil Nadu بجنوب الهند وعد بتوزيع عدد من أجهزة التليفزيون مجانًا وذلك فى محاولة منه لكسب الأصوات. وقد تم بالفعل توزيع ستين ألف جهاز ومن المخطط تسليم ثلاثين ألف جهاز آخر. وقد برر أمين الحزب السيد إلانجوفام Elangovam هذا بقوله: "إن التلفزيون لم يعد مجزد أداة للتسلية بل أصبح ضرورة لدوره فى نشر الوعى ولما يقدمه من معلومات صحية وسياسية مهمة."

وقد يبدو الأمر غريبًا لو تم استبدال كلمة "تاميلى" بكلمة "فلسطينى" فى القصة السابقة. فالسياسة الفلسطينية أصبحت مرتبطة بالنزاع والعنف فالفلسطينيون الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلى لديهم أمور أهم من توزيع التليفزيونات. ولكن القنابل البشرية فى الأساس ليست اختراعًا فلسطينيًا، بل إن سكان تاميل هم أول من قاموا بتفجيرات انتحارية وذلك فى سريلانكا عام ١٩٥٦ ردًا على محاولات اغتصاب حقوق الأقلية التاميل.

فقد ظهرت حركة مقاومة أطلق عليها "نمور التاميل إيلام" Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE) وقامت هذه الحركة بتنفيذ تفجيرات انتحارية فى سريلانكا، كما قامت باغتيال رئيس الوزراء الهندى راجيف غاندى فى ٢١ مايو ١٩٩١ فى مدينة سريبرومبدور الواقعة فى تاميل نادو. وفى البداية

كان هناك تعاطف كبير مع نضال جماعة نمور التاميل من جانب كثير من التاميل الهنود (حيث يعيش ٦٢ مليونا من التاميل فى تاميل نادو بالهند بينما يعيش ٣,١ مليون نسمة فقط من التاميل فى سريلانكا)، تمامًا كما كان الفلسطينيون فى الخارج يؤيدون ياسر عرفات وجبهة التحرير الفلسطينية، ولكن سرعان ما أثارت العمليات العنيفة لنمور التاميل وخاصة عملية اغتيال راجيف غاندى نفور التاميل الهنود. ومع بدء التحديث فى الهند ركز مجتمع التاميل فى منطقة تاميل نادو الهندية جهوده على التحديث وتحقيق الرفاهية، ولم يعد السياسيون المنتخبون فى تاميل نادو من المؤيدين المتحمسين لنضال تحرير التاميل فى سريلانكا، بل أصبحوا من الذين يعدون بتوزيع أجهزة التليفزيون مجانا مثل السيد الانجوفام.

وتعد جماعة التاميل من أفضل الجماعات العرقية التى تتسم بالذكاء وبتعدد المواهب فى الهند. فقد أتى كثير من علماء الرياضيات البارزين من تاميل نادو مثل سرينيفاسا رامانوجان Srinivasa Ramanujan عالم الرياضيات اللامع، وسُبَّايا سيفاسانكونا ارايانا بيللاىSubbaya Sivasankonarayana Pillai وكوللاجونتا جوبالاير راماناثان -Kollgunta Gopa laiyer Ramanathan اللذين اشتهرا بإسهاماتهما فى نظرية الأرقام، وسى . بى رامانوجام C.P.Ramanvjam الذى عمل أيضًا على نظرية الأرقام والهندسة الجبرية، وتى. إس. فيجاياراغفان T.S. Vijayaraghavan الذى عمل على أرقام بيسوت، ورافيندران كنعان Ravindran Kannan أستاذ علوم الحاسبات والرياضيات بجامعة يال والفائز بجائزة فولكرسون Fulkerson Prize عام ١٩٩١ فى الرياضيات المتقطعة Discrete Mathematics. كما فاز اثنان من التاميل بجائزة نوبل فى الفيزياء وهم سير سى. فى. رامان Sir C.V. Raman فى عام ١٩٣٠، وسبرامانيان شاندرا سيكار Subrahmanyan Chandrasekhar فى عام ١٩٨٣، كما فاز إس. آر. سرينيفازا فارادهان–Srinivasa Varadhar الأستاذ بجامعة نيويورك

بجائزة إيبل Able لعام ٢٠٠٧ والتى تعادل جائزة نوبل فى الرياضيات وذلك بسبب إسهاماته فى نظرية الاحتمالات. كما أن رئيس مجلس الإدارة والعضو التنفيذى الرئيسى لشركة بيبسيكو PepsiCo هى السيدة إندرا نوييى Indra Nooyi إحدى أشهر سيدات التاميل على مستوى العالم.

ولقد جمعت فى فقرة واحدة هذه القائمة الطويلة التى تضم مجموعة من التاميل الناجحين لإبراز أحد الموضوعات الرئيسية لهذا الكتاب وهى أن آسيا ثرية بما لديها من عقــول لم تستغل جيدًا لعدة قرون. فإذا كانت تاميل نادو - إحدى الولايات الهندية الصغيرة نسبيًا حيث تضم نحو ٥% فقط من سكان الهند- تنتج هذا العدد الكبير من المبدعين والموهوبين رغم انخفاض مستويات الدخول بها عن باقى ولايات الهند، فلنا إذن أن نتخيل الأثر الذى ستحدثه الهند فى العالم عندما ينتشر التحديث ليشمل الهند بأسرها.

فالهند بمفردها يمكنها أن تعيد الكثير من قصص النجاح الأوروبية. فتاميل نادو وحدها (التى يبلغ تعدادها ٦٢ مليون نسمة) يمكنها أن تضاهى فرنسا (٦٠,٩ مليون نسمة)، وجوجارات (التى يبلغ تعدادها ٥٠,٦ مليون نسمة) يمكنها أن تضاهى إسبانيا (٤٣,٤ مليون نسمة) والبنغال الغربية (التى يبلغ تعدادها ٨٣ مليون نسمة) يمكنها أن تضاهى إيطاليا (٥٨,٦ مليون). وهو ما قد يؤدى إلى زيادة الإنتاجية والابتكارات والاكتشافات العلمية بمعدلات هائلة.

وهناك مثل عربى قديم يقول: "كذب المنجمون ولو صدقوا" أى لا يمكن التنبؤ بالمستقبل ولكن يمكننا الاستقراء استنادًا على المعلومات والحقائق المتاحة. فإذا أمكن قياس كمية الثلوج التى تسقط على جبال الهيمالايا فى فصل الشتاء يمكن توقع مستوى فيضان نهر الجانج بعد ستة أشهر.

وفى هذا السياق يقدم هذا الفصل ثلاثة سيناريوهات أو تصورات للكيفية التى سوف يتطور بها العالم خلال الخمسين سنة القادمة. وهذه التصورات مبنية على استقراء لحقائق واتجاهات برزت بالفعل على السطح. وأول هذه السيناريوهات وأكثرها احتمالاً هو ما أطلقت عليه "المسيرة نحو الحداثة"، ثم يليه السيناريو الثانى الذى أطلقت عليه "التراجع إلى القلاع"، ثم السيناريو الثالث والأقل احتمالاً وهو "انتصار الغرب". وقد أطلت فى بحث السيناريو الأخير لأنه يعكس رغبة الكثير من قادة الغرب فى سيادة الثقافة الغربية على العالم. ولعل أفضل تصوير لهذه الرغبة ما ورد فى المقال الشهير لفرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ" The End of History. فيعكس رد الفعل الحماسى الذى قوبل به هذا المقال فى الغرب رغبة الدول الغربية فى الاعتقاد بانتصار الغرب فى النهاية، وبأن باقى دول العالم ليس لديها خيار إلا أن تكون مجرد صورة من الغرب.

المسيرة نحو الحداثة

غالبًا ما تكون "الحداثة" فى الغرب مصاحبة لنزعة ثقافية أو فنية غريبة. فيرتبط الرسم الحديث ببيكاسو، والأدب الحديث بجيمس جويس، والحياة الحديثة بأماكن اللهو والتسلية. فالحداثة تمثل – على الأقل فى العقلية الأمريكية – مسارًا جديدًا وثقافيًا خاصًا. وهو ما يختلف عن "المسيرة نحو الحداثة" التى يتطلع إليها مليارات البشر فى أنحاء العالم.

وحتى نفهم المقصود "بالحداثة" من المهم فهم عالم "ما قبل الحداثة" والذى نأمل فى تركه خلفنا. وهو عالم أعرفه جيدًا لأننى نشأت وترعرعت فيه؛ فقد نشأت فى أسرة فقيرة، وكنت أعيش حتى سن العاشرة فى منزل به حجرة نوم واحدة مع أربعة أفراد آخرين من العائلة ولم يكن لدينا ثلاجة كهربائية أو هاتف أو تليفزيون، ولكن الإزعاج الحقيقى الذى كنا نعانى منه

هو عدم وجود مرحاض حديث داخل المنزل (على الرغم من توافر إمدادات المياه النظيفة). ففى كل صباح كانت تأتى جماعة من الرجال لتأخذ الصندوق المعدنى الموجود فى دورة المياه وتستبدله بصندوق نظيف يبقى لمدة أربع وعشرين ساعة ليمتلئ خلال اليوم.

وفى سنوات الصبا عندما ذهبت للإقامة فى جاكارتا مع بعض الأقارب اكتشفت أننا كنا محظوظين؛ إذ إن الصناديق المعدنية فى دورات المياه لديهم كان يتم تغييرها كل ثلاثة أو أربعة أيام وهو ما جعل استخدامى لتلك المراحيض أسوأ ذكرى فى حياتى.

وأنا لا أتذكر تمامًا متى تم استبدال الصناديق المعدنية بالمراحيض الحديثة، ربما حدث ذلك عندما كنت أناهز العاشرة، وإذا سئلت الآن عن تاريخ دخولى العالم الحديث فإننى سأربط ذلك بتاريخ تركيب المراحيض الحديثة فى المنزل. ففى ذلك اليوم أحسست أن هناك تحولاً سحريًا طرأ على حياتى وبدأت أشعر بعدم الضيق عندما يأتى الضيوف إلى منزلنا وبأننى أعيش حياة أفضل. وربما لم يمر بهذه التجربة فى الغرب سوى الزنوج وعدد قليل من أبناء جيلى على الرغم من أن كثيرًا من آبائهم وأجدادهم قد مروا بها.

ويذكر لنا "فيرنون جوردان" ما حدث مع جدّه الذى سُئِل فى نهاية حياته التى اتسمت بالفقر الشديد عن أفضل شىء يرغب فى الحصول عليه. وبدلاً من أن يطلب رحلة إلى فينسيا أو سيارة كاديلاك أجاب بأنه يود الحصول على مرحاض حديث داخل منزله. وقد ذكر "روبرت كاجان" فى كتابه "أمة خطيرة Dangerous Nation" قائمة الأشياء التى بهرت المصلحين الميجى الذين زاروا الولايات المتحدة عام ١٨٦٠ أى مما يناهز ١٥٠ عامًا. فقال إنهم عادوا مبهورين بالعلوم والتكنولوجيا الأمريكية ومعجبين بكل شىء

ابتداءً من السكك الحديدية ومرورًا بالأسلحة ووصولاً للإضاءة بالغاز والمراحيض الحديثة.

وربما كان عدم وجود المراحيض الحديثة داخل المنزل أفضل مؤشر لبيان عدد السكان الذين يعيشون فى عالم ما قبل الحداثة حتى الآن. فيشير أحد التقديرات غير الرسمية إلى أن نسبة السكان الذين لديهم مراحيض حديثة فى منازلهم لا يتعدى ١٥% أو ٢٠% من إجمالى سكان العالم. كما تكشف إحصائيات التنمية البشرية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP أن ٢,٦ مليار نسمة، أى حوالى ٤٢% تقريبا من سكان العالم الذين يحيا معظمهم فى آسيا وأفريقيا لا يملكون مراحيض حديثة فى منازلهم.

وقد أنشأ شاب سنغافورى وهو "جاك سيم" منظمة المراحيض العالمية "WTO"(*) والتى أعلنت عن ضرورة رفع مستوى المراحيض فى جميع أنحاء العالم. وقد أنشأت هذه المنظمة مركزًا لخدمة جميع الجمعيات والمنظمات ذات الصلة لتبادل الأفكار والموضوعات الصحية والثقافية. ومن الممكن أن تضحك أو تعلن احتقارك لهذه المنظمة، إلا أن مؤسسها قد تم تقديره وتكريمه فى منتدى دافوس العالمى عام ٢٠٠٦ بسبب جهوده المبذولة فى هذا المجال.

ونعود إلى قصتى مرة أخرى، فبعد أن أصبح منزلنا يحتوى على مرحاض حديث، بدأنا نقتنى وسائل أخرى للراحة مثل الثلاجة الكهربائية، والتليفزيون، والبوتاجاز، والهاتف. وكان اقتناء كل وسيلة من الوسائل الحديثة السابقة يحدث اختلافًا ضخمًا. ولا تزال الذكريات عالقة فى ذهنى عن بعض العروض التى كنت أشاهدها فى التليفزيون مثل "أنا أحب لوسى" و"الأبناء الثلاثة" والتى كان لها أثرٌ عميقٌ فى نفسى. فقد كنت أشاهدها بسبب إعجابى بما كنت أشاهده فى هذه العروض من صفوف متراصة لبيوت

(*) اختصار World Toilet Organization . (المترجم)

الضواحى وكل منها له حديقته الخاصة وبه مرآب للسيارات. وكانت كل البيوت مجهزة بالثلاجات الكهربائية وأجهزة التليفزيون وأجهزة الهاتف والغسالات (التى لم أكن قد سمعت عنها من قبل). ومن العجيب أن كل بيت كان به سيارة أو اثنتين. وكانت هذه الضواحى التى تظهر فى التليفزيون التى تبدو على النقيض من الظروف المعيشية المحيطة تقدم رؤية عما يمكن أن يكون عليه العالم المثالى.

فهذه هى "جنة" الحداثة التى تتطلع إلى دخولها الغالبية العظمى من سكان العالم الذين يودون خلق عالم أفضل يمكنهم الاستمتاع فيه بالكثير من وسائل الراحة. فكلما زاد عدد الأشخاص الذين ينضمون إلى العالم الحديث أصبح العالم أكثر سلامة وأمنًا.

وتفوق مزايا الحداثة المكاسب المادية. فسوف يشعر السكان المحرومون من المأوى، والمياه النظيفة والكهرباء بسعادة بالغة وأمل فى المستقبل عندما يحصلون على هذه الاحتياجات. فعلى الرغم من أن ما يزيد عن ٣٩٠ مليون نسمة فى الهند يعيشون على دولار واحد أو أقل يوميا فإنه وطبقًا لما أظهره المجلس القومى للبحوث الاقتصادية – وهى الجهة المعنية بجمع البيانات عن الريف الهندى – فإن أغلب الإنفاق الاستهلاكى فى البلاد والذى يبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويًا يتم بواسطة سبعمائة مليون قروى هندى. إن هذا هو أثر التحرر الذى بدأته الهند عام ١٩٩١. وقد قال راجيش شوكلا وهو اقتصادى ممتاز وزميل فى مجلس البحوث "بدأ الآن يظهر أثر التحرر على المدن الصغيرة والمناطق الريفية". كما قال براديب كاشياب – خبير التسويق فى دلهى ورئيس مارت MART أحد أشهر المكاتب الاستشارية فى التسويق: "إن هناك أملاً كبيرًا فى مستقبل الريف الهندى يفوق ما كان موجودًا من قبل".

كما أن هناك فوائد أخرى للحداثة أكثر وأعمق تأثيرًا. فتطوير التعليم والالتحاق بالجامعات الحديثة يؤدى إلى زيادة الالتزام بحكم القانون بينما تطغى النظم العشوائية على من يعيشون فى مجتمع ما قبل الحداثة.

ولكن على الرغم من أن الحداثة هى منحة من الغرب إلى باقى دول العالم فإن كثيرًا من العقول الغربية تخفق فى تقدير مزاياها ومنافعها المتعددة. فقد قام الإعلام الغربى أكثر من مرة بنشر تقارير عن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية فى آسيا مشيرًا إلى أن الآسيويين أيضًا سقطوا فريسة لثقافة المستهلك السائدة فى الغرب. إلا أن هذه التقارير قد أغفلت حقيقة بسيطة غالبًا ما يتم تجاهلها من جانب المحللين وهى أن الآسيويين باقتنائهم لمزيد من السلع الاستهلاكية يصبحون أيضًا أصحاب مصالح ومسئولين فى العالم الحديث. وفى أوقات السلام والرخاء عندما يصبح مليارات الأشخاص أصحاب مصلحة واحدة فإنهم يوجهون دفة التاريخ نحو اتجاه إيجابى.

كما أدت الحداثة فى آسيا إلى تمكين مئات الملايين. ففى الماضى كان أحد المعتقدات الراسخة فى كثير من العقول الآسيوية التى عرفتها من خلال نشأتى فى سنغافورة وسط عائلة هندوسية ومع جيران صينيين ومالاويين هى أن حياتنا يقررها القدر ومن العبث القيام بالمحاولة أو الاجتهاد فى العمل. ولكن تدريجيًا ومع تنامى تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر والتمكين بدأ الاعتقاد بحتمية القدر يتناقص. وهو ما حدث فى الصين. فمئات الملايين من الصينيين الذين ظنوا أن قدرهم العيش فى فقر إلى ما لا نهاية أصبحوا الآن يعتقدون أن بإمكانهم رفع مستوى معيشتهم. وقد تمكن آدم سميث من توضيح الآثار والنتائج الأخلاقية لتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر بدرجة تفوق معظم الاقتصاديين الغربيين المعاصرين. فالقيمة الحقيقية لاقتصاد السوق الحر لا تقتصر فقط على الكفاءة وزيادة الإنتاج ولكنها ترتبط أيضًا بما يسهم به من نهوض بالروح الإنسانية وتحرير لعقول مئات الملايين من البشر الذين

يشعرون الآن بإمكانية تحسين مستقبلهم. وهذا هو السبب الحقيقى وراء تقدم آسيا.

وهكذا فإن المسيرة نحو الحداثة ستؤدى إلى عالم أفضل تسوده القيم الأخلاقية؛. وذلك لعدة أسباب: أولاً، تؤدى الحداثة إلى الخروج من نطاق الفقر المدقع. فعلي سبيل المثال يرى معظم الناس اليوم أن كوريا الجنوبية مجتمع ناجح حديثًا، وقليلون هم الذين يدركون حجم الفقر الذى عانت منه كوريا فى السنوات الخمسين الماضية. ويصف مايكل برين Michael Breen فى كتابه "الكوريون" The Koreans محادثة لأحد العلماء الأجانب مع الطلبة الكوريين فى الثمانينيات الذى قال : "دائمًا ما كان الناس يسألوننى من أين أتيت وما الذى أدرسه، وكنت أجيب بأننى أدرس الفكر الكورى وعندئذ ينظرون إليَّ فى حيرة ويقولون ولكن ليس لدينا فكر، والآن لا يوجد إلا قليل من الكوريين الذين يقولون ذلك". ثانيًا: يستفيد المجتمع عندما يخرج الناس من نطاق الفقر حيث تنخفض معدلات الجريمة ويتحسن مستوى الصحة وينخفض معدل الوفيات وترتفع مستويات التعليم، فإذا أجرينا مقارنة بين خيارات التعليم فى الحضارة الصينية والحضارة الإسلامية نلاحظ أنه فى الصين توجد رغبة عميقة متأصلة للتعلم، فيستثمر الآباء مبالغ ضخمة من مدخراتهم لإرسال أطفالهم إلى المدارس، وتوفير الدروس الخصوصية لهم. فهم يتطلعون إلى التعليم العلمانى الغربى مع تحيز كبير نحو العلوم والتكنولوجيا ويرغب كل أب صينى فى أن يكون ابنه أينشتين أو بيل جيتس وكلاهما يحظى باحترام كبير فى الصين. وتصديقًا لهذه الحقيقة يمكن الاطلاع على الكتب المدرسية الجديدة للتاريخ العالمى التى يتم تدريسها فى مدارس شنغهاى والتى سيتم تعميمها فيما بعد فى جميع أنحاء الصين. فتركز هذه الكتب على عدة أفكار مثل النمو الاقتصادى والاكتشافات العلمية والتجارة الخارجية والاستقرار السياسى واحترام مختلف الثقافات. بالإضافة

إلى كتابات عن جى . بى. مورجان، وبيل جيتس، وبورصة نيويورك للأوراق المالية، ورحلات الولايات المتحدة إلى الفضاء وقطار اليابان فائق السرعة Bullet Train، فى حين يتم تغطية تاريخ الشيوعية الصينية قبل الإصلاح الاقتصادى فى جملة واحدة، ولا يرد حتى أى ذكر للزعيم الصينى ماو تسى تونغ. فقد قال جو خوكين Zhu Xueqin، وهو مؤرخ فى جامعة شنغهاى "إن نسختنا التقليدية عن التاريخ كانت تركز على الأيديولوجية والهوية القومية. أما التاريخ الجديد فلا يركز على الناحية الأيديولوجية، فهو يناسب الأهداف السياسية الحالية"(٥).

وعلى النقيض ففى الدولة المجاورة وهى جمهورية باكستان الإسلامية يوجد ١,٥ مليون طالب تقريبًا يدرسون فى المدارس الدينية الإسلامية – التى تتراوح بين ١٥ و٢٥ ألفا وفى بعض الأحيان تصل إلى ٤٠ ألف مدرسة. وفى أغسطس ٢٠٠٥ أشارت المحكمة العليا لباكستان أن هذه المدارس لا تقدم التعليم العام الذى يمكّن التلاميذ من التنافس مع الطبقة المتعلمة سواء للتوظف أو لأية أغراض أخرى. كما لاحظت المحكمة أنه لم يقم أى معهد دينى بتضمين دراسات عن اللغة الإنجليزية أو الأوروبية أو حتى عن باكستان فى مناهجه وذلك على الرغم مما أوصت به اللجنة المشتركة لرؤساء مجالس الإدارة. وكما أوردت الصحيفة الباكستانية الشهيرة "ديلى تايمز" Daily Times فى مقالها الافتتاحى فى ١ سبتمبر ٢٠٠٥ أن المدارس الدينية تقيد فى فصولها الدراسية مليون تلميذ وتلقى بألوف الخريجين كل عام دون أن يتوقع منهم أى شيء سوى الدعوة لإنشاء مساجد جديدة يكسبون منها وسائل معيشتهم. فباكستان لا يمكنها إنتاج شباب يدفع حركة الاقتصاد إلى الأمام. ولكن ما هو نوع الشباب الذى يمكن لباكستان أن تنتجه؟ والإجابة فى كلمة واحدة "مقاتلون".

وعلى الرغم من انفجار حركة "المدارس"(*) فى باكستان فإنه من الضرورى التأكيد هنا على حقيقة أخرى تعادل انفجار حركة "المدارس"(*) فى الأهمية؛ وهى أن هناك الكثير من المسلمين أمثال الدكتور محمد حنيف (الذى اتهم خطأ بالمشاركة فى عملية فاشلة لتفجير سيارة مفخخة فى لندن وجلاسجو فى شهر يوليو ٢٠٠٧ وعاملته الحكومة الأسترالية معاملة جائرةً). وقد دافع عنه شقيقه قائلاً "إنه مسلم طيب والإسلام هو عقيدتنا ونحن نعيش فى الثقافة الهندية الحديثة. وحنيف شخص معتدل متدين، ولم يرتكب خطأً، وسيطلق سراحه باحترام وشرف." ويلاحظ هنا استخدام شقيقه لكلمة "الثقافة الهندية الحديثة" فالتحديث هى الكلمة التى تأسر ألباب الآسيويين الآن.

وبالمثل عندما أراد أحد الوزراء المسلمين فى سنغافورة أن يوضح الإسهامات التى قام بها البروفيسور محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦ قال "إن إسهام البروفيسور يأتى فى وقت يتم فيه التساؤل عن المجتمعات الإسلامية وعما إذا كانت عقيدتنا تتوافق مع العالم الحديث وعما إذا كان المسلمون يمكنهم التعايش فى تجانس مع المجتمعات العلمانية الأخرى، وقد أثبت البروفيسور محمد يونس أن المسلمين المحدثين يمكنهم لعب دور بنّاء نحو خير البشرية". فيوجد ارتباط واضح بين الحداثة والفضيلة فى معظم العقول الآسيوية.

أما أكثر النتائج الأخلاقية المهمة التى ستسفر عنها المسيرة نحو الحداثة فهى وجود عالم أكثر استقرارًا وسلامًا. فقمة الحضارة الإنسانية لا يتم بلوغها عندما تتوقف الحروب بين الأمم بل عندما نصل إلى وقت ينعدم

(*) المدارس: يقصد بها المدارس الإسلامية. فى عام ١٩٤٧ كانت هناك ١٨٩ مدرسة فى باكستان، وفى ٢٠٠٢ كان بالبلاد ما بين ١٠,٠٠٠ و ١٣,٠٠٠ مدرسة بها ما يتراوح بين ١,٧ و ١,٩ مليون طالب. أما فى عام ٢٠٠٨ فقد ارتفع التقدير إلى ٤٠,٠٠٠ مدرسة معظمها يهتم بتعليم المذهب السنى. ومع ذلك فهناك مدارس للأقلية، ويقدر هذا بنحو ١٤% - ٢٠% من هذا العدد. (المترجم)

فيه احتمال نشوب الحرب بين الأمم. وهناك بالفعل بعض الأمم التى حققت هذا الإنجاز، فمثلاً لا يوجد أدنى احتمال لنشوب حرب بين الولايات المتحدة وكندا. ونفس الشيء يصدق على الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. وأحد رسائل هذا الكتاب هى أن ما أنجزته أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى يمكن أيضًا أن تنجزه باقى دول العالم. وباختصار فإن السلام العالمى ليس أملاً كاذبًا فقد رأينا كيف يمكن تحقيقه.

والسبب الرئيسى وراء عدم نشوب الحروب بين شعوب أمريكا الشمالية وأوروبا هو وجود طبقة وسطى قوية ترغب بالعيش فى سلام. فتلك هى الروح الشعبية التى عملت تدريجيًا وتصاعديًا على إلغاء شرعية الحرب وهو ما استقر فى عمق ووجدان معظم المجتمعات الحديثة. وعلى الرغم من أن النزاعات ستستمر دائمًا بين الدول فإن أحد الأركان الرئيسية لعالمنا الحديث هو تسوية النزاعات بصورة سلمية على أساس قواعد وإجراءات متفق عليها وليس من خلال الحرب. ومن ثم فإن المسيرة نحو الحداثة تساعد أيضًا على نشر حكم القانون محليًا وإقليميًا ودوليًا.

وتود معظم شعوب العالم العيش فى نظام يقوم على أساس القواعد والقوانين لما يتيحه ذلك من أمن وأمان؛ فيؤكد لارى سامرز أنه لا توجد حرية شخصية بدون أمن وأمان. وقد عانى الصينيون لعدة قرون من انعدام النظام مما خلق لديهم شوق عارم للنظام والاستقرار.

وكان دينج اكسياوبنج Deng Xiaoping أحد أعظم القائمين على التحديث فى العالم. فقد فتح أعين الصينيين على مزايا التحديث بنفس الطريقة التى تفتحت بها عيناى على الحداثة عندما كنت طفلاً وذلك عن طريق السماح لمحطات التليفزيون الصينية – والتى تسيطر عليها الدولة – بعرض منازل الطبقة الوسطى الأمريكية الضخمة والمريحة والممتلئة بجميع الأجهزة

الحديثة. وهكذا أظهر دينج لأهالى الصين الفقراء أن كل هذا فى مقدورهم الحصول عليه.

ويقوم الصينيون بقياس نجاحهم وفقًا لمستوى التحديث، ويتم إعداد تقرير عن تحديث الصين بواسطة مركز الدراسات الإستراتيجية تحت رعاية الأكاديمية الصينية للعلوم. ويبحث التقرير مستويات التصنيع والتحضر والعلمانية والرفاهة الاجتماعية والديمقراطية. ولقياس مستويات التحديث قسم مركز الدراسات الاستراتجية لتحديث الصين عملية التحديث إلى مرحلتين؛ حيث تتسم المرحلة الأولى للتحديث بالتصنيع والتحضر، بينما تتضمن ملامح المرحلة الثانية مجتمع المعرفة والمعلومات. ويتنبأ تقرير تحديث الصين لعام ٢٠٠٧ بأنه ستمضى ثمانى سنوات أخرى قبل أن تنهى الصين مرحلتها الأولى من التحديث. ففى عام ٢٠٠٥ حققت الصين ٨٧% من أهداف المرحلة الأولى أى ١% أعلى من السنة السابقة، وهذا يعنى أنه بحلول عام ٢٠١٥ ستكون الصين قد حققت تحديثًا يصل بها إلى مستوى الدول المتقدمة.

وللتحديث أثر إنسانى عظيم وإحدى الطرق لوصف هذا الأثر هى النظر إلى ما أحدثته أداة واحدة حديثة وهى الهاتف المحمول فى الهند. فيصف الكاتب الهندى الشهير شاشى ثارور Shashi Tharoor كيف أدى الهاتف المحمول إلى إحداث ثورة فى الهند. ففى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٦ اشترك سبعة ملايين هندى فى شبكة المحمول الجديدة. وفى سبتمبر ٢٠٠٦ تغلبت الهند على الصين لأول مرة فى عدد الاشتراكات الشهرية الجديدة. فيقول شاشى ثارور: "إننا مازلنا أقل من الصين بالنسبة لإجمالى عدد مستخدمى الهواتف المحمولة (١٤٠ مليونًا فى الهند مقابل ٤٥٠ مليونًا فى الصين) ولكن الفجوة تضيق كل شهر وبحلول عام ٢٠١٠، سيكون لدينا ٥٠٠ مليون مشترك. ومن المحتمل أن نستمر خلف الصين ولكن نظرًا لارتفاع معدل نمو عدد المشتركين فإن الفارق سيكون صغيرًا.

وقد أظهر انتشار المحمول فى الهند مدى التغير الذى طرأ على العقلية الهندية. وقد اقتـــبس ثارور وجهة نـــظر وزير الاتصالات الهندى السابق س . م . ستيفن C.M. Stephen الذى أعلن فى البرلمان خلال السبعينيات ردًا على المنتقدين الذين قالوا بأن الهواتف شيء ترفيهى غير أساسى بأن هذا غير صحيح وأن أى هندى غير راضٍ عما يحصل عليه من خدمة يمكنه أن يعيد هاتفه، فهناك قوائم انتظار تصل إلى ثمانى سنوات.

وقد أكد شاشى ثارور بأن الرأسماليين ليسوا المستفيدين الحقيقيين من ثورة الهواتف المحمولة قائلاً: "إن ما يثير العجب عن ثورة الهاتف المحمول (وأنا لا أجد ضيقًا فى أن أدعوها بهذا الاسم) هو تحقيقها لشيء تحدثت عنه سياستنا الاشتراكية ولكنها لم تقم إلا بالقليل لتنفيذه ألا وهو تمكين الأقل حظًا. فالمستفيدون من هذه الهواتف المحمولة ليسوا الأثرياء فحسب، ولكن الفقراء أيضًا الذين لم يحلموا فيما مضى بالانضمام إلى قوائم الانتظار والتى كانت تصل إلى ٢٠ سنة للحصول على خط أرضى. فالهواتف المحمولة أصبحت فى أيدى سائقى سيارات التاكسى والباعة الجائلين والصيادين والمزارعين، وكلما كانت سياساتنا الضريبية تحافظ على انخفاض تكلفة الاتصالات عظم معدل النمو فى استخدام الهواتف المحمولة. لقد أصبحت الاتصالات فى الهند الجديدة، هى أعظم نصير للمساواة."

كما ظهر مقال فى جريدة الواشنطن بوست فى أكتوبر ٢٠٠٦ يعزز هذه النقطة الرئيسية التى ذكرها ثارور وهى أن الجماهير الفقيرة فى الهند كانت من أوائل المنتفعين من انتشار ثورة الهواتف المحمولة؛ فبأقل من بنس واحد للدقيقة – وهو أرخص سعر لدقيقة الهاتف المحمول فى العالم – أصبح يمكن للمزارعين الهنود فى المناطق النائية أن يتحققوا من أسعار ما ينتجون من محاصيل وذلك من خلال قيامهم بالاتصال بجميع الأسواق المحلية للبحث عن أفضل الصفقات، كما يمكنهم كذلك متابعة الاتجاهات العالمية باستخدام

خدمة الإنترنت على الهاتــف المحــمول والذى يمكّن المــزارع من معرفة – على سبيل المثال – أسعار اليقطين (القرع العسلى) أو الموز فى لندن وشيكاغو. كما يستخدم المزارعون الهنود الهواتف المحمولة المزودة بكاميرا التصوير فى التقاط الصور لبعض الآفات وإرسالها إلى المعامل التى تقوم بتحديد نوع الآفة مع اقتراح وسائل مقاومتها. وفى المدن يقول النقاشون والنجارون والسباكون – الذين كانوا يتسولون العمل – إن لديهم الآن طلبات كثيرة؛ فالعملاء يمكنهم الاتصال بهم فورًا عن طريق الهاتف المحمول. وكما يقول سى. كى. براهالاد أستاذ إدارة الأعمال الهندى المولد، بجامعة ميتشيجان، والذى كتب كثيرًا عن كيفية استخدام التجارة والهاتف المحمول لمكافحة الفقر : "إن أحد أسباب الفقر هو نقص المعلومات والهاتف المحمول يتيح للفقراء الحصول على نفس القدر من المعلومات التى يحصل عليه الوسيط".

أما راجان، وهو أحد الصيادين الذين يعملون على امتداد سواحل الهند والتى يبلغ طولها ٤٣٥٠ ميلاً فقد أصبح دخله الشهرى ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ٢٠٠٠ حيث بلغ ١٥٠ دولارًا فى المتوسط وذلك منذ ظهور الهاتف المحمول فى الهند. فيقول راجان: "لقد أصبح المتعاملون معنا مجبرين على إعطائنا نقودًا أكثر بسبب المنافسة، وأضاف أنه أصبح يقدم لأسرته ما لم يكن فى مقدور أبيه الصياد تقديمه بما فى ذلك إمداد المنزل بالكهرباء وشراء تليفزيون".

وقد أظهرت الدراسة التى قام بها ليونارد ويفرمان من مدرسة لندن لإدارة الأعمال فى عام ٢٠٠٥ أن إضافة عشرة هواتف محمولة لكل مائة شخص فى إحدى الدول النامية عادة ما يؤدى إلى نمو الناتج المحلى الإجمالى للفرد بـــ ٠,٥٩%. وقد استفادت بنجلاديش من انتشار الهاتف المحمول. ففى عام ١٩٩٣ لم يكن بهذا البلد– الذى يضم ١٤٢ مليون نسمة–

سوى استثمارات أجنبية قليلة لا تتجاوز ٣ ملايين دولار، وذلك قبل أن يشهد إطلاق أول شركة محمول، وهى جيرامين فون، أكبر شركة هاتف فى بنجلاديش. وفى عام ٢٠٠٧، وبدخول خمس شركات للهاتف المحمول ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية ليصل إلى ٢ مليار دولار؛ فإضافة هاتف محمول واحد فى بنجلاديش تعنى إضافة ٦٠٠٠ دولار أمريكى إلى الناتج المحلى الإجمالى. ويذكر نيك سوليفان Nick Sullivan فى كتابه "يمكنك أن تسمعنى الآن" كيف تعمل القروض متناهية الصغر والهواتف المحمولة على ربط الفقراء بالاقتصاد العالمى. وقد أورد سوليفان توقعًا للبنك الدولى بانخفاض الفقر من ٥٠% إلى ٢٠% إذا استمرت دول جنوب آسيا فى النمو بمعدل ٧% سنويًا. "فبالإضافة إلى أن المحمول وسيلة لإجراء الاتصالات، فهو أيضًا حاسب آلى شخصى يستخدم للتعامل مع المصارف. وأصبح الأشخاص الذين لم تكن لهم حسابات مصرفية قبل سنتين فقط، يقومون الآن بإجراء تحويلاتهم النقدية عن طريق الهاتف المحمول ... إن هذه ثورة خطيرة لا تقل عن الثورة الصناعية".

ويقول إقبال قادر المؤسس المشارك لشركة جيرامين فون ببنجلاديش "إن الاتصال يعنى زيادة الإنتاجية. فإذا ربطت بين الناس يزيد إنتاجهم. ويمكن أن ترى ذلك فى جميع الدول النامية. بينما لا تستفيد الشعوب من المعونات الأجنبية، بل الحكومات هى المستفيد الرئيسى؛ فالمساعدات هى التى تساعد على تمكين الحكومات فى الدول الفقيرة... لقد ارتفع معدل نمو اقتصاد بنجلاديش بنسبة ٢% وهو يتجاوز ما حصلت عليه بنجلاديش من معونات".

وسوف يشهد العالم تحولاً حقيقيًا عندما يصل عدد المشتركين فى شركات المحمول فى الهند من ٨ ملايين نسمة خلال التسعينيات إلى ما يزيد على خمسمائة مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠. هذا بالإضافة إلى وجود

حوالى مليار آسيوى خارج الصين والهند يريدون الانضمام إلى ثورة الهاتف المحمول، وهو ما يعنى أنه خلال عقدين سيتراوح عدد من انضموا إلى العالم الحديث ما بين المليار والمليار ونصف نسمة وهو ما يوضح حجم المسيرة الآسيوية نحو الحداثة.

التراجع إلى القلاع

سيحدد رد فعل الغرب تجاه المسيرة الآسيوية نحو الحداثة مسار التاريخ. فهناك بديلان واضحان أمام الغرب، إما الترحيب واستمرار العمل مع آسيا نحو انفتاح النظام العالمى أو الشعور بالتهديد نتيجة لنجاح آسيا والبدء فى التراجع والانغلاق السياسى والاقتصادى. وحتى عام ٢٠٠٨ كان رد الفعل الغربى ينطوى على كلا البديلين، إلا أن البديل الثانى الخاص بالتراجع أصبح أكثر قوة. فقد قال نيكولاس ساركوزى رئيس فرنسا فى يونية ٢٠٠٧ فى أثناء اجتماع قمة دول الاتحاد الأوروبى: "إن كلمة الحماية لم تعد محظورة" وقد أدت كلمات ساركوزى إلى بعض الجدل حول حرية التجارة. والحقيقة هى أن العديد من الدول الغربية أصبحت لا تؤمن بحرية التجارة على الرغم من ندرة اعتراف القادة الغربيين بذلك. فمن الناحية النظرية، يعارض الغرب الإجراءات الحمائية وخاصة بعد الركود المدمر الذى نشأ نتيجة لقانون تعريفة سموت وهاولى الصادر فى ١٧ يونية عام ١٩٣٠ (Smoot – Hawley Tarrif Act of 17 June 1930). أما من الناحية العملية فإن الغرب غالبًا ما كان يطبق الإجراءات الحمائية. وعلى سبيل المثال، قدم أربعة أعضاء من مجلس الشيوخ فى ١٣ يونية ٢٠٠٧ فى الولايات المتحدة – هم ماكس باكوس، وتشارلس جراسلى، وتشارلز شومر، ولندساى جراهام – مشروع قانون جديد للتجارة يطلب من وزارة الخزانة تحديد العملات غير المتوافقة (misaligned currencies) طبقًا لمعايير صندوق النقد الدولى. وهو

ما يعنى تطبيق نوع من الحماية نظرًا لأن هذا القانون الجديد سوف يسمح للشركات الأمريكية بطلب رسوم لمكافحة الإغراق على السلع الصينية على أساس القيمة المشوهة لليوان.

وفى كتابه "دفاعًا عن الرأسمالية العالمية" كتب جوهان نوربرج Johan Norberg "إنه ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن الحماية التى يفرضها الاتحاد الأوروبى تحرم الدول النامية سنويًا من نحو ٧٠٠ مليار دولار من دخل الصادرات، وهو ما يعادل تقريبًا ١٤ مرة حجم المعونة الأجنبية التى تتلقاها الدول الفقيرة. فالحماية التى يفرضها الاتحاد الأوروبى تسبب الجوع والمرض بدون مبرر. فقد تم استبدال "الستار الحديدى" للحرب الباردة بين الشرق والغرب بستار "جمركى" بين الشمال والجنوب. ويضيف جوهان قائلاً "إن الحماية التى يفرضها الاتحاد الأوروبى تأخذ حصتها من الأوروبيين أيضًا فهى تكلف مواطنى الدول الأوروبية نحو مليار دولار يوميًا، كما تقدم الولايات المتحدة نفس القدر من الحماية لمنتجاتها الزراعية. فيؤدى حصول خمسة وعشرين ألف مزارع من مزارعى القطن الأغنياء فى الولايات المتحدة على إعانات دعم تساوى مليارات الدولارات إلى معاناة الملايين من مزارعى القطن الفقراء فى أفريقيا.

وعندما كان الغرب ينادى بحرية التجارة مع الدول الآسيوية كان قوله يقابل بالشك والريبة، إلا أن النجاح الاقتصادى لليابان والنمور الآسيوية أقنع الدول الآسيوية الأخرى بأن عليها أن تحذو حذوهم. فحتى دورة أوروجواى التى عقدت فى أبريل عام ١٩٩٤ ظل الغرب على مبادئه فى المحافظة على انفتاح نظام التجارة العالمى.

ونتيجة لذلك أصبح العالم فى القرن الحادى والعشرين يمتلك واحدًا من أكثر النظم التجارية انفتاحًا، وحققت التجارة العالمية طفرة من ٧% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى فى عام ١٩٤٠ إلى ٣٠% فى عام ٢٠٠٥، وذلك

بسبب النظام التجارى متعدد الأطراف وتطبيق الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GATT) فى عام ١٩٤٧. وارتفع إجمالى الصادرات العالمية من ٥٨ مليار دولار عام ١٩٤٧ إلى ٩ تريليونات دولار عام ٢٠٠٤. وكانت اتفاقية الجات التى يمكن اعتبارها هدية أمريكية إلى العالم تقوم على أساس الانفتاح التدريجى على التجارة العالمية، فسيتم إنتاج السلع والخدمات وفقًا للميزة النسبية لكل دولة، مما يؤدى إلى زيادة الرخاء. وقد أظهرت الستين سنة الماضية صدق هذا الافتراض؛ فقد تضاعفت نسبة الصادرات إلى الناتج العالمى فيما بين عامى ١٩٧٠ و ٢٠٠٤، وبلغت نسبة الصادرات إلى الناتج العالمى أكثر من ٢٥%. ومن المتوقع ارتفاع الناتج العالمى من ٣٥ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٥ إلى ٧٢ تريليون دولار فى عام ٢٠٣٠ أى بمتوسط زيادة سنوية يتراوح بين ٢,٥% و٣% للدول مرتفعة الدخل و٤,٢% للدول النامية.

وقد استفادت الدول التى اتبعت حرية التجارة بدرجة كبيرة. ووفقًا لدراسة قام بها معهد الاقتصاد الدولى (IIE) أدى تحرير التجارة إلى ارتفاع الدخول السنوية فى الولايات المتحدة بتريليون دولار مقارنة بمستوياتها عام ١٩٤٥، أى ما يعادل ٩٠٠٠ دولار للأسرة. وإذا أزيلت باقى الحواجز التجارية العالمية فإن الدخول السنوية للولايات يمكن أن ترتفع بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار إضافية وهو ما يضيف حوالى ٤٥٠٠ دولار سنويًا لدخل الأسرة. كما يقدر البنك الدولى أن الإلغاء التام للحواجز التجارية يمكن أن يخرج عشرات الملايين من دائرة الفقر، كما يمكن أن يؤدى إلى تخفيف أعباء الديون من خلال مساهمة المعونات الأجنبية فى تنمية الدول الفقيرة. فقد يكون تحرير التجارة من الأدوات الأكثر قوة فى تخفيف الفقر وتزويد المجتمعات بالموارد الاقتصادية التى تلبى احتياجاتها. ووفقًا للبنك الدولى فإن المكسب السنوى فى دخول الدول النامية نتيجة لإلغاء الحواجز التجارية فى

السلع وحدها يبلغ ١٤٢ مليار دولار، وهو ما يفوق قيمة المساعدات الاقتصادية المقدمة من الدول الصناعية الرئيسية والذى بلغ ٨٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ مضافًا إليه مبلغ ٤٢,٥ مليار دولار المقترح تقديمها لتخفيف عبء ديون الدول النامية.

وفى خلال الثمانينيات كان عجز الميزان التجارى للولايات المتحدة كبيرًا مع اليابان، وكان هناك اتجاه ضد حالات العجز التجارى إلا أن إدارة الرئيس ريجان وقفت بحزم ورفضت الخضوع لضغوط فرض الإجراءات الحمائية. وفى عام ٢٠٠٥ ارتفع حجم عجز الميزان التجارى للولايات المتحدة مع الصين ليصل إلى ٢٠٢ مليار دولار مقارنةً بـــ٣٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٥. وقد أدى هذا أيضًا إلى خلق رد فعل سياسى مناوئ، إلا أن إدارتى كلينتون وبوش قد رفضتا أيضًا فى معظم الأحيان الخضوع لأنصار فرض الإجراءات الحمائية.

ويتزايد الآن التأييد السياسى لفرض الإجراءات الحمائية فى كل من أوروبا وأمريكا. ولكن هناك اختلاف فى موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى حول حرية التجارة والاستثمار. فبمجرد انتهاء الحرب الباردة استمرت أمريكا على الفور فى ممارسة ما كانت تنادى به من حرية تجارية، بينما بدأ الاتحاد الأوروبى فى التراجع إلى "القلعة الأوروبية" وبدا ذلك واضحًا فى الموقف الأوروبى فى مباحثات دورة أوروجواى (UR). وعلى أية حال فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى فقدان الاتحاد الأوروبى للحوافز التى كانت لديه للمحافظة على فتح حدوده والسماح بتخفيض الحواجز التجارية.

وفى دورة أوروجواى ظهرت عدم رغبة الاتحاد الأوروبى فى تقديم تنازلات لإجراء أى تخفيضات فى إعانات دعم الصادرات الزراعية. وحاول الاتحاد الأوروبى كما فعل سابقًا فى مباحثات الاتفاقية العامة للتعريفات

والتجارة (GATT) أن يدافع عن سياسته الزراعية المشتركة (CAP). وبعد أربع سنوات من المفاوضات، فشل اجتماع بروكسل الوزارى الذى كان من المتوقع أن يختتم أعمال دورة أوروجواى بسبب مقاومة الاتحاد الأوروبى لأى تخفيضات فى إعانات دعم الصادرات الزراعية.

وفى عام ١٩٩٣ قامت الولايات المتحدة بإجبار الاتحاد الأوروبى على التخلى عن معارضته لإغلاق دورة أوروجواى. ولأول مرة نظم الرئيس كلينتون اجتماعًا على مستوى القمة لمنتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والباسيفيك (APEC) فى سياتل فى نوفمبر عام ١٩٩٣ مثلت فيه جميع القوى الاقتصادية الرئيسية فى العالم فيما عدا الاتحاد الأوروبى. وقد شاركت بنفسى فى هذا الاجتماع وكانت الرسالة الواضحة هى أنه ما لم يتعاون الاتحاد الأوروبى، فإن أمريكا ستتحول من الأطلنطى إلى الباسيفيكى (المحيط الهادى)، وقد كان لهذا التهديد أثره. فقد قام المستشار الألمانى هيلموت كول بإقناع الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران بضرورة التوصل إلى حل وسط. وعندما طلب من كبار المفاوضين الأوروبيين تفسير التغير المفاجئ فى موقفهم أجابوا بأن العنصر الحاسم كان قرار منتدى آسيا – الباسيفيك (APEC) نظرًا لأنه "أوضح لنا أن لديكم بديلاً ليس لدينا مثله" وفى عام ١٩٩٤، تم التصديق على دورة أوروجواى فى مدينة مراكش المغربية.

وخلف دورة أوروجواى تكمن قصة معقدة مليئة بالخداع والصفقات المزدوجة. فمفاوضات التجارة بطبيعتها يصعب تفسيرها للعامة فهى مليئة بالمصطلحات الفنية والمعادلات وقد أصبح المفاوضون الأمريكيون والأوروبيون شديدى المهارة فى هذه اللعبة. وأود أن أصور لكم مدى الحيل التى يتم اتباعها بمثال حقيقى ألا وهو ما تم فى المفاوضات حول الزراعة فى دورة أوروجواى. فقد كان هناك ثلاثة لاعبين أساسيين فى هذه المفاوضات الزراعية: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، ومجموعة كيرنز Cairns Group (وهى مجموعة

مكونة من أربع عشرة دولة تضم: الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، وشيلى، وكولومبيا، وفيجى، والمجر، وأندونيسيا، وماليزيا، ونيوزيلندة، والفيليبين، وتايلاند، وأوروجواى) وكانت الولايات المتحدة متحمسة للترويج لتحرير التجارة الزراعية وكانت ترغب بشدة فى تخفيض الحماية والدعم المقدم للمنتجين فى الاتحاد الأوروبى بموجب السياسة الزراعية المشتركة. وكان الاتحاد الأوروبى أقل إذعانًا لقبول التحرير الواسع ولكنه كان شغوفًا بالوصول إلى حل وسط عملى يمكن أن يسجل فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات GATT). أما مجموعة كيرنز فباعتبارها من المصدرين الأساسيين للسلع الزراعية فقد جادلت بقوة لتخفيض الإجراءات الحمائية وإجراءات الدعم فى الدول المتقدمة.

وبعد فشل عدة دورات من المفاوضات، توصلت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى إلى اتفاق ثنائى وهو اتفاق بليرهاوس بشأن الإصلاح الزراعى. فقد وافق مفاوضو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى (بليرهاوس) على تخفيض حجم وقيمة الصادرات التى يتم دعمها بصورة مباشرة بنسبة ٢١% و٣٦% على التوالى وذلك خلال الفترة من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٠. وكان هذا أقل بكثير مما كانت تسعى إليها مجموعة كيرنز حيث كانت تسعى إلى إلغاء كامل لدعم الصادرات الزراعية، وأيضًا أقل من نسبة التخفيض التى نادت بها الولايات المتحدة فى اقتراحها المعدّل فى أكتوبر ١٩٩٠ التى تبلغ ٩٠%، بل أقل من التخفيض بنسبة ٢٤% الذى طالب به آرثر دنكل المدير العام للجات فى "مشروع الاتفاق النهائى فى ديسمبر ١٩٩١".

وعلى الرغم من قصور اتفاق بلير هاوس عما توقعه العالم فى مجال الإصلاح الزراعى، فإن الاتحاد الأوروبى قام باتخاذ المزيد من الاحتياطات للحد من التغييرات الطفيفة التى يمكن أن يحدثها اتفاق بلير هاوس؛ فقد

التزمت أطراف الاتفاقية النهائية بتخفيض قائمة الدعم الداخلى المقدم للمزارعين – مؤشر قياس الدعم الكلى (AMS) – بنسبة ٢٠% خلال فترة السنوات الست لتنفيذ الاتفاقية (١٩٩٥–٢٠٠٠) وقد أصر الاتحاد الأوروبى على استخدام الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٨ كفترة أساسية لحساب تخفيضات "مؤشر قياس الدعم الكلى" حتى لا يتم احتساب تخفيضات الدعم الداخلى التى كانت فعلاً فى حيز التنفيذ بموجب إصلاحات التثبيت التى تم اتخاذها لعام ١٩٨٨. كما تم فى عام ١٩٩٢ استبعاد كل من مدفوعات الولايات المتحدة لتعويض عجز المزارعين، والتعويضات التى يدفعها الاتحاد الأوروبى من مؤشر قياس الدعم الكلى (AMS). وتعتبر مدفوعات العجز إحدى أدوات الدعم المحلى الرئيسية المقدمة للمزارع بالولايات المتحدة (وقد بلغ مجموعها ٨,٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ وهى السنة التى تمت فيها الموافقة على اتفاقية الجات) كما كانت مدفوعات التعويضات أحدث الوسائل الرئيسية لدعم المزارع المحلية فى الاتحاد الأوروبى بموجب نصوص خطة الإصلاح التى أعدها ماك – شارى فى عام ١٩٩٢ للسياسة الزراعية المشتركة (CAP). فقد كانت الشروط النهائية لالتزام تخفيض الدعم الداخلى ضعيفة إلى درجة عدم إجبار الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبى على التفكير فى أى عمليات تحرير إضافية خلال السنوات الست القادمة التى يستغرقها تنفيذ الاتفاقية. وقد أدى كل هذا إلى وصول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD فى عام ١٩٩٥ إلى نتيجة مخيبة للآمال وهى أن "اتفاقية دورة أوروجواى قد لا تؤدى بالضرورة إلى تخفيض مستوى الدعم" المقدم للمزارعين. وتشير البيانات الحديثة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية إلى أن إجمالى التحويلات إلى الزراعة فى دول المنظمة OECD قد بلغ نحو ٣٢٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ مقارنة بمبلغ ٢٩٨ مليار دولار فى الفترة ١٩٨٦–١٩٨٨ حيث تجاوزت قيمة التجارة العالمية فى المنتجات الزراعية. كما تشير البيانات إلى

أن الاتحاد الأوروبى يقدم إعانات دعم ضخمة للزراعة المحلية تفوق أى دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الدول فى العالم.

وهذه الأوضاع المتشابكة عن كيفية تجنب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بدهاء ومهارة تقديم أى تنازلات حقيقية فى المفاوضات الزراعية يستحق الذكر بشىء من التفصيل؛ لأنه يعرض بوضوح شديد إحدى الحقائق السياسية القوية ألا وهى أن الغرب قد أظهر فى المواقف التى يمنح فيها حرية الاختيار بين المصالح العالمية والمصالح القطاعية قصيرة الأجل أنه كثيرًا ما تخلى عن المصالح العالمية لصالح جماعات الضغط التى قد تكون صغيرة ولكنها مؤثرة للغاية.

وستتحول هذه القصة الآن إلى قصة من قصص الرعب؛ ففى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ سيتم إتاحة قدر كبير من المعلومات المحفوظة لدى الحكومات منذ إنشاء الاتحاد الأوروبى. وستقوم جميع دول الاتحاد الأوروبى السبع والعشرين بالإفصاح عن تفاصيل ما يربو على ١٠٠ مليار يورو قدمها دافعو الضرائب الأوروبيون كل عام فى شكل معونات دعم إلى المزارعين وشركات الأغذية وصيد الأسماك وذلك من منتجعات البحر الأسود فى بلغاريا ورومانيا إلى جزر الكنارى وماديرا.

ويرجع قرار الإفصاح عن هذه المعلومات إلى تعاون الصحفيين فى الاتحاد الأوروبى للضغط على حكومات الدول الأعضاء باستخدام القوانين الوطنية لحرية تداول المعلومات. فالبيانات التى سيتم الإفراج عنها فى عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ كانت من الأسرار الحكومية والتى تم استغلال قوانين الخصوصية وحماية البيانات لمنع الشعوب من معرفة المستفيدين الرئيسيين للكرم والسخاء الغربى. والسبب – كما أصبح واضحًا من المعلومات التى تسربت – أن الحماية لم تكن لزارعى التلال الذين يعانون من وطأة الفقر ولكن للمنشآت متعددة الجنسيات مثل تيت ولايل Tate & Lyle ومجموعة آرلا

الدنماركية Arla Group التى تملك ألبان إكسبريس، والسياسيون الأقوياء والأسر المالكة ابتداءً من الملكة إليزابيث والأمير تشارلز إلى عائلة جريمالدى فى موناكو لأنهم وبموجب المعلومات المفصح عنها كانوا أكبر المنتفعين.

وإذا تم التأكد فعلاً من هذه القصص وتبين أن المستفيدين الحقيقيين من إعانات الدعم الزراعية الأوروبية هم أكثر المواطنين ثراءً فى الاتحاد الأوروبى، فسيقدم هذا مرة أخرى برهانًا قويًا على أنه عندما تختار المجتمعات الغربية بين حماية مصالحها الخاصة أو حماية القيم، فإن المصالح تتغلب على القيم حتى إذا كانت مصالح قلة من النخبة.

وسيؤدى افتقار الخطاب الأوروبى للأمانة بشأن توجهاته الداخلية وعلاقته مع العالم إلى انغلاق أوروبا على نفسها. ومع أن تكوين الاتحاد الأوروبى كان بوجه عام أمرًا جيدًا لكل من أوروبا والعالم فإن توسعه بعد الحرب الباردة تم بتسرع شديد وبدون تفكير فى ترشيد هيكله التنظيمى أو ترشيد الإنفاق على إعانات الدعم. كما أنه من الغريب أن تتحدث أوروبا الموحدة بثلاث وعشرين لغة؛ بحيث أصبح الجهاز الإدارى للاتحاد الأوروبى يضم ما يزيد على ٣٤٠٠ مترجم يكلف الاتحاد الأوروبى ١% من موازنته أى ما يعادل ٩٩٠ مليون يورو (١,٤٣١ مليون دولار أمريكى) سنويًا – منها نحو ١٨٠ مليون يورو (٢٥٠ مليون دولار) للترجمة الشفهية، و٨١٠ ملايين يورو (١,١٧١ مليون دولار) للترجمة التحريرية. ويتكلف الاجتماع لمدة يوم كامل فى البرلمان الأوروبى ١١٨ ألف يورو (١٧٠٥٥٢ دولار) إذا تم استخدام عشرين لغة، ولكن إذا تم استخدام الإنجليزية والفرنسية والألمانية فقط فستنخفض التكلفة إلى ٨٩٠٠ يورو (١٢٨٦٥ دولار). وقد كتب ألكسندر ستب Alexander Stub العضو الفنلندى بالبرلمان الأوروبى تقريرًا عن تكلفة النظام اللغوى منتقدًا المصروفات غير الضرورية. وفى سبتمبر ٢٠٠٦،

أوضح ستب أنه قد تم إهدار ٢٦ مليون يورو (٣٧,٦ مليون دولار) على ترجمة شفهية لم تستخدم مطلقًا أو ألغى استخدامها فى الدقيقة الأخيرة، وقال: "إننى أتحدث عن أموال دافعى الضرائب التى يجرى تبديدها" وباختصار فإن الخطاب الأوروبى تسيطر عليه التنافسية، وكل دولة فى أوروبا لا تنظر إلا إلى مصالحها بينما لا توجد قوة مضادة لتقييم أضرار السياسات الأوروبية على مصالح العالم.

ولم يحدث تخلى أوروبا عن الانفتاح التجارى سوى قليل من الضرر؛ لأن أمريكا بقيت على موقفها من الانفتاح وبالتالى فإن الخطر الحقيقى الذى يواجهه العالم اليوم هو تنامى الاتجاه نحو زيادة الإجراءات الحمائية فى أمريكا أيضًا. ويمثل لو دوبز Lou Dobbs الصيغة المتطرفة للروح الحمائية الجديدة فى أمريكا، وربما يقتنع من يشاهدون برنامجه بأن الهند تمثل أضخم تهديد لاقتصاد الولايات المتحدة بسبب قوتها فى جذب التعهدات الخارجية Outsourcing (ومن الغريب أن الخطاب اللاذع وصراخ دوبز ضد التعهدات الهندية كان عاملاً مساعدًا فى زيادة توعية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعريفها بفوائد ومزايا التعهدات الخارجية).

بل إن أحد الأصوات المعتدلة نسبيًا مثل السناتور جون كيرى John Kerry وهو أحد المرشحين السابقين للرئاسة قد عقد مقارنة بين الشركات الأمريكية التى تستثمر فى الخارج و"بنيدكيت أرنولد" Benedict Arnold. ومن المعروف عن السياسيين أنهم ينقادون لجماعات الضغط، ولكن الغريب أن ينساق المثقفون المستقلون وراء أهواء العامة، فقد كان من النادر وحتى عقد سابق أن يعير أى قيادى أمريكى مثقف وزنًا للقضايا الحمائية، أما اليوم فقد أصبح هذا أقل ندرة. وبول كروجمان Paul Krugman أحد كبار الاقتصاديين على مستوى العالم كتب فى كتاباته الأخيرة "من الضرورى مناقشة أنصار الحماية".

صحيح أنه من الخطأ اقتصاديًا الزعم بأن حرية التجارة مفيدة لجميع الأطراف طوال الوقت وذلك لأن التجارة غالبًا ما ينتج عنها خاسرون ورابحون وهذا ما يوضحه أفضل الكتب مبيعًا فى الاقتصاد الدولى (من تأليف موريس أوبستفيل). وتسارع خطا العولمة يعنى زيادة عدد الخاسرين والرابحين أيضًا. فخوف العمال من أن يفقدوا وظائفهم بسبب المصانع الصينية ومراكز الاتصال الهندية إنما هو خوف بلا مبرر. ولكن تناول هذه المخاوف لعلاج أسبابها ليس دعوة إلى الحماية. بل على العكس، جزء من أى استراتيجية سياسية واقعية لدعم التجارة العالمية.

وملاحظات كروجمان عن "الاستراتيجية السياسية الواقعية" تظهر المدى الذى ابتعدت به أمريكا عن مساندتها القوية لحرية التجارة؛ ففى رسالته الخاصة إلى الكونجرس الأمريكى بشأن سياسة التجارة الخارجية فى يناير ١٩٦٢ قال الرئيس جون ف . كيندى:

"إن السياسة التجارية أكثر تحررًا وستكون بوجه عام مفيدة لمعظم الصناعات الكبيرة ذات الكفاءة – هذه الصناعات التى أظهرت ميزتها النسبية على المنتجين العالميين الآخرين من خلال تصدير ضعف ما نستورده من منتجات – هذه الصناعات التى فعلت كل هذا فى نفس الوقت الذى تدفع فيه أعلى الأجور فى بلادنا. إن زيادة الاستثمار والعمالة فى تنمية هذه الصناعات سيؤدى إلى اقتصاد قوى ويعمل على استمرار ارتفاع مستوى المعيشة؛ حيث إن زيادة حرية حركة التجارة بين أمريكا والسوق المشتركة سيساند اقتصاد العالم الحر بأسره ويحث كل دولة على بذل أقصى جهودها لإنتاج أفضل ما تجيده. كما سيساعد على تحقيق هدف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD الخاص بتحقيق زيادة قدرها ٥٠% فى الناتج القومى الإجمالى لمجتمع الأطلنطى بحلول عام ١٩٧٠".

وكان كيندى يتحدث على أساس فهم جيد يرتكز على النتائج التى استنتجها فرانكلين روزفلت من انهيار التجارة خلال الفترة من ١٩٢٩ وحتى ١٩٣١. وكان روزفلت يعتقد أن هذا الحدث هو الذى أشعل شرارةً فى جميع أنحاء العالم شملت ارتفاع الرسوم الجمركية والتحركات الثأرية التى بدأت فى الولايات المتحدة. فقد عملت على تعميق الكساد وساعدت على انفتاح السياسات أمام القوميين المتطرفين فى أوروبا وآسيا. ويورد خطاب روزفلت عام ١٩٣٦ تفسيرًا لذلك حيث قال:

"لقد شعر العالم بأسره بالآثار السلبية لإقامة الحواجز التجارية. فقد عانى كل مواطن من ذلك وبسبب هذه السياسات الانتحارية والمعاناة الملازمة لها أصبح لدى كثير من الناس اعتقاد خاطئ بأن ثمن الحرب أقل من ثمن السلام."

وفى عام ١٩٤٥ كان روزفلت يأمل فى أن يعمل إعادة تحرير التجارة على استعادة النمو، ومنع وقوع الكساد مرة أخرى، فهو باقتراحه الذى أعلن فيه أول مفاوضات تجارية متعددة الأطراف أعطى للدول رهانًا أكبر فى أمن ورخاء جميع الأطراف إلى جانب المساعدة فى خلق الأساس الاقتصادى لأمن وسلام العالم الذى نرغبه جميعًا. ولو قدِّر لروزفلت أن يكون حيًّا بيننا اليوم لتعجب لرؤية أمريكا بعيدة عن مثالياتها فى الوقت الذى اقترب فيه تحقيق هذا الحلم.

وقد كتب دافيد هيل فى وول ستريت جورنال فى ٣١ يولية عام ٢٠٠٧ ملاحظًا الرخاء الاستثنائى الذى يتمتع به العالم:

"يشهد الاقتصاد العالمى حاليًا مستوى من النمو لم يسبق تحقيقه فى التاريخ البشرى. إذ ينمو الاقتصاد العالمى منذ أكثر من ثلاث سنوات بمعدل يقترب من ٥% وهو أعلى معدل منذ أواخر الستينيات. إلا أن الوضع الحالى

يختلف اختلافًا جذريًا عن تلك الفترة؛ فخلال الستينيات كان ما يزيد على ثلثى سكان العالم مستبعدين من الاقتصاد العالمى بسبب نظامهم السياسى. ولكن فى السنوات العشرين الماضية عادت الصين والهند والاتحاد السوفييتى السابق وأوروبا الشرقية وأفريقيا إلى الانضمام إلى الاقتصاد العالمى وأدت هذه العودة إلى إطلاق طاقة تنظيمية هائلة للأعمال، وإلى إعداد المسرح لنمو اقتصادى استثنائى. وكانت الصين تحقق معدلات نمو عالية من رقمين منذ عام ٢٠٠٢ وارتفع معدل نمو الهند إلى ٩% من مجرد نسبة تتراوح بين ٢%- ٣% منذ ٢٥ عامًا مضت".

ويمضى هيل بعد ذلك فى الإشارة إلى أعظم الأخطار التى تواجه الرخاء الاقتصادى العالمى الاستثنائى الذى نتمتع به قائلاً:

"إن أكبر تهديد للرخاء العالمى هو أن تفقد الولايات المتحدة الثقة فى الإيمان بالحرية الاقتصادية التى سمحت للاقتصاد العالمى بالنهوض خلال التسعينيات. فحاليًا ينادى جميع مرشحى الرئاسة الديمقراطيين بحماية التجارة، كما أن أعضاء الكونجرس الديمقراطيين والجمهوريين يهددون الصين بعقوبات تجارية ما لم تقم بإعادة تقييم عملتها بسرعة أكبر. ويريد بعض الديمقراطيين الآخرين إحباط الاتفاق المقترح للتجارة الحرة مع كوريا الجنوبية. وإذا تحركت الولايات المتحدة نحو زيادة الإجراءات الحمائية فإنها ستهدد استيراد السلع المصنوعة منخفضة التكلفة التى تقيد التضخم فى الولايات المتحدة، والتدفقات الضخمة من رأس المال والتى تعوض عن عجز الموازنة الأمريكية، وانخفاض معدلات الادخار. وهذه الصدمات ستهدد رخاء أمريكا وتوازن الاقتصاد العالمى الجديد الذى يشهد ارتفاعًا فى معدلات النمو فى الدول النامية."

ويؤدى تزايد الاتجاه نحو تطبيق الإجراءات الحمائية فى أوروبا والولايات المتحدة إلى مواجهة العالم – ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية

الثانية – خطرًا حقيقيًا يتمثل فى احتمال فشل الدورة الأخيرة لمفاوضات التجارة (دورة الدوحة التى أطلقت فى نوفمبر ٢٠٠١). وقد ارتفعت أصوات العديد من القادة، بما فيهم باسكال لامى رئيس منظمة التجارة العالمية WTO الذى قال إن الموقف يبعث على اليأس. فقد نجحت جميع الدورات السابقة لأن الحراس الرئيسيين لتحرير التجارة العالمية، أى الولايات المتحدة وأوروبا، كانوا يرون أن مصلحتهم تتمثل فى انفتاح نظام التجارة العالمى. أما الآن فقد أصبح هؤلاء الحراس المعارضين الرئيسيين للتوسع فى تحرير التجارة الدولية. ودورة الدوحة لا تحقق أى تقدم ظاهرى لأن كلاً من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة يرفضان التقيد بالتزاماتهما السابقة وإنهاء إعانات الدعم التى تقدم إلى القطاعات الزراعية لديهما. وفى كل عام ينفق الاتحاد الأوروبى حوالى ٤٩ مليار يورو (٦٧,٥ مليار دولار) بينما تنفق الولايات المتحدة ما يزيد على ٢٠ مليار دولار على إعانات الدعم الزراعى، فقد بلغ إجمالى ما تم دفعه كإعانات دعم فيدرالى للمزارعين فيما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٥ أكثر من ١٦٤ مليار دولار. فلا يوجد أى سياسى أمريكى أو أوروبى يمكنه تحمل فقدان تأييد جماعات الضغط الزراعية وذلك على الرغم ممّا تحدثه إعانات الدعم من ضرر للدول النامية ومن صعوبة تبرير ما يقدم من إعانات دعم على أسس اقتصادية، ولكن جوهر المشكلة فى الواقع هو أن الساسة الأمريكيين يفقدون تدريجيًا ثقتهم فى قدرة مجتمعهم على المنافسة مع الصين والهند. فلابد من توافر الثقة للانفتاح أمام المنافسة، فتناقص الثقة يؤدى إلى الانغلاق.

وإذا تراجعت أمريكا وأوروبا عن تأييدهما القوى لنظام التجارة العالمى فقد ترتفع الإجراءات الحمائية وتصبح الأسواق تدريجيًا أقل انفتاحًا. واليوم هناك أكثر من اثنى عشر مشروع قانون فى الكونجرس الأمريكى يهدف إلى معاقبة الصين. وقد عارضت حتى الآن معظم الإدارات الأمريكية مشروعات

القوانين الحمائية بشكل واضح إلا أنه إذا استمر هذا التوجه الحمائى فلن يمكن تجنب مرور بعض القوانين الحمائية.

ولا تقتصر سلسلة الإجراءات الحمائية الأمريكية الجديدة على التجارة ولكنها تنتشر وتمتد إلى الاستثمار؛ فقد كانت الولايات المتحدة ولمدة أربعة عقود بعد الحرب العالمية الثانية هى أقوى صوت عالمى يناصر فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية. وكان هذا الصوت القوى نتيجة لعاملين: العامل الأول هو الاعتقاد القوى بمزايا الاستثمار الأجنبى. أما العامل الثانى فهو أن الشركات الأمريكية هى أكبر المستثمرين الدوليين فى العالم. وعندما تتفق كل من المصلحة الذاتية والقيم يصبح من السهل الترويج لها. وعلى الرغم من عدم نجاح الولايات المتحدة فى خلق شبيه يماثل الجات فى ميدان الاستثمار فإنها كانت تناضل بقوة داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD لخلق تفاهم عالمى مؤيد لعدم تقييد الاستثمار الأجنبى. وكانت الولايات المتحدة تتمتع بالثقة لأنها أبقت على أبوابها مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية.

وفى ضوء هذه الخلفية كان من الغريب أن تفتتح أمريكا القرن الحادى والعشرين بتقييد بعض أوجه الاستثمارات الأجنبية بحجة الأمن القومى. ففى عام ٢٠٠٣ حاولت شركة البترول الصينية العامة CNOOC أن تشترى شركة UNOCAL منافسة فى ذلك شركة البترول الأمريكية شيفرون ولم يتم السماح بهذه الصفقة على الرغم من أنه بموجب القواعد الأمريكية المنصوص عليها بشأن الاستثمار، كان ينبغى النظر إلى هذه العملية باعتبارها أمرًا تجاريًا بحتًا، وهو الأمر الذى كان ينبغى على الولايات المتحدة الترحيب به فهو الذى قاد حق شركات البترول الأمريكية الرئيسية فى شراء جميع شركات البترول حول العالم.

كما أنه وفى أعقاب المعارضة الأمريكية لشراء CNOOC لشركة UNOCAL كان هناك أيضًا معارضة شعبية كبيرة لشراء شركة موانئ دبى العالمية (Dubai Ports World (DPW - وهى منشأة تديرها الدولة فى الإمارات العربية المتحدة - لشركة P & O (وهى شركة بريطانية). وكانت المشكلة هذه المرة هى أن شركة P&O تدير عدة موانئ أمريكية وعلى أثر ذلك نشأت موجة من الهستيريا القومية. وفى لجنة التخصيصات كان التصويت ٦٢-٢ لإيقاف استحواذ شركة موانئ دبى العالمية (DPW) لعمليات الموانئ الأمريكية: وهو عدد يشير إلى الرفض التام للمشروع بأسره. كما كان السياسيون المعتدلون مثل هيلارى كلينتون وتشارلز شومر يعيرون كل احترام وتقدير لما كان من الواضح أنه سياسات حمائية صرفة. فهذه الموانئ الأمريكية حتى عندما كانت تحت إدارة الشركة البريطانية كانت تخضع للتنظيم والرقابة من جانب وكالات حكومية أمريكية ولكن لم يكن هناك رغبة فى السماح للعرب بالاستحواذ على الموانئ الأمريكية (على الرغم من أن هذا لم يكن سوى ضرب من الهستيريا). إن أمن موانئ الولايات المتحدة هو مسئولية حرس السواحل ومصلحة الجمارك (وكلاهما يخضع لإدارة الأمن الداخلى) وليس للقائم بتشغيل الموانئ. والمفارقة، هى أن النائب التنفيذى الرئيسى لشركة دبى العالمية للموانئ، كان مواطنًا أمريكيًا هو تيد بيلكى ولم يكن أمام شركة موانئ دبى العالمية فى مواجهة هذه الهستيريا القومية أى خيار آخر فقد سمح لها بشراء شركة P&O على أساس تفاهم بأنها ستقوم ببيع المصالح الأمريكية فى P&O إلى شركات أمريكية.

وهذا الربط بين الأمن القومى والاستثمار الأجنبى تم مناقشته فى الولايات المتحدة. فبعد الحرب العالمية الأولى وافق الكونجرس على تشريع يقيد الملكية الأجنبية فى قطاعات محددة مثل الإذاعة والطيران المدنى والملاحة وتم فرض هذه القيود ردًا على تهديدات الأمن القومى المتوقعة فى

ذلك الوقت. وفى بعض الحالات، مثل قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية، تم تدريجيًا تخفيض القيود التى كانت مفروضة على الملكية الأجنبية. بينما مازالت القيود قائمة فى قطاعات أخرى مثل النقل، والملاحة والإذاعة. وخلال السبعينيات، أدت نُذر استثمار الدولارات البترولية Petro-dollars من جانب الدول المنتجة للنفط إلى عقد جلسات استماع بالكونجرس، وإلى إنشاء لجنة الاستثمارات الأجنبية بالولايات المتحدة (CFIUS) وهى لجنة تضم ممثلين لاثنتى عشرة جهة ترأسها وزارة الخزانة، تمَّ تكليفها بالنظر فى عمليات الاستحواذ التى يحتمل أن تمثل تهديدًا لمصالح الأمن القومى للولايات المتحدة.

وفى أواخر الثمانينيات كان هناك اهتمام بتنامى الاستثمارات اليابانية فى الولايات المتحدة وهو اهتمام ناتج عن ارتفاع عمليات الاستحواذ على المنشآت المملوكة للأمريكيين أو التى يسيطرون عليها، والمنشآت الثقافية "المقدسة" مثل مركز روكفلر. وفى بعض الحالات مثل حالة قطاع المواصلات كان ينظر لنقل الملكية من شركات أمريكية (مثل فيرتشايلد Fairchild) إلى منشآت يابانية (مثل فوجيستو Fujitsu) على أنه تهديد للتنافسية الأمريكية. وكانت الانتقادات توجه إلى القوانين الخاصة برقابة الصادرات واللوائح التنظيمية التى تحكم الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا على أساس أنها غير كافية. وعلى أية حال وبينما كان الكونجرس يناقش هذه الموضوعات، تحول النقاش تدريجيًا من الاهتمام بالتنافسية الاقتصادية إلى عمليات الاستحواذ التى قد تشكل تهديدًا على الأمن القومى عن طريق السيطرة الأجنبية. وقد أدت هذه السلسلة من الأحداث إلى إصدار الكونجرس لتعديل إكسون – فلوريو Exxon – Florio لقانون الإنتاج الدفاعى لعام ١٩٥٠ كجزء من قانون التجارة لعام ١٩٨٨. ويمكّن قانون إكسون – فلوريو رئيس الولايات المتحدة من إيقاف عمليات دمج واستحواذ الشركات الأمريكية مع أو

بواسطة شركات أجنبية عندما تؤدى مثل هذه العمليات إلى تهديد الأمن القومى وعندما لا يمكن التعامل بشكل فعّال مع هذا التهديد من خلال قوانين ولوائح أخرى.

وهكذا بقيت أمريكا على جرأتها وانفتاحها فيما تقوله وترديده فى دعوتها إلى المزيد من تحرير التجارة والاستثمار، ولكن سجلها فى الواقع العملى أصبح متناقضًا. صحيح لدى كافة المجتمعات إجراءات حمائية، والولايات المتحدة ليست استثناءً ولكن فى الماضى كانت الإجراءات الحمائية تخضع للرقابة، وذلك لأن المؤسسة الثقافية الأمريكية كانت تؤمن بأهمية حرية التجارة وبأن أمريكا ستستفيد على الدوام من حرية التجارة وأيضًا لأن حرية التجارة متسقة ومصالح الأمن القومى أثناء فترة الحرب الباردة. ولكن منذ عام ١٩٩٠ انتهت تلك القوى الدافعة لحرية التجارة.

وقد لا تكون الإجراءات الحمائية فى التجارة وفى المجالات الاقتصادية هى السبيل الوحيد الذى يمكن من خلاله أن يهدد الغرب النظام العالمى المفتوح الذى خلقه فى نهاية الحرب العالمية الثانية. إذ يمكن أن تصبح أوروبا أكبر عقبة أمام تغيير النظام العالمى ليتوافق مع الحقائق الاقتصادية الجديدة. فعلى الرغم من استمرار أهمية الدول الأوروبية فإن نموها الاقتصادى والسكانى لا يساير الصين أو الهند أو الولايات المتحدة. وقد كتب دانييل دريزنر فى مقاله بمجلة فورين أفيرز Foreign Affairs عن النظام العالمى الجديد:

حظيت الدول الأوروبية بمراكز ممتازة فى كثير من المؤسسات الرئيسية بعد الحرب ولكنها الآن معرضة إلى فقدان معظمها فى مقابل تفضيل الدول الموجودة على حافة الباسيفيك. ونظرًا لامتلاكها حق الفيتو فى كثير من المنظمات فيمكن للدول الأوروبية مقاومة التغييرات التى تقودها

الولايات المتحدة. ويزعم الأوروبيون أنهم بفضل إنشاء الاتحاد الأوروبى تحكموا فى كتلة تصويتية تضم ٢٥ دولة فى كثير من المؤسسات. ولكن إذا كان الاتحاد الأوروبى يتحرك نحو سياسة مشتركة فيما يتعلق بالأمن وبالشئون الخارجية فإن ذلك يثير التساؤل حول مدى استحقاق بروكسل لـــ٢٥ صوتًا بينما الولايات الخمسين التى تضمها الولايات المتحدة ليس لها سوى صوت واحد فقط[٣٦].

ويتحمل مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة المسئولية الأولى فى التعامل مع تهديدات السلام والأمن الدولى. ولتحقيق هذا الهدف تم إعطاء القوى الرئيسية مكانًا خاصًا فى المجلس ألا وهو "العضوية الدائمة". وكان هذا قرارًا حكيمًا. إذ إن القوى العظمى ينبغى أن تكون جزءًا من الحل وليست جزءًا من المشكلة. ولكن القوى العظمى الممثلة فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حاليًا هى نفسها القوى العظمى لعام ١٩٤٥ وليس القوى المحتملة لعام ٢٠٤٥. ووفقًا لنفس المنطق الذى أدى إلى إنشاء الاتحاد الأوروبى يجب أن يكون هناك مقعد واحد دائم فى المجلس للاتحاد الأوروبى ولكن المملكة المتحدة وفرنسا رفضا التنازل عن مقعديهما وبالتالى أصبحتا عقبة أمام التغيير. وبنفس الطريقة فإن أوروبا قد أصبحت أيضًا عقبة أمام التغيير فى المؤسسات الدولية الأخرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وإذا بدأ الأمريكيون فى الشعور بعدم الأمان مثلما يشعر الأوروبيون فستكرر الولايات المتحدة تعنت أوروبا أمام التكيف مع التغيير. وهذا وإن لم يحدث حتى الآن فإن الدلائل تشير إلى هذا الاتجاه. وإذا حدث هذا، فقد يتحقق هذا السيناريو المؤلم الخاص بالتراجع والانغلاق السياسى والاقتصادى.

انتصار الغرب

أما السيناريو الثالث فهو "التحول نحو الحضارة الغربية" أو إسباغ السمات الغربية على العالم. فعند انتهاء الحرب الباردة، كان لدى الغرب فكرة واضحة عن الكيفية التى سيتكشف بها التاريخ وتم ذكر ذلك فى العديد من خطب المشاهير التى غالبًا ما تضمنت بيانات عن الانتصارات. وقد عبر جيمس بيكر- الذى كان وقتئذ يشغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة عن هذا الشعور عندما تحدث عن مجتمع جديد من الديمقراطيات يمتد من "فانكوفر إلى فلاديفوستوك". وقد كشف قدرًا كبيرًا بخطابه هذا. فاليابان هى الدولة الوحيدة التى تم إغفالها فيما بين فانكوفر وفلاديفوستوك بينما هى العضو الآسيوى الوحيد فى النادى الغربى حيث تم قبولها فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ومجموعة الدول السبع الكبرى G7. كما تم استبعاد الهند وهى أكبر ديمقراطية فى العالم. وعلى الرغم من أن أحدًا لم يذكر ذلك صراحة لما قد يكون له من تداعيات سياسية مدمرة فإن كثيرا من غير الغربيين قد ظنوا أن جيمس بيكر - وبدون قصد - قد كشف عما يكمن فى عقول الغربيين من رغبة فى تكوين نادٍ جديد قوى لذوى البشرة البيضاء. ولكن الرسالة التى تلقاها باقى العالم كانت واضحة وغير قابلة للخطأ.

وأيضا يمكن مشاهدة هذه الحالة من نشوة الانتصار عبر الأطلنطى فى أوروبا الغربية. وأذكر أننى حضرت اجتماعًا بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى واتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى. وقد أقر وزير الخارجية البلجيكى، ويلى كلايس- رئيس الاتحاد الأوروبى- فى هذا الاجتماع أنه مع نهاية الحرب الباردة لم يعد هناك فى العالم سوى قوتين عظميين هما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى ولم

يكن عليه أن يذكر شيئًا آخر فهاتان القوتان الجديدتان ستسيطران على العالم، بينما سيكون على الدول الأخرى أن تتكيف وتعدل أوضاعها وفقًا لرغباتهما.

وتعد ردود الفعل الإيجابية تجاه كتاب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ" أفضل دليل على مشاعر الانتصار التى انتابت كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. فقد كتب فرانسيس فوكوياما "إن ما نشاهده ليس مجرد انتهاء للحرب الباردة، أو مجرد مرور حقبة معينة من تاريخ ما بعد الحرب ولكنه نهاية التاريخ. أى نقطة النهاية للتطور الأيديولوجى للجنس البشرى والانتشار العالمى الشامل للديمقراطية الغربية باعتبارها الشكل النهائى للحكم". ومع ذلك فإن ما استخلصه الكثير من الغربيين من كتابه كان ما يَودّون سماعه؛ وهو أن العالم قد وصل إلى "نهاية التاريخ" بانتصار الحضارة الغربية ومن ثم فإن الطريق الوحيد أمام تقدم باقى دول العالم هو الاحتذاء بالثقافة الغربية.

والآن أصبح واضحًا أن رؤية كل من فوكوياما أو بيكر لن تتحقق. فلا يوجد حاليًا وزير خارجية على قدر من السذاجة ليقول إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى هما فقط القوتان العظميان الآن. كما لا يمكن حاليًا لأى وزير خارجية أمريكى أن يتحدث عن مجتمع جديد من الديمقراطيات يضم روسيا التى يحكمها بوتين. فقد كان من الضرورى أن تتغير الرؤية الغربية بعد الحرب الباردة تغيرًا جذريًا. ومع ذلك لا يرحب الغرب بتحليل ما حدث من أخطاء.

لقد كانت هناك ثلاثة أخطاء أساسية فيما يتعلق بانتصار الغرب الذى ظهر بعد انتهاء الحرب الباردة. وكان أول هذه الأخطاء هو الاعتقاد بأن الغرب قد انتصر على الاتحاد السوفييتى بما لديه من قيم. فقد انتصر الغرب بسبب قوة نظامه الاقتصادى– اقتصاد السوق الحر – وليس بسبب نظامه السياسى. إلا أن القادة الجدد للاتحاد السوفييتى ولسوء الحظ انخدعوا بالرواية

الغربية. وأعطى جورباتشوف فى محاولته لإصلاح الاتحاد السوفييتى الأولوية للجلوسنوست (الانفتاح السياسى) على البريسترويكا (إعادة الهيكلة الاقتصادية). فقد قام بالاختيار الخطأ لروسيا. وبينما يعد جورباتشوف موضع احتفاء وتكريم الغرب لشجاعته فى نقل القيم الغربية إلى الاتحاد السوفييتى السابق – ويحترمه كثير من الأمريكيين لأنه أزاح الكابوس النووى عن حياتهم (فقدم إسهامًا عظيمًا إلى التاريخ البشرى) فإن معظم المراقبين الدوليين الأذكياء مازالوا يعتبرون جورباتشوف أحمق وساذجًا؛ إذ إنه قد سلم إمبراطورية كاملة إلى عدوها السابق مجانًا وعلى طبق من ذهب وهو الرأى الذى يتفق معه معظم الشعب الروسى.

وعلى النقيض من جورباتشوف فقد فهم دينج إكسياوبنج Deng Xiaoping جيدًا المصادر الحقيقية للقوة والسلطة الغربية. ولم ينخدع بالمزاعم الغربية التى تقول إن القيم الغربية هى المسئولة عن نجاح الغرب. ومن ثم فقد ركّز جهوده على إدخال اقتصاد السوق الحر إلى الصين، فى نفس الوقت الذى بذل فيه أقصى ما يمكنه للمحافظة على الاستقرار السياسى. ولم تكن هذه بالمهمة السهلة ولو كان الأمر لرجل أقل منه شأنًا لكان فشل بالتأكيد. إلا أن دينج كان لديه عزيمة صلبة. وكان أحد الأسباب وراء عدم سماح دينج بتظاهر الطلبة المحتجين فى ميدان تيانانمين لوضع أجندة للصين، هو أن الطلبة كانوا يريدون اقتفاء أثر جورباتشوف فيما قام به من انفتاح سياسى قبل تحقيق الانفتاح الاقتصادى. ولو كانوا قد نجحوا، لكانت الصين قد عانت الآن مثلما عانت روسيا ولتدهور مستوى معيشة مليار صينى تمامًا كما حدث للشعب الروسى. فقد عانت روسيا والتى فقدت ٤٥% من إنتاجها فى الفترة من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٨، من ارتفاعات حادة فى معدلات الوفيات. وطبقًا لما ورد فى مقال بجريدة نيويورك تايمز فى ٣ ديسمبر ٢٠٠٠ فإنه "وفقًا لأحدث البيانات فقد ارتفع معدل الوفيات منذ عام ١٩٩٠ بنحو الثلث وهو

أعلى معدل للوفيات فى أى من الدول الرئيسية، كما هبط معدل المواليد بنحو ٤٠% مما جعله من بين أقل معدلات المواليد فى العالم. كما قفز معدل الوفيــات بسبب الأمراض المرتبــطة بتناول الكحول بحوالى الخُمس، وبسبب الانتحار بنحو الثُلث، ومن الأمراض المعدية والطفيليات بحوالى ١٠٠%"(٣٨).

كما شهدت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ارتفاعات غير مسبوقة فى معدلات الجريمة والقتل. فحتى منتصف التسعينيات كان معدل جرائم القتل قد ثبت عند ٣٠ شخصًا من بين كل مائة ألف شخص، وذلك مقابل شخص أو اثنين فى أوروبا الغربية والشرقية وكندا والصين واليابان وموريشيوس، وإسرائيل. كما أوضح تقرير التنمية البشرية – الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ والذى يصنف الدول حسب نوعية الحياة أن روسيا احتلت المركز الثانى والسبعين من ١٧٤ دولة تم إجراء المسح عليها. كما أن الرقم القياسى للتنمية البشرية الخاص بروسيا (الذى يأخذ فى الاعتبار الناتج المحلى الإجمالى الفردى ومعدل توقعات الحياة ومستويات التعليم) ما يزال أدنى من مستواه قبل انهيار الاتحاد السوفييتى، بل حتى أقل من معدله فى الصين حيث يبلغ معدل توقعات الحياة ٧٢ عامًا مقابل ٦٥ عامًا فقط فى روسيا. وبالتالى فقد كشف نجاح دينج وفشل جورباتشوف أول خطأ فى نظرية "انتصار الغرب".

والواقع أن الشعب الروسى غير محظوظ. فقد تم تحويلهم إلى المسار الخاطئ مرتين فى القرن العشرين. ففى بداية القرن العشرين، تجاهل القادة الشيوعيون نصيحة كارل ماركس – والذى طالب باتباع الرأسمالية قبل الشيوعية – وحاولوا القفز مباشرة من الإقطاع إلى الشيوعية. وفى نهاية القرن العشرين تم تضليل الشعب الروسى مرة أخرى عندما حاولوا القفز من الشيوعية إلى الديمقراطية قبل إصلاح النظام الاقتصادى. والآن يشعر كثير

من الروس بمرارة شديدة تجاه الغرب نتيجة لإحساسهم بالخيانة. ومن الغريب عجز الكثير من الغربيين عن فهم موقف الرئيس بوتين من الغرب فمواقفه تعكس الشعور الروسى تجاه الغرب.

أما الخطأ الثانى فهو الاعتقاد الذى ساد العالم بعد الحرب الباردة بأنه يمكن تحويل أى مجتمع فى أى مكان فى العالم وفى أى مرحلة من مراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين عشية وضحاها إلى الديمقراطية. وقد شجع على هذا الاعتقاد التحول السريع الناجح لدول أوروبا الشرقية إلى الديمقراطية. ولكن هذه الدول كان لديها ميزة التاريخ والثقافة المشتركة مع أوروبا الغربية والأكثر أهمية من ذلك هو أن الأوروبيين الشرقيين كان لديهم مصلحة ودافع قوى لنجاح الديمقراطية نظرًا لمعاناتهم من السيطرة السوفييتية لما يناهز خمسة وأربعين عامًا. كما أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى (وفى كثير من الحالات إلى حلف الأطلنطى أيضًا) قد منح دول أوروبا الشرقية أمنًا إضافيًا إلى جانب مزايا اقتصادية حقيقية.

وقد فشلت التجربة الديمقراطية حول العالم فى فترة ما بعد الحرب الباردة. فقد حدث فى البلقان أسوأ مما حدث فى روسيا. فلم تؤد الانتخابات الديمقراطية فى كل من كرواتيا وصربيا إلى انتخاب ديمقراطيين أحرار، بل أدت إلى انتخاب غوغائيين أمثال فرانجو تودجمان فى كرواتيا وسلوبودان ميلوسفيتش فى صربيا. ولم يكن فى هذه الدول الجديدة نظام للضوابط أو التوازنات لكبح هؤلاء القادة الغوغائيين. وقد لجأ كلاهما إلى إشعال النعرة القومية العميقة لكى يحتفظا بسلطتهما ونفوذهما. ومع انطلاق هذه التعاليم سرعان ما دخلت هذه الأمم الشابة فى حروب. وكان أحد المعتقدات الخالدة فى الأذهان الغربية الديمقراطية هو أن الديمقراطية تمنع الحروب. وقد قدمت كرواتيا وصربيا دليلاً حيًّا على أن التحول للديمقراطية يمكن أن يفشل بدون توافر الظروف المواتية. فبدون المؤسسات السليمة والثقافة السياسية يمكن

إثارة المشاعر العرقية والدينية والقومية بواسطة الانتهازيين الغوغائيين. وقد حذرت آمى تشوا أستاذة القانون بجامعة بيل من اعتبار الديمقراطية دواءً شافيًا لأمراض الدول النامية الآن. وفى كتابها "عالم من نار" World of Fire كتبت "إن ظاهرة تحول الديمقراطية إلى آلة ضد الأقلية العرقية ظاهرة منتشرة خارج الغرب ولكن نادرًا ما يتم الحديث عنها، بل إنها تعتبر غالبًا من المحرمات" وتسرد آمى تشوا ثلاثة أمثلة حديثة لهذه الظاهرة، وهى التطهير العرقى للكروات فى أجزاء من يوغوسلافيا السابقة، والهجمات على الأقلية الصينية فى إندونيسيا، ومذبحة التوتسى فى رواندا. وتقول آمى تشوا "ففى كل حالة أدى التحول إلى الديمقراطية إلى إطلاق الكراهية المحبوسة منذ زمن طويل ضد الأقلية العرقية الناجحة والثرية". ثم تستطرد قائلة "فى كثير من الدول التى ينتشر بها الفقر على نطاق واسع وتسيطر فيها إحدى الأقليات على السوق، فإن تطبيق حرية الأسواق والديمقراطية كثيرًا ما ساعد على إشعال النزاع العرقى".

ولذلك لا ينبغى أن نندهش عندما يؤدى تصدير الديمقراطية إلى رواندا فى فترة ما بعد الحرب الباردة إلى أعنف انفجار عرقى فى الزمن الحديث وكما تقول آمى تشوا: "فى رواندا سيطرت الأقلية التوتسى التى تبلغ نسبتها ١٤% على الأغلبية الهوتو اقتصاديًا وسياسيًا لمدة أربعة قرون. ولكن فى معظم هذه الفترة، كانت الخطوط بين الهوتو والتوتسى نافذة على بعضها البعض، والمجموعتان تتحدثان نفس اللغة ويتزاوجان فيما بينهما وكان يمكن للناجحين من الهوتو أن يتحولوا الى توتسى. إلا أن كل هذا توقف بعد وصول البلجيك ونشر نظريات خادعة عن التفوق العنصرى، واستغل قادة حركة "قوة الهوتو" بعد ذلك الانقسامات العرقية الحادة وخاصة بعد الضغط الفرنسى والأمريكى للتحول إلى الديمقراطية فى أوائل التسعينيات".

وقد عانت الأقلية التوتسى والمعتدلين الهوتو من الممارسات الوحشية وتم قتل مائة ألف شخص بالمُدى والمناجل وعلى الرغم من المساعدات التى تلقتها رواندا بعد ذلك فإن هناك تساؤلاً مثارًا عن المسئولية الأخلاقية.

فلا يتردد السياسيون الغربيون فى الترويج للديمقراطية بالدول الأخرى. وعندما يؤدى ترويج الديمقراطية إلى كارثة ويبرز الخيار بين إرسال القوات لمساعدة الضحايا المنكوبين أو إعادة القوات إلى البلاد فإن القادة الغربيين غالبًا ما يأخذون الخيار الأكثر شعبية. ففى يولية ١٩٩٥ سمحت قوات حفظ السلام الهولندية بوقوع مجزرة فى سربرينيتسا. فقد وصل عدد القتلى إلى حوالى سبعة أو ثمانية آلاف رجل مسلم تم قتلهم بواسطة الجنود البوسنيين الصرب بعد أن خرجت قوات حفظ السلام الهولندية من "المنطقة الآمنة" للأمم المتحدة فى سربرينيتسا. وفى عام ١٩٩٤ تركت القوات البلجيكية لحفظ السلام رواندا لأن عشرة جنود بلجيكيين قد تم أسرهم وتعذيبهم بواسطة الهوتو وذلك فى الوقت الذى كانت فيه رواندا فى أشد الاحتياج إليها.

إن مصلحة السياسيين الغربيين فى أن يتم انتخابهم تفوق مسئوليتهم الأخلاقية نحو أولئك الذين تتعرض حياتهم للخطر بسبب الديمقراطية التى يروجون لها. وفى عام ٢٠٠٧ أثار السياسيون الأمريكيون جدلاً حول إعادة القوات الأميركية إلى الوطن من العراق واتبع كثيرون الدعوة الأكثر شعبية وهى: دعونا نعيد قواتنا إلى الوطن، ولم يكن هناك سوى عدد قليل ممن كانت لديهم الشجاعة ليقولوا إن علينا أن نبقى فى العراق وأن نتحمل مسئولية أعمالنا فى إدخال الديمقراطية إلى العراق وكان هذا بالضبط، ما شعرت به باقى دول العالم.

أما الخطأ الثالث فى الاعتقاد بانتصار الغرب هو الافتراض بعدم أهمية الاختلافات الثقافية فيظن الغرب أن النموذج الديمقراطى الغربى قابل للتطبيق

عالميًا على كافة المجتمعات وأن المجتمعات المسيحية والإسلامية، والكونفوشسية والهندوسية على استعداد واحد للديمقراطية. والغريب فى تجاهل الغرب للاختلافات الثقافية هو أنها تنم عن الكرم والعجرفة فى نفس الوقت، ويأتى الكرم من خلال الاعتقاد بأننا جميعًا متساوون. ومن ثم فليس هناك شيء متأصل للتفوق فى السلالات البشرية الغربية. وكل البشر يمكنهم تحقيق ما تمكن الغرب من تحقيقه وهذا الافتراض هو أساس نظرية "نهاية التاريخ". إلا أن التجاهل يعنى أيضًا العجرفة. فهو يظهر عدم الرغبة فى قبول حقيقة بسيطة وهى اختلاف الثقافات الأخرى وقد تكون لها قيم مختلفة ومنظور مختلف عن العالم وقد كشف جى.إم.روبرتس J.M.Roberts عن هذا عندما قال "يا للعجب إننا نخطو الآن نحو عصر يشهد أعظم الانتصارات ليس على هياكل الدولة والعلاقات الاقتصادية ولكن على عقول وقلوب جميع البشر والذين ربما أصبحوا غربيين فى هذه اللحظة".

إن تجاهل الغرب للاختلافات الثقافية للحضارات الأخرى له أبعاد أخرى أكثر عمقًا. فقد فشل الغرب فى إدراك أنه وفى الوقت الذى كان يشعر فيه بنشوة الانتصار الغربى كان هناك محاولات لإعادة إحياء حضارات أخرى ظلت فى سبات عميق لفترات طويلة مثل الحضارة الإسلامية والكنفوشسية والهندوسية. والعجيب ليس إعادة إحياء الحضارات الأخرى ولكن تأخر حدوث ذلك. فقد شهد الغرب قفزة إلى الأمام فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر رغم عدم وجود أسباب متأصلة فى الحضارة الغربية فى ذلك الوقت تدعوها للتفوق. فقد سجل المؤرخ البريطانى أنجوس ماديسون Angus Madison أن الاقتصاد الصينى والهندى كانا من أكبر اقتصادات العالم منذ القرن الأول بعد الميلاد وحتى عام ١٨٢٠. وأنه وعلى مدار ألفى سنة من تاريخ العالم فإن السيطرة الغربية خلال القرنين الماضيين هى الاستثناء وليس القاعدة.

لقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن تفاخر كثير من العقول الغربية بالثقافة الغربية، ومازال قدر كبير من هذا التفاخر باقيًا على الرغم من هزائم السياسات الخارجية الغربية الأخيرة. وربما كان هذا هو أكبر ضرر أحدثه افتراض "نهاية التاريخ". فقد سمح هذا الافتراض لكثير من الغربيين بالاعتقاد أن الغرب قد وصل إلى قمة الحضارة. وأن ما على الغرب سوى الانتظار حتى يلحق به باقى العالم.

إن خاتمة هذا الفصل هى أن الغرب ينبغى أن يحتفل ولا يحزن بهذه اللحظة التاريخية. أما ظنه بأنه وبنهاية الحرب الباردة قد حقق الانتصار الأبدى فلم يتحقق بعد. ولكن ربما ينتصر الغرب نتيجة لنجاح سيناريو "المسيرة نحو الحداثة". فلن يكون الغرب مجموعة معزولة من أصحاب المصالح المسئولين بل سوف ينضم إليه مليارات من أصحاب المصالح الجدد مما سيؤدى لا محالة إلى عالم أكثر استقرارًا وسلامًا حتى بالنسبة للغرب.

ولكى نفهم ما سيكون عليه شكل هذا العالم الجديد ينبغى أن يسافر عدد أكبر من المواطنين الغربيين إلى المدن الآسيوية. فلو ذهبوا إلى شنغهاى أو هونج كونج أو سنغافورة أو دبى، فسيدركون على الفور أن هناك جزرًا جديدة للحداثة برزت فى آسيا. كما أن المدن والمجتمعات الآسيوية تهتم أيضًا بالتعلم من بعضها البعض، ومحاولة فهم العناصر الحقيقية لنجاح المجتمعات المعاصرة.

إن الدروس التى تعلمتها المجتمعات الآسيوية من الغرب يجب أن تكون سببًا لشعور الغرب بالتفاؤل نحو المستقبل. فقد أدرك الآسيويون أن عليهم استيعاب عناصر نجاح الغرب وهذا ما سيسجله الفصل التالى.

الفصل الثانى

أسْبَاب صُعُود آسيا الآن

فى القرن الأول بعد الميلاد، ساهمت آسيا بـــ ٦٧,٣% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، بينما لم تساهم أوروبا الغربية سوى بـــ ١٠,٨% فقط. وفى عام ١٠٠٠ بعد الميلاد كانت حصة أوروبا الغربية ٨,٧% من الناتج المحلى الإجمالى بينما كانت حصة آسيا ٧٠,٣%. إلا أن هذا المعدل قد بدأ يتحول مع الثورة الصناعية ففى عام ١٨٢٠ ارتفع نصيب أوروبا الغربية ليصل إلى ٢٣,٦% من الناتج المحلى العالمى، بينما انكمش نصيب آسيا إلى ٥٩,٢%، كما بدأت تبزغ فى ذلك الوقت كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلنده كدول ذات مستويات مرتفعة من الإنتاج، فعلى الرغم من أنه حتى عام ١٨٢٠ كان ما حققته هذه المجموعة لا يمثل سوى ١,٩% فقط من الناتج المحلى الإجمالى العالمى فإنه بحلول عام ١٩٩٨ ساهمت هذه الدول بحوالى ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وبلغ نصيب أوروبا الغربية ٢٠,٦% من الناتج المحلى العالمى، بينما بلغ نصيب آسيا ٣٢,٧% فقط من الناتج الإجمالى العالمى، وبعبارة أخرى فإن ازدهار وتقدم الغرب قد حدث بسرعة شديدة خلال القرنين الماضيين. ومن ثم يتضح أن آسيا فى الجزء الأكبر من التاريخ، وبنصيبها الأكبر من سكان العالم، كانت تساهم بالحصة الكبرى من الاقتصاد العالمى(١).

وفى ضوء هذه الخلفية التاريخية، لا ينبغى أن نتعجب من تنبؤ الدراسة التى أعدتها مؤسسة جولدمان ساكس عن البرازيل وروسيا والهند

والصين Goldman Sachs BRICs Study بأنه بحلول عام ٢٠٥٠ ستكون ثلاثة من الاقتصادات الأربعة الكبرى فى العالم آسيوية وبالترتيب التالى: الصين، الولايات المتحدة، الهند، اليابان[٢].

ومما يثير الدهشة أن عودة المجتمعات الآسيوية إلى مكانتها الطبيعية تاريخيًا فى ترتيب المجتمعات والحضارات حول العالم لم يكن بسبب إعادة اكتشاف بعض جوانب قوتها، ولكن لأنها اكتشفت عناصر نجاح الغرب والتى كانت الأساس الذى مكّن الغرب من التفوق فى أدائه على المجتمعات الآسيوية طوال القرنين الماضيين، والمثير للدهشة فى هذا الأمر ليس السرعة الشديدة لصعود الصين والهند ولكن لأنهما معًا (ومع كثير من المجتمعات الآسيوية الأخرى) قد اكتشفوا هذه العناصر فى وقت متأخر تمامًا. وقد انطلقت اليابان قبل باقى دول آسيا لأنها استوعبت أسباب النجاح الغربى منذ ما يقرب من مائة وخمسين عامًا.

ففى ستينيات القرن التاسع عشر، أبحرت جماعة من المصلحين الميجى- ممن كانوا قد عقدوا العزم على إنقاذ اليابان من الاحتلال الغربى أو السيطرة التى كانت قد اجتاحت معظم أنحاء آسيا – إلى كافة المجتمعات الغربية الرئيسية لاكتشاف أفضل ممارسات وتجارب الغرب، وتعلم اليابانيون جيدا، فقد وجدوا (كما وجدت النمور الأربعة بعد ذلك بقرن من الزمان، وكما حققت الصين والهند أثناء العقدين الأخيرين) أن هناك على الأقل سبعة عناصر لنجاح الدول الغربية هى التى يكاد يكون لها أثر المعجزة على مجتمعاتهم ويدعم كل عنصر منهم عمل العناصر الأخرى وقد نهضت المجتمعات الآسيوية مع بداية تنفيذ هذه العناصر. ولو كان باقى العالم قد نفذها لتمكن العالم بأسره من الانضمام إلى المسار الآسيوى.

اقتصاد السوق الحر

قمت بزيارة إلى بكين فى عام ١٩٨٠ ولم يكن قد مر وقت طويل منذ أن أطلق (دينج إكسياوبنج) برنامجه عن "التحديثات الأربعة" (تحديث الزراعة، وتحديث الصناعة، والعلوم والتكنولوجيا، والتحديث العسكرى) وحتى ذلك الوقت لم يكن شكل ونسيج المجتمع الصينى قد تغير بعدما كشفت عن ذلك تجربتان لى فى بكين: التجربة الأولى كانت عملية قص الشعر، فقد أثار دهشتى ذلك الوقت الطويل الذى استغرقه الحلاق فى قص شعرى. وعندما سألته لماذا استغرق كل هذا الوقت؟ قال إنه سواء قام بقص شعر عشرة أشخاص أو عشرين شخصًا فى اليوم فإنه سيحصل على نفس الأجر وهو "وعاء صغير من الأرز". أما التجربة الثانية فكانت عند محاولتى استخدام إحدى سيارات الأجرة عند خروجى من الفندق، فرغم وجود حوالى عشر سيارات أجرة فإن السائقين لم يرغبوا فى القيادة وذلك لأنه سواء قام السائق بتوصيل عشرة أشخاص أو عشرين شخصًا فى اليوم فإنه سيحصل على نفس الأجر فى نهاية اليوم وهو"وعاء صغير من الأرز".

ومن الملاحظ أن الصينيين من أكثر الشعوب الكادحة فى العالم وهو ما يظهر جليًا فى النجاح الهائل الذى حققه الصينيون فى الخارج فى كل مجتمع هاجروا إليه. وفى الواقع، فإن النجاح الواضح للصينيين فى الخارج وانخفاض إنتاجيتهم فى الصين هو ما أكد شكوك (دينج) فى خطأ النموذج الماركسى اللينينى للإنتاج الذى اتبعته الصين.

ويمكن اعتبار الصين أفضل حالة تطبيقية لدراسة أثر مبادئ اقتصاد السوق الحر؛ فقد طبقت الصين فى النصف الثانى من القرن العشرين، وبنفس الدقة والصرامة، كلا النموذجين الرئيسيين للنمو الاقتصادى وهما التخطيط المركزى واقتصاد السوق الحر. ففى عام ١٩٤٩ وعندما حقق (ماو تسى تونج) السيطرة الكاملة على الصين قام بتنفيذ نموذج التخطيط المركزى الذى

تعلمه من الاتحاد السوفييتى فقامت الصين، خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣-١٩٥٧)، بإنشاء أكثر من مائة مشروع صناعى ضخم كان بعضها فى مجال الصناعات الأساسية التى ظلت ضعيفة حتى ذلك الوقت والباقى فى القطاعات الصناعية الجديدة مثل تصنيع الطائرات، والسيارات، والجرارات الزراعية، ومعدات توليد الطاقة، ومعدات صناعة المعادن، وآلات التعدين، والآلات الثقيلة، وبهذا أرست الصين أساسًا أوليًا للنهضة الصناعية ولذلك كانت الزيادة فى إجمالى قيمة الناتج الصناعى والناتج الزراعى خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩,٦% و٤,٨% على التوالى[٣].

وقد ظن (ماو) أن لدى الصينيين القدرة على تحقيق ما هو أكثر، ولذا قام بإطلاق برنامج " القفزة العظمى إلى الأمام" فى عام ١٩٥٨. وعلى الرغم مما قدمه (ماو) والحزب الشيوعى الصينى (CCC) من نصح فإن هذا البرنامج كان مصيره الفشل؛ فتشير الإحصاءات إلى انخفاض القيمة الإجمالية للناتج الزراعى أثناء تطبيق البرنامج، ففى عامى ١٩٥٩ و١٩٦٠ انخفض إجمالى الناتج الزراعى بنسبة ١٤% و١٣% على التوالى، كما واصل انخفاضه فى عام ١٩٦١ ليصل إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٥٢[٤].

ومن المثير للسخرية، أن الصين قد شهدت فعلاً قفزة عظمى إلى الأمام، ولكن فقط بعد أن هجرت مبادئ (ماو) للتخطيط المركزى واتبعت مبادئ اقتصاد السوق الحر وقد سمع كثيرون عن النمو الاقتصادى المبهر للصين إلا أن قليلين هم من أدركوا المعدلات السريعة التى نما بها الاقتصاد الصينى.

ولعل مقارنة سريعة بين سنغافورة وشينزن تصور حجم النمو الذى حققته الصين. فسنغافورة معروفة جيدًا كأحد القصص العالمية للنجاح الاقتصادى العظيم، وأحد "النمور الاقتصادية الأربعة" فى شرق آسيا. فقد شهدت سنغافورة خلال السنوات الثـلاثين الأولى من استقلالها (١٩٦٥-١٩٩٥)

نموًا اقتصاديًا متسارعًا، وبمعدل نمو سنوى بلغ ٨,٦% فى المتوسط[٥]. وارتفع الناتج القومى الإجمالى لسنغافورة من مليار دولار إلى ٨٦ مليار دولار خلال نفس الفترة. وعلى النقيض، كانت شينزن قرية صينية صغيرة عندما أطلق (دينج إكسيا وبنج) برنامجه للإصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٩. وعندما أعلن (دينج) عام ١٩٨٠ أن شينزن ستكون إحدى المناطق الاقتصادية الخاصة الأولى (SEZs)، شهد اقتصادها نموًا متسارعًا. وارتفع عدد سكان شينزن من ٣٠ ألف نسمة إلى ١١ مليون نسمة خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٥[٦]. وارتفع معدل النمو الاقتصادى السنوى لشينزن ليبلغ ٢٨% فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٤ وذلك طبقًا لما ذكرته مؤسسة (إنرايت وسكوت الاستشارية). فقد ارتفع الناتج المحلى الإجمالى من ٢٧٠ مليون يوان (٣٢,٥ مليون دولار) فى عام ١٩٨٠ إلى ٣٤٢,٢ مليار يوان (٤١ مليار دولار) فى عام ٢٠٠٤[٧]. وبلغت صادرات شينزن ١٠١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ أى ما يساوى ١٣% من إجمالى صادرات الصين[٨].

وأصبح فى شينزن رابع أنشط ميناء للحاويات فى العالم، وكذلك رابع أكبر مطار فى الصين وبوجه عام حقق اقتصاد شينزن نموًا بلغ ١٢٦ مرة ما كان عليه عام ١٩٨٠ وهو نمو ضخم يفوق بكثير نمو سنغافورة والتى تعد من أسرع اقتصادات العالم نموًا.

ولعل أحد أفضل الأوصاف لمدى تقدم الصين منذ إطلاق برنامج "التحديثات الأربعة" هو ما ذكره (جيناتو) أحد قادة الصين الحاليين حيث ذكر أنه منذ عام ١٩٤٩ وعند إعلان الصين الجديدة وخاصة منذ تنفيذ برنامج الإصلاح وبرنامج الانفتاح الذى بدأه (دينج إكسياوبنج) فى ١٩٧٨ مرت الصين بتحول كبير لم تشهده البلاد من قبل؛ ففى فترة قصيرة لم تتجاوز ٢٦ عامًا (من ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٤) ارتفع الناتج المحلى الإجمالى

للصين من ١٤٧,٣ مليار دولار إلى ١,٦٤٩٤ تريليون دولار؛ أى بمعدل نمو سنوى يبلغ ٩,٤% فى المتوسط، كما ارتفع حجم تجارتها الخارجية من ٢٠,٦ مليار دولار إلى ١,١٥٤٨ تريليون؛ أى بمعدل سنوى بلغ ١٦% فى المتوسط وارتفع الاحتياطى من النقد الأجنبى فى الصين من ١٦٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٨ إلى ٦٠٩,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤ وانخفض عدد الفقراء فى الريف من ٢٥٠ مليون نسمة إلى ٢٦ مليون نسمة وازدادت قوة الصين بدرجة ملحوظة وارتفع مستوى معيشة سكانها بشكل كبير. فيقوم ١,٣ مليار صينى – مع تمسكهم بتراث الصين المبهر– بكتابة فصل جديد فى التاريخ(٩).

أما ما أخفقت كل هذه الإحصاءات فى توضيحه فهو التغير الذى يحدث فى الروح البشرية عندما يشهد الناس هذا النوع من النمو الاقتصادى السريع لقد صدق ماركس تمامًا عندما تحدث عن مشقة الحياة الريفية وأولئك الذين كتب عليهم الكدح والعمل الشاق فى نفس المكان عامًا بعد الآخر وهو ما كان الصينيون يقومون به لآلاف السنين. فمعظم الصينيين لم يحلموا مطلقًا بأن يصبحوا أغنياء. فقد كان أقصى ما يمكن أن يأمله كثير منهم هو العيش فى استقرار وسلام حتى يمكن أن يزرعوا أراضيهم باطمئنان حيث كانوا يخشون الاضطراب والفوضى اللذين تحدثهما الحرب Bing Huang Ma Luan.

ولذا فإن ما حدث فى نهاية القرن العشرين يكاد يكون معجزة فالأسر التى اعتادت على الحياة بدخل لا يتجاوز ٤٦٧ دولارا سنويًا أصبحت تحصل على دخل يبلغ ٤٣٠٠ دولار سنويًا، حيث تحول الشباب من العمل فى الحقول إلى العمل فى مصانع نايكى (NIKE) للأحذية، وقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يتحرر فيها الصينيون من العمل الريفى وهو ما يفسر عدم وجود حركات مناهضة للعولمة فى الصين حيث نظر الشباب فى الصين لمصانع نايكى، والتى أدانتها حركات مناهضة العولمة أثناء اجتماع منظمة

التجارة العالمية بمدينة سياتل الأمريكية عام ١٩٩٩على أنها تمثل قدرًا ضخمًا من التحرر.

ولا ينبغى أن يكون هذا الأثر الكبير لتطبيق اقتصاد السوق فى الصين محل تعجب أو دهشة إذ شهد كل مجتمع آسيوى قام بتطبيق آليات السوق زيادة فى الإنتاجية ونموًا اقتصاديًا رائعًا.

إلا أن الميزة الحقيقية فى تطبيق اقتصاد السوق الحر تظهر فى أثره على التخفيف من حدة الفقر وهو ما حدث لمئات الملايين من الآسيويين، فيشير تقرير (التوقعات الاقتصادية العالمية - إدارة الموجة التالية من العولمة) الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠٠٧ إلى انخفاض عدد السكان الذين يعيشون فى فقر مدقع بدرجة كبيرة فى شرق آسيا - ما يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة فى الصين وحدها- خلال الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠١. كما يشير التقرير إلى أن آسيا فى عام ٢٠٠٦ كانت تضم خمسة فى المائة من أفقر عشرة فى المائة من سكان العالم ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة بحلول عام ٢٠٣٠ لتصل إلى ٢ فى المائة فقط. بينما يعيش فى إفريقيا الآن ثلث فقراء العالم، ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن يتضاعف نصيب أفريقيا من أفقر عشرة فى المائة من سكان العالم.

كما يوضح التقرير تضاعف نصيب آسيا من التجارة العالمية خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ٢٠٠٥ بينما انخفض نصيب أمريكا اللاتينية.

كذلك يشير التقرير إلى أن التوسع السريع لتجارة الصين خلال العقد الأخير يعد أمرًا بارزًا؛ ففى عام ٢٠٠٠ أصبح ٥٦ مليون نسمة من سكان الصين ينتمون إلى الطبقة الوسطى فى العالم. وبحلول عام ٢٠٣٠ سيكون هناك ٣٦١ مليون صينى من الطبقة المتوسطة، وهو ما يزيد على إجمالى عدد سكان الولايات المتحدة بالكامل كما حقق الدخل المتاح للفرد المقيم فى

الحضر نموًا من ٣٤٣ يوان (٤٦ دولارًا) فى عام ١٩٧٨ إلى ١٠٤٩٣ يوان (١٤٠٤ دولارات) فى عام ٢٠٠٥ كما حقق صافى دخل الفرد المقيم فى الريف نموا من ١٣٤ يوان (١٨ دولارًا) فى عام ١٩٧٨ إلى ٣٢٥٥ يوان (٤٣٦ دولارًا) فى ٢٠٠٥ وارتفعت المساحة السكنية للفرد فى الريف والحضر من ٦,١ متر مربع و٨,٢ متر مربع إلى ٢٦ مترًا مربعًا و٢٩,٧ مترًا مربعًا على التوالى[١٠] وهذا التحسن يرجع قدر كبير منه إلى بدء الصين فى تطبيق مبادئ "آدم سميث".

ونظرًا للأثر الإيجابى الذى حققه تطبيق مبادئ (آدم سميث) على الإنتاجية فى المجتمعات الآسيوية، فمن المؤكد أن المؤرخين سوف يتساءلون فى المستقبل عن سبب تأخر المجتمعات الآسيوية فى تنفيذ هذه المبادئ وقد تكون الإجابة بسيطة فمعظم المجتمعات الآسيوية لديها نظرة هرمية وإيمان بأن أى تقدم فى المجتمع إنما يأتى من حكمة ونبوغ الحكام ومن ثم فإنهم يتوقعون أن تأتى النتائج الطيبة من القرارات الصادرة من أعلى إلى أسفل، وهذا ما يؤمن به (ماو تسى تونج).

ومن ثم فإن مبادئ (سميث) قد أثرت بصورة جذرية فى الفكر الآسيوى. فقد أوضح (سميث) أن الحرية التى مُنحت لكل فرد كى يعمل أو يستثمر ستكون الدافع الرئيسى للنمو الاقتصادى ومن ثم فإن التغيير لن يحدث من أعلى السلم الهرمى إلى أسفل ولكن من أسفل إلى أعلى. وسيؤدى هذا بمرور الوقت إلى تآكل النظرة الهرمية السائدة فى العالم الآسيوى، كما سيؤدى إلى النظر للوضع الإنسانى بمنظور جديد.

العلوم والتكنولوجيا

إن تحرر الروح الإنسانية فى آسيا يمكن أيضًا أن يفسر استيعاب الآسيويين وقيامهم بتنفيذ العنصر الثانى من عناصر نجاح الغرب، ألا وهو

التقدم العلمي والتكنولوجي فحتى القرنين السابع والثامن عشر كان التطور العلمي الآسيوى يكاد يكون متساويًا مع التطور الأوروبى، ومع الابتكارات الهائلة لأوروبا فى ميدان العلوم والتكنولوجيا قفزت أوروبا إلى الأمام محققة السبق على باقى الدول.

وقد نما اعتقاد قوى فى العالم خلال القرنين الماضيين بأن العقل الغربى ينفرد بقدرته على التفوق فى العلوم والتكنولوجيا. وإن كنا لا نفهم تمامًا سبب السبق الذى حققه الغرب، فإننا نعرف بعض الأسباب التى أدت إلى تراجع آسيا ومنها العقلية الآسيوية التى تزدرى العالم المادى والإذعان للسلطة والافتقار إلى الروح النقدية. وقد كان يُنظر إلى هذا الفارق بين العقلية الآسيوية والغربية على أنه أبدى.

ولذا فإنه من المذهل الدرجة التى أصبح يسيطر بها الآسيويون على البحوث فى مجال العلوم والتكنولوجيا. وقد كانت قصة الغلاف لمجلة تايم Time Magazine فى أحد أعداد شهر أكتوبر ٢٠٠٦ تحمل عنوان "تجربة آسيا العلمية العظيمة" وقد أوردت المجلة بعض الإحصاءات المثيرة للإعجاب وكان أحدها تنبؤ (ريتشارد سمولى) Richard Smalley، الحاصل على جائزة نوبل فى الكيمياء، بأنه بحلول عام ٢٠١٠، سيكون ٩٠% من كافة العلماء والمهندسين الذين يحملون درجة الدكتوراه يعيشون فى آسيا. وإذا صدق هذا التنبؤ، فإنه سيمثل تحولاً ضخمًا فى الخبرة العالمية فى مجال العلوم والتكنولوجيا.

كما أشار ذات العدد لمجلة التايم إلى أن الدول الآسيوية قد عملت على زيادة إنفاق حكوماتها بصورة كبيرة على البحث العلمى، فخلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥ قامت الصين بمضاعفة نسبة استثماراتها فى البحوث والتنمية إلى الناتج المحلى الإجمالى أكثر من مرة؛ إذ ارتفعت من ٠,٦% إلى ١,٣%، بينما ارتفع إنفاق كوريا الجنوبية على البحث العلمى من ٩,٨ مليار

دولار فى ١٩٩٤ إلى ١٩,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤. وقد ساعد ضخ هذه الأموال على تشجيع الكثير من الباحثين الآسيويين الممتازين على العودة من الدول الغربية، حيث تجمدت موازنات البحث العلمى بل انخفضت فى بعضها. (ففى الولايات المتحدة الأمريكية انخفض الإنفاق على أبحاث العلوم الطبيعية والهندسية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات الثلاثين الأخيرة حتى أصبح أقل من ٠,٠٥% عام ٢٠٠٣).

ولقد عاد الاهتمام بالتقدم العلمى بثماره على الاقتصادات الآسيوية فارتفع نصيب الدول الآسيوية من صادرات التكنولوجيا من ٧% عام ١٩٨٠ إلى ٢٥% عام ٢٠٠١ بينما انخفض نصيب الولايات المتحدة، وفى نفس الوقت ارتفع نصيب آسيا من الأوراق العلمية المنشورة من ١٦% عام ١٩٩٠ إلى ٢٥% عام ٢٠٠٤[١١] ولقد قال (تشارلز ليدبيتر) من ديموس- أحد مراكز الفكر فى لندن والذى نظم أحد المؤتمرات الدولية المهمة عن الاتجاهات العالمية للعلوم والتكنولوجيا فى يناير ٢٠٠٧- إنه لا يمكن أن يؤخذ تفوق الولايات المتحدة وأوروبا فى الابتكارات العلمية على أساس مسلّم به حيث إن مركز الابتكار فى العالم قد بدأ يتحول من الغرب إلى الشرق، كما تقول (سيلفيا شواج سيرجر) المستشار العلمى للسفارة السويدية فى بكين "تزداد مصادر المعرفة بسرعة أكبر فى آسيا وخاصة فى الصين بصورة أسرع من أوروبا أو الولايات المتحدة"[١٢].

وهذا التقدم الهائل لآسيا فى البحث العلمى والتكنولوجى ما هو إلا نتاج لقرارات حكيمة تم اتخاذها منذ عدة عقود مضت. فقد كان جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند قائدًا شديد الذكاء، ذا شخصية كاريزمية ساعد فى إنشاء أول معهد هندى للتكنولوجيا (IIT) عام ١٩٥١ فى خاراجيور قريبًا من كلكتا وتبع ذلك إنشاء ستة معاهد أخرى للتكنولوجيا فى مومباى، وتشناى، وكانبور، ونيودلهى، وجواهاتى، وروركى. وكان الالتحاق بهذه المعاهد يقوم

على أساس مبدأ الجدارة والاستحقاق، ونظرًا لكثرة الموهوبين فى الهند فقد كان يتم اختيار فرد واحد من بين كل خمسين متقدمًا للالتحاق بهذه المعاهد(١٣). وهو ما ضمن أن تضم تلك المعاهد فى نهاية الأمر أفضل الموهوبين فى العالم. كما كان الاختبار اللازم للالتحاق بهذه المعاهد واحدًا من أكثر الاختبارات صعوبة فى العالم. ففى عام ٢٠٠٢، وبينما قبلت جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوسيتيس للتكنولوجيا (MIT) والذى يعتبر من أدق المعاهد اختيارًا فى الولايات المتحدة، ١٠,٥% و١٦,٢% من المتقدمين للالتحاق بهما على التوالى، فإن معاهد التكنولوجيا الهندية لم تقبل سوى ٢,٣% فقط من المتقدمين وقد قدمت محطة تليفزيون CBS الأمريكية فى برنامجها الشهير والأكثر مشاهدة – ستون دقيقة (60 minutes)– معاهد التكنولوجيا الهندية باعتبارها "الجامعات الأكثر أهمية فى العالم والتى لم يسمع بها أبدًا". وقالت (ليزلى ستال) أحد مقدمى البرنامج "ضع جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، وجامعة برنستون معًا، وعندئذ ستبدأ فى تكوين فكرة عن هذا المعهد الموجود فى الهند"(١٤).

وقد كان من المستحيل عدم جذب بعض هذه العقليات المدربة والموهوبة علميًا من جانب المعاهد والمؤسسات الغنية فى أمريكا وأوروبا. وكانت إحدى النكات الشعبية الشائعة فى الثمانينيات تقول إن طلبة معاهد التكنولوجيا الهندية لديهم قدم فى الهند وقدم أخرى فى شركة الهند الوطنية للطيران "إيرإنديا". وقد يبدو هذا ظاهريًا كخسارة للهند. ولكن بعض الأصوات مثل (راجيف غاندى)– رئيس الوزراء السابق – يرون أن "تزيف العقول أفضل من إهمالها"Better a brain drain than a brain in the drain. كما أن نجاح خريجى المعاهد الهندية للتكنولوجيا وغيرهم من الخريجين الهنود وخاصة فى مشروع وادى السيليكون– وهو مصطلح يطلق على مجمعات الصناعات التكنولوجية– قد قدَّم للهند ميزتين: الميزة الأولى، أنه

هيّأ دفعة كبيرة وضخمة من الثقة فى الذات لبلد كان لقرون عديدة مستعمرة بريطانية. والميزة الثانية، هى بدء عودة كثير من الهنود بعد نجاحهم فى الغرب فيما يمكن أن يطلق عليه "تزيف عكسى للعقول من الغرب إلى الهند". وعندما عادوا كانوا أكثر خبرة وثراء، مما جعلهم يسهمون بصورة كبيرة فى تنمية الهند. وقد قال (جاجديش باجواتى)، وهو أحد الاقتصاديين الهنود البارزين الذين يقومون بالتدريس فى جامعة كولومبيا، "إن هؤلاء المهاجرين غالبًا ما يعملون كحصان طروادة، فهُم يعملون لمصلحة مواطنيهم. ويستخدمون الفرص الخارجية لتحقيق نجاح مدهش فى مختلف الوظائف والمناصب. ويمكنهم أن يأخذوا معهم مهاراتهم وأموالهم إلى بلادهم ليساعدوها فى نهضتها الاقتصادية"(١٥). وتكشف بيانات البنك الدولى أن التحويلات النقدية من الهنود العاملين بالخارج قد بلغت أكثر من الضعف منذ عام ١٩٩٥، ففى عام ٢٠٠٥ بلغت تحويلات الهنود العاملين فى الخارج ٢٢ مليار دولار، تليها تحويلات الصينيين بعدها بمبلغ ٢١ مليار دولار. فقد بلغ إجمالى ما تلقته الهند من تحويلات خلال العقد المنصرم ١٥٤ مليار دولار. وفى عام ٢٠٠٦، ذكر تقرير بنك (جى. بى. مورجان) J.P. Morgan "أن الهجرة والإقامة فى الخارج قد أصبحتا عاملين قويين فى مساعدة الهند على تحقيق – وربما حتى تَجاوُز – ما تتطلع إليه من معدل نمو سنوى يصل إلى ١٠%"(١٦). ويقول (آبروف بجرى) Aprouv Bgri – رئيس مجلس إدارة "المنظمين الهنود" TiE) Indus Entrepreneurs)، وهى شبكة عالمية تضم اثنى عشر ألفا من أصحاب المشروعات الهندية "منذ عشر سنوات كان التركيز الرئيسى لأعضاء جمعية المنظمين الهنود هو كيف تذهب إلى وادى السيليكون؟ أما الآن فإنهم يقولون كيف نرتبط مع الهند؟"(١٧).

إن هذه القصص تستخدم لتأكيد ما يرويه الغرب من أن العمل فى مجال البحث العلمى فى الدول الغربية هو وحده الذى مكّن تلك العقول

الهندية العظيمة من أن تزدهر وبدون هذا فإن تلك العقول كانت ستظل على كفاءتها لكنها لم تكن ستصل إلى قمم الامتياز فى البحث العلمى. وقد أخفقت تلك الرواية الغربية فى تفسير نجاح العديد من العلماء الآسيويين فى عدة دول آسيوية بدون الالتحاق بالجامعات أو معاهد البحوث الغربية وتشير قصص النجاح داخل آسيا بأن التنمية التى أدارت عجلة البحث العلمى الغربى ودفعته إلى الأمام فى القرون الماضية قد نفذت الآن إلى النسيج الثقافى الآسيوى وأصبح الآسيويون يرون أنهم على قدم المساواة مع الغرب فى البحث العلمى والتكنولوجى. بل إنه يجب عليهم مثل الدول الغربية أن يتشبثوا بالقرارات الأخلاقية الصعبة التى يقدمها أحياناً البحث العلمى.

وهناك شخصيتان فريدتان تمثلان حالتين جديرتين بالدراسة هما: الدكتور أبو بكر زين العابدين عبد الكلام آزاد Dr. A.P.J. Abdul Kalam رئيس الهند حتى يولية ٢٠٠٧ وأبو برنامج الصواريخ الهندى دون منازع، والدكتور راغوناث أنانت ماشيلكار Dr. Raghunath Anant Mashelkar، المدير العام لمجلس البحوث العلمية والصناعية (CSIR)، وهو المعهد الأول للبحث العلمى للهند حتى عام ٢٠٠٦.

كانت بدايات الدكتور عبد الكلام متواضعة؛ فقد درس فى مدرسة بإحدى المدن الصغيرة فى ثلاثينيات القرن العشرين – عندما كان البريطانيون يحكمون الهند – وكان عليه أن يعمل فى بيع الصحف ليساهم فى مصروفاته المدرسية وعندما لم يتمكن والده من الاستمرار فى تحمل مصروفات المدرسة، قامت أخته ببيع حليِّها كى تدفع مصروفات دراسته العليا وقد ظهرت علامات المعجزة العملية على د. عبد الكلام أثناء سنوات دراسته بالمدرسة، إلا أنها برزت عندما التحق بدراسة هندسة الطيران فى معهد "مدراس للتكنولوجيا" وكانت مهمته الوحيدة بالخارج زيارة قصيرة لمدة أربعة أشهر لوكالة أبحاث الفضاء والملاحة الجوية (ناسا) NASA بالولايات المتحدة

الأمريكية ثم التحق بهيئة بحوث الدفاع والتنمية (DRDO) فى عام ١٩٥٨ وبعد ذلك بخمس سنوات انضم إلى هيئة بحوث الفضاء الهندية (ISRO).

وفى أوائل الثمانينيات من القرن الماضى كلفته رئيسة وزراء الهند "إنديرا غاندى" بقيادة البرنامج الوطنى لتطوير الصواريخ، وقام عبد الكلام مع فريقه فى هيئة بحوث الدفاع والتنمية DRDO خلال أربعة عشر عامًا بتطوير خمسة أنواع من الصواريخ، بما فى ذلك الصاروخ الإستراتيجى البالستى ذاتى الدفع (آجنى) Agni.

ويرغب عبد الكلام الآن فى أن تتحول الهند بحلول عام ٢٠٢٠ إلى دولة تنافسية متقدمة ومزدهرة، ورسم بالفعل خريطة طريق محددًا خمسة جوانب تحظى فيها الهند بكفاءة وقدرة كبيرة على العمل المتكامل وهى الزراعة وتصنيع الأغذية، والتعليم، والرعاية الصحية وتنمية وتطوير البنية الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقترح أيضًا نموذجًا تنمويًا لنقل التنمية إلى القرى وذلك من خلال "توفير تسهيلات حضرية فى المناطق الريفية (PURA) وبموجب هذا النموذج يتم إقامة تجمعات ريفية مكتفية ذاتيًا ومرتبطة ببعضها البعض من خلال شبكة للطرق، وكابلات الألياف البصرية للاتصالات. ويهدف نموذج (PURA) إلى تقديم "الترابط المعرفى" من خلال التعليم والتدريب المهنى وتدريب المزارعين وأصحاب المهن على إدارة الأعمال. كما يتم التخطيط أيضًا لتحسين الخدمات الصحية ومرافق الصرف الصحى فى هذه التجمعات الريفية.

وعبد الكلام مسلم، وهذا دليل آخر على أن العقول المسلمة يمكنها الابتكار كغيرها فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجى.

أما الحالة الثانية فهى قصة ماشيلكار Mashelkar الذى كانت حياته على نفس القدر من الروعة، ولعل استخدام كلماته أدق وأفضل لرواية قصة

حياته فيقول ماشيلكار: منذ خمس سنوات وفى أثناء خطابى الرئاسى إلى المجمع العلمى الهندى قلت متنبئًا" إن القرن القادم سيكون قرن الهند التى ستصبح قوة ثقافية واقتصادية فريدة لها شأنها وسوف تستعيد الهند مجدها الذى كانت عليه فى الألفية الماضية" لقد قلت هذا للجمع الذى ضم خمسة آلاف شخص من بينهم رئيس وزراء الهند ولابد أن يكون قولى هذا قد بدا غير معقول إذ كيف يمكن لبلد به هذا العدد الكبير من الفقراء المدقعين وتلك الأعداد الكبيرة من الأميين أن يكون له مثل هذا الدور الرئيسى العالمى؟ ما الذى يمكن أن يكون قد أعطانى الثقة لأنطق بهذه النبوءة؟

إن الثقة قد أتت من صبى صغير. كان يكافح فى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى كى يحصل على وجبتين يوميًا عندما كان يدرس تحت ضوء مصباح الشارع ويذهب حافى القدمين إلى المدرسة وقد كاد هذا الصبى الصغير يترك المدرسة فى الستينيات لأن والدته الأرملة الفقيرة لم تكن قادرة على تحمل مصروفات تعليمه.

لقد كان اتجاهى الشخصى نحو العلوم قد بدأ فى مدرسة فقيرة فى مومباى ولازلت أذكر ناظر المدرسة بهاف Bhave الذى كان يعلمنا الفيزياء والذى أخذنا ذات يوم خارج حجرة الدراسة ليرينا كيف نحسب البعد البؤرى للعدسة المحدبة وقام بتركيز أشعة الشمس على قطعة من الورق ثم أخبرنا بأن المسافة بين الورقة والعدسة هى البعد البؤرى وعندئذ أمسك بالعدسة فى وضع ثابت حتى احترقت الورقة ثم التفت إلىّ قائلاً: ماشيلكار إذا أمكنك تركيز طاقاتك بهذا الشكل دون أن تشتتها فإنك ستتمكن من إحراق أى شىء فى العالم!! وفى هذه اللحظة قررت أن أصبح عالمًا.

ولقد ركزت بالفعل على هدفى وكان دائمًا ترتيبى الأول على زملائى. وبعد حصولى على درجة البكالوريوس فى الهندسة الكيماوية من جامعة بومباى عام ١٩٦٦، تلقيت عروضًا بمنحى زمالة للدراسات العليا فى

الولايات المتحدة وكندا ولكنى قررت البقاء فى الهند لمتابعة دراساتى للحصول على درجة الدكتوراه فى الفلسفة وقمت بعد ذلك بعمل دراسات بعد الدكتوراه فى المملكة المتحدة كأستاذ زائر ولكننى فى منتصف السبعينيات وفى الوقت الذى تلقيت فيه عروضًا جذابة بتولى مناصب جامعية رفيعة فى معاهد القمة فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قررت العودة إلى الهند[١٨]".

وعند عودة (ماشيلكار) إلى الهند انتابه الفزع عندما وجد مجتمعا علميًا خائر الهمة وعندما طُلب منه أن يتولى رئاسة مجلس البحوث العلمية والصناعية (CSIR) تشبث بالفرصة لمساعدة العلماء على تصدير معرفتهم من خلال بيع بحوثهم للشركات متعددة الجنسيات. وفى عام ٢٠٠٥ حصل مجلس البحوث العلمية والصناعية (CSIR) على ١,٢٦ مليار دولار من خلال تعاقده مع شركات مثل شركة جنرال إلكتريك مما هيأ للمجلس الحصول على ضعف ما حصل عليه فى السنوات العشر السابقة وقد حصل المجلس أيضًا على ١٩٦ براءة اختراع عام ٢٠٠٥، فى مقابل ٨ براءات عام ١٩٩٥ كما شنً (ماشيلكار) حملة ناجحة ضد براءة الاختراع الأمريكية التى تسمح باستخدام الكركم فى شفاء الجروح، وقد كانت قصة الكركم هذه حالة فارقة فقد أدت إلى أول إلغاء يصدره مكتب البراءات والعلامات التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية لبراءة اختراع أمريكية تقوم على أساس التقاليد الهندية. كما أدى نجاح (ماشيلكار) إلى تغيير النظام الدولى لتصنيف البراءات وإعطاء المعرفة التقليدية مكانتها التى تستحقها(١٩).

وربما كانت إنجازات الصين فى ميدان العلوم والتكنولوجيا أكثر وأهم من تلك التى حققتها الهند، فوفقًا لما ورد فى تجربة آسيا العلمية العظيمة منحت الصين ما يزيد على ٣٠ ألف شهادة دكتوراه فى عام ٢٠٠٤ مقابل ١٢ ألف شهادة عام ٢٠٠١ كما شهدت الصين تخرج ٢٠٠ ألف مهندس عام

٢٠٠٤ وقد أدت الحوافز الحكومية مثل الإعفاءات الضريبية ومنح قطع أراض كجوائز فى المجالات العلمية الجديدة التى زاد عددها على ١٠٠ مجال إلى اجتذاب أعداد غفيرة من الصينيين العائدين من الخارج والذين أصبحوا يمثلون ٨١% من أعضاء الأكاديمية الصينية للعلوم وقد أدى هذا إلى زيادة سرعة التقدم العلمى للصين. وفى السنوات الخمس الأخيرة تفوق زمرة من الباحثين الصينيين العائدين من الخارج فى منافسة مع الولايات المتحدة واليابان وذلك عندما حققوا الصدارة فى زراعة الأرز وإنتاج الحرير، والدواجن والخنازير.

وفى عام ١٩٩٩ عادت (شينج) وهى عالمة أحياء صينية عملت لمدة ١١ عامًا فى المعاهد القومية الصحية فى الولايات المتحدة (NIH) إلى الصين لتقوم بأبحاث عن الخلايا الجذعية حيث وقفت الاعتبارات الأخلاقية فى الولايات المتحدة أمام ما أرادت عمله فى أبحاثها عن الخلايا الجذعية وعلى النقيض من ذلك فقد منحتها حكومة شنغهاى ١٧٥ ألف دولار أمريكى لتبدأ فى إنشاء معمل بالإضافة إلى اقتطاع جزء من حضانة أطفال بشكل مؤقت لهذا الغرض حيث قيل لها إن هذا ميدان مفتوح والصين ترغب فى السماح لك بإجراء التجارب وتقول (شنج) أيضًا إن عرض العودة كان جيدًا جدًا بشكل لا يمكن رفضه.

وكثير من المراكز الدولية للبحوث والتنمية التى أنشئت فى الصين فيما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٢ يديرها صينيون عائدون من الخارج وتتضمن المبتكرات التى أخرجتها هذه المراكز تعزيزات لتكنولوجيا مايكروسوفت الخاصة بالبحث عن المواقع وابتكارات موتورولا التى تسمح للمستخدمين بحفظ المعلومات فى قاعدة بيانات التليفون أوتوماتيكيًا، وكانت الاختراعات الجديدة ومجالات التقدم المفاجئ كثيرة جدًا إلى الحد الذى أدى بالصندوق

القومى للعلوم بالولايات المتحدة إلى إنشاء فرع فى بكين فى شهر مايو للإشراف على التقدم الصينى(٢٠).

إن تقدم الدول فى البحث العلمى والتكنولوجى يعتمد على رصيدها من الباحثين حملة الدكتوراه ومن الواضح أن آسيا تعمل على تنمية ذلك الرصيد فقد أشار تقرير (التوقعات الاقتصادية العالمية- إدارة الموجة القادمة من العولمة) الصادر عن البنك الدولى إلى أن عدد الطلبة الآسيويين الذين يحصلون على درجة الدكتوراه فى العلوم والهندسة من الولايات المتحدة قد زاد بدرجة كبيرة وأنه خلال الفترة من ١٩٨٣ وحتى ٢٠٠٣ حصل طلبة من أربع دول آسيوية (الصين، وتايون، والهند، وكوريا الجنوبية) على أكثر من ٥٠% من درجات الدكتوراه التى منحتها الجامعات الأمريكية فى العلوم والهندسة للطلبة الأجانب – ٨٩ ألف درجة من بين ١٧٦ ألف درجة – أو ما يعادل أربعة أمثال ما حصل عليه الطلبة الأوربيون (٢٣ ألف درجة) وقد حصل الطلبة الصينيون على أكثر من ٣٥ ألف درجة دكتوراه فى العلوم والهندسة من جامعات الولايات المتحدة وبصفة رئيسية فى الهندسة وعلوم الأحياء والفيزياء، وخلال الفترة من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٣، حصل طلبة من تايوان على أكثر من ١٩٧٠٠ درجة دكتوراه فى العلوم والهندسة وبصفة رئيسية فى مجالات الهندسة وعلوم الأحياء والفيزياء وخلال نفس الفترة حصل الطلبة الهنود على أكثر من ١٧٥٠٠ درجة دكتوراه فى العلوم والهندسة من جامعات الولايات المتحدة وتبعهم طلبة كوريا الجنوبية الذين حصلوا على ١٧ ألف درجة دكتوراه فى العلوم والهندسة(٢١).

وقد كتب (توماس فريدمان) مؤخرًا عن حفل تخرج معهد رينسيلير بوليتيكنيك، وهو أحد أعظم معاهد الهندسة والعلوم الأمريكية فيقول إنه قد صُدم عندما كانت تُتلى أسماء الطلبة الحاصلين على الدكتوراه مع تسليم كل منهم الشهادة – فى التكنولوجيا الحيوية، وعلوم الحاسب الإلكترونى، والفيزياء والهندسة،

فقد كانت أسماء الحاصلين على الدكتوراه تدل على أنهم أجانب، فيقول "وبينما كانت الأسماء الأجنبية تتلى واحدًا تلو الآخر - هونج لو، اكسيو إكسى، تاويوان، فوتانج، ظننت أن كل دفعة الدكتوراه فى الفيزياء من الصينيين، حتى تردد اسم (بول شين مورو) فأنقذ يومى"(٢٢).

وبعد بضعة أيام من ظهور مقالة (توماس فريدمان)، كتب (نيكولاس كريستوف)، وهو كاتب أحد الأعمدة فى "النيويورك تايمز" عن زيارته إلى تايشان وهى قرية فى جنوب جوانج دونج، بالصين، وهى فى نفس الوقت موطن أجداد زوجته (شيريل)، فيقول:

"لقد ترك أجداد شيريل قراهم هنا لأنهم كانوا يعتقدون أنهم يمكن أن يجدوا فرصًا أفضل لأطفالهم فى مييجو Meiugo أو "البلد الجميل" كما يطلق على الولايات المتحدة فى اللغة الصينية. وقد حدث هذا بالفعل، ففى اجتماعات عائلة شيريل تشعر بالنقص ما لم تكن حاصلاً على شهادة الدكتوراه. إن الفجوة فى التعليم بين الصين وأمريكا تتقلص بسرعة فقد قمت بزيارة العديد من المدارس بصحبة اثنين من أبنائى وبصفة عامة فإن الرياضيات التى يتم تعليمها فى الصين حتى فى المدارس الريفية تماثل ما يدرّس لأطفالنا فى المدارس الممتازة فى نيويورك. كما أن نظام المدرسة التى بها أبنائى لا يعلم اللغات الأجنبية قبل الصف السابع الابتدائى. أما هؤلاء الفلاحون الصينيون فيبدؤون فى دراسة اللغة الإنجليزية فى الصف الأول أو الثالث حسب المدرسة.

وقد بعث كريستوف، بعد رحلته إلى الصين، بشريط فيديو عن قرية أجداد شيريل إلى موقع جريدة النيويورك تايمز على شبكة الإنترنت. وسرعان ما تعجب عندما رأى تعليقًا مثيرًا على موقعه من إحدى النساء التى كانت تعيش فى تلك القرية ويقول كريستوف "لقد نشأت السيدة (ليتاو ماى) فى أحد المنازل الذى تمكنت من رؤيته على شريط الفيديو الذى تم عرضه

فى موقع جريدة النيويورك تايمز على شبكة الإنترنت. وقالت إن والديها لم يتجاوزا فى تعليمها الصف الثالث الابتدائى ولكنها استطاعت أن تكون ثالث شخص فى القرية يلتحق بالجامعة. وتعمل الآن (ليتاو ماى) فى مؤسسة ميريل لينش فى نيويورك وتصف نفسها بأنها فلاحة صغيرة تحولت إلى رأسمالية فى وول ستريت. هذا هو سحر التعليم فهناك ١,٣ مليار (ليتاو ماى)"[٢٣].

مبدأ الجدارة والاستحقاق

يقوم مبدأ الجدارة والاستحقاق على تكافؤ الفرص لكل فرد للتطور والإسهام فى المجتمع؛ فكل فرد فى المجتمع مَوْرِدٌ محتمل ولا ينبغى إهمال أى موهبة وفى الواقع فإن هذا المبدأ مدهش فى بساطته كما أن كافة المؤسسات الإنسانية الناجحة إنما تنجح لتطبيقها هذا المبدأ.

وأسهل الطرق لفهم مزايا مبدأ الجدارة والاستحقاق هو توجيه هذا السؤال: لماذا تعد البرازيل قوة عظمى فى كرة القدم بينما هى دولة متوسطة اقتصاديًا؟ والإجابة هى أنه يتم البحث عن مواهب للعب كرة القدم فى كافة الطبقات الاجتماعية من الطبقات العليا وحتى الأحياء الفقيرة ولا يتم التمييز ضد صبى من الأحياء الفقيرة ما دام موهوبًا فى لعب الكرة. ولكن فى الميدان الاقتصادى فإن البرازيل تبحث فى قاعدة أصغر كثيرًا من السكان ابتداءً من الطبقات الوسطى.

ولعدة قرون كانت المجتمعات الآسيوية تتجنب تنفيذ نظام الجدارة والاستحقاق فقد كانت العقليات الإقطاعية مازالت مسيطرة على آسيا فى الوقت الذى تم القضاء عليها فيه تدريجيًا فى أوروبا بعد الثورة الصناعية. ففى الهند مثلاً لم يكن من الممكن التفكير فى أن يطمح طفل من طبقة

(المنبوذين) فى الحصول على تعليم حديث والقيام بدور قيادى فى المجتمع. وبالتالى، فإن ملايين من العقول الجيدة تركت دون استخدام.

ويعد الدكتور (بهيمراو أمبيدكار) أول هندى كسر التحريم ضد المنبوذين فى مجال التعليم، وقد ولد الدكتور مبيدكار عام ١٨٩١ من طبقة (الماهار) Mahar (وهى مجموعة مصنفة باعتبارها من طبقة المنبوذين) وقد تحمل عبء نظام الطبقات الهندوسى ففى المدرسة الثانوية كان عليه أن يجلس فى ركن من أركان حجرة الدراسة على حصيرة خشنة بعيدًا عن المكاتب التى يجلس عليها التلاميذ الآخرون وفى فترة الراحة لم يكن مسموحًا له أن يشرب الماء مستخدمًا الأكواب التى يستخدمها أطفال المدرسة بل كان عليه أن يضم كفيه ليشرب فيهما الماء الذى يصبه أحد المشرفين فى المدرسة ومع كل هذا فقد لمع ذكاؤه واستمر فى دراسته والتحق عام ١٩١٣ بجامعة كولومبيا للحصول على درجة الماجستير وبعدها حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من مدرسة الاقتصاد بلندن (LSE) وعندما عاد بعد ذلك إلى الهند، لم تعن مؤهلاته الممتازة شيئًا – فقد وقفت طبقته عقبة رئيسية أمام مزاولته لمهنته، وعندئذ قام بتأسيس جمعية باسم باهيسكريت هيتاكارينى سابها Bahiskrit Hitakarini Sabha لتعليم وتحسين حياة ملايين المنبوذين الهنود (الداليت) Indian Dalit وهو مصطلح أكثر قبولاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية عن كلمة (المنبوذين) عمل البريطانيون على ابتكاره فى العشرينيات من القرن الماضى. وأثناء الحرب العالمية الثانية، قام نائب الملك بتعيين (أمبيدكار) فى منصب وزير العمل وفى عام ١٩٤٢ كوّن (أمبيدكار) اتحاد جميع الطبقات الهندية لجمع كافة (المنبوذين) فى حزب سياسى موحد. وبعد استقلال الهند عام ١٩٤٧أصبح أول وزير للعدل فى الهند المستقلة ووضع مشروع دستور الهند وكان للثورة الاجتماعية والسياسية التى قام بها

(أمبيدكار) أثر عميق فقد فتحت الأبواب أمام الأطفال من طبقة (المنبوذين) للتعليم والترقى فى أعمالهم.

وتصف مقالة فى جريدة هيرالد تريبيون الدولية قصة إحدى هذه الحالات وهو (ناريندرا جادهاف) كبير الاقتصاديين بالبنك المركزى الهندى فقد نشأ جادهاف فى مومباى - والتى كانت تعرف سابقًا باسم بومباى - خارج القيود الطبقية لأن والده هرب منها. واستقر فى بومباى الميناء المزدحم الذى يسّر عملية إخفاء الهوية واستطاع والده أن يحصل على وظيفة بأجر كعامل فى البلدية وعملت والدته فى بيع الخضراوات فى الشارع. وكانوا يعيشون فى أحد الأحياء الفقيرة بدون كهرباء أو حتى حمام خاص وقد خطر لجادهاف أن ينضم إلى إحدى العصابات وهو ما كان منتشرًا فى ذلك الوقت ولكن فى المدرسة كان هناك برنامج يهدف إلى مساعدة (الداليت) وقد تحمل هذا البرنامج نفقات دراسة جادهاف وغيرت حركة حقوق (الداليت) مسار حياته كما انضم والد جادهاف الأمى للحركة ليصبح أحد أعضائها الأوائل المخلصين، ولما كانت لهجة جادهاف القروية تسبب له الضيق فقد توقف عن الكلام تمامًا فى المدرسة ولكنه بدأ فى تقلد المراكز الأولى بالمدرسة بل حصل على المركز الأول فى السنسكريتية وهى اللغة المقدسة للبراهمين، ومع حث والده المستمر حصل على درجة البكالوريوس ثم الماجستير فالدكتوراه - وقد حصل على الأخيرة من الولايات المتحدة بموجب منحة دراسية وارتقى (جادهاف) بسرعة فى عملة فى البنك المركزى الهندى ويقدمه محبوه وأتباعه على أنه "الرئيس القادم للهند".

إن قصه (جادهاف) هى قصة اختراق لأكبر عقبة أمام تطبيق مبدأ الجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص فاليوم تضم قائمة أصدقاء (جادهاف) العديد من الشخصيات ذوى النفوذ والسلطة فى الهند، ومنهم رئيس وزراء الهند مانموهان سينج Manmohan Singh الذى يعرفه منذ وقت طويل ويقول

(مانموهان سينج) "إن هناك الكثير مثل ناريندرا جادهاف مكررة، إن ما يحدث الآن فى الهند لا يقل عن كونه ثورة صامتة[٢٤].

وتكمن خلف قصة (ناريندرا جادهاف) و(بهيمارو أمبيدكار) قصة أخرى ألا وهى نظرة المجتمع للطبقات المختلفة فهل ينظر المجتمع للفقراء على أنهم عبء عليه أم يعتبرهم موردًا غير مستغل ينتظر من يكتشفه؟ إن تحول توجه المجتمع الهندى إلى هذا الإدراك الأخير يفسر صعود الهند فى الآونة الاخيرة. ففى كل عام تقدم الهند المزيد من الأشخاص الموهوبين أكثر من أى مجتمع آخر ربما باستثناء الصين.

وتقدم إحدى المدارس الجديدة فى بيهار أحد أكثر الولايات الهندية تخلفًا، مثلاً حيًا عن كيفية تقديم الهند لكثير من الطاقات العقلية؛ ففى بيهار اليوم يمكن للتلاميذ الفقراء الموهوبين الالتحاق بالمعاهد الهندية للتكنولوجيا (IITs) وذلك بفضل مدرسة (راماخوجان) والتى أطلق عليها اسم عالم الرياضيات الهندى الشهير، وتقوم مدرسة (راماخوجان) بتدريب ثلاثين من التلاميذ الأذكياء يتم اختيارهم بدقة وعناية من مجتمعات بيهار الفقيرة، كى يتقدموا لاختبار الالتحاق بالمعاهد الهندية للتكنولوجيا (IITs)، وفى عامها الأول ٢٠٠٤ اجتاز الاختبار ستة عشر من طلابها والتحقوا بالمعاهد (IITs)، وفى العام التالى اجتاز الاختبار اثنان وعشرون طالبًا، أما فى عام ٢٠٠٦ فقد اجتاز جميع الطلبة (والمعروفون باسم "السوبر ٣٠") الاختبار وأخذوا طريقهم إلى المعاهد. وكان (سانتوش كومار) أحد هؤلاء الطلبة وهو من قرية دومارى وهى قرية تضم ٣٠٠٠ شخص من الفقراء المدقعين الذين يبحثون عن القدر الضئيل من الطعام الذى يسد رمقهم ويحفظ عليهم حياتهم كمزارعين بسطاء ويقول (سانتوش كومار) "لم أكن أعرف أى الموضوعات يمكن أن أجيدها ولم أكن أعرف أى شىء عن معهد الهند للتكنولوجيا (IIT) لا أنا ولا أى من الآخرين" وعندما كان (كومار) فى الصف الثامن لاحظ المعلم

موهبته فى الرياضيات وشجعه على الاستمرار فى الدراسة فيقول (كومار) إنه رأى أن التعليم هو طريقه الوحيد للخروج من الفقر وبعد انتهاء دراسته الثانوية سمع عن المعاهد الهندية للتكنولوجيا وعن "مجموعة السوبر ٣٠" وتقدم بطلبه الذى قبلته مدرسة راما خوجان للرياضيات وبعدها التحق بمعهد التكنولوجيا الهندى فى خاراجبور ويسعى (كومار) الآن إلى الحصول على درجة الدكتوراه فى الكيمياء وأن يصبح عالمًا فى هذا المجال ومثله الأعلى هو الدكتور عبد الكلام[٢٥].

وقد بدأت الصين قبل الهند بزمن طويل فى الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من جميع الطبقات الاجتماعية وربما تكون ثورة (ماو) الشيوعية قد فشلت فى كثير من النواحى ولكنها نجحت فى تحطيم العقلية الإقطاعية التى سيطرت حتى أوائل القرن العشرين على المجتمع الصينى، فقد شجعت فلاحى الصين وأثارت فيهم شعورًا بالفخر والمواطنة فبعد (ماو) توقفوا عن الاعتقاد بأنهم أقل شأنًا، وعندما قام (دينج) بثورة اقتصادية بتطبيق اقتصاد السوق الحر كانت الثورة الاجتماعية التى أطلقها (ماو) أحد العوامل التى مكنت الصين من النهوض بسرعة فهى التى قامت بتحطيم الحواجز الطبقية؛ فقد كان الصينيون من جميع الطبقات الاجتماعية تملؤهم الرغبة والحافز للتقدم والتحرك إلى الأمام.

ومبدأ الجدارة والاستحقاق فى الأساس مبدأ غربى على الرغم مما يقال عن وجود صيغة صينية تسبق فى تاريخها تنفيذ الغرب لمبدأ الجدارة حيث قدّم الأباطرة فى الصين – مستلهمين فلسفة كونفوشيوس (٥٥١ ق.م– ٤٧٩ ق.م) – نظامًا للاختبارات فى جميع أرجاء الصين لاختيار أكثر الأشخاص (الماندرين) ذكاءً للخدمة فى البلاط الإمبراطورى، إن مبدأ الجدارة والاستحقاق يطبق بصرامة ودقة متناهية فى المنظمات الغربية مثل جامعة هارفارد، وشركة ماكنزى، وشركة شل، وشركة جنرال إليكتريك، حتى لا

يتم اختيار سوى الأفضل والأذكى لشغل المناصب الرئيسية. وعلى أية حال فإن الحكومة فى الصين تطبق مبدأ الجدارة والاستحقاق بصرامة أكثر مما تقوم بتطبيقه المجتمعات الغربية.

وربما كان (زهو رونجى) أكثر رعاة الإصلاح جرأة وشجاعة فى الصين مؤخرًا بعد (دبنج إكسياوينج) فعلى الرغم من تدريبه الماركسى والذى تعلم فيه أن الرأسمالية شر فإن (زهو رونجى) لاحظ أنه من الجيد اكتشاف المواهب الجديدة واستخدامها وأثنى على الرأسمالية لعدم اهتمامها بمبدأ الأقدمية قائلاً "كل من هو مؤهل سيتم توظيفه" وبهذا تحدى (زهو) الحزب الشيوعى الصينى (CCP) فى أن يتسم بالجرأة عند إصلاح نظم الإدارة. "ينبغى أن نكون مصممين على الاستغناء عن نظم الترقى التى يتم بموجبها ترقية الشخص بناءً على التوصية وليس على أساس الكفاءة، إننا ينبغى أن ندخل الديمقراطية فى الاختيار وأن نقوم بجرأة فى الأجهزة القيادية الجديدة بترقية أشخاص أصروا على مواصلة العمل وحققوا إنجازات حقيقية فى تحقيق الإصلاح"(٢٦). وباختصار كان (زُهُو) يريد تطبيق نظام الجدارة الذى يعتمد التقييم فيه على أساس الأداء فى الحزب الشيوعى الصينى.

وتعلمت الصين دروسًا كثيرة من انهيار الاتحاد السوفييتى وأحد هذه الدروس هو أن سيطرة كبار السن على المناصب العليا فى الحزب عادة ما يكون أمرًا مدمرًا إذ يصبحون عقبة أمام التغيير وأمام تولى الشباب للمناصب القيادية. وعلى سبيل المثال فإن (ليونيد بريجنيف) قدم عام ١٩٦٥ عبارة "الثقة فى الكوادر" وذلك لكسب دعم وتأييد كثير من البيروقراطيين القلقين من عمليات إعادة التنظيم المتواصلة فى فترة (خروتشوف) والراغبين فى الإبقاء على التنظيمات الهرمية القائمة وبالتالى ارتفع المتوسط العمرى لأعضاء المكتب السياسى السوفييتى من ٥٥ عامًا فى ١٩٦٦ إلى ٧٠ عامًا فى ١٩٨٢[٢٧] ولم يوافق المؤتمر السادس والعشرون فى عام ١٩٨١ على إدخال

وجوه جديدة إلى المكتب السياسى الحاكم الذى يضم أربعة عشر عضوًا. ولقد ورد فى مقال نشر فى ٢٣ يونية ١٩٨٠ بعنوان "بعد بريجنيف المناخ العاصف": "إن (بريجنيف) فى سن ٧٣ عامًا، أصبح يعانى من أمراض عديدة منها تصلب الشرايين، و(أليكسى كوسيجين) أصابته نوبتان قلبيتان، أما ديمترى أوستينوف فهو مريض". ويقول أحد البيروقراطيين السوفييت "عندما يموت (بريجنيف) فإن باقى المكتب السياسى سيذهب مع الريح"(٢٨).

وعلى النقيض، قامت قيادة الحزب الشيوعى الصينى بمحاولات منتظمة لتخفيض المتوسط العمرى مع انعقاد كل مؤتمر. فقد كان المتوسط العمرى لكافة أعضاء المكتب السياسى ٧٢ عامًا فى المؤتمر الثانى عشر عام ١٩٨٢ وتناقص تدريجيًا وأصبح ٦٠,٦ عامًا فى المؤتمر السادس عشر عام ٢٠٠٢(٢٩) وفى الواقع، فإنه فى أثناء المؤتمر الخامس عشر عام ١٩٩٧ تخلى ستة أعضاء من جملة سبعة أعضاء تتكون منهم اللجنة الدائمة للحزب الشيوعى الصينى عن مناصبهم وذلك عندما تجاوزت أعمارهم السن القانونية للإحالة إلى التقاعد والذى يبلغ ٧٠ عامًا. وتضم اللجنة المركزية الصينية ١٨٠ عضوًا جديدًا من ٣٥٦ عضوًا، أى بنسبة ٥٠,٦%. وهذا المستوى من عمليات ضخ دماء شابة يعتبر ضخمًا بجميع المقاييس. فقد تناقص المتوسط العمرى لأعضاء اللجنة المركزية بانتظام من ٦٢ عامًا فى ١٩٨٢ إلى ٥٥,٤ عامًا فى ٢٠٠٢. ومن ناحية التعليم فإن ٩٨,٦% من أعضاء اللجنة المركزية من الحاصلين على شهادة جامعية أو أعلى مقارنة بـــ ٥٥% من الأعضاء أثناء المؤتمر الثانى عشر(٣٠).

وباختصار فإن الحزب الشيوعى الصينى يطبق مبدأ الجدارة بنفس الدرجة التى تطبقه بها جامعة هارفارد أو شركة ماكنزى، ونتائج تطبيق هذا المبدأ واضحة؛ إذ يلاحظ أن القطاع العام الصينى أكثر ديناميكية ونشاطًا بما يفوق نظيره فى أمريكا نظرًا لأن الحزب الشيوعى الصينى يطبق مبدأ

الجدارة بصرامة أكثر، بينما على النقيض فإن القطاع الخاص الأمريكى الأكثر ديناميكية ونشاطًا من القطاع الخاص الصينى سواء لأسباب تاريخية أو لتطبيقه لمبدأ الجدارة والاستحقاق.

وقد عملت مع موظفين فى كل من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية الصينية لعدة عقود ولاحظت تدهور الروح المعنوية بشكل متزايد لدى دبلوماسيى وزارة الخارجية الأمريكية خلال العقود الماضية، بينما ارتفعت الروح المعنوية لدى نظرائهم الصينيين، ويرجع سبب انخفاض الروح المعنوية لدى الأمريكيين إلى عدم تطبيق وزارة الخارجية الأمريكية لمبدأ الجدارة على أرفع المستويات فقد سنحت الفرصة لعدد قليل جدًا من الموظفين العاملين فى وظائف الخارجية مثلما سنحت لبضعة أشخاص من الدبلوماسيين فى الأجيال السابقة ليصبحوا سفراء مثل توماس ر. بيكرينج، ولورانس س. إيجلبرجر، أما معظم مناصب السفراء فهى محجوزة لأصدقاء الإدارة وبينما تم اختيار بعضهم على أساس الجدارة، فإن معظم السفراء تم اختيارهم بناءً على العلاقات السياسية وهذا شكل من أشكال الفساد السياسى، ويؤدى إلى إضعاف معنويات شباب الدبلوماسيين، الذين يرون قلة منهم تصل إلى القمة، ومن ثم يختار بعض من أفضل الدبلوماسيين ترك العمل فى وزارة الخارجية الأمريكية. وعلى النقيض ففى وزارة الخارجية الصينية يتم منح درجة السفير على أساس الجدارة. ويتم شغل المناصب فى السفارات الممتازة مثل سفير إلى الأمم المتحدة، والمملكة المتحدة بدبلوماسيين من الشباب الديناميكيين – وحاليًا يشغل المنصبين السفيران وانج جوانجيا، ومدام فو يينج على التوالى.

ويمكن توضيح أهمية تطبيق مبدأ الجدارة والاستحقاق كعنصر من عناصر نجاح الغرب من خلال عقد مقارنة بين دولتين آسيويتين هما الصين والفلبين فهناك تناقض تام بشأن تطبيق مبدأ الجدارة الذى يطبق فى النظام

السياسى الصينى حيث مازالت العشائر والجماعات تحكم الفلبين، وهو ما دفع أشهر روائى فى الفلبين (ف.سيونيل) إلى التعليق قائلاً إننا فقراء لأن أهل الصفوة لدينا ليس لديهم إحساس بالأمة. وفى دراسة أجراها المركز الفلبينى لصحافة التحقيقات (PCIJ) عام ٢٠٠٧ أوضح المركز أن اثنين من كل ثلاثة من واضعى القوانين من بين ٢٥٠ عضوًا فى البرلمان يأتون من عائلات سياسية وأغلبهم من الجيلين الثانى والثالث سياسيًا وتسيطر العائلات من السلالات الحاكمة على نحو ٧٥% من المديريات والمناطق وحوالى جميع المدن الرئيسية وهو ما يؤكده الكاتب الفلبينى (روجر أوليفاريس) الذى قام بحصر لهذه العائلات على شبكة الإنترنت خلال الانتخابات النصفية (نصف المدة) للمجالس النيابية والمحلية التى أجريت فى مايو ٢٠٠٧، وعادة ما يؤدى التوريث إلى توالد الضعف فى المواهب والكفاءة وهو ما يعنى أن مواهب الطبقة الوسطى لن يكون أمامها سوى فرص بسيطة للارتقاء إلى قمة السلم السياسى. ويشير المركز الفلبينى لصحافة التحقيقات (PCIJ) أن العائلات السياسية تتجه إلى إصدار التشريعات التى تحمى مصالحها بدلاً من المصالح القومية وقد أظهر تقرير أعده نادى (ماكاتى) للأعمال MAKATI Business Club فى أبريل ٢٠٠٧ أن ما لا يزيد عن ثلث الستة والثمانين قانونًا الذى أصدرهم مجلس الكونجرس الثالث عشر كان ذا أهمية وطنية[٣١] . باختصار فإن العقليات الإقطاعية الآسيوية التقليدية مازالت تعوق تقدم الفلبين بينما يزداد التخلص منها تدريجيًا فى كل من الصين والهند.

وأكثر الدول تمسكًا بتطبيق مبدأ الجدارة فى العالم اليوم ليست دولاً غربية بل آسيوية وبالتحديد سنغافورة؛ فيشغل فى سنغافورة موظفو الخدمات الإدارية الأماكن الممتازة فى المصالح الحكومية ولتعيين الموظف الإدارى تحاول حكومة سنغافورة أن تقدم لأعلى المناصب فى الخدمة الإدارية مرتبات توازى ما يدفع فى القطاع الخاص. وبموجب التدرجات الجديدة

للمرتبات التى أعلنتها الحكومة فى أبريل ٢٠٠٧ فإن رئيس الحكومة يمكن أن يحصل على مرتب يبلغ ١,٥ مليون دولار سنويًا، وهو أكثر من مرتب الرئيس الأمريكى (٤٠٠,٠٠٠ دولار سنويًا) بينما يحصل رئيس الوزراء البريطانى على ٣٥٠,٧١٧ دولار سنويًا. وهذا ثمن صغير تدفعه البلاد إذا ما كانت تريد التقدم والنجاح فى عالم أكثر تنافسية.

البراجماتية(*)

كانت اليابان أولى الدول الآسيوية تطبيقًا للتحديث، فقد رأت أن أوروبا تحتل معظم أنحاء العالم فأيقنت أن عليها أن تتغير سريعًا وكان مصلحو (الميجى) قد نجحوا بدرجة ملحوظة فى تطبيق أفضل الممارسات الغربية وبزغت اليابان بسرعة كإحدى القوى الرئيسية وفى تتابع سريع للأحداث، هزمت الصين فى عام ١٨٩٥ وروسيا فى عام ١٩٠٥ وأصبحت اليابان أول دولة آسيوية تهزم إحدى القوى الأوروبية على مدى عدة قرون.

ولكن لماذا نجحت اليابان فى تنفيذ أفضل الممارسات الغربية؟ إن الإجابة بسيطة، وهى أن اليابانيين كانوا عمليين للغاية فقد أقدموا على التعامل مع تحدى تحديث اليابان بدون أى أفكار أيديولوجية أو تحذيرات مسبقة وكانت لديهم الرغبة فى البحث عن أفضل الممارسات الغربية والاستعداد للمزج بين السياسات المختلفة وقد اصطحب (إيواكورا تومومى) وهو أحد المصلحين (الميجى) أربعة وخمسين من أتباعه فى رحله امتدت لعامين حيث تم وضع نظام للتعليم على غرار نظام التعليم الفرنسى مع اتباع الأسلوب الأمريكى فى وضع المناهج. كما تم التأكيد على ضرورة تعميم التعليم الابتدائى على أن يتبعه التوسع فى التعليم الثانوى، كما تم اتباع النظام الألمانى فى التعيين بالجهات الحكومية من خلال إجراء اختبارات للقبول.

(*) Pragmatism : فلسفة أمريكية تتخذ من النتائج العملية مقياسا لتحديد قيمة الفكرة وصدقها. (المترجم)

وفى الميدان القانونى قاموا بإجراء دراسات متعمقة فى النظم القانونية وفى القانون الدستورى. وقد لاحظ د. (جوه كينج سوى) نائب رئيس الوزراء فى سنغافورة فى أوائل سنوات استقلالها أنه من خلال دراسة الأساليب الفنية الغربية والاستعانة بالخبراء الغربيين وتقديم عناصر جديدة استوعب القطاع الحديث فى اليابان الزيادة السكانية وتمكنت الزراعة اليابانية من تحقيق تقدم كبير، وأصبح عدد المزارعين فى اليابان الآن أقل مما كان عليه فى أوائل فترة (الميجى)[٣٢] وقد حقق استيعاب اليابان لروح الغرب العلمية، قفزة هائلة ساعدت اليابان على الخروج من العصور المظلمة وذلك من خلال اتباع نظرة ليبرالية وبراجماتية ترغب فى تعلم كل شىء.

وقد كان (دينج إكسياوبينج) من أعظم المؤمنين بالبراجماتية فى تاريخ آسيا، وبالفعل فإن تعريفه للبراجماتية من خلال مقولته الشهيرة "لا يهم لون القط مادام يصيد الفئران" كان أفضل تعريف للبراجماتية، وقد استخدم هذا التعريف البليغ لتبرير الابتعاد عن القيود الأيديولوجية الجامدة للشيوعية.

وعلى الرغم من الاعتراف بالإسهام الضخم الذى قدمه (دينج) فقد واجه بيئة جيوبوليتيكية فريدة بعد عودته إلى منصبه فى يوليو ١٩٧٧ فقد كانت فيتنام تعتزم غزو كمبوديا عام ١٩٧٨ بعد أن وقّعت اتفاقية مع موسكو فى ٣ نوفمبر لضمان الحماية السوفييتية إذا ما قامت الصين بالهجوم عليها. وذهب (دينج) إلى واشنطن فى يناير ١٩٧٩ ليشرح للرئيس (كارتر) رد فعل الصين إذا ما تم غزو فيتنام. وقد حضر (إزبنجيو بريزينسكى) مستشار الرئيس كارتر للأمن القومى هذا الاجتماع، ووصف فى مذكراته الطريقة التى قدم بها (دينج) الموضوع على أنه "أكثر الاستعراضات إثارة لسياسات القوى التى واجهها خلال سنواته الأربع فى البيت الأبيض"[٣٣]. وفى أثناء الزيارة قام (دينج) بمخاطرة سياسية ضخمة أطلقت الطاقات الهائلة للشعب الصينى من خلال قراره الجرىء بعرض الحياة الرغدة التى يعيشها المجتمع

الأمريكي على المجتمع الصيني. وهو ما أثبت كذب الدعاوى التى كثيرًا ما كررها الحزب الشيوعى الصينى عن أن الشعب الأمريكى فقير ومضطهد.

وقد ركز (دينج) طاقاته على الإصلاح الاقتصادى للصين وقرر زيارة بعض الدول الأعضاء فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) بما فى ذلك سنغافورة. وقد فتحت تلك الزيارات عينه على الأوضاع الاقتصادية الممتازة فى دول جنوب شرق آسيا. وفى ديسمبر ٢٠٠٥ وصف (لى كوان يو) رئيس وزراء سنغافورة السابق فى مقابلة مع جريدة " تايم آسيا " Time Asia رد فعل (دينج) عقب زيارته قائلاً "إن لدى اقتناعًا بأن زيارته إلى بانكوك، وكوالالمبور، وسنغافورة، أى تلك الرحلة التى قام بها فى نوفمبر ١٩٧٨، كانت صادمة لدينج فقد كان يتوقع رؤية ثلاثة من مدن العالم الثالث ولكنه رأى مدنًا أفضل من شنغهاى وبكين، فبينما كانت تغلق أبواب طائرة دينج استدرت إلى زملائى وأبلغتهم بأننى أعتقد أنه سيتم توبيخ مساعديه فلم ينقلوا له الصورة الحقيقية وفى خلال أسابيع غيرت جريدة بيبولز ديلى People's Daily ما كانت تكتبه وكتبت أن سنغافورة لم تعد الكلب الذى يجرى مع الأمريكان وأنها أصبحت مدينة جميلة نظيفة مليئة بالحدائق، لقد غيروا رأيهم، وغيَّر (دينج) اتجاهه إلى سياسة الباب المفتوح ففى سن الرابعة والسبعين وبعد حياة طويلة كشيوعى أصبح دينج يحث معاصريه على العودة إلى اقتصاد السوق"(٣٤).

وقد عمل (دينج) بصورة أكبر فى الترويج للإصلاح الاقتصادى بعد زيارته لبانكوك، وكوالالمبور، وسنغافورة. وطلب من الشعب الصينى أن يتعلم من سنغافورة قائلاً إن سنغافورة تتمتع بنظام اجتماعى متميز يتم إدارته بشكل جيد، وينبغى علينا أن نتعرف على تجربتهم ونتعلم كيف ندير شئوننا بشكل أفضل مما يقومون به(٣٥). ولكى يصل معنى ما يقوله إلى نحو مليار نسمة استخدم (دينج) بذكاء أمثالاً وحكمًا بسيطة ومدهشة؛ أشهرها المثل

القائل "من الرائع أن تصبح غنيًا" وهو عكس ما تنادى به الاشتراكية وبنفس الروح العملية أعلن (دينج) "أن اليسار هو العقبة العظمى عند مقارنته باليمين" وطالب بإنهاء الجدال حول الاشتراكية والرأسمالية وتنفيذ برنامج للإصلاح أكثر جرأة وسرعة؛ فقد قال (دينج) "والآن بعد أن تفوقت العديد من الدول علينا وأصبح لها القيادة فى التنمية الاقتصادية، فإننا قد ينتابنا الحزن والأسى عند المقارنة خاصة إذا ما أخفقنا فى اللحاق بهذه الدول أو إذا تقدمنا بخطا بطيئة فإننا يجب أن نقتنص كل فرصة لزيادة سرعة عجلة التنمية والمحافظة على الكفاءة فلدينا فرصة جيدة الآن وإذا ما فشلنا فى التشبث بهذه الفرصة فإنها ستختفى بسرعة. إن التنمية البطيئة لا تعنى سوى التوقف فيجب علينا المحاولة بشدّة لتطوير اقتصادنا إلى مستوى جديد كل بضع سنوات(٣٦)".

وقد تابعت الحكومة الصينية هذا فقامت بدعوة الدكتور (جوه كِينْج إسوى) للعمل كمستشار اقتصادى لمجلس الدولة الصينى للتنمية الساحلية من منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيّات من القرن الماضى. وكانت آراء (جوه)، المتأثرة بإصلاحات (الميجى)، فيما يتعلق بالتنمية شديدة الوضوح فقد قال "إذا كان يمكن استخدام تجربتنا للاسترشاد العام فى وضع سياسات التنمية لدول أخرى فإن الدرس المستفاد هو أن نظام السوق إذا تم تغذيته بشكل سليم والتعامل معه بطريقة صحيحة يمكن أن يكون أداة فعالة للنمو الاقتصادى ومن المؤكد أن (جوه) قد تقاسم هذه الفكرة مع مضيفيه الصينيين.

ولما كنت قد عشت فى آسيا خلال العقود الماضية فليس لدىَّ شك بأن روح البراجماتية التى تشربتها اليابان فى ستينيات القرن التاسع عشر، انتشرت الآن فى المنطقة. وقد شرح الدكتور مهاتير سياسته الاقتصادية البراجماتية فى ماليزيا عندما قال إن ماليزيا ينبغى أن تنظر إلى الشرق

وتتعلم من اليابان وكوريا الجنوبية وبالمثل، فى عام ١٩٩١، وعندما هاجم اليساريون مانموهان سينج وزير مالية الهند فى ذلك الوقت لسماحه بالاستثمارات الأجنبية حيث رأوا أن ذلك سيؤدى إلى أن تصبح الهند تابعًا ذليلاً لأمريكا، استشهد مانموهان سينج فى رده بقدرة سنغافورة على تحدى رغبات الحكومة الأمريكية فى كثير من النواحى على الرغم من حصولها على أعلى مبلغ من الاستثمار الأجنبى وهو ما يظهر أن قبول الاستثمار الأجنبى لا يعنى ضياع الاستقلال السياسى.

إن عددًا قليلاً من الهنود يعلمون أن الصين قد تعلمت من سنغافورة وأن سنغافورة قد تعلمت من اليابان؛ فيروى راتان تاتا أحد أشهر رجال الصناعة الهنود والذى تلقت إحدى شركاته وهى شركة تاتا للصلب اعترافًا دوليًا عندما استحوذت على شركة الصلب البريطانية كورس Corus مقابل ١٢ مليار دولار فى مارس ٢٠٠٧ - أنه كان يسافر فى أنحاء الهند لعدة سنوات ويحاول أن يقنع من يقابلهم بالتعلم من تجربة سنغافورة وكان الرد الذى يحصل عليه هو ما الذى يمكن للهند أن تتعلمه من سنغافورة فالهند كبيرة جدًا مقارنة بسنغافورة، وعندما بدأت نهضة الصين فى التسعينيات من القرن الماضى ذكر راتان أن الهند يمكن أن تتعلم من الصين ولم يكن ممكنًا فى هذه الحالة لزملائه الهنود أن يقولوا إن الصين صغيرة جدًا بالنسبة للهند كى تتعلم منها. ومنذ عام ١٩٩١ بدأ الاقتصاد الهندى فى الانفتاح مستفيدًا من التجربة الصينية خوفًا من التخلف عن الركب.

ثقافة السلام

تنبأ العديد من الخبراء باندلاع الحروب وسيطرة النزاعات المسلحة على آسيا خلال العقدين الماضيين. ففى الوقت الذى أبدى فيه ريتشارد بتس Richard Betts تفاؤله حول مستقبل السلام فى أوروبا خاصة مع الرضا

الظاهر للقوى العظمى عن الوضع الراهن، كتب عن معاناة شرق آسيا من المشاكل المزمنة التى تزيد من احتمالات نشوب النزاعات فيها بدرجة أكبر مما كان عليه الوضع أثناء الحرب الباردة، عندما كانت القطبية الثنائية تمنع تصاعد النزاعات المحدودة(٣٧).

كما كتب هارون ل. فريدبرج Aaron L. Friedberg "أن آسيا ستكون مسرحًا لنزاع القوى العظمى. فقد أوشك نصف الألفية الأولى- الذى كانت خلاله أوروبا المُولِّد الأول للحروب فى العالم (وكذلك نبع الثروة والمعرفة)- على الانتهاء. ولكن قد يكون مستقبل آسيا (لسوء أو ربما لحسن الحظ) هو ماضى أوروبا"(٣٨).

ولكن السلام قد عم آسيا لما يزيد على عقدين، كما نجحت آسيا فى تخطى الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا فى عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ والتى كان من الممكن أن تطلق شرارة النزاع فى المنطقة. ولا يجب الاستخفاف بآثار الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا، فقد أدت إلى نزاعات داخلية كبيرة فى العديد من الاقتصادات الآسيوية، حيث انكمش اقتصاد إندونيسيا بنسبة ١٥% عام ١٩٩٨ وتوفى ما يزيد على نصف مليون طفل إندونيسى بسبب نقص الغذاء وارتفع معدل الفقر فى البلاد بنسبة لا تقل عن ٤٠% بحلول عام ١٩٩٨. أما فى كوريا الجنوبية فقد ارتفعت معدلات البطالة من ٢,٤% إلى ما يزيد على ٨% فى عام ١٩٩٨(٣٩). وفى فبراير ١٩٩٩ كان عنوان غلاف مجلة تايم "لجنة لإنقاذ العالم"، وقال لارى سمرز Larry Summers إن الأزمة الاقتصادية كانت عاصفة، وشبه أسواق المال العالمية بالطائرات النفاثة، قائلاً إنها وإن كانت أسرع وأكثر راحة من الطائرات الأخرى فإن سقوطها يكون أشد قسوة(٤٠).

وكما قال ريتشارد بتس Richard Betts، فإن التاريخ يعلمنا أن ظهور الأزمات المالية فى الدول التى تعانى من المشاكل المزمنة عادة ما يؤدى إلى نتائج مدمرة. ومن ثم لو كان لدى دول شرق آسيا استعداد للنزاع والعنف لاشتعلت النزاعات فى أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. ولكن حدث عكس ذلك وعم السلام فى آسيا فكيف حدث ذلك؟

عادة ما تكون الإجابة عن الأسباب وراء الحرب والسلام معقدة. إلا أنه يمكن ذكر بعض الأسباب الرئيسية التى ساهمت فى نشر السلام فى آسيا، وأهمها أن سكان شرق آسيا قد استوعبوا "ثقافة السلام" التى سادت بين الدول الغربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتى تعد عنصرًا أساسيًا من عناصر نجاح الغرب. فقد بلغت الدول الغربية أعلى قمم التقدم ليس فقط لعدم اندلاع الحروب بينها، ولكن لانعدام توقع الحرب بين أى دولتين غربيتين، خاصة مع النزاعات التى امتدت أحيانًا لمئات السنين بين تلك الدول. إن العالم ينظر إلى هذا الإنجاز وكأنه أمر مسلم به، ونادرًا ما يعترف أنه أعظم وأروع الإنجازات فى تاريخ البشرية. فسوف يكون العالم أفضل بكثير إذا أمكن تحقيق مستوى مماثل من السلام على المستوى العالمى. ومن الغريب أن الغرب نادرًا ما يتباهى بحالة السلام التى حققها فى الوقت الذى يتباهى فيه أمام باقى العالم بفضائل ومزايا أخرى كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية الاقتصادية.

أما التفسير التقليدى لحالة السلام التى حققها الغرب فهو أن الدول الغربية قد اكتشفت كل الاختيارات الأخرى، بما فى ذلك المذابح الجماعية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية. كما أن ظهور الأسلحة النووية قد جعل من الحرب خيارًا صعبًا. ولكن هذا التفسير وإن احتوى على قدر من الحقيقة فإنه يتجاهل أحد الأسباب الهامة التى تفسر حالة السلام التى حققها الغرب. إذ إن نمو الطبقة المتوسطة ذات التعليم الجيد فى معظم المجتمعات الغربية قد

غير كثيرًا من المفاهيم الأساسية خاصة فيما يتعلق بما يجب أن يتطلع إليه المجتمع. فقد كان من المسلَّم به فى القرن التاسع عشر أن هدف الدولة الأساسى هو تعزيز قوتها وتوسيع نطاق نفوذها. ولكن فى القرن العشرين– وكما أثبتت ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية – فإن تعزيز القوة يتم من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية. فقد كانت المنافسة فى القرن التاسع عشر لتحقيق النفوذ السياسى والسيطرة على المستعمرات مباراة صفرية بينما من الممكن أن تكون المنافسة فى النصف الثانى من القرن العشرين مربحة للطرفين فيمكن للاقتصاديات الناشئة أن تنمو وتستفيد دون أن تضر بعضها البعض.

هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٥ استخدمت قوتها العسكرية للحفاظ على النظام الدولى. فعلى الرغم من مشاركة أمريكا فى كثير من الحروب كان بعضها فى إطار الحرب الباردة، والبعض الآخر للبحث عن حلول عسكرية فى أمريكا اللاتينية التى تعتبرها أمريكا منطقة نفوذها الطبيعية منذ بدء تطبيق مبدأ مونرو Monroe Doctrine(*) واشتباك الولايات المتحدة فى حربين فى فيتنام والعراق، فإن السجل الأمريكى يتسم بصفة عامة بضبط النفس. فالولايات المتحدة الأمريكية، نظرًا لقوتها العسكرية الفائقة (ربما الأقوى على مر التاريخ) يمكنها احتلال العديد من الدول أو الضغط عليها لتجبرها على الخضوع لها. ولكنها استخدمت قوتها العسكرية للحفاظ على النظام الدولى مما مكّن أمريكا وباقى العالم وخاصة شرق آسيا من النمو والازدهار.

(*) مبدأ مونرو: مبدأ فى السياسة الخارجية الأمريكية أعلنه الرئيس الأمريكى مونرو فى رسالته إلى الكونجرس فى ٢ ديسمبر ١٨٢٣ ويقضى بأن تعارض الولايات المتحدة كل تدخل أوروبى فى شئون نصف الكرة الغربى. (المترجم)

وحاليًا تعد الصين أهم قوة صاعدة فى آسيا والعالم، وهو ما يثير قلق كثير من المفكرين الاستراتيجيين فى الغرب باعتبارها "التنين العسكرى الصاعد" ولكن من الواضح الآن أن هذه ليست رؤية القيادة والنخبة الصينية، وهو ما تصوره بوضوح كلمات (جنج بيجان) أحد قادة الفكر فى الصين وأحد المستشارين المقربين من (هُو جينتاو) والذى قال "إن الصين تؤمن بالنهضة السلمية".

فهناك إجماع فى الصين على مبدأ "النهضة السلمية"، حيث يدرك القادة الصينيون جيدًا أن فرصة النمو السانحة حاليًا للصين تعد أفضل فرصة حصلت عليها فى تاريخها، أخذًا فى الاعتبار فشل العديد من محاولاتها السابقة فى التحديث. وبالتالى من الغباء أن تبدد الصين هذه الفرصة بالدخول فى نزاع عسكرى من أى نوع. وقد تعلمت الصين من النموذج الإيجابى للعالم الغربى وتجربة الاتحاد السوفييتى، والذى انهار لعدة أسباب منها التركيز على التنمية العسكرية بدلاً من التنمية الاقتصادية. فقد أدى تراكم الأسلحة النووية فى الاتحاد السوفييتى إلى نقص الشعور بالأمن بدلاً من تعزيزه. وعلى النقيض، فإن الصين تبقى أسحلتها النووية فى أدنى مراحل الاستعداد، فأكثر من نصف رءوس الثالوث النووى (صواريخ القواعد الأرضية، وصواريخ القواعد البحرية، وقاذفات القنابل) لا يتم الاحتفاظ بها بحيث تنطلق مع أول إنذار مثل تلك المستخدمة فى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. كما أن القيادة الصينية أقل حماسًا لتحديث ترسانتها النووية، فقد ظل مخزون الصين ثابتًا لأكثر من عقدين فى الوقت الذى أعلن فيه الفرنسيون والبريطانيون عن خطط لتعزيز قواتهم النووية. فالتحديث إن تم فسيمضى بخطًا بطيئة، وذلك على الرغم من تنامى اقتصاد الصين وقدرتها على زيادة مخزونها النووى.

وقد تكون القيادة الصينية أيضًا على وعى بالتكلفة الباهظة لبناء مخزون نووى ضخم والمحافظة عليه. فطبقًا لما ذكره تقرير المراجعة الخاص بالطاقة الذرية Audit Atomic فى دراسة أجرتها مؤسسة بروكنجز عام ١٩٩٨. فقد أنفقت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٤ ما يزيد على ٥,٥ تريليون دولار على نظم الأسلحة النووية. ومازالت الولايات المتحدة مستمرة فى إنفاق نحو ٧% من موازنتها الخاصة بالدفاع التى تبلغ ٥٠٠ مليار دولار سنويًا على نظم الأسلحة النووية(٤١). وفى الوقت الذى ساعدت فيه المنافسة فى مجال التسليح على إبقاء المشروع النووى الأمريكى نشطًا وقابلاً للمساءلة الداخلية من خلال التحديد الدقيق للمسئوليات (فالحكومة تقوم بتوظيف نسبة صغيرة جدا من العاملين فى مجال الأسلحة)، أصبح الكيان النووى السوفييتى عبئًا ثقيلاً على اقتصادها.

ولم تكن الدروس المستفادة التى تعلمتها الصين عن الحرب والسلام هى السبب الوحيد لسكون المدافع فى شرق آسيا، فهناك عامل حاسم آخر ظهر ألا وهو ظهور اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ASEAN. وقد تم تكوين اتحاد آسيان ASEAN لتشجيع التعاون الإقليمى، شأنه فى ذلك شأن الاتحاد الأوروبى. وقد نجح كلاهما بنفس القدر فى منع اشتعال الحرب بين الدول الأعضاء، إلا أن الاتحاد الأوروبى يتقدم بخطوة على اتحاد آسيان ASEAN، نظرًا لأنه يضمن استحالة اندلاع الحروب بين أعضائه. فالاتحاد الأوروبى قوة اقتصادية عظمى (يبلغ إجمالى الناتج القومى للاتحاد الأوروبى ١٣,٣٨٦ مليار دولار) بينما اتحاد آسيان ASEAN مازال قوة اقتصادية صغيرة (يبلغ إجمالى الدخل القومى لاتحاد آسيان ٨٥٧ مليار دولار)(٤٢).

إلا أن اتحاد آسيان ASEAN تفوق على الاتحاد الأوروبى فى الإنجازات الدبلوماسية. فالبلقان وجنوب شرق آسيا مناطق مجزأة إلى دول صغيرة، حيث إن منطقة جنوب شرق آسيا مقسمة بسبب الاختلاف فى الدين والعرق

واللغة والثقافة والتاريخ وما إلى ذلك. وهكذا يصفها الصحفى الإنجليزى المحنك دنيس بلودورث Dennis Bloodworth كاتبًا "اليوم توجد مجموعة من الدول المستقلة فى جنوب شرق آسيا يمكن تقسيمها بطرق متعددة، فقد كان نـــفـــوذ الغرب الاســـتـــعمارى فى بورما وماليزيا وسنغافورة وبروناى نفوذًا بريطانيًا. أمـــا فى إندونيســـيا فكان الاستعمار هولنـــديا، وفى الهند الصينيـــة Indochina (كمبوديا، ولاوس، وفيتنام) كان الاستعمار فرنسيًا، وفى الفيليبين كان الاستعمار أسبانيا وأمريكيا. أما من الناحية العرقية فإن معظم سكان ماليزيا، وإندونيسيا، والفيليبين من أصول المالاى Malay. وبالمثل فإن كلاً من تايلاند (دولة سيام سابقًا، وإحدى الدول التى لم تستعمر) ولاوس، وولايات الشانيون Shan فى شمال بورما من الجنس الأصفر من أصول "التاى" Thai. هذا بالإضافة إلى وجود سلالات أخرى، فالعنصر الغالب فى بورما ينتمى إلى أهالى التبت وفى كمبوديا العنصر الأسمر من "الخمير" Khmer، بينما يقطن فيتنام "الفييت" Viets من جنوب الصين. ومن الناحية الثقافية نجد أن مظاهر "الهند" الموجودة فى "الهند الصينية" تنتهى فى فيتنام. فلم يعد الناس يبنون منازلهم من الطمى، كما أخذ السارونج Sarong – الزى الوطنى لجنوب شرق آسيا – فى الاختفاء أمام البيجاما الصينية. فالثقافة الهندية والتى حققت فى القرون المبكرة ترابطًا لمعظم أنحاء جنوب شرق آسيا لم تفرض نفسها على شمال فيتنام الذى ظل لزمن طويل تابعًا للصين. كذلك ساعد الدين على إبراز الاتجاهين الرئيسيين لشبه القارة الهندية. فالاتجاه الأول هو (المالاى) والموجود فى ماليزيا، وإندونيسيا، والفيليبين، والذى يكاد يكون معظمه مسلمًا (باستثناء طائفة اللوزون المسيحية Luzon). أما الاتجاه الثانى فيضم الدول التى تشكل الكتلة الرئيسية لشبه الجزيرة نفسها وهى بورما، ولاوس، وتايلاند، وكمبوديا، وفيتنام، وهى دول بوذية. أما معظم أهالى سنغافورة فهم من المهاجرين الصينيين، والذين يبلغ عددهم مع المهاجرين الهنود ما يعادل نصف سكان ماليزيا. فيمثل

المهاجرون الصينيون والهنود أقلية صغيرة ولكنها ذات قوة اقتصادية كبيرة في دول المنطقة الأخرى، والتي وإن كانت دول نامية فإنها غنية بالموارد(٤٣).

ومن ثم لو سئل في نهاية الحرب العالمية الثانية عن احتمالات نشوب حرب في البلقان مقارنة بآسيا، فلا شك أن المفكرين الاستراتيجيين الغربيين كانوا سيتنبأون بنشوب الحرب في آسيا. ومع ذلك فقد حدث العكس. وتفسير ذلك هو نجاح اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) وفشل الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وهناك بعض الإنجازات الدبلوماسية الأخرى لاتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) والتي لا تقل أهمية عن عدم نشوب الحرب في آسيا. ففي أثناء الحرب الباردة، كانت دول جنوب شرق آسيا منقسمة إلى دول شيوعية ودول غير شيوعية (يضمها اتحاد آسيان) وكانت الهند الصينية تحت سيطرة فيتنام المنحازة إلى الاتحاد السوفييتي خلال الفترة من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٩. وبوصفها دولة شيوعية كانت فيتنام تبدو قوية مثل كوريا الشمالية، وكان يمكن أن تظل قوة تثير عدم الاستقرار في المنطقة. إلا أن فيتنام تحولت من كوريا شمالية أخرى لمنطقة جنوب شرق آسيا، لتصبح كسنغافورة. وفي يولية ١٩٩٥ انضمت فيتنام إلى اتحاد دول جنوب شرق آسيا ومنذ ذلك التاريخ وهي تستثمر كل طاقاتها في تطبيق رؤية الاتحاد الخاصة بتحقيق السلام والرخاء في المنطقة. وفي الواقع، فإن فيتنام خلال عقد من الزمان بزغت كنمر اقتصادي جديد، ونما اقتصادها من ٢١ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ٥٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ في الوقت الذي لم يحل فيه الاتحاد الأوروبي بعد مشكلة كوسوفو.

كما يعد الدور الذي قام به اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN في تمكين الصعود السلمي لقوى آسيوية جديدة أحد الإنجازات الدبلوماسية الرائعة. فقد علمنا التاريخ، أن صعود قوى جديدة يصاحبه دائمًا اتجاه لنشوب

نزاع جديد، وبالتالى كان من المتوقع أن يفرض الصعود المتزامن للصين والهند (مع استمرار قوة اليابان) تحديات كبيرة على آسيا، ولكن بدلاً من النزاع والتنافس ظهرت أنماط جديدة من التعاون بين الدول الآسيوية. وقام اتحاد آسيان ASEAN بدورٍ رئيسيٍّ فقد كان الوحيد المسئول عن عمل مزيج جديد من أطر التعاون مثل ARF, APEC, ASEAN + 3, ASEM & EAS.(*).

وبعد مرور أربعين عامًا على إنشاء اتحاد دول جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٦٧ فشل عمالقة الاقتصاد الثلاثة – اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين – فى إنشاء اتحاد شبيه. وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الاجتماعات التى يعقدها إتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN وخاصة اجتماعات (ASEAN +3) [أى بإضافة الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية] المنتديات الوحيدة التى يجتمع فيها جميع قادة شمال شرق آسيا للتباحث حول التحديات المشتركة. ومن ثم فإن الاتحاد (ASEAN) وإن كان قوة اقتصادية صغيرة فإنه قوة دبلوماسية عظمى، فهو صانع السلام فى المنطقة.

حكم القانون

يرجع أصل مبدأ (حكم القانون) Rule of Law إلى التاريخ الدستورى والسياسى الغربى، ووفقًا لهذا المبدأ يخضع الجميع بما فيهم الحكام ومؤسسات الدولة للمساءلة بعدل ومساواة، عبر قضاء مستقل ونزيه وفعال. إلا أن هذا المبدأ يتعارض مع الأفكار الراسخة فى العقلية الآسيوية، فقد افترض معظم الآسيويين أن الطبقات الحاكمة، وخاصة العائلة المالكة والطبقة الأرستقراطية،

(*) ASEAN Regional Froum (ARF): المنتدى الإقليمى لدول جنوب شرق آسيا.

ASIA – PACIFIC Economic Cooperation (APEC): منظمة التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى.

(ASEAN +3): اتحاد دول جنوب شرق آسيا + اليابان + الصين + كوريا الجنوبية.

Asia Europe Meeting (ASEM): اجتماع أوروبا + آسيا.

Easta sia summit (EAS) : قمة شرق آسيا.

فوق القانون. بل لقد ترسخ فى ذهن الطبقة الحاكمة أن وظيفة القانون الوحيدة هى تمكينهم من انضباط وتأديب الخاضعين لهم.

وفى تاريخ الصين فإن القانون مجرد أداة للحكم. والإمبراطور أو زعيم الحزب فوق القانون، فكل مرسوم أو رغبة يبديها هى قانون. فيشتمل قانون (جينج – فا إكسيتونج) Zheng – Fa xitong على فكرة (لينجهوكسينج) linghouxing أو المرونة التى تسمح لزعيم الدولة أن يفسر القانون وفقاً لمصلحته أو لمصلحة حزبه.

ويشير دونالد كلارك أستاذ القانون بجامعة جورج واشنطن إلى أن الدور الرئيسى لمحاكم الصين على مدار ألف عام كان التأكيد على قوة وسلطة الدولة. وفى مقالة عن النظام القانونى فى الصين وردت فقرة كتبها الإمبراطور كانجكسى فى القرن السابع عشر: "إن الدعاوى القانونية ستزيد بشكل مخيف إذا شعر المواطنون بالثقة فى وجود العدالة التامة ولم يشعروا بالخوف من المحاكم... فينبغى أن يعامل المواطنون فى المحاكم بدون أى شفقة وبطريقة تجعلهم يأنفون من القانون، ويرتعدون من الظهور أمام القاضى"(٤٤).

وعلى النقيض، فإن (حكم القانون) بالنسبة للدول الغربية إنما هو لحماية المواطن من استبداد السلطات الحكومية. فهو بمثابة ترجمة فعلية لقيمة خالدة ألا وهى قيمة العدالة. إن الرمز الشهير لامرأة معصوبة العينين تمسك ميزان العدالة فى يدها، يصوِّر التطلع الغربى العميق لخلق مجتمع عادل يُطبق فيه القانون بالتساوى على جميع أفراد. وبالفعل فإن تحقيق العدالة يعتبر أحد التطلعات الأخلاقية العليا لدى أى مجتمع.

ويتجه الآسيويون الآن إلى العمل على تطبيق حكم القانون، ليس لأسباب أخلاقية ولكن لأسباب اقتصادية. وأفضل مثال على ذلك قوانين

المرور. إذ إننا نقف عند رؤية الضوء الأحمر ليس لأسباب أخلاقية ولكن لحماية أرواحنا،. فتوقف السائق عند الضوء الأحمر أمر بديهى فى الدول الغربية، فلماذا لا يكون بديهيا أيضًا فى عقول الآسيويين؟ وللإجابة عن هذا السؤال تجدر الإشارة إلى تجربة مريرة حدثت لى فى مدينة بنوم بنه عام ١٩٧٣ فقد كانت المدينة تحت الحصار وتتعرض لقصف يومى بالقنابل، وكانت الشوارع مهجورة لإعلان حظر التجول، وبينما كنت أقود سيارتى بلوحاتها الدبلوماسية عائدًا إلى المنزل فى وقت متأخر من الليل خرجت فجأة سيارة ليموزين ضخمة من أحد الشوارع الجانبية بسرعة ستين ميل فى الساعة، وتجاهلت إشارة المرور واصطدمت بسيارتى مباشرة ولكنى نجوت. وعندما خرجت من سيارتى فهمت لماذا لم تتوقف السيارة الأخرى، فقد كانت سيارة رئيس الشرطة، وكان هو فوق القانون وليس عليه الالتزام بالتوقف عند أى إشارة مرور.

أما الآن فيفهم معظم الآسيويين أن اتباع حكم القانون يجب أن يكون أمرًا طبيعيًا تماما كاتباع قواعد المرور، وإلا فسوف يفشلون فى إقامة اقتصاد حديث قوى. فالاقتصاد الحديث لا يعمل إلا مع ثقة المتعاملين فى السوق، وإن الاتفاقات الاقتصادية والتجارية سيتم تفعيلها وتطبيقها بكفاءة وعدالة، وهو ما تقوم الصين الآن بتطبيقه بالفعل.

إن جهود الصين الأخيرة لإنشاء نظام قانونى يقوم على الأفكار والمبادئ الغربية إنما يأتى مدفوعا بدواعٍ اقتصادية. ومنذ أن فضلت الصين اقتصاد السوق على الاقتصاد الموجه أصبح وجود القوانين أمرًا حيويا من أجل تنظيم النواحى الاقتصادية. فقد أجبرت الحكومة المركزية على التخلى عن السلطات المالية وحقوق الملكية وتوزيع السلطات على الحكومات المحلية والأفراد[٤٥]، وأدت الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على ثقة المستثمرين الأجانب إلى بدء الصين فى خلق نظام قانونى نزيه ومترابط.

فانفتاح الاقتصاد على الأسواق الدولية طريق ذو اتجاهين، حيث إن اقتصادات السوق الراسخة فى الغرب، والتى كانت الصين ترغب فى الوصول إليها، مارست ضغوطاً على الصين للالتزام بالمعايير الدولية مثل إنشاء نظام للمراجعة القضائية[٤٦] وإجراء تعديلات فى القوانين والقواعد التجارية التى التزمت بها الصين عندما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).

ونظرا للتاريخ القانونى الطويل للصين فإن التقدم الذى حدث فى تطبيق الأسلوب الغربى لحكم القانون منذ صدور الدستور الصينى لعام ١٩٨٢ لا يمكن وصفه بأقل من أنه مدهش، وخاصة القوانين التى تناهض إساءة استخدام سلطة الدولة. وفى عام ١٩٩١ أصدر مجلس الدولة ورقة سياسات بشأن "موقف حقوق الإنسان فى الصين" كان بمثابة أول اعتراف رسمى بحقوق الإنسان من جانب الحكومة الصينية. وفى القوانين التى تم الموافقة عليها خلال الفترة من١٩٩١ حتى ١٩٩٧ والتى بلغ عددها ٩٤٢٩ قانونًا[٤٧] أولت الحكومة الصينية اهتمامًا خاصا بحقوق المواطنين القانونية. فعلى سبيل المثال، شهد شهر أكتوبر عام ١٩٩٠ صدور قانون التقاضى الإدارى الذى أعطى المواطنين الحق فى رفع دعوى قانونية فى حالة إساءة استخدام سلطة الدولة. وفى مايو ١٩٩٤ أصدرت الصين قانون تعويضات الدولة الذى ينص على أنه "فى حالة قيام جهة حكومية أو أى من العاملين بها بانتهاك الحقوق المشروعة ومصالح أى مواطن أو أى شخصية اعتبارية أو منظمة ينتج عنه ضرر فى أثناء تأدية وظيفته، يكون للمتضرر حق الحصول على تعويض من الدولة"[٤٨].

وفى مارس ١٩٩٦ صدر قانون العقوبات الإدارية الذى ينص على توفير آليات للعقاب والتحقيق فى الجرائم الجنائية التى تحدث ليس فقط فى الجهات الإدارية والاقتصادية والقضائية ولكن أيضا فى الأجهزة القيادية التابعة للحزب الشيوعى الصينى ذاته[٤٩]. إلا أن صدور قانون التقاضى

الإدارى أدى إلى زيادة الدعاوى القانونية ضد الحكومة الصينية (نحو سبعة وعشرين ألف دعوى سنويا فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى). وقد تم رفض قرارات الحكومة فى عدد كبير جدا من الحالات[٥٠].

وتضع التنمية الاقتصادية المستدامة والسريعة ضغوطًا لتغيير النظام القانونى للبلاد. وأصبحت الصفوة الآن ترى أن حماية حقوقها الفردية هى الأولوية الأولى، جاء ذلك على لسان نيكولاس بيكولين Nicholas Bequelin من منظمة هيومان رايتس ووتش:" إنه من المهم توفير الأمن للطبقة الوسطى الصاعدة ". وهذا هو ما يفعله القانون ويضيف أن الحزب الشيوعى يدرك أن مستقبله يتوقف على قدرته على الاستجابة لهذه المطالب." إن الحزب لديه قدرة على التكيف طالما لا يوجد شىء يهدد سيطرته الأساسية"[٥١] ويقرر أحد التقارير المنشورة فى عام ٢٠٠٥ بجريدة هيرالد تريبيون الدولية ما يلى: "اليوم مازالت المحاكم أداة سهلة لدعم سلطة الحكومة فالمحاكم فى الصين ليست جهة مستقلة يمكنها أن تناهض سلطة الحكومة. هذا بالإضافة إلى فساد الكثير من القضاة وضعف مستواهم التعليمى. كما أن جميع القضاة مسئولون أمام موظفى الحكومة تماما كمسئوليتهم أمام القانون. كما أن الضغط السياسى أمر شائع، ولجان المحاكم الخاصة غالبا ما تملى الحكم الذى يجب على القاضى إصداره. ولكن هناك أيضا إشارات تدل على التغيير. وقد أعلنت إحدى المحاكم فى بكين فى نوفمبر ٢٠٠٥ أنه ينبغى إيقاف عقاب القضاة إذا ما تبين بعد الحكم أنه خاطئ. وهناك بشائر بدأت فى الظهور ليس فقط فى ظهور عدد من المحامين الجدد ولكن أيضا فى الاعتقاد المتصاعد للمجتمع المدنى بأن الأشخاص العاديين لهم أيضا حقوق قانونية... وفى حرم الكلية الوطنية للقضاة على مشارف مدينة بكين، وهى الذراع التعليمى الرئيسى لمحكمة الشعب العليا، يقضى نحو عشرة آلاف من القضاة شهرًا كل عام فى التدريب المهنى. وفى الماضى كان القضاة يتعلمون أن عليهم خدمة مصالح

الحزب الشيوعى، أما الآن فيتم التأكيد على رسالة مختلفة وهى أننا ندربهم طبقا لنظرية قانونية حديثة، وهى أن المحاكم نزيهة وأن هناك حاجة إلى العدالة القانونية، وأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، هكذا يقول هواى إكسياد فونج رئيس الكلية: إننا نؤكد على أنه خلال المحكمة لا يمكنك أن تفضل أو تنحاز إلى حكومة المؤتمر الشعبى الوطنى أما فى الماضى فكان يقال لهم أن يؤكدوا على المكانة السياسية. ونحن الآن نقول لهم أن يؤكدوا على القانون والحقائق"[٥٢].

وعلى الرغم من أهمية ما تمثله هذه النواحى من تقدم فإن الصين تواجه تحديات واضحة، فمن الناحية النظرية يخضع أعضاء الحزب الشيوعى الصينى لنفس الأحكام التى يخضع لها المواطنون العاديون. أما من الناحية العملية، فما زال معظم أعضاء الحزب الشيوعى الصينى يعاملون كما لو كانوا فوق القانون. وربما ما زال كثير منهم يعتقد فى قرارة نفسه أنهم كذلك (وهو ما يفسر الحالات الكثيرة للفساد التى تضم كبار المسئولين الرسميين فى الحزب). إلا أن أغلب أعضاء الحزب الشيوعى الصينى يتسمون بالنزاهة. فإن كانوا غير ذلك لما استطاعت الصين تحقيق هذه المعدلات الفائقة من النمو. إن التحدى الحقيقى أمام الصين اليوم هو حكم القانون الذى يطبق بالتساوى على المواطنين كافة بما فى ذلك أعضاء الحزب الشيوعى الصينى.

ومن الناحية النظرية، تتمتع الهند بميزة تنافسية هائلة مقارنة بالصين، نظرا لأنها ورثت النظام القانونى البريطانى عندما حصلت على استقلالها عام ١٩٤٧، وحافظت منذ ذلك التاريخ وعلى مدى ما يزيد عن ستين عاما على هذا النظام. ومع ذلك، فليس واضحًا إذا ما كان النظام القانونى الهندى يعمل بشكل أفضل من النظام القانونى الصينى. فمن المعروف جيدا أن المحاكم الهندية تشتهر بعدم الكفاءة وتكدس الدعاوى المتأخرة. وقد قال

الرئيس عبد الكلام فى يوليو ٢٠٠٧ أن هناك ٤١ ألف دعوى مدنية وجنائية لم يتم الفصل فيها فى المحكمة العليا. وأضاف قائلا أن هناك على الأقل ٢٥ مليون دعوى ما زالت معلقة ولم يتم الفصل فيها فى المحاكم المحلية، و٣,٦ مليون دعوى فى المحاكم العليا فى البلاد[٥٣]. وفى بعض الدعاوى المدنية قد يستغرق الأمر عدة عقود لإصدار حكم. وهذه مشكلة، فالعدالة المتأخرة هى الظلم بعينه.

وهناك مشكلة أخرى، وهى أنه من غير الواضح إذا كان بعض أعضاء النخبة الهندية يفهمون معنى حكم القانون. وتظهر حالة مقتل "جيسيكا لال" مدى الحصانة الظاهرة التى يتمتع بها الأغنياء فى المجتمع الهندى. فقد تم إطلاق النيران على "لال" فى أحد المطاعم الفاخرة فى نيودلهى فى أبريل ١٩٩٩ لرفضها تقديم مشروبات إلى أحد أبناء وزير سابق فى الحكومة الهندية. فقد استل ابن السياسى مسدسه وأطلق النار عليها مرتين فأرداها قتيلة بعد ساعات من إغلاق المطعم وفى حضور ما يزيد عن مائة شخص. وكان ينبغى ألا تستغرق القضية وقتا أكثر من فتح باب القضية وإغلاقه بإصدار الحكم، إلا أنه فى فبراير ٢٠٠٦ تم الحكم ببراءة المتهم بعد مرور سبع سنوات على ارتكاب الجريمة مما دفع الصحيفة الهندية الشهيرة "تايمز أوف إنديا" أن تكتب فى عنوانها الرئيسى بالخط العريض "جيسيكا لال: لم يقتلها أحد" وأصبحت الشرطة الهندية متهمة بسبب تحقيقاتها المشبوهة التى أدت إلى البراءة. فقد تراجع العديد من شهود الاتهام عن أقوالهم الأصلية، التى تعرفوا فيها على "مانيوشارما" ابن السياسى باعتباره القاتل. ولحسن الحظ، سادت العدالة فى نهاية الأمر وتم إثبات الاتهام على القاتل وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بحكم صادر من المحكمة العليا بدلهى فى ديسمبر ٢٠٠٦. كما حكم أيضا بالسجن لمدة أربع سنوات على اثنين من المتواطئين معه. إلا أن هذه القضية تقدم نموذجًا حيا لمجتمع أكثر تعليما فى الهند أصبح

الناس فيه أكثر إدراكا ووعيا بحقوقهم، وهو ما أدى إلى ضغط أكبر لحكم القانون فى كل القطاعات.

وفى الواقع أدرك الصفوة فى آسيا (باستثناء كوريا الشمالية وميانمار) أن عليهم أن يظهروا قدرا أكبر من الاحترام لحكم القانون، وهذا هو الدواء الذى سيكون على الآسيويين كافة تجرعه رغم مرارته.

التعليم

عرف الآسيويون مزايا التعليم الغربى منذ زمن طويل، على الرغم من أن إتاحة التعليم لفئات الشعب كافة ما زال ظاهرة حديثة نسبيا. والآن بعد أن تذوق الآسيويون ثمار التعليم الغربى أصبحوا شغوفين به . وهو ما يفسر استمرار نهضة آسيا، فطبقا لما ورد فى تقرير البنك الدولى عن العولمة عام ٢٠٠٧ فإن "ارتفاع مستويات التعليم كان مهما أيضا، وهو ما دفع بمعدلات النمو فى آسيا لتتراوح بين ٠,٧٥% و٢%"(٥٤).

وقد عرفت الحضارات العظمى كافة على مر التاريخ قيمة التعليم وأهميته. وفى الواقع فإن قمة كل حضارة غالبا ما كانت مصحوبة بنهضة علمية كبيرة. ويصدق هذا القول على اليونانيين القدماء، وعلى العرب المسلمين فى عصور ازدهار الخلافة العباسية، وعلى الصينيين فى عهد تانج. وبالتالى ليس غريبًا نظرًا لسيطرة الغرب فى القرون القليلة الماضية، أن تكون أعظم الجامعات موجودة فى الغرب.

أما ما يميز الجامعات الغربية فهو أن رسالتها ليست موجهة لخدمة الغرب فقط، بل للبشرية جميعًا. فالجامعات الغربية تقوم بدور محورى لتطوير المعرفة القديمة وكشف آفاق جديدة للعلم. فالجامعات الكبرى وخصوصًا

الأمريكية تعد كنوزًا للبشرية حيث نجحت فى تعليم الصفوة فى الولايات المتحدة وفى جميع أنحاء العالم.

وينبغى على آسيا أن تشكر أمريكا، فقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من أى مجتمع آخر التدريب والتعليم للصفوة الآسيوية. فمنذ الحرب العالمية الثانية درس مئات الآلاف من الآسيويين فى الجامعات الأمريكية ثم عادوا إلى أوطانهم، وقد بلغ إجمالى عدد الطلاب الصينيين الموجودين فى الخارج نحو ٥٨٠ ألف طالب خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٣، عاد منهم إلى الوطن أكثر من ١٧٢٨٠٠ طالب، أى حوالى ٣٢%(٥٥). وفى عام ١٩٩٨ عاد ٧٣٠٠ طالب إلى الوطن، وهو ما يعادل من عادوا فى عام ١٩٩٠ خمس مرات تقريبا. وحتى الآن استقر هناك أكثر من ألف طالب متميز فى مجال التكنولوجيا العالية فى منطقة شنغهاى بودونج وأنشأوا أكثر من مائة وخمسين شركة يبلغ رأسمالها المسجل ٣٠ مليون دولار(٥٦). وفى دراسة أعدتها أنًا لى ساكسنيان Anna Lee Saxenian عميدة مدرسة المعلومات فى جامعة كاليفورنيا بيركلى عن المهاجرين العاملين فى وادى السيليكون، وجدت أن ٧٣% من الصينيين المهاجرين يفكرون فى إنشاء شركات عند عودتهم إلى الصين، وقد قام بالفعل عدد كبير منهم بذلك(٥٧).

وقد استفادت الهند أكثر من الصين فيما يتعلق بتعلم طلابها فى أمريكا. فتحتل الهند المرتبة الأولى فى عدد الطلاب الدوليين.فقد كان للهند ٧٦٥٠٣ طلاب فى الولايات المتحدة فى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، تليها الصين بعدد (٦٢٥٨٢) طالبا ثم كوريا بعدد (٥٨٨٤٧) طالبا واليابان بعدد (٣٨٧١٢) طالبا(٥٨). واليوم يزداد عدد الطلبة الهنود الذين يخططون للعودة إلى الوطن بعد استكمال دراستهم. وفى مسح تم إجراؤه على الطلبة ذوى الأصول الهندية من الملتحقين بالدراسات العليا فى مجال إدارة الأعمال بجامعة

شيكاغو أعرب أكثر من ٨٤% من الطلبة الهنود عن رغبتهم الشديدة فى العودة إلى الهند فى المستقبل القريب. وأعرب نحو نصفهم عن رغبته فى العودة خلال خمس سنوات من التخرج(٥٩). فالخريجون العائدون وفروا "المعرفة الحديثة " لنهضة آسيا. فعندما يعود هؤلاء الطلبة إلى الوطن، فهم يعودون ليس فقط بالمهارات الفنية المتخصصة التى تعلموها فى الولايات المتحدة ولكن أيضا بالطباع الأمريكية، النظرة المتفائلة للحياة والإيمان فى إمكانية بناء مجتمعات كبرى حديثة.

وفى ٢٧ أبريل ٢٠٠٥، قام بيل جيتس رئيس مجلس إدارة ميكروسوف، فى أثناء حلقة نقاشية فى معرض ميكروسوفت للبحوث التكنولوجية فى العاصمة واشنطن بالحديث عن مراكز البحث الجديدة التى أنشأتها الشركة الخاصة به فى الهند والصين قائلاً: "إن هذه المراكز الخاصة بالبحوث والتنمية تعطينا الفرصة للتعرف على نوعية الطلاب [الهنود والصينيين] الذين كان معظمهم فى السابق يذهبون إلى الولايات المتحدة للدراسة. ولكن الآن يرتفع عدد الذين لن يأتوا أبدًا إلى الولايات المتحدة، والذين سوف يأتون هنا للدراسة ثم يعودون إلى أوطانهم"(٦٠).

ويقدم إدوارد تيان Edward Tian مثلا شهيرا للدور المؤثر الذى يلعبه التنفيذيون الصينيون المتعلمون فى أمريكا، حتى فى المشروعات التى تدعمها الحكومة. إذ إن (تيان) بدأ مشروعًا للتكنولوجيا العالية فى تكساس بعد حصوله على درجة الدكتوراه فى علوم البيئة من جامعة تكساس التكنولوجية. وعندئذ عينته حكومة الصين الوطنية ليكون الرئيس التنفيذى لشركة تشينا نيتكوم China Netcom، التى كانت فى الأصل منشأة صغيرة للاتصالات السلكية واللاسلكية. بدأت عملها فى بكين، وفى عام ٢٠٠٢ اندمجت شركة China Netcom مع جزء رئيسى من الشركة الموجودة China Telecom، فى الوقت الذى كان فيه مرفق التليفونات الرئيسى المملوك للدولة يتأهب لتكوين

شركة عملاقة كبيرة الحجم وهى China Netcom، مع تعيين تيان رئيسًا لها وقام تيان بتشييد العمود الفقرى للشبكات الحديثة فى الصين لجميع الشركات على المستوى القومى وعلى المستوى المحلى، فقد قام (تيان) وفريقه ببناء أكثر من مائة مشروع للشبكات الرئيسية، وقد اختاره المنتدى الاقتصادى العالمى ليكون "من الرواد العالميين".

والمثال الآخر هو فو تشينجيو Fu Chnegyu رئيس شركة الصين الوطنية للبترول عبر البحار China National Offshore Oil Corporation (CNOOC) والذى تولى قيادة الفريق الذى قدم عرض الشركة فى عام ٢٠٠٥ للاستحواذ على شركة Unocal. و(فو) حاصل على درجة الماجستير فى هندسة البترول من جامعة ساوثرن كاليفورنيا. وفى وقت مبكر من تعيينه فى الشركة (CNOOC) كان يرأس اللجنة الإدارية المشتركة، التى كانت تشرف على الشركات المشتركة بين CNOOC والشركات العالمية الرائدة مثل شركة شل وشركة بريتيش بتروليم BP والتى أصبحت مؤخرًا (BPAMOCO).

وقد أصبح هناك العديد من الشركات الآسيوية التى تستفيد بدرجة عالية من عودة المواطنين الذين تعلموا فى الغرب. وبحلول عام ٢٠٠٦ من المقدر أن يعود إلى الوطن خمسة وثلاثون ألفا من المغتربين الهنود ليقيموا فى (بنجالور) وهى أحد مراكز الهند المزدهرة للتكنولوجيا العالمية[٦١]. ومن المقدر أيضا أن يعود إلى الوطن ما يزيد على اثنين وثلاثين ألفًا من البريطانيين ذوى الأصول الهندية[٦٢]. وقد ذكرج. جوروكاران G.Gurucharan السكرتير فى وزارة الخارجية الهندية، فى أحد تقاريره، أن الحكومة قد أصدرت أكثر من أربعين ألف شهادة مواطنة خارجية (وهى الشهادة التى تقدم الكثير من مزايا المواطنة بدون التخلى عن جواز السفر الأجنبى) خلال ستة أشهر من عام ٢٠٠٦. وفى ستينيات القرن الماضى عندما كان

الأشخاص يغادرون الهند كانت الكلمة المرددة هى "نزيف العقول"، أما الآن فإن ما نراه هو "إثراء العقول"[٦٣].

ويشير دافيد زويج David Zweig الأستاذ بجامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا إلى عودة أربعين ألف صينى من الخارج للإقامة فى الصين عام ٢٠٠٦، وذلك مقارنة بسبعة آلاف شخص عادوا فى عام ١٩٩٩. وفى فيتنام يسَّرت الحكومة شروط الحصول على التأشيرات وكذلك قدمت حوافز الاستثمار لتشجيع المهاجرين على العودة إلى الوطن، ومنذ تسعينيات القرن الماضى عاد الآلاف من الفيتناميين. ومثال على ذلك قصة فوك ثان Phuc Than الذى هرب من فيتنام فى سن الرابعة عشرة عندما سقطت سايجون فى أيدى الشيوعيين الشماليين عام ١٩٧٥، وفى عام ١٩٩٩ عاد مرة أخرى إلى فيتنام وهو رأسمالى معروف ومهندس كهرباء، وذلك بعد أن عمل لمدة ثلاثة عشر عامًا فى شركة إنتيل Intel، ويقول، " لقد أعطتنى الولايات المتحدة فرصًا، ولكننى إذا تركت الولايات المتحدة فإنها لن تعانى، ولكننى إذا عدت إلى فيتنام فلدى فرصة لأقوم بشىء عظيم" وقد ساعد فوك الحكومة الشيوعية فى فيتنام على جذب استثمارات أجنبية بقيمة مليار دولار من شركة إنتيل Intel، وقدم أربعة آلاف وخمسمائة فرصة عمل لفيتنام"[٦٤].

وأحد الأمثلة قصة ساناتونو بول Sanatanu Paul وهو هندى قضى ثلاثة عشر عامًا فى الولايات المتحدة، حصل خلالها على درجة الدكتوراه فى علوم الحاسب وعمل فى شركة آى بى إم IBM فى نيويورك، كما كان يرأس شركتين ناشئتين تعملان فى مجال التكنولوجيا. وفى عام ٢٠٠٣ قرر ساناتونو بول العودة إلى الهند كى يصبح المدير العام لإحدى الشركات العاملة فى مجال البرمجيات. ويقول" الآن تشعر الهند وكأنها شركة جديدة تحقق نجاحات متتالية وأمامها فرص كبيرة للنمو بينما يشعر الغرب وكأنه شركة ضخمة بلغت قمة الأداء"[٦٥].

وفى عام ٢٠٠٢ عاد أرجون كاليانبور Arjun Kalyanpur الذى كان يعمل أستاذا مساعدا بكلية الطب فى جامعة ييل إلى الهند لينشئ أول مركز أشعة هندى يجرى عمله عن بعد، ويقول" اليوم يوجد شعور بالإثارة يخطف الأنفاس فى الهند، فقد ضاقت الفجوة التكنولوجية بين الغرب والشرق"(٦٦).

وعندما أرسل والد بى.أر.فينكاتراما راجا P. R. Venkatrama Raja ابنه إلى جامعة ميتشيجان للحصول على درجة الماجستير فى إدارة الأعمال عام ١٩٨١ كانت المهمة المكلف بها هى القيام بعمل جديد ذى إمكانات عالمية، وعندما عاد إلى الهند حمل معه فكرة إنشاء نظام للبرمجيات يحقق التكامل بين جميع نواحى العمليات التى تقوم بها الشركة، بدءًا من التصنيع مرورًا بالمحاسبة والتوزيع. ولم يكن عدد الشركات التى قد أنتجت منتجا مشابها فى العالم يعد على أصابع اليد، بما فى ذلك شركة ساب SAP الألمانية وشركة أوراكل Oracle بالولايات المتحدة، ولكن بالاعتماد على العقلية الهندية، كان فينكات يعتقد أنه يمكن أن يُنشئ نظاما بتكلفة أقل. وبمبلغ ٣٠ مليون دولار حصل عليه من والده، قام فينكات بتعيين مائتين من حملة درجة الماجستير فى إدارة الأعمال وأربعمائة من المتخصصين فى مجال الحاسب الآلى، وكان هذا أضخم مجهود من نوعه فى الهند، وبعد عمل استغرق سبع سنوات تمكن فينكات وفريقه فى نهاية الأمر من إنتاج مارشال ٣,٠ وهو أحد منتجات الويندوز windows-based وأنشأوا مكاتب فى كاليفورنيا وسويسرا وماليزيا وسنغافورة لتسويقه. وكانت نظم رامكو Ramco قد حققت إيرادات بلغت ٢٠ مليون دولار، وافتتح بيل جيتس منتج مارشال فى زيارته الأولى فى أوائل مارس ٢٠٠٥.

وقد استفاد الآسيويون من الدراسة فى الجامعات الأمريكية (وكذلك فى جامعات أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا) والتحدى الكبير التالى أمام الآسيويين هو إنشاء جامعات لها نفس القدر فى الهند. وقد كانت هناك بداية واعدة، ففى

عام ٢٠٠٦ أورد ملحق تايمز التعليمى Times Educational Supplement ترتيبًا للجامعات المائة على القمة، كان من بينها ١٤ جامعة فى آسيا، ومن بين أفضل خمس وعشرين جامعة، كانت هناك ثلاث آسيوية، من بينها: جامعة طوكيو، وجامعة بكين، والجامعة الوطنية فى سنغافورة. وقد ذكرت إحدى المقالات فى جريدة نيويورك تايمز أن الصين "أصبحت تجتذب أعدادًا متزايدة من أذكى الطلاب والعلماء والمتخصصين من دول جنوب شرق آسيا" مثل تايلاند، وسنغافورة وإندونيسيا[٦٧]. وفى السنة السابقة على هجمات الحادى عشر من سبتمبر، بلغ عدد الطلبة الإندونيسيين الذين تلقوا تأشيرات للولايات المتحدة ٦٢٥٠ طالبا، وفى عام ٢٠٠٣ بلغ العدد ١٣٣٣ طالبًا أى بلغت نسبة الانخفاض ٧٩% وعلى سبيل المقارنة تم قبول ٢٥٦٣ فى الجامعات الصينية فى نفس السنة، أى بزيادة قدرها ٥١% عن عام ٢٠٠٢. وكانت القيادة الإندونيسية بعد عام ١٩٤٥ تلقب باسم "مافيا بيركلى" لأن كثيرين كانوا قد حصلوا على درجاتهم العلمية من جامعة كاليفورنيا فى بيركلى. فهل سيسيطر أولئك الذين تعلموا فى الصين على جيل القرن الحادى والعشرين من القادة الآسيويين.

ونتيجة لنجاح الجامعات الآسيوية أصبحت الجامعات الأمريكية فى الولايات المتحدة تسعى للمشاركة مع نظيراتها الصينية، كما غدت المنافسة بين قمم الجامعات الأمريكية للتعاون المؤسسى مع الجامعات الصينية أمرًا واسع الانتشار. وتؤكد جامعة ييل على أن روابطها مع الصين تعود إلى عام ١٨٥٤ عندما تخرج يُونْج وينج Yung Wing من الجامعة وأصبح أول صينى يتلقى درجة علمية بعد درجة التعليم الثانوى فى الولايات المتحدة[٦٨]. كما تفخر الجامعة بوجود علاقات شخصية مع هيئة التدريس والعلماء فى الجامعات الصينية مثل جامعة فودان Fudan University[٦٩]. وقد قام ريتشارد لينين رئيس جامعة ييل بأربع زيارات للصين منذ عام ٢٠٠١، وتم

عام ١٩٩٩ إنشاء مركز ييل الصين للقانون، وذلك بهدف المساعدة فى عملية الإصلاح القانونى داخل الصين، وزيادة فهم النظام القانونى الصينى خارج الصين. وحتى الآن لدى جامعة ييل ٨٠ برنامجا مختلفا للتبادل مع الجامعات الصينية.

كما تقول جامعة ستانفورد أيضا إن هناك روابط وثيقة بين أعضاء هيئة التدريس بها وأعضاء هيئة التدريس بجامعة بكين، بوصفها استراتيجية لتقوية العلاقات مع الصين. وقد شهد خريف ٢٠٠٤ وصول أول مجموعة من طلبة جامعة ستانفورد إلى جامعة بكين. ويتعاون معهد ستانفورد للدراسات الدولية وكلية الطب مع معهد الصحة الاقتصادى الصينى لوضع وتطوير حلول لمشاكل توفير الرعاية الصحية بالصين.

وفى أول محاولة لتطوير الحوكمة، تتعاون كلية جون كيندى التابعة لجامعة هارفارد مع جامعة تسينجوا ومركز مجلس الدولة للتنمية فى تدريب موظفى الحكومات المحلية والمركزية. وقد بدء هذا البرنامج عام ٢٠٠٢ بفضل التعاون بين كل من صن سياويو نائب مدير المركز وجوزيف ناى عميد كلية كيندى وشين كوينتاجى رئيس كلية الإدارة العامة بجامعة تسينجوا[٧١].

وقد بدأت هذه الزيادة الكبيرة فى الاتصالات بين الجامعات الأمريكية ونظيراتها الآسيوية تظهر نسيجا جديدا من الحياة الثقافية الموجود فى آسيا حاليا. وقد اكتشف الآسيويون قيمة هذه الجامعات، ولقد رأيت بنفسى تصميم الصين وعزمها على تشجيع التعليم العالى والتوسع فيه، وفى يناير ٢٠٠٧ قمت بزيارة إحدى مدن الصين الرئيسية فى جنوب الصين جوانجيو Guangzhou التى تستضيف معرض كانتون التقليدى. وبها عدة جامعات جيدة منها الجامعة المعروفة صن يات–سين Sun Yat-Sen، وقد أرادت حكومة جوانجيو أن توسع هذه المدارس ولكن لم تكن هناك مساحات كافية

لتسمح بذلك فى المدينة، وعندئذ اتخذت قرارًا جريئًا، فقامت ببناء حرم جامعى ضخم فى الضواحى يسمح للجامعات السبع ببناء ملاحق إضافية. ويستضيف هذا الحرم الآن نحو مائة وخمسين ألف طالب، وهو أكثر ضخامة من أى حرم جامعى أمريكى. وقد كتب نيكولاس كريستوف قائلا إن مدينة دونج جوان المزدهرة التى لم يكن بها أية كليات عندما زارها لأول مرة منذ عشرين عامًا، تخصص الآن ٢١% من موازنتها للتعليم، وبها أربع جامعات، وبها نسبة مدهشة: إذ إن ٥٨% من المقيمين بها ممن تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والثانية والعشرين مقيدون بإحدى الجامعات[٧٢].

كما يتم الاهتمام بنوعية التعليم، وكما قال و.ب.ييتس W.B.Yeats ذات مرة "إن التعليم لا يملأ دلوًا ولكنه يوقد نارًا". فقد أدى التعليم فى آسيا إلى انتشار الثقافة. وقد ذكرت مجلة بيزنس ويك Business Week ما يلي:

تعاونت منشأة جراى جلوبال جروب Grey Global Group لأبحاث السوق مع المجلس البريطانى لإجراء دراسة تفصيلية عن الصينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ عاما و٣٩، والذين يعيشون فى ٣٠ من المدن الكبرى فى العالم. وقد دعمت الدراسة بمسح أجراه أحد معاهد البحوث الصينية على ١٠ آلاف طالب جامعى. "كان الاتجاه العام الذى ظهر هو أن الأجيال الأصغر سنا فى الصين واثقة جدا بشأن مستقبلها". كما قال فيفيكا تشان، وهو أحد الرواد الأوائل فى دراسة سلوك المستهلكين الصينيين، والذى كان حتى عهد قريب يعمل فى شركة "جراي" فى آسيا. وقال تشان "عندما ذهبت إلى المدرسة، كان كل فرد يتحدث عن الحلم الأمريكى، وكان كل شخص يتطلع للذهاب إلى هناك. أما الآن، فقد بدأ الحلم الصينى يتحقق"[٧٣].

وقال إدوارد تسى Edward Tse، نائب رئيس شركة بوز ألين هاملتون Booz Allen Hamilton والشريك المدير للشركة فى الصين "يدور سؤال لماذا لا يكون أنا فى عقل كل مستثمر جديد فى المشروعات الناشئة فى مجال

التكنولوجيا العالية فى حى جونجوانكون Zhongguancun بمدينة بكين وفى مراكز التصنيع فى ونزهو Wenzhou، وفى المنطقة الصناعية بداليان Dalian وعشرات من مراكز الأعمال الصينية الأخرى؟"[٧٤].

كما قال مولى رامان Mouli Raman الشريك المؤسس لشركة أون موبيل On Mobile إنه "للمرة الأولى يدرك الهنود أن إنتاجهم يمكن أن يصل إلى المستوى العالمى"[٧٥]. وقد تذكر الرئيس الهندى السابق عبد الكلام اجتماعه مع طلبة السنة السادسة الذين سألوه "لماذا لا يمكن أن تصبح الهند دولة متقدمة قبل عام ٢٠٢٠؟" ويقول عبد الكلام إن هذا السؤال يعكس مدى رغبة الشباب فى أن تصبح الهند دولة متقدمة"[٧٦].

كما يقول عادل زين البها رئيس مكتب ماكنزى للمحاماة بالهند إن الهند اليوم تشبه الولايات المتحدة فى أيامها المبكرة الجامحة. فكبار رجال الأعمال الهنود لديهم تطلعات غير محدودة، ولا يساورهم أدنى شك فى تحقيق نجاحات كبيرة، ويدلل على ذلك رغبة موكيش أمبانى Mukesh Ambani – المدير العام لصناعات ريلايانس Reliance Industries، والذى يحتل المرتبة الرابعة عشرة فى قائمة أغنى أغنياء العالم بمجلة فوربس Forbes عام ٢٠٠٧، فى أن يصبح الأكثر ثراءً على مستوى العالم.

والجدير بالملاحظة فى الهند أنك يمكن أن تشعر بالطموح والأمل حتى فى الأحياء العشوائية بالهند. ويعد حى درافى مومباى حى الفقراء وأحد أكبر هذه الأحياء فى آسيا. وقد كان فى الماضى أحد المستنقعات المجاورة لنهر سيثى، وكان كل سكانه الأوائل ممن يصطادون الأسماك لبيعها للبرتغاليين، ثم بعد ذلك للبريطانيين. ومع نمو بومباى وانتشار التصنيع بها، أصبح حى درافى مركزًا للعمال الفقراء العاطلين، والمهاجرين المعدمين الذين يبحثون عن الثراء. أما اليوم فيتراوح عدد سكان حى درافى بين ستمائة ألف ومليون شخص، ويبلغ الناتج الإجمالى له مليار دولار سنويا[٧٨]. فقد أصبح حى

درافى موطنا لأمهر عمال الجلود، وكذلك موطنًا لعدد من المخابز، وأفضل مصانع الأقمشة والأثاث والفخار. صحيح مازال معظم سكان حى درافى يعيشون فى الفقر إلا أنهم أصبح لديهم شعور بالأمل والطموح الذى انتشر فى جميع ربوع الهند.

ويقول نيرانجان راجا دياكشا NiranjanRajadhyaksha فى كتابه "نهضة الهند" The Rise of India إنه يتذكر محادثة جرت بينه وبين دبلوماسى أمريكى أخبره فيها عن زيارته لعدد كبير من الأحياء الفقيرة فى كثير من الدول فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان ما يراه غالبًا هو انتشار الجريمة واليأس والمخدرات والعصابات. أما حى الفقراء فى مومباى فقد قال إنه يشع طاقة وثقة ويختلف تمامًا عما رآه فى المناطق الفقيرة فى ريو أو لاجوس أو حتى فى نيويورك"[٧٩].

وقد علق فريد زكريا فى مقالة فى مجلة نيوزويك تحت عنوان " نهضة الهند" على هذه الظاهرة الجديدة قائلا: "إن الهنود، على الأقل فى الحضر، يتفجرون حماسًا، ورجال الأعمال الهنود طموحون فى توقعاتهم وآمالهم، أما المبدعون والفنانون الهنود فيتحدثون عن رغبتهم فى الوصول للعالمية. ويبدو الأمر كما لو أن مئات الملايين قد اكتشفوا فجأة المفاتيح التى تفتح أمامهم أبواب النجاح. وكان جواهرلال نهرو قد عبر عن ذلك ببلاغة عندما قال: "ستأتى اللحظة التى نخطو فيها من القديم إلى الحديث، والتى تجد فيها الأمة القدرة على التعبير بعد طول قمع"[٨٠].

الفصل الثالث

لماذا لا يحتفى الغرب بنهضة آسيا؟

لبيان رد فعل الغرب تجاه نهضة آسيا نحتاج أولا إلى إلقاء نظرة عميقة حول طبيعة وتاريخ الغرب. فمن الناحية الجغرافية الغرب هو مجموعة من الدول فى أمريكا الشمالية وهى (الولايات المتحدة وكندا) ومجموعة الدول السبع والعشرين الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا اللتين تم تعريفهما بأنهما عضوين فى المجتمع الغربى.

والدول الغربية مثل كل الدول لها مصالح مادية واقتصادية وعسكرية، تحتل هذه المصالح أهمية كبرى ضمن أولوياتها السياسية، ومع أن معظم الدول الغربية تتمتع بعلاقات جيدة مع معظم الدول الآسيوية فإنها رغم ذلك (وهو ليس بجديد) قد شعرت بالاضطراب مع نهوض دول آسيا، لأنها قد تعانى من بعض الخسائر المادية (رغم أنها قد تحقق بعض المكاسب). ويعتبر تحديد البعد الفلسفى للغرب من الأمور الأكثر صعوبة، فهل هو موازٍ للشخصية اليهودية أو المسيحية؟ فى الواقع تتبع أغلب الدول الغربية الديانة اليهودية أو المسيحية ولا تتبع الديانة البوذية ولا الهندوسية ولا الإسلامية، وكثير من الدول الغربية دول شديدة العلمانية وخاصة فى أوروبا، وتفضل تلك الدول أن تعود بأصولها الفلسفية إلى التقاليد الثقافية العريقة لليونان القديمة وروما؛ ولذا فإن دراسة الكلاسيكيات فى الغرب تركز على هاتين الثقافتين.

وقد قدمت الفلسفة الغربية إسهامات هائلة للبشرية، ومنها المبادئ والمثل العليا وخاصة تلك المتعلقة بالمساواة بين البشر. كما أن الحفاظ على كرامة

الفرد يعتبر من أعظم إسهامات الغرب للإنسانية. وبالاعتماد على هذه الأفكار البسيطة تم وضع وتطوير حقوق الإنسان، مما أدى إلى تحسن كبير فى أسلوب الحياة فى جميع أنحاء الغرب. كما أن الفلسفة الغربية حققت تقدمًا فى المعرفة البشرية لتصل بها إلى درجة عالية من التقدم؛ فالعلم الحديث والتكنولوجيا فى معظمها إسهامات غربية. ولا تواجه باقى المجتمعات صعوبة كى تنهل من المخزون الهائل للتعليم والحكمة الغربية.

أما بالنسبة للجانب المادى للغرب فهو مختلف، حيث تدفعه المصالح أكثر مما تدفعه القيم، ويظهر التوتر بين المصالح والقيم الغربية واضحًا فى سلوك الغرب تجاه نهضة آسيا. فعلى المستوى الفلسفى كان ينبغى على الغرب أن يكون فخورًا بهذه النهضة، فقد تحمل الغرب وحده لمدة خمسمائة عام عبء تحقيق التقدم فى المعرفة والثروة البشرية. واليوم أصبح من الممكن تقاسم هذه المسئولية مع دول آسيا. كما أن انتشار الحداثة الغربية قد أسهم بقوة فى نهضة آسيا وكان ينبغى على الغرب أن يكون سعيدًا برؤية النتائج الإيجابية وثمار إسهاماته.

ويظهر عدم الاهتمام النسبى بنهضة آسيا إدراك الغرب أن هذه النهضة قد تؤدى إلى أن يحقق الغرب بعض المكاسب على البعد الفلسفى ولكنها سوف تؤدى إلى معاناة الغرب لبعض الخسائر الحقيقية على المستوى المادى. صحيح لن تكون هناك خسائر بصفة مطلقة، لأن معظم الدول الغربية ستظل بين أكثر الدول وفرة فى الموارد والإمكانات، ولكن ستكون هناك خسائر نسبية؛ فالتفوق المادى النسبى الذى يتمتع به الغرب لعدة قرون سيتناقص تدريجيا.

ومن ناحية أخرى ستكون هناك خسائر نسبية فى بعد آخر ألا وهو القوة. فقد قامت الدول الغربية بزيادة قوتها وسلطتها على نطاق واسع من خلال بناء المؤسسات العالمية. وقد قامت الدول الغربية لعدة عقود بتقوية

هذه المؤسسات ورعايتها، ولكى تصبح هذه المؤسسات العالمية اليوم ذات فاعلية فإن القوى العظمى فى القرن الحادى والعشرين يجب أن تشارك فى إدارتها وصنع القرارات بها، ولذا فإن نهضة آسيا تخلق مأزقا حقيقيا للدول الغربية، فهل ينبغى لها أن تتمسك بمصالحها المادية وأن تتشبث بهذه القوة؟ أو ينبغى لها أن تسترشد بقيمها وتبدأ فى التنازل عن القوة وتقاسمها ؟

النظام العالمى بعد ١٩٤٥

كان الدبلوماسى الأمريكى العظيم جورج كينان أحد الرموز البارزة فى خلق النظام العالمى فيما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد قدم عدة نصائح مهمة لإخوانه المواطنين، فكتب "إن النفوذ الأمريكى فى الخارج كان فى المقام الأول مسألة نحث بها أنفسنا، وأى رسالة قد نحاول أن نبعثها إلى الآخرين لن تكون فعالة إلا إذا كانت متفقة مع ما نفعله مع أنفسنا، وإذا كان هذا الأمر يكفى لإحداث انطباع قادر على فرض احترام وثقة العالم، فهو على الرغم من كل صعوباته المادية مازال أكثر استعدادًا لتقدير واحترام التميز الروحى بدرجة أكبر من الثراء المادى(١). كانت رسالة كينان إلى إخوانه المواطنين الأمريكيين رسالة بسيطة هى: إن سياساتكم تجاه بقية العالم يجب أن تكونوا مخلصين فيها مع قيمكم الخاصة.

وعلى أية حال فإن المصالح الغربية كانت ستجذب السياسات الغربية نحو اتجاه مختلف؛ فعلى الرغم من أن النظام العالمى بعد عام ١٩٤٥ كان نظاما معتدلا وآمنا ومناسبا لتلك الفترة فإنه لم يكن من المفترض أن يكون هذا النظام جامدًا بدون تغيير، ولم يكن الهدف منه الإبقاء على ترتيب الدول فى مجال صنع القرار على مستوى العالم بصفة دائمة. فمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو أحد الهيئات المهمة التى تقع على عاتقها المسئولية النهائية لمواجهة ما يهدد السلام والأمن الدوليين، ونجد أن المقاعد الخمسة دائمة

العضوية التى تتمتع باستخدام حق الاعتراض (الفيتو) مقصورة على أولئك المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية، وهم بالتحديد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (روسيا الآن) والمملكة المتحدة وفرنسا و أخيرًا الصين.

وبعد ستين عاما ظهرت قوى جديدة ولكن مجلس الأمن لا يزال كما هو؛ حيث فشلت كل الجهود فى إصلاحه، لأن المصالح الغربية تتعارض مع فكرة التغيير (على الرغم من أن الصين أيضا قد تصدت إلى دخول اليابان المجلس).

وفى أقوى مؤسستين اقتصاديتين دوليتين وهما صندوق النقد الدولى (IMF) والبنك الدولى فإن نظام التصويت الحالى يسمح بسيطرة الغرب على الرغم من نمو الحصة الآسيوية فى إجمالى الناتج القومى العالمى (GNP) بثبات منذ إنشاء هاتين المؤسستين فى عام ١٩٤٥، وقد فقد صندوق النقد الدولى قدرًا كبيرًا من مكانته وشرعيته فى آسيا فى عام ١٩٩٧ عندما جاءت استجابته للأزمة المالية الآسيوية. إملاءً للمصالح الغربية وليست استجابة للاحتياجات الآسيوية. وما تم ملاحظته هو عدم تولّى أى آسيوى رئاسة أى من المؤسستين سواء صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، على الرغم من أن الآسيويين يشكلون نسبة تزيد على ٥٥% من سكان العالم، إلى جانب ما أظهروه من براعة فائقة فى الاقتصاد والإدارة والمجالات الفكرية الأخرى وهناك قاعدة أساسية وإن كانت غير مدونة تقضى بأن يكون رئيس الصندوق الدولى (IMF) أوروبيا، بينما يكون رئيس البنك الدولى أمريكيا، ويعد ذلك مفارقة تاريخية حيث إن الفطرة السليمة تقتضى التخلص من هذه القاعدة، ووفقًا للقيم الغربية التى تنادى بأن الجماعات العرقية والجنسيات كافة تتمتع بمواهب طبيعية متساوية وحقوق متساوية ينبغى أن يتم فتح هذين المنصبين أمام مواطنى العالم كافة، ولكن لسوء الحظ ليس من المنتظر أن يحدث ذلك قريبًا.

والتناقض الكبير فى القرن الحادى والعشرين هو أن هذا النظام العالمى غير الديمقراطى تسانده أكثر الدول ديمقراطية، ألا وهى الدول الغربية. ففى الغرب لا يسمحون أبدًا لأية أقلية أن تتخذ قرارات تلزم الأغلبية، أما على المستوى العالمى فهذا بالضبط ما يسمح به الغرب، حيث إن الشعوب التى يبلغ تعدادها ٩٠٠ مليون نسمة والتى تعيش فى الدول الغربية تنتخب حكومات تقوم بدورها بالسيطرة على نظام عالمى يتقرر بمقتضاه مصير بقية الشعوب التى يصل تعداد السكان بها إلى ٥,٦ مليار نسمة، وهو ما يعنى فعليا أن نسبة ١٢% من سكان العالم تسيطر على عملية اتخاذ القرار على مستوى العالم.

ويرجع السبب الذى وراء هذه المفارقة الغامضة إلى أن طبيعة السيطرة الغربية على النظام العالمى ليست مفهومة بشكل تام، ولكن هناك عوامل كثيرة تسهم فى السيطرة القوية للغرب على المؤسسات العالمية، والسبب الأول فى ذلك هو السيطرة العسكرية.

فعلى الرغم من أن أمريكا لا يوجد بها سوى أقل من خمسة بالمائة من سكان العالم، فإن إنفاقها العسكرى يبلغ ٤٦% من إجمالى الإنفاق العسكرى فى العالم، وطبقا للبيانات التى تم نشرها من معهد (ستوكهولم) لبحوث السلام الدولى فإن الولايات المتحدة أنفقت ٥٢٨,٧ مليار دولار على الدفاع فى عام ٢٠٠٦، بينما كان إجمالى الإنفاق العسكرى للعالم ١١٥٨ مليار دولار[٢]. ويبلغ الإنفاق العسكرى للولايات المتحدة ما يعادل أكثر من ستة أمثال مجموع الإنفاق العسكرى لكل من الصين (٤٩,٥ مليار دولار) وروسيا (٣٤,٧ مليار دولار) معًا، كما يبلغ الإنفاق العسكرى الأمريكى تسعة أضعاف الإنفاق العسكرى للمملكة المتحدة، وهى ثانى دولة من حيث الإنفاق العسكرى فى العالم بمقدار (٥٩,٢ مليار دولار).

وتنفق الولايات المتحدة على الدفاع أكثر مما تنفقه أكبر ثلاث وعشرين دولة تالية لها فى ترتيب الإنفاق مجتمعة، ومن الجدير بالذكر أن

الإمبراطورية الرومانية فى أوج قوتها لم تتمتع بهذه الميزة النسبية العسكرية على منافسيها المحتملين، واليوم لا توجد دولة تستطيع إعلان الحرب على أمريكا لأن ذلك سيكون انتحارًا، وقد لا تجارى القدرات العسكرية الكاملة لمعظم الدول قوة نيران إحدى وحدات أسطول حاملات الطائرات البحرية للولايات المتحدة (فالولايات المتحدة لديها اثنا عشر أسطولاً من حاملات الطائرات)[٣] وتبدو مدى القوة التى تتمتع بها الولايات المتحدة واضحة فى رغبتها فى تسليح الفضاء الخارجى.

وفى معظم الأوقات نادرًا ما تستخدم القوة العسكرية الأمريكية، فهناك قيود مؤسسية وثقافية عميقة تحظر استخدام القوة العسكرية الأمريكية، والشعب الأمريكى (على الرغم من أن القوانين تسمح له بحرية حمل السلاح فى البلاد) لا يحبذ رد الفعل العنيف تجاه الأمور الأقل استفزاز، ولا يريد الشعب الأمريكى استخدام قواته المسلحة فى ذلك، فالقوات العسكرية الأمريكية تعمل على ملاحظة ومتابعة سلوكيات الدول كافة لضمان تطبيقها لقواعد أساسية معينة، ويرجع السبب الحقيقى وراء بقاء معظم طرق الملاحة الدولية آمنة ومفتوحة – ومن ثم تسهيل التدفق لحركة التجارة العالمية – إلى أن البحرية الأمريكية تعمل على بقائها مفتوحة، وبدون الوجود العالمى لبحرية الولايات المتحدة لكان نظامنا العالمى أقل انتظاما.

وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد سياسى أمريكى واحد يرغب فى الدفاع عن الإنفاق العسكرى الأمريكى على أساس أنه يخدم المصالح العالمية، حيث سيكون عليه أن يعلن أنه يخدم المصالح الأمريكية، وسيكون صادقا فى ذلك.

ويلاحظ أن السفراء الأمريكيين فى عواصم العالم كافة يتحركون رافعين هاماتهم، لأن الحكومات المضيفة لهم تعلم مدى القوة التى تساندهم. ومعظم الحكومات فى العالم تولى اهتماما ورعاية للمصالح الأمريكية الرئيسية، وقلة من الحكومات هى التى تحاول التصادم معها، والاستثناء

الضئيل يتمثل فى كوبا، وإيران، وكوريا الشمالية، وفنزويلا. فغالبية دول العالم التى يزيد عددها عن المائة والتسعين دولة فى الأمم المتحدة تحاول أن تأخذ جانب الولايات المتحدة، وهكذا فإن القوة العسكرية الأمريكية تحقق النفوذ الحقيقى لها.

وتصور إعادة إحياء حلف الأطلنطى NATO عقب أحداث ١١ سبتمبر خير دليل على مدى مرونة القوة العسكرية فى نظم القيم الغربية، إذ إنه بعد فترة من انتهاء الحرب الباردة كان النظر إلى منظمة حلف الأطلنطى على أنها منظمة بدون رسالة، وقال واجز (Wags) إن حلف الأطلنطى كان لا يعمل ويتكلم فقط إلا أن كل هؤلاء المشككين قد صمتوا بعد أحداث ٩/١١ فعندما احتاجت أمريكا أن تقيم تحالفا عسكريا قويا للمحافظة على وحدة أفغانستان بعد القضاء على طالبان كانت منظمة حلف الأطلنطى هى الوحيدة ذات الموارد المؤسسية والقدرة العسكرية للقيام بتلك المهمة، بل إن ما جعل الأمر أكثر إثارة هو التعاون العسكرى الوثيق بين القوات الأمريكية والقوات الفرنسية والألمانية فى الوقت الذى كانت حكوماتهم تتشاجر فيما بينها بشأن التدخل الأمريكى فى العراق فى مارس ٢٠٠٣.

لقد كان النزاع بشأن العراق حقيقيا ولم يكن مجرد نزاع خطابى أو متكلف، ففى خلال السنوات الستين للتعاون عبر الأطلنطى بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك أى لحظة أكثر حسمًا مثل الحرب على العراق، ومع ذلك فإن هذه الانقسامات العميقة لم تمنع أو تقلل من قدر التعاون فى أفغانستان، وهذا يعد بيانا حيا بأن هناك إحساسا عميقا بالتمسك بالتفوق العسكرى الغربى باعتباره ركيزة أساسية للقوة الغربية.

وفى بداية عام ٢٠٠٦ أظهرت عدة تقارير صحفية أنه على الرغم من الاختلافات العميقة بين أمريكا وألمانيا بشأن الحرب على العراق فإن المخابرات الألمانية تبادلت مع نظيرتها الأمريكية معلومات قيمة عن

الإمكانيات العسكرية لدى صدام حسين قبل الغزو الأمريكى مباشرة، وقد كذبت الحكومة الألمانية هذه التقارير، ومع ذلك كان يبدو أنها صحيحة فهناك دائما تعاون مكثف وعميق ومشاركة للمعلومات بين أجهزة المخابرات فى الدول الغربية كافة، فمنذ بداية التاريخ كانت القوات العسكرية المحنكة تعتمد على أجهزة مخابرات جيدة، ونجد فى عالمنا اليوم أن أجهزة المخابرات الغربية أكثر تفوقًا مقارنة بأى من المنافسين المحتملين، وقد أنشأت أمريكا بصفة خاصة دوائر متعددة متحدة المركز للتعاون بين أجهزة المخابرات. وأضيق الدوائر وأوثقها هى الحلقة الأنجلوساكسونية التى تشارك فيها وكالات المخابرات البريطانية والأسترالية.

وهذه القدرات الغربية القوية لجمع المعلومات الدقيقة قد يكون لها عدة أبعاد، منها أنها تسهم فى تقوية السيادة الغربية العالمية، من ثَم قوتها السياسية، والسيطرة السياسية الغربية على العالم واضحة ويصعب وصفها؛ فالأمم الغربية لم تعد تسيطر على العالم بوقاحة، كما كانت تفعل أثناء السنوات المائتين التى سبقت الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الأمم الأوروبية تشعر بالفخر فى احتلال أو غزو الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال لم تكن البحرية البريطانية تشعر بأى ذنب عندما كانت تبحر إلى كانتون وتطلب من الصينيين السماح بحرية استيراد الأفيون لمساعدة البريطانيين فى تحصيل إيرادات تكفى لسداد ثمن الشاى الصينيين الذى يفضله الشعب البريطانى، وعقابًا لأهالى الصين على مقاومتهم لهذا الطلب البريطانى، "المعقول" تم إجبار الصينيين على التنازل عن هونج كونج لمدة مائة وخمسين عامًا. وبالمثل لم يتردد الكومودور بيرى فى الإبحار إلى اليابان بسفينته الشهيرة "بلاك هل" Black Hull والسفن الأمريكية البحرية ليطلب من اليابان أن تفتح أبوابها أمام التجارة الأجنبية، وقد مضت أيام الحكم الاستعمارى ودبلوماسية السفن الحربية منذ زمن طويل.

وسيكون تشويها ضخمًا للتاريخ إذا ما تم الإيحاء بأن عصر السيطرة السياسية الغربية على العالم قد انتهى مع نهاية الفترة الاستعمارية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. والجدير بالذكر أن مرحلة المنافسة الشديدة على النفوذ العالمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى خلال الحرب الباردة قد أدت إلى زيادة تشويه الصورة العالمية. ويمكن للتحالف الغربى أن يدعى أنه لم يسيطر بطريقة وحشية على أى من حلفائه بنفس الطريقة التى احتل بها الاتحاد السوفيتى دول شرق أوروبا وسيطر عليها، وحتى فى أوج الإمبراطورية البريطانية كان الحكم البريطانى للهند أقل وحشية وفقا لمعايير القرن التاسع عشر عما كانت عليه السيطرة السوفيتية على بولندا أو على تشيكوسلوفاكيا بمعايير القرن العشرين. وقد كانت هناك غالبا لمسة من الدهاء فى الطريقة التى يسيطر بها الغرب على مصير الشعوب الأخرى، حيث كان الاستعمار البريطانى الأكثر دهاء من بين المحتلين والمستعمرين كافة، مع استمرار الرومانسية فيما يخص الحكم البريطانى للهند فى عقول الهنود المستعمَرين من قبل، ويكشف عن مدى العناية التى كان يطبق بها البريطانيون سياساتهم الاستعمارية، والسيطرة السياسية الغربية الحالية مدينة بالكثير للرقة والدهاء.

وعلى الرغم من أن أمريكا أكثر الدول الديمقراطية فى العالم من الناحيتين الروحية والمادية فإنها غالبا ما تتسم بالعنف فى ممارسة سلطتها السياسية فى الخارج، فالمزيج الغريب من الاستقامة الأخلاقية الذاتية والرغبة القوية فى ممارسة السلطة هو المحرك الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية، وكل ذلك يجعل من الصعب تحديد طبيعة السيطرة السياسية الأمريكية .

وهناك منطقتان فى العالم هيمنت عليهما السياسة الأمريكية بشكل مستمر فى حقبة ما بعد الاستعمار، وهما أمريكا اللاتينية والخليج الفارسى. وقد تأثر مصير معظم دول أمريكا اللاتينية لفترة طويلة بالتفضيلات السياسية

لواشنطن، وفى أثناء الحرب الباردة عندما كانت المصلحة السياسية الأولى لأمريكا هى التخلص من النفوذ السوفيتى قامت أمريكا بتقديم الدعم القوى لنظم ديكتاتورية من الأرجنتين إلى شيلى، ومن البرازيل إلى المكسيك. وفى نهاية الحرب الباردة قررت أمريكا (لعدد من الأسباب التى تتعلق بالمصلحة الذاتية وبالغير) تفضيل النظم الديمقراطية؛ الأمر الذى كشف بوضوح – إذا ما كان هذا مطلوبا – أن المصير السياسى لدول أمريكا اللاتينية يتم التحكم فيه وفقا للمصالح الأمريكية.

وجاء انفجار المشاعر المناهضة للولايات المتحدة بعد بضع سنوات دليلا على مدى إدراك شعوب أمريكا اللاتينية للتدخل السياسى الأمريكى. وفور انتهاء الحرب الباردة عندما اتضح أن القوة الأمريكية متينة ولا يمكن قهرها كان يتم انتخاب الحكومات على أساس مدى قربها من واشنطن. وذهب البعض بعيدًا مثل رئيس الأرجنتين كارلوس منعم Carlos Menem الذى قال إنه يريد "علاقات جسدية" مع أمريكا، ولكن فى نهاية التسعينيات من القرن الماضى تبخرت المشاعر المناصرة لأمريكا، ليتبعها انتخاب سلسلة من الحكومات الشعبية والحكومات التى تميل إلى اليسارية وذلك فى فنزويلا، والبرازيل، والأرجنتين، والإكوادور، وبوليفيا. وكان أحد العوامل التى دفعت بهم إلى السلطة هو انتشار خيبة الأمل من آثار السيطرة الأمريكية على المنطقة.

وفى الخليج الفارسى مارست أمريكا استراتيجية سياسية مختلفة، فنظرًا للاعتماد الأمريكى بالنسبة لمصادر الطاقة على دول الخليج الغنية بالنفط لم تتحرك الولايات المتحدة لتشجيع الديمقراطية فى هذه الدول. وعلى سبيل المثال فإن الديمقراطية فى المملكة العربية السعودية كانت ستؤدى إلى نهاية الحكم المناصر للولايات المتحدة واحتمال انتخاب أحزاب سياسية ذات تعاطف كبير مع نظرة أسامة بن لادن إلى العالم. ومن ثم فإنه فى خلال فترة

التسعينيات من القرن الماضى أدى انشغال الولايات المتحدة بتقديم الوعظ والنصح بمزايا الديمقراطية إلى خلق فقاعة سياسية فى جميع أنحاء الخليج لحماية تلك الدول من ضغوط التحول إلى الديمقراطية، وهذه القدرة على اختيار المكان الذى يتم فيه تشجيع الحكم الديمقراطى يكشف عن أن الديناميكية السياسية لمختلف المناطق يتم تحديدها حسب التفضيلات الأمريكية.

ولا يمكن لأىٍّ من الولايات المتحدة أو أوروبا أن تقوم بإدارة التفاصيل الدقيقة للتطور السياسى الداخلى لأى دولة حتى بعد احتلال هذه الدولة، مثلما حدث مع العراق و كوسوفو، ومع ذلك فإن الغرب يمكن أن يقدم دعما للحكام ذوى التاريخ الراسخ مثل الرئيس المصرى حسنى مبارك أو الرئيس الباكستانى برويز مشرف، أو يقوم بإبطال شرعية بعض الحكام مثل الرئيس موجابى رئيس زيمبابوى، والرئيس شافيز رئيس فنزويلا، ومن الناحية الظاهرية فإن عمليات إضفاء الشرعية أو إلغائها تقوم على أساس السجل المحلى للحكام. وتتم مكافأة الحكام المخلصين ومعاقبة من هم عكس ذلك. ويمكن إدراك ذلك عند النظر إلى رد الفعل البريطانى تجاه اثنين من الحكام السيئين ظاهريا وهما الرئيس موجابى رئيس زيمبابوى، والرئيس إسلام كريموف رئيس أوزبكستان. فقد أدى تحدى الرئيس موجابى للمصالح الغربية إلى العرض العلنى الدائم للأخطاء الفادحة لسوء حكمه، وذلك من خلال الهيئة العالمية الشهيرة (هيئة الإذاعة البريطانية بى. بى. سى. BBC) على الأخص. وعلى النقيض فعندما ذكر كريج مورى السفير البريطانى فى أوزبكستان أن الرئيس كريموف ربما قام بتنفيذ واحد من أسوأ أشكال التعذيب البشرى (غلى المساجين أحياء) تم عزل السفير وبعد إجباره على ترك العمل فى الخارجية البريطانية عقد موراى لقاء خاصا فى برنامج إذاعى بعنوان "الديمقراطية الآن" قال فيه:

عندما وصلت إلى أوزبكستان وجدت أن أحد الأشياء التى عليك عملها باعتبارك سفيرًا جديدًا هو القيام بعدد من اللقاءات مع سفراء الدول الأخرى بشكل متبادل. وكنت أقول باستمرار للسفير الفرنسى والألمانى والإيطالى: "إن هذا أمر شنيع وإن ما يحدث هنا شيء فظيع، فهناك آلاف الأشخاص الذين يلقون فى السجون، ويعذبون ويقتلون أو يختفون، وكل ذلك يبدو أنه بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية".

وقالوا لى بصراحة مطلقة نعم، ولكننا لا نذكر ذلك لأن الرئيس كريموف هو أحد الحلفاء المهمين لجورج بوش فى الحرب على الإرهاب، ومن ثَم فإن هناك اتفاقا ضمنيا على ألا يتم التصريح بما يحدث من ظلم وفساد.

كيف يمكن أن نتظاهر بأننا ذاهبون إلى الحرب لنطبق الديمقراطية فى العراق أو لمساندة حقوق الإنسان ويكون هناك فى ذات الوقت أحد حلفائنا وأحد أعضاء التحالف التطوعى Coalition of the Willing – وهو أوزبكستان – يوجد بها أسوأ نظام للحكم فى العالم على نفس درجة سوء نظام صدام حسين؟

وفى إحدى المذكرات السرية بتاريخ يولية ٢٠٠٤ كتب السفير موراى إننا نتلقى تقارير باستخدام التعذيب يتم الحصول عليها من المخابرات الأوزبكية عن طريق الولايات المتحدة، وينبغى أن نتوقف لأن هذا خطأ أخلاقى وقانونى وعملى. وقد قام السفير موراى أيضا بتوثيق الاتصالات السرية بين الولايات المتحدة وأوزبكستان فيما بعد ٩/١١ حيث ذكر أن:

"الولايات المتحدة لديها قاعدة عسكرية ضخمة فى أوزبكستان، وأوزبكستان تقع شمال أفغانستان مباشرة، وتم استخدام القاعدة الجوية للقيام بالعديد من العمليات داخل أفغانستان، ولكنها أيضا تحولت إلى قاعدة دائمة،

وكان القصد منها أن تكون قاعدة دائمة، وقد كانت (شركة) هاليبيرتون هناك تقوم ببناء كل المرافق وتقوم الولايات المتحدة بضخ مبالغ هائلة من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين في النظام الأوزبكي وطبقا لأحد البيانات الصحفية الصادرة عن السفارة الأمريكية في ديسمبر ٢٠٠٢ فإن الحكومة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ فقط قدمت إلى أوزبكستان ما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار منها ١٢٠ مليون دولار في شكل دعم عسكري و ٨٠ مليون دولار للخدمات الأمنية الأوزبكية والتي تعمل بدورها جنبا إلى جنب نظيرتها من المخابرات الأمريكية سي. آي. ايه "CIA"[٤].

وإذا ما تطلب الأمر تقديم المزيد من الأدلة على أن الثواب أو العقاب الغربي يقوم على أساس المصالح الغربية، فإن العقيد معمر القذافي رئيس ليبيا يعد حالة دراسية في هذا الصدد، فقد كان القذافي باستمرار حاكما غريبا ومتقلبا منذ أن استولى على السلطة من خلال الثورة التي قام بها في عام ١٩٦٩، كما أن لديه سجلاً متنوعًا ومتفاوتا بالنسبة لعلاقاته مع الغرب، وقد كانت محاولة الولايات المتحدة اغتياله مباشرة عندما أمر الرئيس ريجان (الذي أطلق على القذافي لقب "الكلب المجنون") بقصف منزله في عام ١٩٨٦، وإن كان القذافي قد نجا من تلك المحاولة فقد قتل في هذه المحاولة ٣٩ ليبيا بما فيهم ابنة القذافي المتبناة، والتي كانت لا تتجاوز ستة عشر شهرا من العمر، إلا أن هذا لم يوقف القذافي وعندما اتهم بأنه مسئول عن العملية الإرهابية لإسقاط طائرة بانام فوق لوكيربي قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض عقوبات على ليبيا في عام ١٩٩٢.

ولكن أيًا من هذه الإجراءات لم يغير من سلوك القذافي، ومع ذلك فإنه قد انزعج كثيرا نتيجة للغزو الأمريكي للعراق وما تلاه من أسر صدام حسين وخشية من أن يكون هو التالي، فاستسلم القذافي تماما واعترف اعترافا كاملاً بكل جهوده ومحاولاته الخفية للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وقبلها

كان قد توصل أيضا إلى تسوية مالية مع أسر ضحايا لوكيربى، وهو ما أدى إلى قيام مجلس الأمن بإلغاء العقوبات التى كان قد فرضها، وبعد ذلك توقف عن سياساته فى تحدى المصالح الغربية، وبالتالى تم إيقاف جميع السياسات الغربية الهادفة إلى فرض العزلة على القذافى. وجرى استقبال القذافى- بعدها بفترة قصيرة - رسميا فى المقر الرئيسى للاتحاد الأوروبى فى بروكسل عام ٢٠٠٤، كما قام العديد من القادة الغربيين بزيارة ليبيا، بما فى ذلك رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير، والرئيس الفرنسى جاك شيراك، والمستشار الألمانى جرهارد شرويد فى عام ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك تحرك القذافى من العمود (ب) إلى العمود (أ) فى عيون الغرب. ومع كل ذلك فإن طبيعة حكمه المحلى لم تتغير قيد أنملة، وكان السبب الرئيسى وراء قرار إعادة التعامل مع القذافى هو درجة مسايرته للمصالح الغربية.

السيطرة الغربية على المنظمات الدولية

توضح حالة القذافى كيفية استخدام القوى الغربية للمنظمات الدولية، وبخاصة المنظمات القوية مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى IMF، وكلاهما لديه قدرات غير عادية لفرض عقوبات على الدول ذات السيادة. وقد قبلت كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة احترام القرارات الإلزامية لمجلس الأمن، وذلك عندما صدقت على ميثاق الأمم المتحدة. ومع أن معظم المنظمات الدولية ليست لها سلطة مباشرة على الدول فإن مجلس الأمن وصندوق النقد الدولى ليسا كذلك وللعقوبات التى يفرضانها أثار وخيمة .

وكان مجلس الأمن بالطبع فى حالة سكون فى أثناء الحرب الباردة عندما أمكن لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى استخدام حق الفيتو ضد قرارات بعضهما البعض، وفى الواقع فإن المجلس نادرًا ما كان يجتمع فى أثناء سنوات الحرب الباردة، ولكن عندما انتهت الحرب الباردة نهض

مجلس الأمن عائدًا إلى الحياة وأصدر العديد من القرارات، وتدخل في العديد من القضايا في ظل وجود تعاون بين روسيا وأمريكا، وكان أحد من لاحظوا انتعاش مجلس الأمن عن قرب هو السفير الهندي تشينمايا جاريكخان، وكان يمثل الهند في مجلس الأمن في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، وهو يصف السلوك الأمريكي تجاه الأمم المتحدة في تلك الأيام حيث ذكر أنه قد قال أحد دبلوماسيي الولايات المتحدة لزميل لي في البعثة: "الهندية إننا يمكن أن نفعل ما نشاء مع الأمم المتحدة"(٥).

ولم يكن هذا زهوًا فارغًا، لأنه طوال التسعينيات ومع التعاون عبر الأطلنطي والرغبة الروسية الواضحة في التعاون مع الغرب في أثناء رئاسة يلتسين أصبح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أداة قوية للسلطة الغربية. ويورد السفير جاريكخان المثال الخاص بحالة هايتي التي حازت على اهتمام إدارة كلينتون عندما تم انتخاب الرئيس أريستيد ديمقراطيا، والذي أُبعد عن الرئاسة بعد ذلك بانقلاب عسكري في نهاية سبتمبر ١٩٩١، وقد استخدمت أمريكا نفوذها لضمان فرض عقوبات على هايتي، ويقدم السفير جاركيخان الملاحظة التالية: "وهكذا سيكون على شعب هايتي أن يستمر تحت العقاب بسبب الرغبة الأمريكية. ولو كان هناك تصويت سري لما أيد معظم الأعضاء أيًا من إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بجمهورية هايتي نظرا لأن ما حدث كان أمرًا داخليا صرفًا لهذا البلد، ولم يفرض أي تهديد على السلام والأمن الدوليين، إلا أن القرارات تم اتخاذها علنًا، وحرصت الدول على ألا تهدد علاقاتها مع الدول القوية، وانتهى الأمر بالتصويت لفرض العقوبات(٦).

وقد قمت بتمثيل سنغافورة في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، أي بعد عقد كامل من الوقت الذي خدم فيه السفير جاريكخان، ولم يكن قد طرأ أي تغيير خلال تلك الفترة، حيث كانت أمريكا تجبر المجلس على قبول وجهة نظرها في كل مرة ترغب في ذلك.

وعندما تكون المصالح الأمريكية متفقة مع المصالح الدولية لم تكن ثمة مشاكل؛ فعندما كانت الولايات المتحدة (جنبا إلى جنب المملكة المتحدة) تضغط من أجل فرض العقوبات على رئيس ليبيريا تشارلز تايلور فإن العالم قد سار بكل سرور إلى جانبها (على الرغم من أن رئيس اللجنة الليبيرية للعقوبات أعلن عن أن هذه العقوبات قد أضرت بالشعب الليبيرى أكثر مما أضرت بتشارلز تايلور ذاته). وعلى أية حال فعندما تختلف المصالح الأمريكية عن المصالح العالمية فقد يؤدى ذلك إلى مشاكل خطيرة بسبب سيطرة الولايات المتحدة على مجلس الأمن؛ ففى عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال وبعد إطلاق المحكمة الجنائية الدولية (ICC) كانت الولايات المتحدة تخشى أن يخضع جنودها المشاركون فى عمليات حفظ السلام الدولية للاتهام من جانب المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، ومن أجل إعطائهم حصانة من هذا الاتهام اقترحت الولايات المتحدة أن يتخذ مجلس الأمن قرارًا يوفر لهم هذه الحصانة. وعلى الرغم من أن معظم المحامين الدوليين كانوا يرون أن مجلس الأمن ليس لديه أساس قانونى لتقديم هذه الحصانة ، وعلى الرغم من أن معظم الحكومات، وخاصة تلك التى صدقت على الإجراءات القانونية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، كانت ترى أنه من الخطأ من الناحيتين القانونية والسياسية أن يتدخل مجلس الأمن فى هذه الأمور الخاصة بالمحكمة؛ فقد سادت السلطة الأمريكية فى نهاية المطاف، وقد استخدمت الولايات المتحدة سلطتها لإقرار ما هو ضد الرغبات الواضحة للمجتمع الدولى.

وعندما تتفق مصالح الولايات المتحدة مع المصالح الغربية الأخرى تصبح القوة الأمريكية هى القوة المهيمنة، وعلى النقيض فعندما يكون هناك انقسام حاد بين أمريكا وأوروبا فلا يمكن للقوة الأمريكية أن تسود بصفة دائمة، وقد شهدت المناقشات الحادة فى مجلس الأمن بشأن الغزو الأمريكى للعراق معارضة فرنسية وألمانية قوية، إلى جانب روسيا التى أحبطت الخطط

الأمريكية والبريطانية التى كانت تنوى الحصول على قرار من المجلس بشرعية غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، وقد كان قرار أمريكا بالمضى فى الغزو (على الرغم من رفض المجلس إصدار قرار بشرعيته) بمثابة مؤشر أكثر قوة على السطوة الأمريكية. ولو حاولت أى دولة أخرى أن تفعل ما فعلته الولايات المتحدة لخضعت لكل أنواع الضغوط والعقوبات الرسمية وغير الرسمية. ومضت الولايات المتحدة قدمًا بقرارها ولم تواجه أية آثار سلبية (على الرغم من آثار التدهور الشديد لمكانة الولايات المتحدة، والتى سنشعر بها لبعض الوقت) ولم تجرؤ أى دولة على اقتراح قرار بانتقاد الغزو الأمريكى للعراق مثلما حدث بعد غزو الاتحاد السوفيتى لأفغانستان، وفى ذلك تحدٍّ واضح للقواعد الدولية، وهذه تعد إحدى حقائق النظام الدولى الحالى. والسؤال الذى سوف تطرحه الأجيال القادمة: لماذا كانت المنظمات الدولية ضعيفة؟ وسوف تكون الإجابة: إن السيطرة والقوة الأمريكية قد أفقدت تلك المنظمات قوتها، ولكنها كانت تظهر فقط عندما تكون فى خدمة المصالح الأمريكية والمصالح الغربية.

إن جميع المنظمات متعددة الأطراف وخاصة تلك الموجودة فى الأمم المتحدة قد أنشئت لخدمة مصالح ٦,٥ مليار نسمة فى العالم، هذا هو ما أعلنه ميثاق الأمم المتحدة هدفًا رئيسيًا لها، وهو خدمة المصالح البشرية، ولكن القوى الغربية شوهت الدور والغرض من هذه المنظمات الدولية، فالواقع العملى يكشف عن أنه يتم استيفاء ذلك الهدف فقط عندما تتطابق المصالح الغربية مع تلك الخاصة بالبشرية، ولكن عندما لا تتطابق المصالح تسود المصالح الغربية.

وكان من الممكن أن يتم مناقشة ما تقوم به القوى الغربية على نطاق واسع، ولكن الغرب يكاد يسيطر على كل المنظمات الإعلامية ذات التغطية العالمية، فالصحف العالمية مثل إنترناشيونال هيرالد تريبيون International

التى تملكها وتديرها نيويورك تايمز New York Times أو Herald Tribune الفاينانشيال تايمز Financial Times أو قنوات التلفزيون العالمية مثل CNN أو BBC سترفض بشدة أن تظهر العالم بصورة مشوهة، أو ستتعمد إخفاء التشوهات التى يُسببها تفوق القوى الغربية، وحقيقة الأمر أن كل من يعمل فى هذه المنظمات من محرر أو صحفى يتمسك بالمعايير الأخلاقية والمهنية الرفيعة. وغالبا ما يقومون بانتقاد حكوماتهم ومن ثم يرفضون فكرة التآمر، وأسباب هذا الرفض ترجع إلى أمرين. الأول إدعاء هذه المنظمات الإعلامية أن تقاريرها عن العالم موضوعية وهادفة، ولكى تكتب عن العالم فإن عليها أن تفهم آراء ووجهات نظر الجنس البشرى، ومع ذلك فإنه مع كل فهمهم "الموضوعى" وتصويرهم للعالم فإنهم غير قادرين على رؤية أو فهم كيف يراهم باقى العالم بصورة وكلاء وأدوات للقوى الغربية، فهؤلاء يكتبون تقاريرهم عن العالم ولكنهم لا يتمكنون من رؤية كيف ينظر العالم إليهم. أما الأمر الثانى فيتمثل فى الوقاحة الخالصة لهذا الرفض، فيرون أن أى شخص حتى لو كان من كوكب آخر يمكنه أن يرى بوضوح أن هناك مجموعة صغيرة من المنظمات والأفراد الغربيين توجه وتسيطر على وسائل الإعلام العالمى.

إن هناك أسبابًا عميقة وأساسية تجعل هؤلاء لا يرون الحقيقة، وأحد هذه الأسباب القوية هو الاعتقاد بأن المصالح والقيم الغربية إنما هى مصالح وقيم دولية، وكان أحد الكتاب الذين عبَّروا ببلاغة عن ذلك هو فى.إس. نايبول V.S.Naipaul فى مقاله الشهير "حضارتنا العالمية" Our Universal Civilization وكان افتراضه بسيطًا، هو أن القيم الغربية هى أفضل القيم البشرية، وأنه على باقى البشرية أن تستوعب هذه القيم وأن تتعايش معها وقد كتب هذا المقال فى عام ١٩٩٠، ولكن فى تلك الفترة فى أثناء الانتصارات الغربية فى نهاية الحرب الباردة، بزغ اعتقاد أكثر قوة بأن الغرب كان يتحدث باسم كل الجنس البشرى، ونتيجة لهذا الافتراض الذى استقر فى

عقول الإعلاميين الغربيين لم يكن من الصعب عليهم أن يعتقدوا أنهم يقومون بخدمة المصالح العالمية وليس المصالح الخاصة بالغرب.

وأحيانا قد تتحدث الصحف الرئيسية بعفوية وتكشف عن الواقع الذى يعيشه العالم بدون وعى، وربما كانت أكثر المجلات الأسبوعية نفوذا فى العالم هى الإيكونوميست Economist، ومع أنها من حيث الملكية مجلة بريطانية، فإننا نراها تتحدث كثيرا عن وجهة النظر الأمريكية، وفى الكثير من مقالاتها الافتتاحية تدعى الإيكونوميست أنها تسترشد بأعلى المعايير الأخلاقية وليس مجرد المصالح القومية. ومع ذلك ففى إحدى المقالات الافتتاحية عن وضع حقوق الإنسان فى أوزبكستان كتبت عبارة سهوًا تقول إن المصالح الغربية يمكن أحيانا أن تستخدم القيم الغربية فى الترويج للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ولكننا نرى الغرب يتجاهل بنفس القدر التعسفات والإيذاءات المروعة والرهيبة فى الشيشان، ولكن هناك جدلاً بأن الصداقة مع روسيا تحقق مصلحة حقيقية للغرب. أما الصداقة مع أوزبكستان فهى غير مفيدة، لأن أوزبكستان وإن كان لديها غاز فإن الغرب لا يمكنه الوصول إليه، وحتى الآن توجد لأمريكا قاعدة جوية هناك ولكن الآخرين فى المنطقة سيفعلون نفس الشيء. والفشل فى عقاب السيد كريموف سيضيع مصداقية الغرب ويقدم الذريعة لأعدائه إذا استمر هذا الوضع لمدة طويلة جدا(٧).

وبعد كتابة هذه الافتتاحية قمت ببحثها مع أحد المحررين فى مجلة الإيكونوميست، ولكن لم يمضِ وقت طويل حتى أدركت أن هذه الافتتاحية كانت خطأ، لأنه عندما نتحدث عن حقوق الإنسان لا يمكن أن نتوقع أن تجادل مجلة الإيكونوميست بأن ما حدث لمصلحة الشيشان كان استثناء، على أساس أن روسيا ذات أهمية استراتيجية للغرب، وطبقا لهذا المنطق فإنه ينبغى استثناء جنوب أفريقيا من الضغط على موجابى، نظرًا لأن لديها

مصالح فى استقرار زيمبابوى. وبالمثل فإن الهند ينبغى استثناؤها من الضغط على ميانمار نظرا لوجود مصلحة حيوية للهند فى منع ميانمار من السقوط التام تحت النفوذ الصينى، ومع ذلك فإن الإعلام الغربى ليس لديه ما يجعله يتردد فى انتقاد جنوب أفريقيا والهند، حتى لو كانت سياستهما لا تختلف عن السياسات الغربية إزاء روسيا.

السيطرة الغربية على الاقتصاد العالمي

تعد مجلة الإيكونوميست شاهدًا أسبوعيًا على النصيب الذى يملكه الغرب من الاقتصاد العالمى؛ ففى نهاية الحرب العالمية الثانية كان نصيب الولايات المتحدة نحو ٥٠% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وقد تقلص هذا النصيب نسبيا (وليس بصفة مطلقة) مع استعادة الدول الأوروبية لقوتها من أهوال الحرب العالمية الثانية، كما أن إنشاء المجتمع الاقتصادى الأوروبى أدى إلى دفع عجلة النمو الاقتصادى الأوروبى إلى الأمام. وهكذا فإن نصيب الولايات المتحدة وأوروبا دائما أكثر من ٥٠% وأحيانا كان يصل إلى الثلثين، وقد حدث هذا على الرغم من أن الغرب مجتمعًا لم يحدث أن كان به أكثر من ٢٠% من سكان العالم، وفى عام ٢٠٠٥ كان الغرب يضم ١٣,٤% من إجمالى سكان العالم، ويسيطر على ٦٢,٦% من الناتج المحلى الإجمالى العالمى(٨).

وقد مكنت هذه القوة الاقتصادية الغرب من الإنفاق على تقوية القدرات العسكرية، وفى عام ١٩٨٥ قبل تولى جورباتشوف السلطة بوقت قليل كان مجموع الناتج القومى الإجمالى (GNP) للولايات المتحدة وأوروبا الغربية يزيد على ٧٢٨٠ مليار دولار(٩)، وكانت الإحصاءات الرسمية للناتج القومى الإجمالى للاتحاد السوفيتى موضع شك بصفة دائمة، وقد دل أحد المؤشرات على الضعف النسبى للاقــتــصـاد السوفيتى بعد انتهاء الحرب الباردة فى

عام ٢٠٠٠، أى بعد انتهاء الحرب الباردة بعشر سنوات عندما كان الناتج القومى الإجمالى لروسيا يبلغ ٢٥٣ مليار دولار[١٠]، وهو ما يناهز تقريبا حجمه فى بلجيكا، وهذا يدل على أن الاتحاد السوفيتى كان منهكا أكثر منه مهزومًا.

وتظهر أيضا القوة الاقتصادية للغرب فى حصته من الشركات العالمية متعددة الأطراف، وكثير منها يحقق إيرادات تفوق فى ضخامتها اقتصاديات عدد من الدول الصغيرة. وفى قائمة الخمسمائة لمجلة فورتشين Fortune لعام ٢٠٠٦ كانت الدول الغربية تملك ٣٦٩ شركة من بين هذه الشركات الخمسمائة أو ٧٣,٨%[١١].

وتتجلى السيطرة الاقتصادية الغربية إذا ما اعتبرت اليابان على الرغم من موقعها الجغرافى لا تعد ضمن الاقتصاد الآسيوى بل الاقتصاد الغربى، حيث كانت اليابان تتطلع إلى الانضمام إلى جميع المنظمات الغربية مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD (حيث كانت اليابان لعدة سنوات هى العضو الآسيوى الوحيد) واللجنة الثلاثية، ومجموعة السبعة (G-7)، ومن بين كل تلك الجماعات الاقتصادية كانت اليابان فخورة بعضويتها فى مجموعة السبعة (G-7) التى يلتقى قادتها مرتين كل عام، وغالبا ما لا ينجزون شيئا ولكن لأن هؤلاء القادة يمثلون أغنى الدول فإن الإعلام الغربى يبرز هذه الاجتماعات لجذب الانتباه، ومع ذلك فإن عضوية هذه المجموعة تلقى بالتزامات لا يمكن تجنبها. وعلى الرغم من رفض اليابان الاشتراك فى حرب الخليج الأولى فقد اضطرت فى النهاية إلى دفع الحصة الأكبر؛ إذ أسهمت بمبلغ ١٣ مليار دولار مقارنة بالولايات المتحدة التى لم تدفع سوى ٧ مليارات دولار (أى أقل من ١٢% من إجمالى نفقات الحرب التى بلغت ٦١ مليار دولار)[١٢] وكان هذا دليلا قويا على أن قوة اليابان الاقتصادية قد تم استخدامها لدعم المصالح الغربية.

كما أن جزءًا كبيرا من المساعدات الخارجية التى تقدمها اليابان تخدم القضايا الغربية (وخاصة الولايات المتحدة) فعلى سبيل المثال ليس لليابان مصالح استراتيجية فى أفغانستان ومع ذلك قدمت لأفغانستان ١٢٠ مليون دولار، وقد قامت بذلك لدعم الأهداف الأمريكية فى أفغانستان وتضامنا مع الدول الغربية الأخرى. وإذا ما تمت إضافة الناتج المحلى الإجمالى لليابان إلى حصة الغرب من الناتج المحلى الإجمالى العالمى سترتفع الحصة من ٦٢,٦% إلى ٧٢,٧%.

وإذا ما تم إدراج الشركات اليابانية الواردة فى قائمة الشركات الخمسمائة لمجلة فورتشين Fortune جنبا إلى جنب الشركات الغربية الأخرى فإن حصة الغرب من القائمة ستقفز من ٣٦٩ إلى ٤٣٩ شركة[١٣]. ويضيف هذا ٣,٢ مليار دولار إلى حصة الشركات الغربية من الإيرادات [١٤]. ونظرا لأن كثيرا من الشركات اليابانية لها أيضا مصالح راسخة فى المحافظة على صورة جيدة فى الغرب (ولمقاومة الصورة المتوحشة التى ظهرت فى أمريكا فى ثمانينيات القرن الماضى، والتى يمكن مشاهدتها مثلا فى رواية مايكل كريتشيتون "الشمس المشرقة") لذا فهم يقدمون هبات ضخمة للجامعات الغربية، والمتاحف، ومراكز الفكر، وغيرها من المؤسسات الثقافية والتعليمية. وفى كلية بابسون، وهى إحدى مدارس القمة فى إدارة الأعمال فى الولايات المتحدة مثلا، تتولى شركة تويوتا رئاسة التجارة والأعمال الإليكترونية. وهناك مقعد لشركة ميتسوبيشى للصناعات الثقيلة فى الدراسات اليابانية فى قسم الدراسات الآسيوية بجامعة تكساس فى أوستين، كما توجد وظيفة أستاذ زائر لشركة تويوتا بجامعة ميتشيجان، وقد أنشئ مقعد ميتسوى فى عام ١٩٨٠ فى معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا لتشجيع التبادل الثقافى والتكنولوجى بين الولايات المتحدة واليابان.

وقد بدأت موجة الأعمال الخيرية للشركات اليابانية فى سبتمبر ١٩٧٢، عندما أعلن البروفيسور جيروم أ. كوهين من مدرسة القانون بجامعة هارفارد أن شركة ميتسوبيشى للصناعات الثقيلة تقدم مليون دولار لدعم الأستاذية فى الدراسات القانونية لشرق آسيا، وفى يونية ١٩٧٣ أعلنت مجموعة سيوميتومو عن منحة قدرها مليونان من الدولارات مقدمة إلى جامعة ييل، وفى الشهر التالى أعلن رئيس الوزراء اليابانى كاكويى تاناكا فى أثناء زيارته للبيت الأبيض أن حكومة اليابان سوف تقوم بتوجيه المنح المقدمة من القطاع الخاص للتعليم العالى الأمريكى. وقد أكد أحد الموظفين الرسميين بوزارة الخارجية فيما بعد أنه قد تم اختيار عشرة مراكز أمريكية بارزة للدراسات اليابانية لتتلقى منحًا بمبلغ مليون دولار لكل منها. وكانت هى: هارفارد، وييل، وبرنستون، وكولومبيا، وبيركلى، وشيكاغو، وهاواى، وميتشيجان وستانفورد، وسياتل. ومن غير المعقول أن نصدق أن التوزيع جاء صدفة.

وقد أعلن كوجى أساى الرئيس السابق لبنك سوميتومو لصحيفة نيويورك تايمز أن منحة سوميتومو لجامعة ييل تم تقديمها بعد الخلافات التجارية الثنائية فى السبعينيات من القرن الماضى، وكان الهدف منها هو تشجيع علاقات الصداقة، وكذلك تشجيع التفاهم الثقافى اليابانى الأمريكى"[١٥]، فقد أدرك اليابانيون أنهم لكى يتم قبولهم أعضاء فى المجتمع الغربى – وهو المجتمع الذى كانوا يتشوقون للانتماء إليه – لابد أن يظهروا دعمهم لأكثر المؤسسات الغربية احتراما وأعلاها مكانة وخاصة الجامعات الكبرى. وقد اعترف أحد اليابانيين المتحدثين باسم وزارة التعليم لأحد محررى التايمز بأن المنح اليابانية كان الغرض منها تصحيح صورة اليابان باعتبارها "حيوانا اقتصاديًا"[١٦]. وللانضمام إلى نادى الغرب كانت اليابان على استعداد لتقديم الولاء والاعتراف بالعديد من القيم الغربية.

وفى داخل القلعة الاقتصادية الغربية يوجد حصن خاص بأعمال المصارف وتجارة العملة، ويتضمن إيداع مئات المليارات من الدولارات المتراكمة لدى دول النفط العربية الغنية، مثلا فى بنوك غربية وفى قائمة أكبر عشرة بنوك فى العالم تتولى إدارتها توجد ثلاثة بنوك أمريكية، وأربعة أوروبية، وثلاثة يابانية(١٧)، وبالمثل ففى قائمة أكبر بنوك استثمار فى العالم توجد سبعة بنوك أمريكية، واثنان أوروبيان، وبنك يابانى واحد(١٨)، وتهدف هذه البنوك فى الظروف العادية إلى خدمة مصالح عملائها وليس الدول المسجلة بها، أما فى وقت الأزمات فإنها تتبع لوائحها التنظيمية ومؤسساتها الرئيسية وتعليمات حكوماتها. وهذا هو السبب الذى من أجله تعاونت البنوك الأمريكية مع الحكومة الأمريكية فى إنقاذ المكسيك مرتين فى أزمتى الديون، فى أغسطس ١٩٨٢ ويناير ١٩٩٥، وقد كنت حاضرًا فى مباحثات على عشاء خاص صغير بين المسئولين المصرفيين فى نيويورك ومراقبى الحسابات فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى، وقال مراقبو الحسابات إنه طبقا لمعايير المحاسبة الدقيقة كان ينبغى أن يطلبوا من هذه البنوك أن تقوم بإعدام ديونها المستحقة على المكسيك، إلا أن بنك الاحتياطى الاتحادى لنيويورك ضغط على بيوت المحاسبة كى لا تطبق معاييرها المعتادة.

كما كشفت ردود فعل البنوك الغربية للأزمة المالية الآسيوية عن هذه الحقيقة، فعندما وقعت تايلاند فى الأزمة لم يمُارس أى ضغط على المؤسسات المالية الغربية كى تمد إليها يد المساعدة، فلم تكن تايلاند ذات أهمية استراتيجية لأمريكا، ومع ذلك عندما بدأت الأزمة المالية تهز كوريا الجنوبية أصاب القلق واشنطن، وبالتالى فإن جميع المؤسسات الغربية التى كانت قد قدمت قروضًا لكوريا الجنوبية تلقت توجيهات تليفونية من خزانة الولايات المتحدة "تنصحها" بعدم الانسحاب، وكانت هذه المكالمات التليفونية هى التى

أنقذت كوريا الجنوبية، وقد أظهرت هذه الحادثة إمكانية هذه المؤسسات المالية الغربية " المستقلة" فى خدمة مصالح الولايات المتحدة.

إن مهارة أمريكا وقدرتها على السيطرة على أضخم المؤسسات المالية فى العالم بدت بصورة واضحة عندما نشرت مجلة تايمز Times قصة بعنوان "اللجنة التى تنقذ العالم"، وقد أظهر غلاف المجلة ثلاثة رجال يقفون إلى جانب بعضهم البعض، وهم ألان جرينسبان محافظ بنك الاحتياطى الفيدرالى، وروبرت روبين وزير الخزانة، ولارى سامرز نائب وزير الخزانة، وقد وصفت مجلة تايمز بصدق كيف تمكن هؤلاء الثلاثة من السيطرة على النظام المالى العالمى لمنع آثار الأزمة المالية الآسيوية من الوصول إلى الحدود الأمريكية.

وكان هؤلاء الرجال الثلاثة – روبرت روبين وألان جرينسبان ولارى سامرز – يعملون لوقف الذعر الاقتصادى؛ فكانوا يقومون بمكالمات تليفونية فى ساعات متأخرة من الليل ويعقدون الاجتماعات السريعة. وكان أضخم دروعهم هو اقتصاد الولايات المتحدة القوى، حيث كان معدل النمو فى نهاية السنة أكثر قليلا من ٥% – أى ضعف ما كان يتوقعه الاقتصاديون – ووصلت البطالة إلى أقل معدلاتها فى خلال ٢٨ سنة، وعن طريق مقاومة الانهيارات واحدًا بعد الآخر – والدفاع عن سياستهم الاقتصادية ضد التطفل السياسى – تمكن الرجال الثلاثة من حماية نمو الاقتصاد الأمريكى وجعل المستثمرين سعداء فى هذه العملية.

وقد كان ذلك يعنى اتخاذ بعض القرارات شديدة الصعوبة، وفى بعض الدول التى دمرتها الأزمة ظهر شعور متنامٍ ضد الممارسات الأمريكية بعد الأزمة، ويشكو بعض السياسيين مثل مهاتير محمد أن روبين وجرينسبان وسامرز – وأتباعهم فى صندوق النقد الدولى – قد حولوا دولاً مثل ماليزيا وروسيا إلى مستعمرات للمصابين بالجذام، من خلال عزلهم عن رأس المال

العالمى وتحويل الحياة إلى جحيم من أجل حماية نمو الولايات المتحدة. واعترف الثلاثة أنهم قد قاموا باختيارات صعبة، إلا أنهم مازالوا يعتقدون أن الاقتصاد القوى للولايات المتحدة هو آخر وأفضل أمل للعالم(١٩).

دور الجامعات الغربية

قد تكون البنوك هى الأكثر وضوحا من بين المدافعين عن المصالح الغربية – لأنها ملتزمة ماليا بذلك – إلا أن قيم الغرب مازالت مستقرة فى المؤسسات الفكرية الغربية، وبالأخص فى الجامعات. وفى أثناء الحرب الباردة حرصت الجامعات الأمريكية والأوروبية العريقة على أن تواصل دعواتها للترويج للقيم الحضارية الغربية، وهى الاعتقاد فى روح البحث الحر عن الحقيقة متحررة من كل أنواع التحيز الثقافى، والاعتقاد بضرورة تقاسم فضائل ومزايا التعليم الغربى مع جميع قطاعات وشرائح الجنس البشرى، وعدم قصرها على المواطنين الغربيين. ولا عجب فى اختيار أذكى وألمع العقول فى العالم للذهاب إلى الجامعات الغربية وخاصة الأمريكية.

وفى هذا الصدد لم تقصر الجامعات الأمريكية جهودها ونشاطها على خدمة مصالح المجتمع الغربى فقط، بل قامت أيضا بخدمة مصالح الجنس البشرى كله، وبهذا لعبت دورًا متناقضا ظاهريًا. فمن ناحية ساعد ترويج الجامعات الغربية أنها يمكن أن تخدم المصالح العالمية للجنس البشرى على تفعيل الاعتقاد بأن القيم والمصالح الغربية تتوافق وتتماشى مع القيم والمصالح الشاملة. وتقوم الجامعات الأمريكية وغيرها من الجامعات الغربية ببذل جهد أكثر من غيرها من المؤسسات الغربية لتفعيل الاعتقاد بأن الحضارة الغربية هى بالفعل مثال عالمى شامل.

ومن الناحية الأخرى فإن الجامعات الغربية قد قامت بدور أكبر بكثير من أية مؤسسات غربية أخرى لإطلاق شرارة نهضة الحضارات الأخرى

من خلال فتح أبوابها أمام مئات الآلاف من المواطنين غير الغربيين، وبخاصة الشباب الآسيويين؛ فقامت بتعليم الجيل الذى يقود نهضة الحضارة الآسيوية. وبصراحة متناهية فإن الغرب إذا ما كان يريد المحافظة على سيطرته الحالية على النظام العالمى ينبغى عليه أن يحد من الالتحاق بجامعاته. والواقع أن هذه الفكرة التى لم تدر بعقول الغرب تقدم دليلاً حيًا على القيم الغربية، وخاصة الاعتقاد بأن التعليم يعمل على نشر التنوير، ويمكنه أن يتغلب على أية تحيزات للمصالح الغربية، ومن الناحية الواقعية فإن الجامعات الغربية الكبرى تعمل وكأنها تراث الإنسانية.

كما أن الجامعات الغربية تساعد على إضفاء الشرعية على القوة الغربية، فهى تضيف الموضوعية إلى الدعوى القائلة بأن الغرب يقوم بنقل رسالة الحضارة والتمدن، وهناك اعتقاد عميق راسخ لدى الغرب بأن انتشار الأفكار الغربية والنفوذ الغربى له أثر إيجابى فى العالم حتى لو أدى قبول هذه الأفكار فى النهاية إلى الثورة ضد الغرب، وهنا تكمن أكبر المفارقات لفترة ما بعد التاريخ الغربى: فإنه غالبا ما يتم باسم القيم الغربية رفض الغرب، وتستخدم مهاراته وأدواته دائما فى التخلص من قبضته. ويكاد اعتناق القيم والفرضيات الغربية يكون قد تم بشكل ملحوظ فى الثقافات الأخرى كافة"[٢٠]. وهذا "الاعتناق" يعنى أن الكثيرين فى باقى أنحاء العالم (مع احتمال استثناء العالم الإسلامى) لا يرون فى قبول القيم والافتراضات الغربية تهديدًا لهم، وبالفعل فإن معظم المجتمعات الآسيوية تتباهى عندما ينجح أبناؤها ومواطنوها فى الجامعات الغربية، وعندما عاد البروفيسور أمارتياسن من جامعة هارفارد، وجاجديس باجواتى من جامعة كولومبيا، ولورد ميجهاناند من مدرسة الاقتصاد بجامعة لندن إلى نيودلهى تم الترحيب بهم باعتبارهم أبطالاً منتصرين.

الشرعية الغربية ومجموعة السبعة

إن الشرعية الملحوظة للقوة الغربية قد تكون إحدى نواحى قوتها الفائقة، ومن الأمور المهمة أنه حتى مع أن نسبة لا تزيد على ١٢% من سكان العالم تسيطر على المؤسسات العالمية وتستخدمها لزيادة المصالح الغربية (وأحيانا على حساب المصالح العالمية)، فإن هذه الممارسة للقوة العالمية تستمر معظم الوقت حتى تستقر باعتبارها "شرعية" فى عيون النسبة الباقية (٨٨%) من سكان العالم، وسيكون من الأمور الممتعة القيام بدراسة عميقة لمصادر هذه الشرعية، وهذا الفصل المختصر لا يمكن أن يقدم سوى بعض الإشارات والدلائل لهذه المصادر، ولكنه لا يقدم الإجابات الكاملة.

وتركز كل وسائل إضفاء الشرعية فى النهاية على سلسلة من الخرافات التى هى عبارة عن قصص نستخدمها لفهم العالم، وإحدى هذه الخرافات على سبيل المثال التى تولى الغرب ترويجها هى أنه فى نهاية الفترة الاستعمارية الغربية ستصبح الدول الأخرى جميعها مستقلة وحرة فى تحديد مصائرها. والحقيقة بالطبع هى أن السيطرة الاستعمارية الغربية قد انتهت ولكن السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية ما زالت مستمرة.

وإحدى الوسائل التى تصور كيفية سيطرة الغرب على العالم هى إنشاء مجموعة السبعة (G-7)، فمن الناحية النظرية هذه المجموعة لا تمثل سوى حصيلة سبع دول من أقوى الاقتصادات فى العالم، وهى الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وإيطاليا واليابان، وبعد انتهاء الحرب الباردة قام الرئيس بيل كلينتون، فى محاولة منه لضم روسيا، بإضافة روسيا إلى المجموعة، وأصبحت مجموعة الثمانية (G-8)، ولكن روسيا لا تعمل عمل عضو كامل مساوٍ للأعضاء الأصليين فى مجموعة السبعة (G-7)، وعندما يجتمع قادة هذه المجموعة مرة واحدة سنويا فإن اجتماعاتهم ينبغى أن تكون لمصلحة مواطنى دولهم.

ومع ذلك فإنه بسبب السيطرة الغربية على الإعلام العالمى تتم معاملة كل اجتماع لمجموعة السبعة G-7 ونشر أخباره باعتباره حدثا عالميا رئيسيا. وغالبا ما لا تنجز هذه الاجتماعات شيئًا يذكر، ومع ذلك فإن هناك تقارير إعلامية كثيرة عن البيانات التى تنشر وكمية هائلة من التغطيات المصورة، وفى كل اجتماع يصدر قادة المجموعة G-7 بيانات تمس كل تحد من التحديات العالمية الجارية مثل الفقر، والإيدز، والاحتباس الحرارى، والإرهاب، وأفريقيا... إلخ. وهذه البيانات العالمية والتغطيات الإعلامية الواسعة تخلق الإيهام بأن هؤلاء القادة السبعة يمثلون القيادة الحقيقية للعالم. وقد خلقوا أيضا خرافة ثانية، وهى أنه عندما يجتمع قادة مجموعة السبعة G-7 فإنهم لا يهتمون إلا بمواجهة التحديات العالمية وليس الترويج لمصالحهم القومية الخاصة.

وتوضح مراجعة اجتماعات مجموعة السبعة G-7 أنها بالفعل لم تقدم شيئا لتحسين حالة العالم، وفى الواقع فإن مجموعة السبعة G-7 ربما فى بعض الحالات قد ألحقت ضررًا حقيقيا من خلال خلق التوهم بأنهم يتناولون التحديات العالمية بالفعل. وإذا ما أخذت حالة إفريقيا مثالاً فإن قادة مجموعة السبعة G-7 قد أطلقوا فى خلال مدة تزيد على عشرين عامًا عددًا لا يحصى ولا يعد من البيانات فى محاولة للدلالة على حالة إفريقيا، وقدموا وعودًا وتعهدات لا تحصى لمساعدة إفريقيا، وبعد عقدين من الزمان فإن إفريقيا ليست أفضل مما كانت عليه، ويثار التساؤل عما سيتحمله قادة مجموعة السبعة G-7 للاعتراف بأن تصريحاتهم بشأن إفريقيا وعدد آخر من التحديات العالمية لم تحقق أى نتائج ايجابية؟

إن الإعلام الغربى (الذى يفخر بأنه كان حاسما وناقدًا وكاشفًا للفساد) لم يكشف عن فشل مجموعة السبعة G-7 فى تناول التحديات العالمية، كما لم يعترف الإعلام بدوره فى إضفاء الشرعية على مجموعة السبعة G-7 من

خلال خلق الوهم بأنها مجموعة تكرس جهودها لمساعدة العالم، وهذه التغطية الإعلامية لاجتماعات مجموعة السبعة G-7 تصور الدور الفعال الذى لعبه الإعلام الغربى فى المساعدة على إضفاء الشرعية على السيطرة الغربية على العالم.

وكان يجب التعامل مع السيطرة العالمية "الشرعية" للغرب باعتبارها أحد الأصول الثمينة الواجب المحافظة عليها وعدم تدميرها من جانب الغرب، ولسوء الحظ فإنه فى خضم الغرور الذى أحاط به بعد نهاية الحرب الباردة بدأ الغرب فى مهاجمة بعض المؤسسات التى من خلالها مارس الغرب سيطرته، وفى التسعينيات من القرن الماضى أطلق الكونجرس بالولايات المتحدة حملة متواصلة لإعاقة الأمم المتحدة عن طريق إيقاف دفع مساهماتها المالية. ولكن إذا ما تم تدمير الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن التابع لها سينتهى معها، وبهذا سيفقد الغرب واحدًا من أهم الأعمدة التى تدعم من سيطرته.

كما أن هذا الغرور قد أدى فى التسعينيات إلى نهاية التفكير الاستراتيجى طويل المدى لدى الغرب، وفى الفصل الأول من هذا الكتاب اقتبست كلام ويلى كلايس الوزير السابق للخارجية البلجيكية الذى قال إنه مع انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت هناك قوتان عظميان فقط فى العالم، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، ولذا فإن من المفارقة الضخمة أن يجرى بعد نهاية الحرب الباردة بحوالى عقدين من الزمان تعثر كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى جيوبوليتيكيًا، ومع قيام الاتحاد الأوروبى باتخاذ المزيد من الخطوات الخاطئة. ويواجه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى الآن مستقبلاً أقلَّ أمنًا، على الرغم من أنه كان أمامهما عقدان من الزمان لتعزيز أمنهما بدون أى تحديات واضحة.

وسيقدم الفصل الخامس بعض الأمثلة المحددة لسوء الإدارة الغربية فى مجال الجغرافيا السياسية، مصدرها الجوهرى هو الافتراض الأساسى فى الغرب أنه مع انتصاره فى نهاية الحرب الباردة لن يكون هناك حاجة إلى إجراء تعديلات إستراتيجية رئيسية، وأنه على بقية العالم أن يتكيف مع ظهور القوتين العظميين الجديدتين، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

وربما شهدت السنوات العشرون الماضية بعضا من التغييرات الكبرى فى التاريخ الإنسانى وكان التحول الأكبر هو أن ٨٨% من سكان العالم الذين يعيشون خارج الغرب قد توقفوا عن كونهم مجرد موضوعات لتاريخ العالم، وأصبحوا فاعلين وقرروا أن يسيطروا على مصائرهم، وألا يتركوا أقدارهم لتقررها معاهد وعمليات عالمية خاضعة للسيطرة الغربية، وهم يعتقدون أن الوقت قد حان للغرب كى يوقف استمرار سيطرته على العالم.

والمحزن أنه على الرغم من هذا التحول الضخم فى التاريخ فإن الحياة الفكرية الغربية لا تزال واقعة تحت سيطرة أولئك الذين يستمرون فى الاحتفاء بتفوق الغرب، وليس أولئك الذين يقولون إن الوقت قد حان للغرب أن يتخلى عن سيطرته العالمية وأن يتقاسم السلطة، ونادرًا ما يتم التنازل عن السلطة بسهولة، ومن الطبيعى تمامًا أن تجرى مقاومة أى تغير فى السلطة، والغرب سيجد ذلك صعبا، لأن هناك رفضًا شاملاً من جانب معظم الغرب بشأن الاعتراف بأنهم يسيطرون ويتحكمون فى العالم لخدمة المصالح الغربية، وأن هناك اعتقادًا أكثر عمقا يؤمن به الغرب، وهو أن الحضارة الغربية تمثل قمة الحضارة الإنسانية، وأن أى بديل ينذر بقدوم عصر مظلم جديد، وأى شعب يجب أن يؤمن أن عليه واجبًا أخلاقيًا للمحافظة على تفوق الحضارة الغربية، ولا يمكنهم استيعاب أنه قد يظهر عالم أفضل بدون تفوق الغرب.

لقد قامت فترة السيطرة الغربية بدورها واستنفدت مسارها، جالبة كل ما هو جيد وكل ما هو ضار ومدمر لتاريخ البشرية بالمثل. ومن غير المجدى أن يتصور ١٢% من سكان العالم أنهم يمكنهم أن يقرروا مصائر النسبة الباقية التى تمثل ٨٨% من إجمالى سكان العالم، وحتى الآن ترغب الأغلبية فى العمل مع الغرب. ومع ذلك فإذا ما حاول الغرب أن يستمر فى سيطرته فسيكون هناك رد فعل عنيف لن يمكن تجنبه.

هذا هو السبب فى وقوف البشرية عند مفترق طريق حاسم للتاريخ. وحتى الآن يرفض الغرب الاعتراف بسيطرته على العالم، أو التفكير فى تقاسم السلطة فى ظل نظام عالمى جديد. إن هذه وصفة للدمار النهائى ونزع للشرعية عن السلطة الغربية، ستؤدى إلى رد فعل عنيف. فلقد دخلنا الفترة المضطربة للتخلى عن الثقافة الغربية.

الفصل الرابع

التخلى عن الحضارة الغربية، عودة التاريخ

أحيانا تكون أصعب الأشياء فى رؤيتها هى الأشياء الأكثر ضخامة.

لقد ساد الاعتقاد مع امتداد النفوذ الغربى لأرجاء العالم كافة أن الغرب تجسيد للنموذج الذى ينبغى التطلع إليه، وبأنه ليس هناك سوى طريق واحد للتقدم. فقد قال يوكيتشى فوكوزاوا Yukichi Fukuzawa، - وهو أحد أكثر المفكرين اليابانيين استنارة فى عصر الميجى - لزملائه: " نتعين ألا تضيع الوقت وننتظر انتشار التنوير لدى الدول المجاورة لننضم إليها فى تنمية آسيا، بل ينبغى أن نخرج عن صفوفهم ونلقى بكل ثقلنا مع الدول المتحضرة فى الغرب(١).

وأيضًا فى الجانب الآخر من آسيا، كان كمال أتاتورك، القائد التركى العظيم الذى حكم تركيا من ١٩٢٣ وحتى ١٩٣٨، يعتقد أنه يتعين على تركيا الانضمام إلى العالم الغربى. وقد عبر عن هذا بالإشارة إلى بعض الأشياء الرمزية عندما طلب من مواطنيه الأتراك التخلى عن غطاء الرأس الإسلامى قائلاً: "إن الطربوش القابع فوق رءوسنا هو علامة على الجهل والتعصب، ويقف عقبة أمام التقدم، ومن الضرورى التخلى عن ارتداء الطربوش وارتداء القبعة بدلاً منه، وهى لباس الرأس الذى يستخدمه العالم المتحضر بأسره"(٢).

فقد اعتقد كل من فوكوزاوا وأتاتورك، مثل كثير من معاصريهم أن الغرب هو تجسيد للنموذج الذى ينبغى التطلع إليه. بل لقد قال "صن يات - سن" أحد أعظم المصلحين الصينيين فى أوائل القرن العشرين: "إننا نحن المتحضرين فى الصين، ليس لنا أى فائدة، ولكننا إذا ما أخذنا الحضارة

الغربية مثلاً لنا فى المستقبل، فإننا يمكن أن نحوّل ضعفنا إلى قوة، وأن نحول القديم إلى جديد"(٣).

وقد قدم "أمارتيا سن" Amartia Sen شرحًا للكيفية التى اتبعها البريطانيون مع الهنود للحط من قيمة ثقافتهم. ويشير فى هذا إلى الكتاب الكلاسيكى الصادر عام ١٨١٧ بعنوان "تاريخ الهند البريطانية" والذى كتب فيه جيمس ميل James Mill، وهو أحد موظفى شركة الهند الشرقية، والذى هاجم الثقافة الهندية وتقاليدها الفكرية، مستخلصا أنها كانت ثقافة بدائية. وقد عكس هذا نظرة جيمس ميل للهند، فقد كان يعتقد أنها أمة بربرية نهضت تحت الرعاية الحميدة للإمبراطورية البريطانية. واتساقًا مع معتقداته، كان ميل توسعيًّا فى تناوله لباقى الدول المستقلة فى شبه القارة الهندية؛ وأضاف معللا "إن السياسة الواضحة التى ينبغى اتباعها هى إعلان الحرب على هذه الدول وإخضاعها"(٤).

كما كتبت "كاثرين مايو" Matherine Mayo كتابه "أمُنا الهند" Mother India الذى صدر لأول مرة عام ١٩٢٧ لكسب تأييد أمريكا للحكم البريطانى فى الهند. وقد قدم الكتاب الهند الهندوسية باعتبارها غير قابلة للإصلاح، خاصة مع انتشار الفقر المدقع، وتفشى الفسق والفساد"(٥). وقد رد المهاتما غاندى بقوة على كتاب كاثرين مايو قائلا: " إن هذا الكتاب فى نظرى عبارة عن تقرير لمفتش صرف صحى تم إرساله لغرض واحد وهو اختبار المصارف الصحية، وإعطاء وصف دقيق للروائح الكريهة التى تخرجها هذه المصارف. فلو كانت الآنسة مايو قد اعترفت بأنها حضرت إلى الهند لمجرد فتح وفحص مصارف للصرف الصحى، فربما لم يكن هناك سوى القليل من النقد حول ما كتبته. ولكنها تعلن عن استنتاجها الخاطئ البغيض بقدر من الانتصار، فهى ترى الهند مصرفًا صحيًّا كبيرًا"(٦).

وقد انتشر الاعتقاد بتفوق الغرب بدون مشقة، ففى عام ١٨٣٥ قال اللورد ماكولاى Lord Macaulay (والذى ينبغى إنصافه، لأنه قام بعمل جيد بإدخاله التعليم البريطانى فى الهند) إن اللغة الإنجليزية ينبغى أن تصبح لغة التعليم فى الهند، لأن المعلومات التاريخية التى وجدت فى جميع الكتب المكتوبة باللغة السنسكريتية أقل قيمة حتى من "معظم الملخصات الرديئة المستخدمة فى المدارس الإعدادية بإنجلترا"[٧]. وبعد ذلك بنحو قرن من الزمان، وفى عام ١٩٢٣، قال الروائى الإنجليزى العظيم د.هـ. لورانس D.H. Lawrence "لقد زادت دهشتى عندما رأيت مدى السمو الذى بلغته حضارتنا الأوروبية بالمقارنة مع الشرق، ومع حتى ما حلمت به الحضارات الهندية والفارسية... ومن المثير للاشمئزاز الانخداع بالتطلع إليها على أنها حضارة أسمى من حضارتنا الغربية[٨]. وأضاف أيضا "إنه من السخف التطلع إلى الشرق للحصول على الإلهام...إن الشرق جدير بالاهتمام فقط لتتبع أثر خطواتنا فى الماضى، ولكنه لا يقدم شيئًا للمضى قُدُمًا إلى الأمام. وكل ما يمكن أن نأمل فيه هو أن تقوم أوروبا بإعداد الشرق للبدء فى مرحلة جديدة "[٩].

ومازال الاعتقاد فى التفوق الغربى مستمرًا، على الرغم من عدم الإفصاح عنه صراحة، فقد كتب عالم السياسة الألمانى الشهير، كارل كايزر Karl Kaiser فى مقالة بعنوان (علاقات القوى الكبرى فى القرن الحادى والعشرين): "إن ما قام به حلف الأطلنطى NATO [فى كوسوفو] من عمليات، وإن لم تكن قانونية، فإنها تعد شرعية من جانب جميع الدول المتحضرة، كما أنها تتفق والأعراف المتبعة فى الاتفاقات الدولية الأخرى"[١٠]. وكانت هذه العبارة "جميع الدول المتحضرة" معبِّرة،. فهو لم يقل صراحة أنه يشير فقط إلى الدول الغربية، ولكن ضمنيا كان المعنى والإشارة واضحين.

ومثل هذه الأفكار المنحازة للدول الغربية والصادرة دون تفكير بدأت تتغير، ولم تعد بقية سكان العالم، والتى يبلغ عددها ٥,٦ مليار نسمة، تشعر بغياب التفوق الفطرى لديها، بل بدأ الكثيرون بالفعل فى التساؤل عما إذا كان الغرب سيظل الجزء الأكثر تحضرًا فى العالم، فما نشهده اليوم هو فى الواقع تحرر تدريجى من النفوذ الغربى.

إن التخلص من الخيوط المتشابكة للنفوذ الغربى عملية معقدة متعددة الجوانب، وعلى الغرب أن يفهم أن هذه هى سمة التاريخ المعاصر. وأحيانا أشعر بشىء من الحزن عندما تلتقط يدى الصحف العالمية الكبرى وجرائد الغرب وأقرأ تحليلاتها عن أحوال العالم. وهناك جملة مفضلة تستخدمها كل من جريدة نيويورك تايمز، والفينانشيال تايمز، ومجلة الإيكونوميست ومجلة تايم، وهى "وجهة نظر المجتمع الدولى". ويبدو أن لديها هذا الاعتقاد بأن هناك ما يطلق عليه "المجتمع الدولى" وهو الذى يمثل وجهات نظر ورؤى الغرب. وقد سألت ذات مرة ويليام شوكروس William Shawcross الكاتب والمذيع عمن كان يقصد عندما تحدث عن "المجتمع الدولى". وبعد تفكير، اعترف بأنه كان يشير إلى أولئك الذين يعيشون فى الغرب.

لقد تحرك باقى العالم إلى الأمام، وهناك عملية مستمرة لإلغاء شرعية السلطة والنفوذ الغربيين، يحفزها الإدراك المتنامى بأن المجتمعات الغربية فى الوقت الذى تتحدث فيه عن المصالح والاحتياجات العالمية فى الخطب والبيانات (اقرأ أى بيان لمجموعة السبعة G-7)، فإنها تسارع بالتضحية بالاحتياجات العالمية لتحقيق مصالحها.

وبالنظر إلى سياسات الاتحاد الأوروبى الخاصة بالمساعدات الخارجية، يتبين أن إجمالى المساعدات الخارجية فى عام ٢٠٠٥ بلغ ٨ مليارات يورو (١١,٥ مليار دولار أمريكى)، ولكن يتبين أيضا أنه قد تم إنفاق ٤٩ مليار يورو (٧٠,٨ مليار دولار أمريكى) على دعم المنتجات الزراعية[١١].

وهو ما يؤدى فى الواقع إلى إبطال جميع الآثار المفيدة لمساعداته الخارجية. ويوضح ذلك بصورة مؤلمة مدى النفاق والتظاهر. وعلى الرغم من أن تركيا إحدى أكثر الدول المؤيدة للغرب فإنها مازالت تحاول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى.

وأى سياسى يجادل بأن الغرب هو الأفضل سيدخل فى مشاكل ومتاعب سياسية. وأنا أعلم من تجربتى الشخصية مدى ما أصبحت عليه تركيا من مناهضة للأمريكيين. ففى يولية ٢٠٠٦ أجرت فينانشيال تايمز عرضًا لكتابى "ما وراء عصر البراءة" Beyond The Age of Innocence، وقالت: "إنه مناهض لأمريكا". وبعد ذلك، التقيت الناشرة التركية والتى تنشر كتبى فى تركيا لأعرف متى سيظهر كتابى باللغة التركية، فأخبرتنى "أن الجو العام فى تركيا مناهض لأمريكا، وكتابك مؤيد لأمريكا بحيث لا نجرؤ على نشره فى تركيا". وهكذا، فإن الكتاب المناهض للأمريكيين فى عيون الفينانشيال تايمز يعد فى تركيا شديد المناصرة والتأييد لأمريكا بحيث لا يمكن نشره، وهو الأمر الذى يكشف عن حدة الانقسام فى تركيا.

إن عملية التخلى عن الثقافة الغربية أعمق بكثير من قصة مناهضة أمريكا. وقد لاحظ الإعلام الغربى وجود مناهضة لأمريكا، كما وثقت عمليات المسح أيضا التى قام بها "بيو" و"زغبى" Pew & Zogby هذا الواقع من ارتفاع مستويات المناهضة لأمريكا فى العالم. غير أنه يروق للكثيرين فى الغرب الاعتقاد بأن هذه النوبة من مناهضة أمريكا مجرد مرحلة عابرة سببتها السياسات القاسية وغير الحساسة لإحدى الإدارات. وعندما ترحل إدارة بوش، فإن كل ذلك سيتغير، وسيعود العالم إلى حب أمريكا، وسيجرى احترام الغرب مرة أخرى.

ولكن هذا كله مجرد سراب، فقد تغيرت عقلية أغلب سكان آسيا الصينيون، والمسلمون، والهنود، بلا رجعة. وبينما كانوا ذات يوم ربما

يقتبسون بكل سعادة الرؤى والأفكار الغربية، فإنهم الآن ومع تزايد ثقتهم تتزايد توقعاتهم يومًا بعد يوم.

الصـــين

انطلقت الصين بأقصى سرعة إلى أبعد ما يكون، ولا يوجد الآن سوى عدد قليل من المفكرين الصينيين ممن على استعداد للاعتراف بالدرجة التى استعمر بها الغرب عقولهم. ومن هؤلاء المفكرين الأستاذ وُو زينجدنج Prof. Wu Zengdeng، والذى كتب بصراحة عن الاستعمار الغربى للعقل الصينى فقال: منذ أواخر حكم أسرة كوينج وتحت وطأة تنامى قوة الغرب، فقد المفكرون الصينيون تدريجيا ثقتهم فى الحضارة الصينية؛ فقد حطوا من قدر ثقافتهم وحضارتهم، ونظروا إليها باعتبارها مهد الشرور والكوارث، وذلك نتيجة لشعور قوى بالذل وعدم احترام الذات. فقد نظروا إليها باعتبارها مجرد آلاف السنين من "التاريخ البربرى"، وأن السنوات العديدة من التاريخ الكونفوشيوسى ليست سوى شكل من أشكال الحكم الفردى الإقطاعى المطلق. كما رأى هؤلاء المفكرون أنه لم تكن هناك حضارة صينية، لأن الصين لم تكن بها حرية أو نهضة علمية أو دين؛ فقد قاموا بهدم أسطورة الحضارة الصينية من ناحية، ومن ناحية أخرى عملوا على تجميل وتعظيم الحضارة الغربية، واختلاق الأساطير عنها. وكانوا يعتقدون أن الحضارة الغربية هى الحضارة الحقيقية لمجرد أنها أنفقت ألفى سنة فى البحث عن الحرية والديمقراطية والعلوم الإنسانية والذات الإلهية.

وقد أدت نظرة المفكرين الصينيين للحضارة الغربية إلى وقوعهم فى موقف حرج؛ فقد أقاموا بنيانًا مصطنعًا لأسطورة الحضارة الغربية يحل محل حقيقة هذه الحضارة متأثرين بما يروج له الغرب، فقد كان الغرب لعدة

قرون، يدبّر ويلفّق الكثير من الأساطير، وكانت أكبر هذه الأساطير أن الحضارة الغربية هى الحضارة الحقيقية أما غير الغربيين فهم "همج" متوحشون.

وليس من المستغرب أن يكون المفكرون السياسيون الغربيون المحدثون قد وضعوا – عند بنائهم لمفهوم الأمة أو الدولة – دون استثناء مفهومى "الفطر الطبيعية" state of nature و"المجتمع المتحضر" Civilized Society. جنبًا إلى جنب، وطبقًا لوجهة نظرهم فإن الفطرة الطبيعية تمثل الهمجية والجهل وانعدام النظام، بينما يشير "المجتمع المتحضر" بالطبع إلى الحضارة، والعقلانية والنظام. ومن الناحية التاريخية جرى التوسع فى مفهوم "المجتمع المتحضر" باستمرار، ابتداء من تمثيل سكان أمريكا الأصليين فى القرن السابع عشر ثم امتد ليشمل الشعوب الإفريقية فى القرن الثامن عشر، إلى أن أصبح فى النهاية يشمل الهنود والصينيين وغيرهم من الشعوب الشرقية فى القرن التاسع عشر. ويكفى القول بأن غير الغربيين "همج" فى عيون الغرب، لم "يعتادوا النظام" من خلال مجتمع عقلانى متحضر، ومن ثم فإن سيطرة الغرب على تلك الشعوب غير الغربية وإخضاعها لها ما يبررها تمامًا(١٢).

وتعبر آراء وُو زينجدنج عن الموجة الجديدة من الفكر الصينى الذى تخلص من أسطورة التفوق الغربى، فقد التقيت بعديد من المفكرين الصينيين على مدار العقد الماضى، ولاحظت زيادة ثقتهم بثقافتهم وحضارتهم. فيتفق الكثيرون مع الأستاذ "وو" حين كتب فى إحدى مقالاته: " إن الإنجازات العظيمة التى حققتها الصين والانفتاح طوال مدة عشرين عامًا دليل دامغ على حيوية الحضارة الصينية. فنجاح الإصلاح والانفتاح لما يزيد على عشرين سنة، يؤكد على قوة وعظمة الحضارة والتقاليد الصينية القديمة. إن هذه القوة وليست الأغانى والرقصات التى تنشد احتفاءً بالعولمة هى التى منحت الصين القدرة على التقدم. وهذا ليس شكلا من أشكال الإكزنوفوبيا(*)، ولكنه إيمان عظيم بالحضارة الصينية القديمة"(١٣).

(*) الإكزنوفوبيا: Xenophobia مرض الخوف (الرعب) من الأجانب. (المترجم)

ويمثل التخلص من أسطورة التفوق الغربى أحد أبعاد عملية التخلى عن الثقافة الغربية فى الصين. بيد أن هناك أبعادًا أخرى، منها عدم قدرة كثيرين فى الغرب على فهم الواقع الجديد فى الصين. فبينما تجرى عملية عميقة لإحياء الثقافة الصينية، مازال كثيرون فى الغرب لا يمكنهم حتى تصور إمكانية حدوث ذلك؛ فمجتمع "غير حر" مثل الصين – فى رأيهم – لا يمكن أن يحقق أى تقدم.

ويكشف هذا العجز الغربى عن رؤية مدى سعادة معظم الصينيين بأحوالهم الجارية مدى التحيز العقائدى الذى أصبح عليه المراقبون الغربيون. إن العقلية الغربية لا يمكنها تصور إمكانية أن يكون شعب الصين "غير الحر" سعيدًا. إذ يبدو أن العقل الغربى لديه مفهوم إيديولوجى أحادى لمصطلح "الحرية" يتسم بالجمود. فيرى الغرب الحرية فضيلة مطلقة، ويرى الحديث عن أى شعب على أساس أنه "نصف حر" أمر مثير للضحك.

ولكن الحرية يمكن أن تكون نسبية، ويمكن فى الواقع أن تتخذ أشكالا عديدة، فنجد أن الصينيين حققوا بالفعل قدرًا كبيرًا من الحرية إذا ما قارنا حياتهم اليوم بحياتهم منذ بضعة عقود مضت. فالحرية ليست مفهومًا أحاديًّا جامدًا بل يمكن أن تكون ذات مستويات عديدة . ومعظم البشر، وخاصة أولئك الذين يعيشون فى مجتمعات نامية فقيرة، يمكنهم التمييز بين هذه المستويات، وإحدى الطرق لتوضيح هذه المستويات هى تطبيقها على حالة الصين، الذى ينظر الغرب إلى شعبها على أنه "غير حر".

إن المستوى الأساسى فى مفهوم الحرية هو التحرر من الحاجة. فالإنسان الذى لا يمكنه أن يطعم نفسه أو أسرته لا يمكن أن يكون حرًّا ، فعدم قدرة الفرد على إشباع احتياجاته الأساسية أكثر تدميرا لحريته من العيش فى مجتمع منغلق سياسيا. وعندما تخبر شعبا فقيرًا يناضل للبقاء على قيد الحياة بأنهم أصبحوا أحرارًا "لأن أحد الحكام الطغاة البعيدين عنهم قد

تمت إزاحته عن الحكم فإن ذلك ليس له معنى بالنسبة لهم. فالحرية تأتى مع قدرة الفرد على توفير احتياجاته والعيش بأمان، وبهذا المعنى فإن الصينيين لم يتمتعوا أبدًا بحرية أكثر مما يتمتعون به الآن؛ فقد عانت الصين لعدة قرون من المجاعات، وعاش مئات الملايين فى ظروف قاسية، يناضلون للبقاء على قيد الحياة. ولكن نتيجة لنمو الصين السريع خلال العقود الثلاثة الماضية انخفض عدد الصينيين الذين يعيشون فى فقر مدقع (طبقا لتعريف الأمم المتحدة) انخفاضا ملحوظًا من ستمائة مليون نسمة إلى ما يزيد قليلاً عن مائتى مليون نسمة. إن أربعمائة المليون نسمة الذين تم انتشالهم من براثن الفقر المدقع لم يشعروا أبدا بمثل هذا القدر من الحرية (وذلك فى ظل حكم الحزب الشيوعى الصينى).

والمستوى التالى للحرية هى الحرية النابعة من الشعور بالأمان Freedom of security، وأى مجتمع يوفر الأمان لمواطنيه يزيد من حريتهم. فافتقار الشعور للأمن والأمان ينتقص من شعور الإنسان بحريته. وهذا هو السبب فى أن كثيرا من العراقيين يجدون صعوبة فى الشعور الآن بأنهم يتمتعون بحرية أكثر مما كانوا يتمتعون بها تحت حكم صدام حسين، حتى وإن كان حكمه قاسيا وجائرًا. ففى ظل حكم صدام كان يمكن لمعظم المواطنين السير فى شوارع بغداد بدون خوف من احتمال الموت نتيجة التعرض لإطلاق النار دون تمييز من المليشيات، أو للقنابل الملقاة على جوانب الطرق. وعلى النقيض، فإن سكان بكين لم يتمتعوا أبدا بمثل هذا القدر من الأمن والأمان. فيود أهالى بغداد لو يذهبون للعيش فى بكين، إذن فأى منهما توفر لمواطنيها حرية أكبر؟

والمستوى الثالث من الحرية هو حرية اختيار المرء لعمله، وقد كان وجود هذا المستوى من الحرية سببًا حاسمًا فى تزايد شعور المواطنين بالحرية فى أعقاب الثورة الصناعية؛ فقبل الثورة الصناعية لم يكن لدى

الفلاحين الأوروبيين أى خيار غير العمل عبيدًا أو أشباه عبيد لسادتهم من الإقطاعيين أصحاب الأراضى. ولكن مع الثورة الصناعية، وما تبعها من اقتصاد رأسمالى، تهيأت الفرص لكل من كانوا فى قاع السلم الاجتماعى أن يتركوا الريف للعمل فى المدن، وهاجر ملايين الأوروبيين إلى المدن بحثًا عن حياة أفضل، فقد أتت الموجة الأولى من الحرية وشعر بها العمال الأوروبيون مع قدرتهم على اختيار وظائفهم.

وبالمثل، فإن النمو الاقتصادى السريع للصين قد حقق تحريرًا مماثلا لملايين العمال الصينيين، فهاجر ملايين الصينيين الذين لم يعودوا مقيدين بظروف العمل القاسية فى قطاع الزراعة إلى المدن. وفيما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ ازداد عدد سكان الحضر بنحو ١٠٠ مليون نسمة؛ ليبلغ عدد سكان الحضر فى الصين ٥٢٧ مليون نسمة (أو ما يعادل ٤٠% من إجمالى السكان)[١٤]. صحيح عندما سأل الإعلام الغربى هؤلاء العمال الجدد عن أحوالهم، وصفوا أحوال العمل بأنها مروِّعة. وتم بصفة خاصة تشويه سمعة مصانع نايكى Nike للأحذية، لأنها كانت توظف الفتيات الصغيرات بأجور متدنية؛ حيث بلغت أعمار الفتيات العاملات ما بين ستة عشر عامًا واثنين وعشرين عاما، وكانت النساء اللائى تزيد أعمارهن عن خمس وعشرين عامًا يعتبرن من ذوات الأعمار الكبيرة جدا، ويتم إعادتهن إلى ولاياتهن الأصلية. وكان معظم العمال يحصلون على أجر يبلغ نحو ٤٠ دولارًا شهريا، بما فى ذلك الوقت الإضافى والعلاوات[١٥]. ولكن ومع كل ذلك فإن هذه الأجور المتدنية أعلى مما كان يمكن الحصول عليه من العمل فى الحقول، كما أن العمل فى الغرف مكيفة الهواء أكثر راحة من العمل فى زراعة الأرض تحت الشمس الحارقة. كما أدى الانتقال من منازل الفلاحين الصغيرة إلى المساكن الحضرية إلى حصولهم على بعض الحقوق الإضافية.

وهو ما يفسر اختيار ملايين الصينيين رجالاً ونساءً الانتقال إلى وظائف جديدة في الحضر؛ حيث وجدوا أن هذا الانتقال يمنحهم مزيدًا من الحرية.

فإذا أخذنا في الاعتبار أنه على امتداد الحضارة الصينية التي استمرت ثلاثة آلاف سنة، لم تتمتع الجماهير الصينية بهذه الحرية إلا في السنوات الثلاثين الأخيرة، أي ما يعادل مجرد ١% من الخط الزمني للحضارة الصينية، في الوقت الذي ينظر فيه معظم الغربيين إلى حرية اختيار المرء لعمله باعتبارها أمرًا مسلمًا به، يمكننا أن نفهم لماذا شعر ملايين الصينيين بهذا القدر العظيم من التحرر مع الشروع في تطبيق اقتصاديات السوق الحرة، ولماذا ترك كثيرون مقاطعاتهم لأول مرة في حياتهم. وبالفعل يتمتع الصينيون بمستوى معيشة أعلى مما وصل إليه آباؤهم أو أجدادهم، وبدأ الكثيرون منهم كذلك في السفر للسياحة. وبالفعل، من الصعب العثور على مكان للمشي في الأماكن السياحية في الصين من الازدحام الشديد بسبب ملايين الصينيين الذين يزورون الآن أماكن مثل سور الصين العظيم، والذي لم يكن يزوره سوى آلاف الصينيين.

إن القدرة على اختيار العمل أدت إلى تمتع الصينيين بالحرية بشكل هائل. فلم يتمتع الصينيون بأي من هذه الحريات خلال ثلاثة آلاف عام من للحكم الجمهوري في الصين خلال المدة من ١٩١١ حتى ١٩٤٩. أو في خلال حكم ماو منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٧٦، فقط بدءًا من عام ١٩٧٨ عندما قام دينج إكسياوبنج بفتح الاقتصاد الصيني بدأ الصينيون يتمتعون بهذه الحرية.

في يناير عام ١٩٧٩ قام دينج إكسياوبنج بزيارة رسمية للولايات المتحدة، واستقبله الرئيس جيمي كارتر، الذي أخبره بأن الكونجرس قد أقر تعديل جاكسون – فانيك في عام ١٩٧٤، والذي سمح بإقامة علاقات تجارية

مع الدول التى سمحت بحرية الهجرة. وقد أقر الكونجرس هذا التشريع فى محاولة للضغط على الاتحاد السوفيتى للسماح بحرية هجرة اليهود، وأنصت دينج دون أن يبدو عليه التأثر، بينما كان الرئيس كارتر يقدم عرضه العاطفى لحق حرية الهجرة. وعندما انتهى الرئيس كارتر، سأله دينج: "كم صينيا تريد منى أن أسمح لهم بالهجرة إلى الولايات المتحدة، مليون؟ أم عشرة ملايين؟ أم مائة مليون؟ يمكنك أن تأخذ أى عدد تريده". وكانت هذه الإجابة كافية، ولم يحاول الرئيس كارتر أن يضغط على هذه النقطة أكثر من ذلك.

أما "مائة المليون" صينى الذين لم يقبلهم كارتر فى أمريكا فلم يظلوا أسرى. بل على العكس شهد كثيرون تحسنا حقيقيا فى ظروفهم الحياتية. وقد حدث هذا لأن الصين اتبعت مبادئ اقتصاد السوق الحرة التى كانت أمريكا تبشر بها العالم. كانت أمريكا قد "حررت فعلا مئات الملايين من الصينيين، حتى على الرغم من استمرار النظرة إليهم على أنهم أسرى للحزب الشيوعى الصينى. وعلى مر السنين خفض الحزب الشيوعى الصينى أيضا من ضوابطه ورقابته على السفر إلى الخارج. ولذا، فهناك اليوم ملايين الصينيين الذين يسافرون إلى الخارج، بينما فى عام ١٩٩٢ كان عدد الصينيين الذين سافرو للخارج لا يزيد على ٢,٩٣ مليون شخص فقط (وكان معظمهم من الوفود الحكومية)، وفيما لا يزيد عن عقد واحد ارتفع عدد الصينيين الذين سافروا للخارج إلى ٣٤,٥٢ مليون نسمة. وقد وصل العدد منذ شهر يناير وحتى شهر مارس ٢٠٠٧ إلى ٩,٧ مليون مسافر، أى بزيادة قدرها ١٤,٥% فى الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦[١٦]. ومن العجيب، أنهم كانوا يعودون بمحض إراداتهم إلى بلادهم حيث "لا توجد حرية".

وتعد أيضا الحرية من الاعتقال والحبس العشوائى والالتزام بحكم القانون أحد مستويات الحرية، ولكن ما زال أمام الصين طريق طويل فيها، فهذا المستوى من الحرية والمساواة فى الحقوق جديد نسبيا حتى فى

المجتمعات الغربية. ففى عصور الإقطاع لم يكن العبيد يتمتعون بحقوق متساوية، ولم يكن لهم سوى عدد محدود من الحقوق، وكان يتم القبض على كثيرين منهم عشوائيا وجلدهم، وأحيانا إعدامهم، لعدم طاعة سادتهم من الإقطاعيين.

وأحد المستويات الأخرى للحرية هو حرية التفكير. وهنا قد يبدو المجتمع الصينى محرومًا؛ إذ إن الصين ما زالت مجتمعًا منغلقًا. ولكن فى إحدى تناقضات عصرنا الحديث، فإن المجتمع الصينى يزداد انفتاحًا من الناحية الاجتماعية والفكرية؛ إذ تتطلب الحرية الاقتصادية والمنافسة أن يتساوى التجار وأصحاب الأعمال ورجال المصارف فى الحصول على المعلومات التى يحصل عليها منافسوهم الاقتصاديون فى المجتمعات الحديثة الأخرى. وفى الوقت نفسه، فإن التكنولوجيا الحديثة، وخاصة انتشار استخدام شبكة الإنترنت - ربما يكون فى الصين أسرع من معظم الدول الأخرى - قد جعل من الصعب قطع هذا التدفق المعلوماتى. وتشير بعض التقديرات إلى أن لغة الماندرين سرعان ما ستحل محل الإنجليزية باعتبارها أوسع اللغات استخداما فى مواقع الشبكة.

ولا يرى معظم الغربيين فرقا بين حرية التفكير وحرية التعبير، إذ يرون أن الحريتين وجهان لعملة واحدة، أما الصينيون فيمكنهم أن يروا أن يشعروا بالفرق. ففى كثير من النواحى ما زالت حريتهم فى التعبير محدودة، ومع ذلك، يدركون أيضا أنهم فى خلال القرون الماضية لم يتمتعوا أبدًا بحرية أكبر مما يتمتعون به الآن للتفكير؛ فالجامعات الصينية الآن تبدو مثل الجامعات الأمريكية أو الأوروبية الحديثة.

وقد كتب اثنان من الأكاديميين الأمريكيين - هما ياشنج هوانج Yasheng Huang من مدرسة سلون للإدارة، التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، وتارون خنًا Tarun Khanna من مدرسة هارفارد للأعمال - مقالا

عن الأداء المقارن للاقتصادين الصينى والهندى. وأوضحا تباين ردود الفعل فى الصين والهند على مقال سابق كانا قد كتباه عن نماذج التنمية المقارنة (Huang & Khanna,2003) حيث كتبا :

"يوضح تباين ردود الفعل فى الصين والهند على هذا المقال الاختلاف فى طبيعة الفكر السائد فى الدولتين، ويقدم دلائل على التطورات المحتملة فى الدولتين. فقد كانت ردود الفعل الهندية فورية، وقامت مجموعات من أصحاب أعمال هنود، وصناع سياسات، واتحادات تجارية، وجامعات هندية، بالكتابة إلينا، وقاموا بتشكيل مجموعات لقراءة وبحث المقال؛ الأمر الذى يكشف عن حرية الصحافة فى المجتمع الهندى. بينما كانت ردود الفعل الصينية الأولية مترددة بل وعدائية أحيانا. وكانت إحدى الجامعات الصينية شديدة الحذر والاحتياط فيما يتعلق بالسماح بعقد مناقشة حول الموضوع لحساسية الموضوع. ولكن بمجرد أن سمحت الرقابة الصينية بنشر المقال، فى ١١ نوفمبر ٢٠٠٣ على Chinanews. Com وهو موقع إلكترونى تديره وكالة الأخبار زينوا Xinua، انهالت التعليقات وسحبت الجامعة التى سبق أن اعترضت على المقال شكواها. وكانت هناك أربع ترجمات أو خمس للمقال، وهو ما يكشف عن تقييد التدفق المعلوماتى فى الصين مقارنة بالهند.

غير أنه من ناحية أخرى فإن رد الفعل الصينى إزاء المقال من حيث المنهاجية يعد أكثر عمقا عما رأيناه فى الهند. فقد قام عدد من البيروقراطيين الصينيين، المسلحين بالبيانات والحقائق عن كلا البلدين، بمناقشة الورقة بالتفصيل معنا فى بوسطن. وكانت مناقشة الإعلام الصينى للنقاط الرئيسية التى أثرناها فى المقال تتسم بالجدية، كما ارتفعت أعداد الوفود العلمية الصينية التى يتم إيفادها للهند، وبحثت أجهزة الإعلام الصينية عن سفراء الصين السابقين إلى الهند للتعرف على انطباعاتهم عن البلاد. هذا بالإضافة إلى أن بعضا من أبرز المفكرين الصينيين، على الرغم من تحفظهم فى

الحكم على ما ورد فى نهاية مقالنا، أشاروا جميعًا إلى أن هناك حاجة لمزيد من الفهم عن الجارة الجنوبية العملاقة للصين.

وعلى النقيض لم تقم الأطراف المقابلة فى الحكومة والإعلام الهندى ولم يقم أعلام السياسة والبيروقراطية الهندية بتحليل المقال بنفس العمق الذى أجراه نظراؤهم الصينيون(١٧)".

وذات مرة وصف براتاب بهانو ميهتا Pratap Bhanu Mehta – أحد الأكاديميين البارزين فى الهند – الاختلاف بين المجتمعين الصينى والهندى بكلمات بسيطة، فقال: "إن الصين كانت مجتمعا مغلقا بعقول متفتحة، بينما كانت الهند مجتمعا مفتوحا به عقول مُغلقة". ويكمن الفارق فى حرية التعبير، وهى إحدى أعظم عناصر القوة فى المجتمعات الغربية ما لم تكن أعظم ميزة تنافسية لديهم. وهناك اقتناع عام لدى المفكرين الغربيين بأن قدرتهم على الشك والبحث فى المعتقدات السياسية والثقافية والفكرية قد لعبت دورًا جادًا فى التنمية السياسية والاقتصادية للغرب.

ويجب على قادة الصين أن يدركوا أنهم إذا لم يسمحوا بقدر أكبر من الحرية السياسية فإن جميع جهودهم لتحديث الصين وإلحاقها بالعالم المتقدم ستبوء بالفشل. وإذا سمحوا بذلك، فإن كثيرا من الأسئلة يمكن توجيهها عن قانونية أو شرعية حكم الحزب الشيوعى الصينى للصين (ومن الغريب، أنه إذا سمح قادة الصين بإجراء مثل هذه المناقشة الحرة، فقد ينتج عنها تفاهم بأن حكم الحزب الشيوعى الصينى للصين كان شرعيا، لأنه أدى إلى رفع مستوى المعيشة بمعدلات عالية. وإذا تم تقييم جوانب القوة والضعف للحكومة الحالية فسيتبين أنها الأفضل مقارنة بالحكومات المختلفة التى تعاقبت على الصين).

وقد يواسى قادة الصين علمهم بأنه رغم كل الادعاءات الغربية فإن حرية التعبير ليست مطلقة فى معظم المجتمعات الغربية، فهناك الكثير من الموضوعات التى لا يقترب منها السياسيون الغربيون خشية عواقبها السياسية. (وبالطبع هم لا يخشون السجن، وإنما فقط انتهاء مستقبلهم السياسى).

وفى الولايات المتحدة أحد هذه الموضوعات هو تنظيم حمل السلاح. ففى أبريل عام ٢٠٠٧، قام تشو سوونج – هوى Cho Seung-hui وهو طالب فى مدرسة فرجينيا الفنية .Virginai Tech بقتل ثلاثين من زملائه الطلبة واثنين من مدرسيه، ثم قتل نفسه بعد ذلك، وكان هناك سيل من الحزن والأسى والشجب والإدانة، سواء فى أمريكا أو فى بقية أنحاء العالم. ولكن فى غمار السباق الرئاسى للولايات المتحدة لم يتحدث علنًا أىٌّ من المرشحين والبالغ عددهم نحو ٢٤ مرشحا، ولا أىٌّ من المرشحين البارزين، عما كان كل شخص تقريبا خارج أمريكا يقوله بحرية: إن المأساة أظهرت الأضحوكة الأمريكية للسماح بحرية بيع الأسلحة الأتوماتيكية، والدرجة التى سيطرت بها سياسيا جماعات الضغط القوية المؤيدة لحمل السلاح فى واشنطن. وبينما يحث كثير من الأمريكيين السياسيين المجتمعات ذات النظم السياسية المغلقة نسبيا على قول "الحقيقة للسلطة"، فإن السياسيين الأمريكيين يحجمون عن القيام بذلك عندما يمكن أن يؤدى هذا إلى إلحاق الضرر بمناصبهم السياسية. فحتى فى أمريكا، الحرية لها حدود.

وأهم الحقائق عن المجتمعات الغربية هى أن أى قائد لا يمكن أن يستمر فى منصبه بدون موافقة الشعب. وهذه الحقيقة هى التى تفرق بين المجتمعات الغربية والمجتمعات غير الغربية، فقد أعطت حرية اختيار الشعب لحكامه ميزة تنافسية للمجتمعات الغربية. وحرية اختيار المرء لمن

يحكمه هى إحدى المستويات المهمة للحرية، وأحد الحقوق التى ينبغى أن تتطلع المجتمعات كافة للحصول عليها.

ولكن فى تناقض آخر لعصرنا، فإن المجتمعات التى ترغب فى الحصول على هذه الحرية ينبغى أن تهدف إلى تحقيقها بعناية وحرص. فقد أوضح التاريخ الحديث أن التسرع والاندفاع غير الناضج نحو الديمقراطية بدون الاستعدادات الكافية يمكن أن يؤدى إلى كارثة؛ فقد تم انتخاب سلوبودان ميلوسوفيتش ديمقراطيا، تماما كما تم انتخاب أدولف هتلر فى الماضى. وقد خرَّب ودمَّر ميلوسوفيتش يوغوسلافيا السابقة، وخاصة بالنسبة للسكان المسلمين فى البوسنة وكوسوفو.

ومعظم المفكرين الصينيين على وعى تام بأن الصين لا يمكن أن تصبح مجتمعا متقدمًا حديثًا إلا إذا قامت بهذه القفزة، وأصبح الشعب الصينى حرًا فى اختيار حكامه. وستكون هذه الخطوة التى سيكون على القادة الصينيين اتخاذها هى أكثر الخطوات إيلاما. فإذا كان القادة الصينيون يهتمون فقط برفاهتهم الشخصية ويخشون ضياع السلطة فى انتخابات ديمقراطية (كما حدث بالنسبة لمعظم الأحزاب الشيوعية بعد الشروع فى الديمقراطية) فلن تقدم الصين أبدا على هذه الخطوة، ولكن إذا كان اهتمامهم هو الصالح العام وليس الرفاهية الشخصية، فستصبح جميع الاحتمالات ممكنة. ومؤخرًا، أظهر بعض القادة الصينيون أنهم قادرون على التضحية بمصالحهم الشخصية لتحقيق الصالح العام. ففى عام ١٩٩٨ أخبر جو رونجى Zhu Rongji – رئيس وزراء الصين مساعديه بأن يعدوا مائة تابوت لنقل الموتى؛ منها تسعة وتسعون للذين يقتلون فى أثناء الإصلاحات السياسية فى الصين، أما التابوت رقم مائة فسيكون له، فسيصبح ضحية لبرنامجه الخاص. وفى النهاية لم يقتل جو رونجى، ولكنه بمجرد أن ترك منصبه اختفى من الحياة العامة، وتخلى عن كل سلطاته الشخصية لتجنُّب أن يصبح عبئا على خلفائه.

وتدرك القيادة الصينية الحالية تماما أنه سيكون على الصين فى نهاية الأمر أن تتحرك نحو الديمقراطية. وفى أكتوبر عام ٢٠٠٦ قام رئيس معهد بروكنج ستروب تالبوت Strobe Talbot Brooking ورئيس مجلس إدارة المعهد، جون ثورنتون John Thornton برئاسة وفد مكون من خمسين عضوًا من الولايات المتحدة إلى الصين لمقابلة قادتها. وفيما ما يلى ما قاله ثورنتون عن الرحلة:

إن أهم ما فى هذه الرحلة كان المقابلة غير المتوقعة ولمدة ٧٥ دقيقة مع السيد رئيس الوزراء وين جياباو Wen Jiabao. وفى منتصف الاجتماع، سألت رئيس الوزراء "وين" عن آرائه بشأن مستقبل الديمقراطية فى الصين. وأجاب فورًا: هذا هو أهم سؤال فى اجتماعنا اليوم، وأنا أعرف أنك مهتم جدا بهذا الموضوع، وأنا كذلك. ومضى فى حديثه ليخصص باقى الاجتماع لهذا الموضوع فقط. وكان أكثر ما يثير الدهشة هو رغبة "وين" فى التعمق فى الموضوع، وقال: عندما نتحدث عن الديمقراطية فإننا عادة ما نشير إلى ثلاثة مكونات مهمة وهى الانتخابات، واستقلال القضاء، والإشراف بناءً على الضوابط والتوازنات. و على الرغم من أن "وين"، مثل جميع القادة الصينيين، يصر على أنه مهما كان شكل الديمقراطية التى ستكون عليها الصين فى النهاية ، فإنها لن تكون مجرد نسخة بسيطة من النماذج الغربية. وتوقع أن الانتخابات المباشرة التى تجرى حاليا على مستوى القرى، إذا ما نجحت، فسوف تنتشر الانتخابات المباشرة فى الصين حتى تصل إلى المدن والمحافظات وحتى الأقاليم. ولم يتطرق الحديث لما قد يحدث بعد ذلك ... ومن جانبه، اعترف رئيس الوزراء بعيوب النظام الحالى، وطلب الصبر من الغرب على تحرك الصين التدريجى نحو الديمقراطية: نحن لدينا مشاكل كثيرة، ولكننا نعلم الاتجاه الذى نمضى إليه. واختتم "وين" حديثه قائلا:" إن الصين قبل أى شيء تحتاج إلى ثلاثة أشياء : السلام والأصدقاء والوقت"(١٨).

وبصفة عامة، قد يكون من الحكمة أن يتوقف الغرب عن رسم خطوط حادة بين ما يعد مجتمعات "حرة" و "غير حرة". فشعب الصين لم يكن أبدا أكثر حرية مما هو عليه اليوم. وفى العديد من مستويات الحرية التى تم بحثها فيما سبق، فإن الصينيين أكثر حرية مما كانوا عليه فى أى وقت سابق، فهم متفائلون بشأن المستقبل، ولكن ماذا عن الغرب؟ إن معظم الأوروبيين ينظرون للمستقبل نظرة تشاؤمية، ولديهم خوف حقيقى من تناقص حرياتهم. كما أن لديهم إحساسًا بتناقص أمنهم الشخصى، خاصة مع الغضب الذى يحيط بهم فى العالم الإسلامى، ومع التفجيرات الإرهابية فى المدن الأوروبية. كما يخشى معظم الشباب الأوروبيين من عدم قدرتهم فى المنافسة على الوظائف فى مواجهة نظرائهم الصينيين والهنود. وبدلا من أن يشعروا أنهم يعيشون فى رفاهية، بدأ كثير من الشباب الأوروبى يشعر بالحسد من الصينيين والهنود، الذين يبدو أن مستقبلهم سيكون أفضل من المستقبل فى أوروبا.

وفى مقابل هذه الخلفية لازدياد التفاؤل الصينى وازدياد التشاؤم الأوروبى، نجد أن بعض المعلقين الغربيين يرون أن الصين لم تحقق شيئًا ذا مغزى فى العقود الأخيرة. أما أنا فقد قابلت وتباحثت مع كثير من صناع السياسة الصينيين والأوروبيين. ووجدت عقول الصينيين متفتحة، وشغوفة بالتعلم، أما العقول الأوروبية فتحتوى على خليط متناقض من الغرور الثقافى وانعدام الأمن. ومن بين الاثنين فلاشك أن العقول الصينية ترغب فى اكتشاف حلول جريئة ومبتكرة، وهم أكثر سعادة عندما يفكرون خارج الأطر المعتادة.

ولكن على الرغم من ذلك، نجد أن بعض المعلقين الغربيين مثل جاى دوجونكيير Guy de Jonqiére كاتب العمود الخاص بآسيا والمعلق لجريدة فينانشيال تايمز، قد كتب فى عام ٢٠٠٦:

ليس لدى آسيا سوق للأفكار، وهذا أمر عجيب مع نمو الصين المذهل؛ فعندما تبنت المنطقة "القيم الآسيوية" باعتبارها نوعًا من الفلسفة المتميزة منذ ما يقرب من عقد من الزمان، تبين أنها كانت مجرد محاولة لخدمة الذات لتبرير الحكم الفردى المطلق.

وعلى النقيض، فإن دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تعد سوقًا للأفكار. فالأفكار الجديدة هى نتاج الاختلاف الثقافى والحوار البناء، وبالتالى ليس من قبيل المصادفة أن تتدفق الأفكار بحرية فى دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ حيث إنها لا تتسامح فحسب مع الاختلاف بل تشجعه باعتباره مفيدًا اجتماعيا.

وبالنظر إلى تعقيدات السياسة الصينية، نجد أنه ليس كثير من الصينيين يرحب بالحديث صراحة عن إحباطهم مع الناقدين الغربيين الذين ما زالوا يحاولون رسم صورة الصين باللونين الأسود والأبيض. وكان أحد الصينيين المستعدين للحديث عن ذلك هو لو ييى Lu Yiyi الذى كتب يقول:

للكشف عن غموض الصين، يحتاج النقاد الغربيون أولا إلى تطوير إطار تحليلهم الذى عفا عليه الزمن، وعليهم أن يدركوا أن الصين قد تجاوزت مرحلة الاختيارات البسيطة: المضى على طريق الإصلاح أم التراجع عنه، مزيد من التحرير أم الكبح، الديمقراطية أم الإبقاء على الحكم السلطوى، فالآن تتعايش جميع الاتجاهات المتعارضة معًا. وإذا ما أشارت سياسة معينة إلى التحول فى أحد الاتجاهات، ستظهر سياسة أخرى تشير إلى تحول فى الاتجاه المعاكس. ففى هذه الأيام توجه السياسات فقط لتناول وعلاج موضوعات بعينها، وذلك وفقًا لاعتبارات عملية غير تلك الواردة فى أى برنامج معين، وبالتالى فمن المضلل الاسترشاد بسياسة معينة للقول بوجود اتجاه معين.

لقد تخطى الحزب الشيوعى نقطة اللاعودة، فهو يناضل مع حقيقة جديدة. وفى هذه الأيام ليس هناك قائد يمكن القول عنه بأنه مصلح أو متشدد بصفة مطلقة؛ فتعدد التحديات التى تواجهها البلاد تفرض تعدد الخيارات أمام القادة السياسيين.

ومن هذا المنطلق، فإن النقاد والجمهور فى الغرب فى حاجة إلى البدء فى توجيه أسئلة مختلفة لتحسين فهمهم عن الصين. يعد موضوع الإصلاح السياسى أحد الأمثلة الجيدة فى هذا الصدد، فلم يتم طرح نظام انتخابى فى ظل تعددية حزبية، ولا ينتظر أن يحدث ذلك فى المستقبل المنظور، إلا أن هذا لا يعنى أن التغير السياسى لا يجرى على أساس يومى.

فمنذ أول يوم، وقد صاحب الإصلاح الاقتصادى إصلاح لنظم الحوكمة إن لم يكن إصلاحًا سياسيا. وقد أسفر هذا عن العديد من النتائج المحمودة مثل، تنظيم جلسات استماع عامة عن أسعار الخدمات المقدمة من الحكومة، وقد شجعت المشاركة الشعبية فى عملية اتخاذ القرار، كما ساهمت قواعد زيادة الشفافية الحكومية فى ارتفاع درجة الرقابة الشعبية على الحكومة.

ولذا، لا توجد إجابة عن سؤال عام مثل إذا ما كان هناك ثمة إصلاح فى الصين أم لا. ولكن يمكن الإجابة عن سؤال حول ماهية تغيرات سياسية محددة حدثت بالفعل فى الصين، فالإجابة عن مثل هذه الأسئلة ستؤدى إلى معرفة أعمق بالوضع السياسى فى الصين، وتجعل التنبؤ بالتطورات السياسية المستقبلية أكثر سهولة.

إن غموض مستقبل الصين لا ينبع فقط من مجرد عدم اليقين من المستقبل، بل يرجع جزئيا إلى عيوب فى العدسة التى ينظر من خلالها

للمستقبل. وحتى إذا لم نتمكن من كشف الغموض، فإننا على الأقل سنحصل على فرصة أفضل إذا ما شحذنا أدواتنا التحليلية[٢٠].

إن ما فعله لو ييى Lu Yiyi لم يزد على مجرد البحث فى تعقيدات المشهد السياسى الصينى، ولكنه كان يمكنه أيضا أن يتحدث عن تطور رائع، ألا وهو إعادة إحياء شباب إحدى أعظم حضارات العالم. ومع تحسن الأداء الاقتصادى وتراكم الثروة أصبحت الصين الآن تشعر بالتواصل مرة أخرى مع ماضيها الغنى من خلال منظور ثقافى جديد، وهو نفس الإحساس الذى شعر به الغرب عند نهضته.

وأصبحت المتاحف ومعارض الفنون تفتح الآن فى الصين بمعدلات مدهشة، وطبقا لإحدى مقالات جريدة الإندبندنت The Independent فإن هناك ١٠٠ متحف سيفتح أبوابه فى الصين قبل الألعاب الأوليمبية فى عام ٢٠٠٨، وفى تحرك يعيد إلى الأذهان الخطط الخمسية فى عهد الرئيس ماو، أعلنت السلطات أن عددًا لا يكاد يصدق، يبلغ ١٠٠٠ متحف سيفتح بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يعنى أنه سيكون هناك متحف حديث فى كل مدينة مهمة فى الصين. وتضم بكين الآن ١١٨ متحفا، وتخطط لبناء ٣٠ متحفا آخر لتكون مستعدة عند انعقاد دورة الألعاب الأوليمبية. وتخطط شنغهاى إلى افتتاح ١٠٠ متحف جديد خلال السنوات الأربع القادمة. أما إكسيان Xian، وهى مدينة رئيسية وكانت عاصمة للصين لأكثر من ألف ومائة عام، فلديها متحف عالمى تم تحديثه بإتقان، وهو متحف شانكسى shaannxi التاريخى الذى يقع فى بناية جميلة من طراز تانج Tang ويضم نحو ٣٧٣٠٠٠ قطعة أثرية، وتتراوح ما بين بقايا الأدوات المستخدمة فى الدفن من العصور المبكرة لأسرتى "شانج" و"جو" Shang & Zhou الحاكمتين إلى بقايا عظام حيوان وحيد القرن من القرن الرابع قبل الميلاد، وآثار من عصر أسرة مينج Ming كما تضم المدينة أيضا أول متحف صينى تحت الأرض، وهو متحف

هانا يانج لينج Han Yan Ling الذى يحتوى على مجموعة عالمية المستوى من بقايا عصر أسرة هان Han[٢١].

وقد تحدث يينج جو Ying Zhu العالم بجامعة سيتى بنيويورك، قائلا إن الاتجاهات فى التليفزيون تكشف عن الموجات الجديدة فى الثقافة الصينية، وإن الشعب الصينى مفتون بتاريخه وباستعادة التواصل معه. وكتب يينج قائلا:

منذ منتصف تسعينيات القرن الماضى انتشر عرض المسلسلات التاريخية فى أوقات الذروة فى القنوات الصينية، ووصل انتشار هذه المسلسلات إلى الذروة فى أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادى والعشرين بمسلسلات القصور، أو ما أطلق عليه النقاد الصينيون "دراما كينج" Qing dramas، والتى تصور عصر أسرة كينج فى خلال الفترة من ١٦٤٤ حتى ١٩١١. ولكن دراما كينج ليست ظاهرة جديدة فى الصين؛ فقد بدأت فى الظهور فى القنوات الصينية فى أواخر ثمانينيات القرن الماضى. ولكن فى الوقت الذى ركزت فيه دراما كينج فى الثمانينات على الفساد والتدهور الثقافى فى أواخر عصر كينج، فإن الدراما التى عرضت فى التسعينيات وأوائل القرن الحادى والعشرين كانت تمجد وتشيد بالرخاء والوحدة الوطنية فى أوائل عصر كينج.

ويقول يينج إن المسلسل التليفزيونى الشهير "عصر يونج جينج" Yong Zheng Dynasty والذى تم بثه عام ١٩٩٩ "قد ذكّر الصينيين برئيس وزرائهم السابق جو رونجى Zhu Rongji الذى اكتسب سمعة طيبة بمحاولته القضاء على انتشار الفساد الحكومى، وقد قيل إن جو نفسه كان يتابع المسلسل بشغف"[٢٢].

ومن المنتظر أن تؤدى جهود الصين لمحاولة إعادة اكتشاف ماضيها والتواصل معه إلى تغيير كبير فى كيمياء الثقافة الدولية. لقد بدأت الصين فى

استعادة التواصل مع ماضيها، ولا نحتاج سوى إلى النظر إلى أوقات ذروة الحضارة الصينية القديمة كى نتنبأ بسلوك الصين عندما تنتعش الحضارة الصينية، فلم تؤد ستة عقود من الحكم الشيوعى إلى إحداث تغيير فى الروح الصينية التى تطورت على مدار آلاف السنين.

ويوافق كثير من المؤرخين الصينيين على أن أعظم عصور الصين كان عصر أسرة تانج Tang. فقد كانت فترة حكم أسرة تانج التى امتدت من سنة ٦١٨ إلى ٩٠٧ ميلادية من "العصور الذهبية" فى تاريخ الصين. وقد حققت الإمبراطورية الصينية إنجازات اقتصادية وثقافية غير مسبوقة، وقدمت عددًا من الاختراعات المهمة، وضاعفت مساحة أراضيها، ودعمت نفوذها السياسى فى أرجاء قارة آسيا.

وكان الحكام من أسرة تانج يرحبون بالأفكار الأجنبية، مما جعل تشانجان Chang'an عاصمة أسرة تانج، أكثر المدن تنوعًا فى العالم. وكان التجار ورجال الدين والبعثات والوفود من الهند، وفارس، والجزيرة العربية، وسوريا، وكوريا، واليابان، يملأون الشوارع فى تشانجان، وكان تعدد اللغات الأجنبية المستخدمة أمرًا عاديا وجزءًا من الحياة اليومية. وفى فترة السلام الصينى Pax Sinica كان أكثر طرق التجارة القديمة أهمية هو طريق الحرير، الذى بلغ أوج عصره الذهبى، عندما استفاد التجار الفرس والسوجديان Sogdian من التبادل بين الغرب والشرق(*). وفى بداية عقود حكم أسرة تانج، وخاصة تحت قيادة الإمبراطور تايزونج Taizong (٦٢٧-٦٥٠ ميلادية) قامت الصين بقهر وإخضاع جيرانها من البدو الرحل فى الشمال والشمال الغربى، محققة السلام والأمن لطرق التجارة البرية التى كانت تصل حتى

(*) السغديان أو السوجديان Sodgians عشائر كانت تعيش فى مناطق تمتد فى مقاطعات سمرقند وبخارى الموجودتين حاليا فى أوزبكستان، وكذلك فى محافظة سُغد Sugud فى دولة طاجيكستان حاليًا. (المترجم)

سوريا وروما. كما كان القرن السابع الميلادى هو عصر التغيير الاجتماعى، وقد أدى نظام الاختبار الرسمى إلى تمكين الرجال المتعلمين وبدون وساطة من الالتحاق بالوظائف الحكومية الرسمية. وقد حلّت هذه النخبة الاجتماعية الجديدة تدريجيا محل الأرستقراطية القديمة، كما أسهم تعيين بعض السادة من الجنوب فى المزج الثقافى الذى كان قد بدأ فى القرن السادس. وعندما كان حكم أسرة تانج فى أوج عظمته فى الفترة من ٧١٠ إلى ٧٥٥ ميلادية، كانت الصين متقدمة كثيرا على أى حضارة معاصرة أخرى.

إن إعادة إحياء الحضارة الصينية وفقا للخطوط التى استحدثتها أسرة تانج قد يكون نعمة على العالم، وهذه الحضارة الصينية الجديدة ستكون منفتحة وعالمية، وغير منعزلة. وفى الواقع، قد تثبت الحضارة الصينية أنها أكثر انفتاحا وعالمية من المجتمعات الغربية. وتقوم الصين بالفعل بتقديم الأعمال الثقافية الغربية البارزة إلى سكانها، فيوجد بالصين الآن ٣٠ مليون طالب يدرسون البيانو، و ١٠ ملايين طالب يدرسون الكمان، هذا فى الوقت الذى يتصارع فيه كثير من الفرق الموسيقية ودور الأوبرا فى أوروبا والولايات المتحدة. كما أن اختبارات الالتحاق بمعاهد القمة الموسيقية أصبحت تجذب الآن ما يقرب من مائتى ألف طالب سنويا، مقارنة ببضعة آلاف فقط فى خلال الثمانينيات طبقا لبيانات اتحاد الموسيقيين الصينيين[٢٣]. وقد قال روبرت سيروتا Robert Sirota رئيس مدرسة مانهاتن للموسيقى "إننى أعتقد أنه بالنظر للواقع فإن مستقبل الموسيقى الكلاسيكية يعتمد على التطورات فى الصين خلال السنوات العشرين القادمة، فإنهم يمثلون نسبة كبيرة جدا من المستمعين، وكذلك من العازفين للموسيقى الكلاسيكية، تفوق كثيرا فى ضخامة أعدادها أى شىء رأيناه من قبل". واستطرد قائلا: " ربما بعد ٢٠ عاما أو ٤٠ من الآن تصبح شنغهاى وبكين فعلاً مراكز عالمية فى فن الموسيقى".

وطبقا لما يقوله "بافو جارفى" Paavo Jarvi، المدير فى أوركسترا سينسناتى: "هناك شعور جارف نحو الصين، وتعمل الصين على الانفتاح على باقى دول العالم، بدلا من الانغلاق"(٢٤).

ويصدق نفس الشىء بالنسبة للصين وفن البالية، حيث يكتب كليمنت كريسب فى جريدة الفينانشيال تايمز قائلا:

"إننى لا أتردد فى إظهار إعجابى بالباليه الوطنى، فقد حقق إنجازات عظيمة. كما أعتقد أن الصين ستساهم بابتكارات أعظم من الغرب فى فن الباليه. ففى أقل من ستين سنة، بما فى ذلك سنوات تسييس الثورة الثقافية، قام الباليه الصينى بخطوات واسعة لا تقل روعة عما قام به الباليه الملكى منذ أولى انطلاقاته فى نينيت دو فالوا Ninette de Valois عام ١٩٢٦(٢٥).

العالم الإسلامى

إذا كان الغرب يجد صعوبة فى النظر إلى الحضارة الصينية البازغة بوصفها حضارة متفتحة وعالمية، فمن المستحيل عليه أن ينظر للحضارة الإسلامية على أنها كذلك. ففى الوقت الذى قد تسلم فيه كثير من العقول الأوروبية بوجود نوع من النهضة الثقافية فى الصين، لا يعتقد أحد فى الغرب أن العالم الإسلامى يمكن أن يشهد أى نوع من النهضة الثقافية، فالحضارة الإسلامية تبدو وكأنها تتراجع إلى الوراء.

ولكننى أرى أنه من الممكن حدوث نهضة ثقافية فى المجتمعات الإسلامية على غرار ما حدث فى الصين. فالعالم الإسلامى يتميز بتعدد ثقافاته، فهو لا يضم حضارة واحدة، ولكن العديد من الحضارات القديمة الثرية. إن العرب المسلمين (الذين أسسوا الحضارة الإسلامية) لا يمثلون

الآن سوى سدس سكان العالم الإسلامى الذى يضم ١,٥ مليار مسلم. فأكبر سبع دول إسلامية هي إندونيسيا (٢٠٠ مليون)، والهند (١٤٤ مليونًا)، وبنجلاديش(١١٥ مليونًا)، ونيجيريا (٩٤ مليونًا)، وتركيا (٦٦ مليونًا)، وباكستان (٦٥ مليونًا)، وإيران (٦٥ مليونًا)[٢٦] ولا تضم بينها دولة عربية واحدة. كما أن معظم المسلمين يعيشون فى جنوب وجنوب شرق آسيا، حيث اتجهت المسيرة الآسيوية نحو الحداثة. وعلى الرغم من أن معظم الغربيين ينظرون إلى العالم الإسلامى باعتباره غير متميز ثقافيا، لا يرى المسلمون ذلك. فالأتراك يرون أنفسهم أتراكًا أولا، ثم مسلمين. والإيرانيون أيضا يعطون الأولوية الأولى لهويتهم القومية قبل هويتهم الدينية. وهذا لا يعنى وجود تناقض بين الهويتين؛ فمن الممكن الشعور بالفخر لكونه تركيًا وبالزهو لكونه مسلمًا، ولكن يمكن التساؤل حول أى انتماء يفوق الآخر.

والهوية الثقافية لا تتسم بالجمود، فهى تتغير مع الزمن، ولكن تبقى بعض الجذور التى لا تتغير مع الزمن. وهناك أسباب واضحة لاضطراب الهوية الثقافية لدى المسلمين. فمن الناحية الدينية، ربما كان المسلمون أكثر التزامًا بدينهم من أغلب المسيحيين المعاصرين، كما أنهم يعتقدون أن الالتزام بتعاليم الدين ينبغى أن يسود جميع نواحى الحياة. فالمسلمون فخورون بدينهم، وهو ما يمنحهم ثقة فى ثقافتهم. ولكن يدرك المسلمون أيضا مدى تواضع أداء معظم المجتمعات الإسلامية فى الحقبة الاقتصادية المعاصر، كما يعتقد كثيرون أن ذلك قد أدى بدوره إلى إذلال الغرب للعالم الإسلامى.

وقد قال كثير من رجال الدولة البارزين إن على قادة المجتمعات الإسلامية أن يتحملوا مسئولية ضعف أدائهم الاقتصادى، ففى عام ٢٠٠٣ وفى أثناء انعقاد قمة منظمة المؤتمر الإسلامى (OIC)، ألقى الدكتور مهاتير محمد (الذى انخفضت شعبيته فى الغرب بسبب خطبه المضادة للغرب وإسرائيل)

خطبة أمام رؤساء الحكومات الإسلامية، وقد لقيت هذه الخطبة ترحيبا حماسيا مطوًلا على الرغم من نقده الذاتى اللاذع للعالم الإسلامى، فقال:

"يبلغ عددنا الآن ١,٣ مليار نسمة، ولدينا أكبر احتياطى بترول فى العالم، ولسنا جهلة كما كان الأمر فى الجاهلية عند ظهور الإسلام، ونفهم فى الاقتصاد والتمويل، ونتحكم فى ٥٧ دولة من ١٨٠ دولة فى العالم، ويمكن لأصواتنا أن تدعم أو تحطم المنظمات الدولية، ومع ذلك نبدو عاجزين بدرجة أكبر مما كان عليه المسلمون فى الجاهلية. لماذا؟ أهى إرادة الله؟ أم بسبب أخطائنا فى تفسير ديننا؟ أم إخفاقنا فى الالتزام بالتعاليم الصحيحة للدين الاسلامى؟ أم يرجع ذلك إلى أننا قد ارتكبنا العديد من الأخطاء؟(٢٧).

وبعد بضع سنوات وبالتحديد فى مارس ٢٠٠٧، ألقى العاهل السعودى الملك عبدالله خطابًا أمام اجتماع جامعة الدول العربية فى السعودية. وكان الخطاب أيضا على نفس المستوى من النقد الذاتى حيث قال: "ماذا فعلنا فى خلال هذه السنوات لحل كل هذه النزاعات؟ [وكان يشير إلى النزاعات فى فلسطين، والعراق، ولبنان، والسودان، والصومال] أنا لا أريد أن أوجه اللوم إلى جامعة الدول العربية لأنها تعكس حالة الدول العربية تمامًا. لذا فإن اللوم الحقيقى ينبغى أن يوجه إلينا، نحن قادة الدول العربية. إن اختلافاتنا الدائمة، ورفضنا اتباع مسار الوحدة أدى بالشعوب إلى أن تفقد ثقتها فى مصداقيتنا، وتفقد الأمل فى حاضرنا ومستقبلنا(٢٨)".

وقد قال نبيل فهمى، سفير مصر لدى الولايات المتحدة، عن هذا الاتهام القاسى الذى وجهه الملك عبد الله للقادة العرب: "إن العرب اعتبروا هذا النقد الذاتى نسمة هواء منعشة". وهذا التغيير البطىء كان الدافع إليه عاملين، العامل الأول هو أن ٥٦% من سكان الدول العربية من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، أما العامل الثانى فهو الانفتاح فى أجهزة الإعلام. فيقول نبيل فهمى: "إن إعلامنا أكثر انفتاحا عما كان عليه قبل ذلك

بسنوات. ولذلك لا يمكنك أن تخفى عنه الحقائق. فالعالم العربى يشهد تغيرًا كبيرًا. هل جاء متأخرًا؟ نعم. هل هو تغير بطىء؟ نعم. ولكن هناك تغير، ونحتاج إلى أن ننميه. كما نحتاج إلى أن نكون أكثر حكمة". ولسوء الحظ فقد مَرَّ معظم خطاب الملك عبد الله دون أن تعيره الولايات المتحدة الاهتمام الكافى، حيث كان التركيز الأساسى لأجهزة الإعلام على جملة "الاحتلال الأجنبى غير الشرعى"(٢٩).

وعلى الرغم من إدراك المفكرين المسلمين للأسباب الداخلية للفشل، ولمسئوليتهم عنه فقد شرعوا فى التأكيد على أن الغرب أيضا قد أسهم فى إضعاف الدول الإسلامية. ومن المؤكد أن نظرة العالم الإسلامى للغرب لم تكن يومًا أكثر عدائية "ضد الغرب" anti western مما هى عليه الآن. فقد بدأ العالم الإسلامى بقوة فى التحول عن الغرب، وهو ما يؤثر على هوية المسلمين الثقافية. فكلما زاد التحول عن الغرب زاد إعلاء الهوية الثقافية الإسلامية على الهوية الثقافية القومية أو الإقليمية.

فماليزيا، على سبيل المثال، بعيدة عن الأراضى العربية حيث ظهر الإسلام، ولم يصل الإسلام إلى هناك قبل القرن الرابع عشر. وحتى وقت قريب كان الماليزيون يحددون هويتهم باعتبارهم ماليزيين أولاً ثم مسلمين ثانيا. إلا أن المسح الذى أجرته جامعة مالاى فى ٢٠٠٦ أظهرت نتائجه أن المسلمين الماليزيين يرون أنفسهمكمسلمين أولاً وماليزيين ثانيا ومالاى ثالثا. فمن بين من أجريت عليهم عملية المسح حدد ٧٠% هويتهم بوصفهم مسلمين، ويؤمن ٩٧% بأنه لا ينبغى السماح للمسلم بترك دينه، و٧٧% كانوا يريدون تطبيق أحكام الشريعة بصرامة أكثر(٣٠).

وقد اعتقد الغرب لزمن طويل أن ثمار الحداثة ستجعل المجتمعات أكثر علمانية وأقل تدينًا. وفى العالم الإسلامى فإن الاتصالات الحديثة – خاصة أجهزة الإعلام الحديثة (بما فى ذلك قناة الجزيرة) – قد جعلت المسلمين أكثر

وعيًا بمعاناة مسلمين آخرين، وزادت من شحذ هوياتهم الدينية. ومن ثم عندما هاجمت إسرائيل لبنان فى أغسطس عام ٢٠٠٦، ردًّا على اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين، انفجرت المظاهرات فى أرجاء العالم الإسلامى كافة، وليس فقط فى العالم العربى، ضد الأمريكيين والإسرائيليين (وغالبا ضد الغربيين) ولا تدرك معظم الشعوب الغربية أن العرب أقلية فى نطاق العالم الإسلامى، على الرغم من غلبة وجودهم فى المرويات الإسلامية.

وربما كان هناك وقت اتخذ فيه المسلمون من الغرب مثالاً يحتذى. وكان كمال أتاتورك آخر القادة المسلمين العظماء الذين امنوا بالغرب بحماس شديد؛ فقد أنشأ دولة علمانية حاولت أن تحاكى الغرب، وعملت جاهدة على الانضمام إلى الحضارة الغربية. وبعد ثلاثة وثمانين عامًا منذ توليه السلطة فى عام ١٩٢٣، ما زالت تركيا تطرق أبواب أوروبا فى محاولات دءوب لقبولها عضوًا بالاتحاد الأوروبى، ونظريا تركيا مؤهلة للقبول، ولكن عمليا هذا أمر مستبعد. ويُظهر استبعاد تركيا الانقسام الحضارى الكبير بين الغرب والإسلام على الرغم من محاولة الأتراك لعدة عقود إظهار أنهم "ربما قد أصبحوا غربيين" (وفقا للعبارة الخالدة لـــ ج.م. روبرتس J.M.Roberts).

والآن من الواضح أنه لا يوجد مجتمع آخر فى العالم الإسلامى يحاول إظهار "أنهم قد أصبحوا غربيين"، فقد بدأت الأحزاب الإسلامية تكسب أرضا على امتداد العالم الإسلامى. ففى باكستان كسب تحالف من ستة أحزاب من الجماعات الإسلامية المتشددة ما يناهز ٧٠ مقعدًا فى المجلس الوطنى عام ٢٠٠٢، بما يمثل زيادة قدرها ٦٦ مقعدا مقارنة بعام ١٩٩٧، عندما حصل التحالف فى الانتخابات البرلمانية على أربعة مقاعد فقط. وقد قاد الإسلاميون فى باكستان حملاتهم الانتخابية مؤكدين على مناهضة الأمريكان (حيث طالبوا بطرد قوات الولايات المتحدة كافة من باكستان)، والجهاد فى ولاية كشمير الهندية، وتطبيق الشريعة الإسلامية.

وفى المملكة العربية السعودية - إحدى أكبر حلفاء أمريكا فى الشرق الأوسط - فازت قائمة الإسلاميين غير الرسمية بستة مقاعد من أصل سبعة فى الانتخابات البلدية السعودية فى الرياض عام ٢٠٠٥، واكتسحوا الانتخابات فى جدة ومكة، كما سيطر المرشحون الذين كانوا يلقون التأييد من الإسلاميين السنيين أيضا على المجالس البلدية فى عدد من المدن فى الولاية الشرقية. كما أن الكويت - وهى أيضا إحدى حلفاء الولايات المتحدة - شهدت ارتفاعًا ملحوظًا فى مشاركة الإسلاميين فى العمل السياسى؛ ففى عام ٢٠٠٣ تحالف الإسلاميون معًا للحصول على ١٧ مقعدًا من أصل ٥٠ مقعدًا فى برلمان الكويت، حيث شكلوا كتلة مسيطرة فى البرلمان.

وفى الانتخابات البرلمانية فى مصر فى شهرى نوفمبر وديسمبر عام ٢٠٠٥، حصل الإخوان المسلمون المصريون على ٨٨ مقعدًا، أى ٢٠% من المقاعد التى بلغ عددها ٤٤٤ مقعدًا، وذلك على الرغم من تدخل الحكومة فى أثناء جولات التصويت الثلاث، وتقديم جماعة الإخوان المسلمين لـ ١٥٠ مرشحًا فقط كجزء من اتفاق غير معلن مع الحكومة التى سمحت لمرشحى الجماعة بالقيام بحملاتهم علنا. وبذلك تكون الجماعة قد فازت بنحو ٦٠% من المقاعد التى نافست عليها.

وهذه المظاهر التى تشير إلى تنامى الآراء المضادة للغرب تؤكدها نتائج استطلاعات الرأى العام فى العالم الإسلامى، فطبقا لنتائج استطلاع رأى قامت به مؤسسة "نحو غد بلا رعب" Terror Free Tomorrow، وهى مؤسسة بحثية غير متحيزة ولا تهدف للربح، ويتضمن مجلسها الاستشارى السيناتور جون ماكين Sen. John McCain وأعضاء عديدين من لجنة ٩/١١. وقد بدأت المؤسسة استطلاع الآراء عن البرامج النووية والمشاعر المناهضة للغرب فى عدد من الدول المجاورة لإيران. وعند توجيه سؤال عن الولايات المتحدة، كانت الإجابة "معارض" بنسبة ٨٩% فى المملكة العربية السعودية،

و٨٤% فى الإمارات العربية المتحدة و٧١% فى تركيا و٦٤% فى باكستان. هذا بالإضافة إلى أن ٦٦% من الباكستانيين عارضوا الحرب التى تقودها الولايات ضد الإرهاب. وقال كــين باللين Ken Ballen رئيس منظمة " نحو غدٍ بلا رعب " والنائب العام الاتحادى السابق، ومستشار لجنة ضد إيران Iran-Contra، "إن نتائج التصويت مبهرة، وتظهر إجماع العالم الإسلامى ضد الآراء الغربية. كما أظهرت البيانات أيضا أن أعدادًا كبيرة فى عدد من دول الجوار لإيران – بما فى ذلك ٧٠% فى باكستان – يحبذون التسليح النووى لإيران(٣١).

وطبقا لمشروع مركز بيو للمواقف الدولية Pew Global Attitudes Project الذى تم تنفيذه فى ثلاث عشرة دولة مسلمة فى عام ٢٠٠٦ "فإن المسلمين فى الشرق الأوسط وآسيا عادة ما يرون أن الغربيين أنانيون وغير أخلاقيين وجشعون ويتسمون بالعنف والتعصب". أما فيما يتعلق بالعلاقات بين المسلمين والغربيين فقد كانت تركيا الأكثر سلبا من بين الدول ذات الأغلبية المسلمة، حيث اختار نحو ثلثى العينة التى شملها الاستطلاع فى تركيا الإجابة باختيار أن العلاقات "سيئة بوجه عام"، و ٧٧% من مسلمى نيجيريا الذين شملتهم العينة قاموا بإعطاء نفس الإجابة، وتبعتهم مصر بنسبة ٥٨%، ثم الأردن بنسبة ٥٤% وإندونيسيا بنسبة ٥٣%. وكان ما استخلصه تحليل مركز بيو Pew Analysis هو أن المسلمين يشعرون بالاضطهاد من الغرب، وأنهم أكثر ميلا من الأمريكيين والأوروبيين إلى إلقاء اللوم على السياسات الغربية فيما يتصل بانخفاض مستوى معيشتهم"(٣٢).

ولكن أين كان الخطأ؟ هنا تختلف الروايات الغربية والإسلامية وتتباين تباينًا شديدا، فطبقا للرواية الغربية فإنهم بمجرد إنهاء حكمهم الاستعمارى للأراضى الإسلامية، من المغرب إلى إندونيسيا، أصبحوا غير مسئولين عن مستقبل من يعيشون عليها. فهم يرون أن العالم الإسلامى قد أخفق بعد غياب

النفوذ الغربى، وبالتالى فإن فشل معظم الدول الإسلامية (ربما باستثناء تركيا وماليزيا وإندونيسيا) فى تحديث نفسها (مثل اليابان أو كوريا الجنوبية) إنما كان انعكاسا للضعف الثقافى للمجتمعات الإسلامية. كما يعتقد أيضا كثير من الغربيين أن عدم قدرة المجتمعات الإسلامية على الفصل بين الدين والدولة وعدم تطبيق العلمانية، كان سببًا فى تآكلها، كما ينتقدون كذلك الطريقة التى تتم بها معاملة النساء فى المجتمعات الإسلامية. ويسود الاعتقاد بينهم بأن استمرار حكم الأسر الملكية والنظم الاجتماعية الإقطاعية، وخاصة فى بعض المجتمعات العربية، هو المسئول عن فشل تطور المجتمعات الإسلامية.

كما أن هناك الكثير من المفكرين المسلمين الذين يرون مسئوليتهم عن فشل الدول الإسلامية فى التطور والنمو، وفى ثلاثة تقارير عن التنمية البشرية العربية صادرة عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP فيما بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، أشار عدد من المفكرين العرب إلى تعدد جوانب فشلهم. وكان تقرير عام ٢٠٠٢ صريحًا فى انتقاده لأداء النظم العربية فى كثير من النواحى، والمتمثلة فى أوجه قصور ثلاثة: الحرية، والمعرفة، والنوع الاجتماعى. فقد ورد فى التقرير أنه "إذا كانت التنمية هى عملية التوسع فى الحريات الحقيقية التى يتمتع بها الشعب، فإن ذلك يعنى أن ما يزيد على ٩٠% من الشعوب العربية يواجهون تحدى تحقيق التنمية البشرية والذى يتم حسابه على أساس أنه يتضمن جميع المتغيرات المصاحبة لمختلف أشكال الحرية "[٣٣].

ولكن هناك أيضا الكثير من المفكرين المسلمين الذين يؤكدون على أن الغرب يتحمل أيضا قدرًا من المسئولية عن مصير المجتمعات الإسلامية. فيرون أن كثيرًا من المجتمعات التى ينتقدها الغرب، من الخليج إلى المحيط، ما زالت تتولى الحكم من خلال التأييد الغربى، ولو جزئيا. كما أن الغرب قد قام بالترويج للديمقراطية وتشجيعها فى كل مكان فيما عدا العالم الإسلامى.

فقد لا يكون الغرب يمارس ضغوطاً استعمارية مباشرة، ولكن نفوذه ملموس على الرغم من ذلك ويمكنه فى الواقع مساندة نظام أو إسقاطه . ويرى المفكرون المسلمون أن هذا هو الاستعمار الجديد.

وهذا الاعتقاد المتنامى بين المسلمين بشأن النوايا الخبيثة للغرب تجاه العالم الإسلامى عززه بقوة العديد من الإجراءات الغربية منذ انتهاء الحرب الباردة. ويعتقد كثير من المسلمين الآن أن الغرب مع كل احترامه لحياة الإنسان (التى يعكسها إلغاء الاتحاد الأوروبى لعقوبة الإعدام)، فإنه لا يبدى سوى اهتمام ضئيل عندما يجرى قتل المسلمين الأبرياء المدنيين. فقد شنت الولايات المتحدة حملة غضب عالمية كبرى عندما أسقط الاتحاد السوفيتى طائرة مدنية كورية فى عام ١٩٨٣، ومع ذلك لم تُبد سوى قدر بسيط من الأسف عندما أسقط صاروخ موجّه أطلقته المدمرة فينسين Vincennes التابعة لبحرية الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٨ فى الخليج طائرة الركاب المدنية الإيرانية. كما يذكر المسلمون أيضا الصمت الذى خيم على الغرب فى بداية مذبحة المدنيين المسلمين فى البوسنة (والتى قام فيها الجنود الهولنديون بتسليم الشبان المسلمين كى يقتلوا على الفور بأيدى قادة الحرب فى الصرب). ويتذكرون أيضا إطلاق صواريخ الكروز على أفغانستان فى عام ١٩٩٨ ردًا على تفجير سفارة الولايات المتحدة فى كينيا وتنزانيا، وهجمات الولايات المتحدة التى لم تؤد إلى قتل أسامة بن لادن ولكنها أدت إلى قتل المدنيين فى أفغانستان.

وعلى أية حال، فقد كان عدم الاهتمام الواضح بخسارة أرواح المدنيين المسلمين فى الشرق الأوسط هى التى أدت إلى الاقتناع بأن أرواح المسلمين لا تساوى شيئا ولا تمثل أى أهمية فى عيون الغرب. فمنذ الغزو الأمريكى للعراق فى مارس ٢٠٠٣، قتل نحو ٥٠ ألفًا من المدنيين العراقيين. وصحيح أن كثيرًا منهم ضحايا لمواطنيهم العراقيين، إلا أن الولايات المتحدة بعد الغزو

الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، أصبحت مسئولة عن مصير العراق. كما أن الصمت الغربى على العدوان الإسرائيلى على سكان لبنان وبنيتها التحتية عام ٢٠٠٦ ردًا على اختطاف جنديين إسرائيليين، والذى أدى إلى خسائر كبيرة فى أرواح المدنيين اللبنانيين. عزز فكرة أن الخسارة فى أرواح المسلمين ليست ذات أهمية فى الحساب الأخلاقى الغربى.

ويفسر كل ذلك عدم شعور معظم المسلمين بتعاطف حقيقى مع أمريكا عندما فقدت ثلاثة آلاف مدنى فى أحداث ١١ سبتمبر. وفى الواقع فقد اختلف الكثيرون حول هذا الحدث، معتقدين أنه الجزاء العادل لسنوات من عدم اهتمام الأمريكيين بالخسائر فى أرواح المسلمين. فالعالم الإسلامى ينظر للغرب باعتباره قوة غاشمة تسعى للمحافظة على سُلطتها وسيطرتها تحت عباءة الفضيلة الأخلاقية.

وقد كتب مروان بشارة فى أغسطس ٢٠٠٦ مقالاً فى جريدة إنترناشيونال هيرالد تريبيون أوضح فيه أنه حتى عندما يستخدم الطرفان نفس اللغة والأفكار والمفاهيم فإنهما يتحدثان عن أغراض متعارضة، فيقول:

"توجد اختلافات أساسية فى وجهات النظر خلف القتال فى لبنان، كما هو الحال فى فلسطين والعراق. فترى أمريكا أن كلاًّ منها يمثل صراعًا بين الحرية والإرهاب، بينما يفكر العرب فى أنها صراع بين الحرية والاحتلال العسكرى. وما لم تجرِ التسوية بين الاتجاهين المتعارضين سياسيا ودبلوماسيًا، فإن الشرق الأوسط سيغرق فى حروب وفوضى.

وتتهم إدارة بوش الأصوليين الإسلاميين ومناصريهم فى طهران ودمشق أنهم – على عكس رغبة الأغلبية العربية – يقومون بنشر إيديولوجية سلطوية تحث على الكراهية. فتعتقد واشنطن أن هناك محبة للحرية الأمريكية داخل كل مسلم، وعلى أمريكا إبراز وإظهار ذلك بأى شكل وبأى وسيلة.

والأهم أن قضية الحرية فى أمريكا وطبقا لمذهب بوش الجديد تعتمد على قضية الحرية فى الخارج.

والعرب، من ناحيتهم، يلقون باللوم على الولايات المتحدة والحروب الإسرائيلية وعمليات الاحتلال لظهور الجماعات الإرهابية مثل القاعدة، وهم يتهمون أمريكا وإسرائيل بالمسئولية عن الموت والدمار وتصاعد التطرف، سعيا وراء مصالح جيوبوليتكية ضيقة.

وتقوم الولايات المتحدة بإبراز أحداث ٩/١١، وتفجيرات مدريد، والهجوم على قطار الأنفاق فى لندن، ومئات من الأعمال الإرهابية، بينما يبرز العرب عمليات الغزو والاحتلال فى ١٩٦٧، و١٩٨٢، و٢٠٠٣، وسجون ومعتقلات أبو غريب والخيام وجوانتانامو، إلى جانب مئات من المذابح ابتداء من دير ياسين فى عام ١٩٤٨ إلى قصف قانا بالقنابل فى الشهر الماضى(٣٤)".

وهذه الفجوة فى الإدراك والفهم ليست موثقة من جانب المعلقين العرب فحسب، بل إنها موثقة جيدا من جانب معلقين أمريكيين معروفين. وفى أبريل عام ٢٠٠٧ كتب دافيد بروكس David Brook فى جريدة نيويورك تايمز، بعد أن شهد اجتماعًا بين مفكرين عرب وأمريكيين فى عمان، ما يلى:

"إن المشاكل بين أمريكا والعالم العربى ليس لها أى علاقة بالأصولية الدينية أو التطرف العقائدى، كما قال عديد من المتحدثين العرب. ولكنها تتعلق بالسياسات الأمريكية تجاه إسرائيل، والقوى التى تتحكم فى تلك السياسات. أما بالنسبة للمشاكل فى الشرق الأوسط ، فقد أضاف المتحدثون أن مصدرها إسرائيل، بينما ذكر أحد رجال الدولة المسنين أن الموضوعات الأربعة العاجلة فى الشرق الأوسط هى: النزاع العربى الإسرائيلى، وعدم الاستقرار فى لبنان، والفوضى فى العراق، والمواجهة مع إيران، وكلها متشابكة مع

بعضها البعض. وقد حاولنا نحن الأمريكيين أن نضغط على أصدقائنا العرب للتحدث أكثر عن الانقسام السنى الشيعى، والحرب الأهلية العراقية، وصعود إيران، إلا أنه كان يبدو عليهم عدم الاهتمام، وقد قاموا بتقليد خطبة الملك عبد الله التى ألقاها مؤخرا أمام الكونجرس، والتى نادرًا ما ذكر فيها الفوضى العراقية الموجودة على حدوده، فكان الحديث كله حول إسرائيل طوال الوقت.

وغنى عن القول أن الأمريكيين لديهم رواية مختلفة، فنحن اتجهنا نحو الإيحاء بأننا لا يمكننا لوم إسرائيل أو بول ولفوويتز حول مشاكل مثل الأصولية الإسلامية، والتطرف، فهذه المشاكل حدثت لأسباب تاريخية. كما اتجهنا نحو رؤية أن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى ليس السبب الرئيسى وراء كل حالات الأصولية، ولكن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى تفاقم بسبب وجود الأصولية. وبعبارة أخرى: هم لديهم روايتهم ونحن لدينا روايتنا، ولا يلتقيان"[٣٥].

إن أكثر النزاعات خطورة فى العالم هى تلك التى تقع بين قوتين، تظن كل منهما أنها على حق وأن القوة الأخرى تمثل وجه الشر. والغرب لا يرى سوى فضائله فقط، ولا يمكنه أن يفهم الكراهية التى قام بتوليدها فى العالم الإسلامى. والعالم الإسلامى لا يمكنه أن يشعر إلا بضحاياه على أيدى القوى الغربية، ولا يمكن أن يفهم السبب فى مسئوليته عن خلق عالم أكثر عنفا وخطورة.

وهذا الفارق الشاسع أصبح أكثر حدة مع كل مؤامرة إرهابية يتم اكتشافها يفترض أنها تضم القاعدة أو أى تنظيم إرهابى. وفى أغسطس عام ٢٠٠٦ أصيب معظم الغربيين بصدمة رهيبة ومفزعة عند اكتشاف مؤامرة فى المملكة المتحدة كان يدبرها مسلمون بريطانيون لتفجير عدة طائرات فى نفس الوقت، مما كان سيؤدى إلى قتل مئات المسافرين. ولم يستحسن معظم

المسلمين هذه المؤامرة الإرهابية، ولكنهم لاحظوا التمييز الحاد بين حجم الصدمة والفزع ورد فعل الشعوب الغربية لمجرد احتمال فقدان الحياة وبين عدم اهتمام أو معارضة الشعوب الغربية عندما قتل المدنيون فى لبنان فى أثناء الأسابيع الثلاثة السابقة لهذا الحادث.

فيعتقد الغرب أن أحد أعظم الإسهامات التى أداها للإنسانية جمعاء إدخال فكرة أهمية حياة البشرية، وتشعر كندا بصفة خاصة بالفخر؛ لأنها أدخلت قاعدة "المسئولية عن الحماية" أى المسئولية الدولية عن حماية المدنيين، وجعلتها إحدى القواعد الجديدة فى حقوق الإنسان، وقد قامت بهذا (بالاشتراك مع دول غربية أخرى) بسبب التراخى الغربى فى مواجهة المذبحة الرواندية فى عام ١٩٩٤. وكانت جملة " لن تتكرر أبدًا" Never Again إحدى الجمل المفضلة، إلا أن كندا والغرب ظلا صامتين ولم تُذكر قاعدة "المسئولية عن الحماية" عندما قتل المدنيون فى لبنان، والمفارقة أنه حتى المدنيون الإسرائيليون أعربوا عن شكهم فى تلك القاعدة "المسئولية عن الحماية"، عندما لم يفعل الغرب شيئًا للدفاع عنهم بينما كانت صواريخ حزب الله تنهال كالمطر على السكان المدنيين فى إسرائيل.

وفى أحد التطورات المهمة، كان أشـــد النقاد قســـوة لأسامة بن لادن – والذى ألقى عليه اللوم لخسارة أرواح المسلمين الأبرياء – هو أحد رجال الدين السعوديين البارزين الأقوياء الشيخ سلمان العودة، وقد كان المعلم الخاص لابن لادن. وفى خطاب مفتوح (جاء وصفه فى مقال كتبه فواز جرجس) يتساءل الشيخ العودة "كم من الأطفال الأبرياء والمسنين والنساء قتلوا باسم القاعدة؟" وينادى العودة أيضا بتحميل ابن لادن "شخصيا مسئولية احتلال أراضى المسلمين فى أفغانستان والعراق، وتشريد ملايين العراقيين، ومقتل آلاف من الأفغان، واعتقال وتعذيب الشبان المسلمين الواعدين الذين تم تضليلهم، وتشويه صورة الإسلام فى جميع أنحاء العالم"[٣٦]. ولا يمكن لأى

اتهام غربى لابن لادن أن يعادل فى أثره، ذلك الأثر الذى أحدثه بيان الشيخ العودة، وهو أحد الدعاة السلفيين ذوى الجماهير الغفيرة فى المملكة العربية السعودية وفى الخارج.

ويحدث التخلى عن الثقافة الغربية بسرعة فى العالم الإسلامى، وهذا بدوره يحرر قدرًا كبيرا من الساحة السياسية والثقافية. وكان الافتراض الغربى هو أن كل هذه الساحة ستمتلئ لا محالة بالقوى المتطرفة والأصولية، ولكن نظرًا لأن هناك مليار مسلم فى آسيا بينما لا يعيش فى شمال إفريقيا وأوروبا سوى مائتى مليون مسلم فإن القوى الثقافية الصاعدة فى العالم الإسلامى ليست أصولية، بل هى قوى التحديث التى تكتسح أرجاء آسيا، والتى تمضى كالسيل الجارف فى المجتمعات الإسلامية الآسيوية.

والدليل على أن المجتمعات الإسلامية المعاصرة ملتزمة بالتحديث وليس (التحضر الغربى) ما تقدمه الحكومات فى العالم الإسلامى بعيدا عن السيطرة الأصولية. فلم يتمكن الإسلام الأصولى من السيطرة إلا على دولة واحدة فقط فى العالم الإسلامى. ومن الواضح أن حالة أفغانستان تحت حكم طالبان حالة شاذة، وهى استثناء لا يصور الاتجاه الحقيقى للعالم الإسلامى. والظروف الفريدة التى هيأت لطالبان أن تبزغ لم تتكرر، ولما كانت صور القاعدة وطالبان تقدم الصور المسيطرة عن الإسلام فى العقل الغربى، فقد يكون من المفيد التذكير بأن المجتمعات الإسلامية عبر القرون كانت من بين أكثر المجتمعات تسامحًا. ويتحدى أمارتيا سن Amartya Sen الفكرة المتأصلة عن عدم التسامح الإسلامى قائلاً: "مازلنا نتعجب حول السبب الذى جعل ابن ميمون Maimonides (وهو رجل دين يهودى وعالم فيزياء وفيلسوف فى أسبانيا ومصر فى العصور الوسطى) يلجأ إلى مصر فى عهد السلطان صلاح الدين عند هروبه من اضطهاد اليهود فى آسيا. ولماذا حصل ابن ميمون، فى الواقع

على دعم، وكذلك على منصب رفيع فى بلاط السلطان المسلم الذى قاتل ببسالة من أجل الإسلام فى أثناء الحروب الصليبية"[٣٧].

وردًا على الاقتباس الذى نشره البابا بينديكت السادس عشر أخيرا من أباطرة بيزنطة فى القرن الرابع عشر، كتب طارق رمضان فى إنترناشيونال هيرالدتريبيون: "إن الذاكرة الانتقائية التى تنسى بسهولة فائقة الإسهامات الكبيرة للمفكرين المسلمين العقلانيين مثل الفارابى (القرن العاشر)، وابن سينا (القرن الحادى عشر)، والغزالى (القرن الثانى عشر)، والشاطبى (القرن الثالث عشر)، وابن خلدون (القرن الرابع عشر) فى بناء أوروبا تخدع نفسها بشأن الماضى؛ فالمسلمون يشاركون أوروبا والغرب القيم والأسس الجوهرية التى قامت عليها "[٣٨].

ويظهر أيضا التحول الحديث إلى الديمقراطية فى إندونيسيا الأثر المحدود الذى أحدثته القوى المتطرفة والأصولية على جسد وروح إندونيسيا، على الرغم من انتشار التوقع بأن إندونيسيا قد اجتاحتها القوى الإسلامية المتطرفة. ويلاحظ مايكل فاتيكيوتيس Michael Vatikiotis، وهو مراقب محنك لشئون جنوب شرق آسيا، أنه من المؤكد فى إندونيسيا أن هناك زيادة فى ممارسة الشعائر والفروض الدينية بين المسلمين، كما هو أيضا بين الهندوس والبوذيين والمسيحيين فى أرجاء المنطقة"[٣٩]. ويضيف:" ولكن ومثلما هو الحال فى الولايات المتحدة فإن ازدياد التدين فى إندونيسيا لا يترجم إلى اتباع سياسات تتحيز إلى الحكم الدينى. ففى عام ١٩٩٩ كان عدد الأشخاص الذين صوتوا للأحزاب الإسلامية لا يمثل سوى ١٦% فقط، وارتفع قليلا عام ٢٠٠٤ إلى نسبة ٢٢%. وهو ما زال أقل من نصف عدد الأصوات التى أيدت الأحزاب الإسلامية فى الانتخابات العامة عام ١٩٥٥". ويضيف أنه فى كل مرة تجرى محاولة لتعريف هوية إندونيسيا رسميا باعتبارها دولة إسلامية تصوت الأغلبية فى المجلس الوطنى لرفض القرار.

وقد قامت مؤخرا أكبر ثلاثة أحزاب علمانية فى إندونيسيا، حزب جلوكار Golkar والحزب الديمقراطى الإندونيسى (PDI-P) وحزب الديمقراطيين، بمطالبة الحكومة الإندونيسية بفرض اتباع بانكاسيلا Pancasila باعتبارها العقيدة الوحيدة. وبانكاسيلا هى عقيدة الدولة التى تدعو إلى الإيمان بالله، والإنسانية، والوحدة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية. وهى لا تشير إلى الإسلام. وكانت هذه العقيدة ابتكارًا رائعا وضعه الآباء المؤسسون لإندونيسيا لتقديم إطار موحد يضم المواطنين الإندونيسيين كافة معًا.

كما تعكس قصة إندونيسيا الاتجاهات فى جزء كبير فى العالم الإسلامى. إذ إن معظم الحكومات فى العالم الإسلامى تريد حماية وتقوية التراث الإسلامى، ولكنها تريد أيضا تحديث مجتمعاتها. وينطبق هذا على الرئيس سوسيلو باسبانج يودهويونو رئيس إندونيسيا، وعلى الرئيس مشرّف فى باكستان. وفى الواقع فإن الشخص الذى عينه الرئيس مشرّف رئيسًا للوزراء، وهو شوكت عزيز، أوضح بشكل تام الاتجاه الذى يريد أن تسير فيه باكستان. فشوكت عزيز تنفيذى سابق فى سيتى بنك، اعتاد الحياة فى نيويورك ولديه تركيز واضح فى سياساته، فيعمل على التركيز على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية إلى باكستان، وحلمه هو تحويل باكستان إلى نمر اقتصادى حديث مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة.

ولعل إمارة دبى تقدم أفضل مثل حى لمجتمع إسلامى تم تحديثه، فهى تبدو مثل مانهاتن، شيدت فى وسط الصحراء. فقد انتابتنى الدهشة عندما اكتشفت أن عدد الروافع التى تعمل فى البناء والتشييد فى دبى فى عام ٢٠٠٦ يزيد عددها على تلك التى فى أى مدينة أخرى فى العالم، بما فى ذلك شنغهاى أكبر مدينة فى العالم. إلا أن الحداثة الخارجية فى دبى هى مجرد نصف القصة، أما القصة الأكبر فهى الحداثة الداخلية. إن إدارة دبى تتم

بواسطة مجموعة من أكثر الخبراء حداثة وثقافة، مقارنة بأى مدينة عالمية أخرى، وهدفهم هو تحديث دبى وغيرها من مدن الخليج. وإذا ما نجحت دبى، فإنها قد تقدم شعاع أمل جديد فى العالم الإسلامى، ومن المؤكد أن الغرب سيشجع هذا التطور، ولكن ربما لا!!

وفى محاولة لتشجيع الحوار بين القيادات الأمريكية ومفكرين عرب، قام الرئيس كلينتون بدعوة مجموعة من رجال الأعمال العرب المقيمين فى دبى لزيارة الولايات المتحدة، وسافروا بتأشيرات دخول وخطابات تشهد بأنهم متوجهون إلى أمريكا للقاء مع كلينتون، ولكنهم عندما وصلوا إلى نيويورك تعرضوا للإهانة من قبل سلطات الهجرة الأمريكية.

ويقدم فريد زكريا وصفا لما حدث لهم:

"عندما وصلت المجموعة الأولى من المشاركين، وأغلبهم من كبار التنفيذيين فى شركات كبرى، تم سحبهم من الصفوف المعتادة للهجرة، وتركوا واقفين على أقدامهم لمدد تتراوح بين ساعتين وخمس ساعات، بينما كان موظفو إدارة الأمن الداخلى يقومون بإمطارهم بوابل من الأسئلة المهينة مثل لماذا حضرتم إلى أمريكا؟ وإذا ما كانت لديهم خبرة فى استخدام الأسلحة؟ وماذا يظنون عن حرب العراق؟ وما يماثل ذلك من الأسئلة الأخرى. واستغرق الأمر نصف يوم من رحلتهم، قبل أن يغادروا المطار، وقد اعتراهم الغضب والإحساس بالإهانة. فما زال هناك حاجة للمزيد من العمل لتحسين صورة أمريكا فى العالم العربى[٤٠].

إن التاريخ مليء بالانحرافات والتحولات، وستنتاب المؤرخين الحيرة فى المستقبل عندما يرون أن الولايات المتحدة حاولت أن تنحرف بمسار عمليات التحديث الحقيقية فى العالم العربى بما يخدم المصالح الغربية والأمريكية طويلة الأجل.

وفى هذه الأوقات التى أصبح فيها العالم أكثر بعدًا عن الغرب، وأصبح الغرب أكثر انفصالا عن العالم، تظهر الحاجة أكثر من أى وقت آخر لمد الجسور بين مختلف الثقافات والحضارات، وخاصة بين الغرب وباقى شعوب العالم. وفى عالمنا المعاصر، ليس هناك سوى عدد قليل جدا من المرشحين لهذه المهمة، والهند أحد أبرز هؤلاء، فيمكن أن تقوم الهند بإسهام ضخم للتاريخ العالمى.

الهــند :

تحتل الهند مكانا خاصا فى الخيال الغرب، فبينما تعتبر كل من الحضارتين الصينية والإسلامية حضارات غريبة وبعيدة فى التصور الغربى، فإن معظم الغربيين يفكرون بطريقة إيجابية فى الثقافة والحضارة الهندية. وهذه نتيجة للحكم البريطانى للهند، فقد قام البريطانيون بوظيفة رائعة فى تصوير أنفسهم حكامًا طيبين محبين للخير لشبه القارة الهندية.

وهذه النظرة الإيجابية إلى الهند أدت إلى التوقع بأنه عندما تبزغ الهند فى نهاية الأمر قوة عظمى فستنضم إلى المجتمع الغربى. وينظر إلى الهند، باعتبارها أكبر دولة ديمقراطية فى العالم، كإضافة طبيعية للمجتمع الغربى، حيث تعد الهند ثالث قوة آسيوية بازغة بعد اليابان والصين. وبينما بزغت اليابان بتطلع وإدراك واعٍ للحاق بالغرب، فإن الصين لم يكن لديها مثل هذه التطلعات، أما الهند فإن الاتجاهات المستقبلية لها لم تستقر بعد.

ولم تكن الهند بعيدة عن الموجات المناهضة لهيمنة الثقافة الغربية، فقد أتى تحرر الهند من الهيمنة الثقافية متأخرا كثيرا عن تحررها من الاحتلال السياسى. وفى العقود الأولى القليلة التالية للاستقلال، تدفقت جموع الهنود على لندن للدراسة والحياة بها، إذ كان ينظر إليها باعتبارها مركز الفكر. أما

الآن فقد فقدت لندن هيمنتها على العقلية الهندية، وبعيدا عن أهميتها باعتبارها مركزًا ماليًا، فقد أصبح ينظر إليها باعتبارها مجرد مدينة أوروبية جذابة.

ولا ينظر معظم المفكرين المعاصرين من الهنود إلى الغرب باعتباره الحارس الأول لقيم الحضارة الإنسانية. فمنذ خمسة عشر عاما، لو كان أى شخص قد اقترح موافقة أو تأييد الدول الغربية لاستخدام التعذيب، لكان سيتم طرده فورًا، إلا أن هذا قد حدث. ففى عام ٢٠٠٥ قالت إيرين خان رئيسة منظمة العفو الدولية: "إن معتقل جوانتانامو أصبح معسكر السُخْرة فى العصر الحديث". ولو كانت عبارتها غير حقيقية لكان هناك طوفان من الاستنكارات وبيانات النفى من الغرب. ولكن إذا كان ما قالته ينم عن واقع ملموس، فكان ينبغى أن تكون هناك مجموعة من الأصوات التى تنادى بإيقاف هذا الأمر. ولكن لم يحدث شيء فى الواقع باستثناء بضع أصوات أعربت عن أسفها، واستمر معسكر السخرة على حاله، بل لقى الترحيب بالصمت التام من قبل الغرب(*).

هذا ولا يمكن القول بأن سياسات الكيل بمكيالين حكر على الغرب، إذ إن جميع الحكومات دون استثناء، تتبع ذات النهج. ومع ذلك، فلا توجد حكومة غير غربية يمكنها التظاهر بأنها على نفس مستوى الفضيلة التى تتظاهر به الحكومات الغربية. ولا يتردد الغرب فى انتقاد الصين بسبب سياستها مع السودان أو توجيه النقد للهند لسياستها مع ميانمار. والإعلام الهندى ينتقد ازدواج المعايير الغربية الأخلاقية بنفس قدر انتقاد الصحف الإسلامية له، وتبين إحدى المقالات الرئيسية فى جريدة تريبيون مدى هبوط مستويات حقوق الإنسان فى الدول الموالية لأمريكا بينما تطالب أمريكا الهند بوقف انتهاكات حقوق الإنسان فى كشمير:

(*) "Gulag" أو معسكر السُخْرة هو معسكر من خيام كان يقيم فيه المكلفون بالأعمال الشاقة فى الاتحاد السوفيتى السابق، أما السُخْرة فهى تسخير الأشخاص للعمل دون أجر، أو بمقابل تافه. (المترجم)

"إذا أخذت حالة حقوق الإنسان فى كشمير بالمقارنة مع الدول والاقتصادات الموالية لأمريكا – مثل بعض الممالك العربية، ودول أمريكا اللاتينية الخاضعة لديكتاتوريات قاسية – فإنك سترى الفروق الكبيرة فى المواقف والسلوكيات. حيث تنتهك حقوق الإنسان فى هذه الأراضى بشكل سافر. وعلى خلفاء جيفرسون ولينكولن فى البيت الأبيض وخارجه أن ينظروا داخل أنفسهم لتقديم تفسير؛ فالأمر مختلف حيث تتأثر القواعد الأمريكية العسكرية، والمصالح النفطية، والسيطرة الاقتصادية[٤١]".

وهناك تعليق آخر فى نفس الصحيفة يعلن ما يلى:

إن أمريكا تخلق حرائق الغابات، ولكنها تتوقع من العالم أن يقوم بإطفاء النيران. إن الإرهاب كان من صنعها، ولكنها تريد من العالم أن ينضم إلى الحرب ضده، ومعظم الدول على استعداد للمجاملة وتقديم الخدمة. لماذا؟ لأن حكامهم ممتنون لأمريكا بطريقة أو بأخرى. ونحن قد تعودنا على ازدواجية المعايير مع أمريكا، ولكن ليس بوجه يانوس[*] Janos face المنافق الذى يبدى غير ما يبطن. وأمريكا تتزعم الدعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكنها أيضا تحارب من أجل اعتلاء قمة العالم.

وقد قام بول فولفيتز نائب وزير الدفاع الحالى، فى عام ١٩٩٢ بإصدار تقرير خطير للجمهوريين يطلب من أمريكا أن تحافظ على هيمنتها العسكرية، وفى عام ١٩٩٦ كان هناك طلب بإزاحة صدام، ثم بعد ذلك كانت تناصر إسرائيل. واليوم تدعو أمريكا لتشجيع الديمقراطية بين العرب، وتعلن خطأ إطلاق وصف الشرير على بوش. وأعتقد أن الأمريكيين لديهم حس تاريخى، ولكنهم لا يعلمون أنه عندما تتنحى أمريكا عن المسرح العالمى (ولن يمضى وقت طويل قبل أن يحدث هذا)، لن يكون هناك شىء جيد

---

[*] يانوس Janus إله الأبواب والبدايات عند الرومان، وتمثاله ذو وجهين أحدهما فى ظهر الآخر. (المترجم)

لذكرها به. وفى الواقع، سيكون هناك كثير مما يجعلك تكرهها. والأمريكيون مثل اليونانيين القدماء يمكن أن يكونوا قد تطلعوا إلى أشياء أكثر عظمة[٤٢].

وعلى أى حال، فإن الهند تقدم تشجيعا للغرب فى جبهة أخرى. فإذا كان الغرب يعتقد أن الاختفاء التدريجى لهيمنة الغرب على الشئون العالمية سيعنى ضمنًا انزلاقًا أخلاقيا فى النظام الإنسانى، فقد يخفف من ذلك اكتشاف أن بعضًا من تلك القيم التى ينظر إليها باعتبارها غربية شرقية الأصل. ومن أكثر المعلقين تفكيرًا فى زماننا هذا هو أمارتيا سن Amartya Sen الحائز على جائزة نوبل، وهو صديق قديم للغرب، وأمضى معظم الوقت الذى مارس فيه عمله الأكاديمى فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد حاول أن يوضح أن الحضارات الشرقية قد مارست أيضا كثيرا من القيم الغربية، وأحيانا قبل بزوغ الهيمنة الغربية. وكتب يقول:

كانت هناك، مثلا، إعلانات متكررة بأن الحضارات غير الغربية عادة ما ينقصها التحليل والتبرير القائم على الشك، ومن ثم تكون بعيدة عما يطلق عليه "التحرر الغربى"، أو "الأفكار الغربية عن الحق والعدل" أو "القيم الغربية". وفى الواقع هناك كثير من المؤيدين للدعوى (التى عبرت عنها ببلاغة ووضوح رائع مثير للإعجاب جريترود هيميلفارب Gretrude Himmelfarb) بأن أفكار "العدل" و "الحق" و "العقل" و " الإنسانية" إنما هى فى معظمها وربما حتى بشكل فريد " قيم غربية "[٤٣].

ويمضى سن Sen ليبين أن هذا التمييز المصطنع بين القيم الشرقية والغربية لا يمكن تبريره تاريخيا، "والمثال الجيد على ذلك هو الإمبراطور أشوكا فى الهند، الذى قام فى أثناء القرن الثالث قبل الميلاد بتغطية البلاد بنقوش على ألواح حجرية عن السلوك الجيد والحوكمة الرشيدة، بما فى ذلك طلب الحرية للجميع، بل إنه لم يستبعد النساء والعبيد مثلما فعل أرسطو[٤٤]. ويختتم بحثه لهذا الموضوع بعبارة شديدة القوة " إن الدعوى بأن الأفكار

الأساسية التى تقوم عليها الحرية والتسامح كانت أفكارًا رئيسية للثقافة الغربية خلال الألفية الأولى وأنها غريبة بالنسبة لآسيا، فكرة مرفوضة تماما[٤٥].

ويذكرنا جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند، بأن موضوع الحرية قد تم بحثه فى الهند منذ آلاف السنين؛ وهناك سؤال فى اليوبانيشاد[*] Upanishads كانت الإجابة عليه غريبة جدا وذات مغزى. والسؤال هو "ما هو الكون؟، من أين نشأ؟ وإلى أين يذهب؟" والإجابة هى: "إنه ينشأ فى الحرية، ويبقى فى الحرية، وفى الحرية ينصهر"؛ أما ما يعنيه هذا بالضبط فليست لدى القدرة على فهمه، باستثناء أن مؤلفى اليوبانيشاد كانوا متعلقين عاطفيا بفكرة الحرية، وكان يريدون أن يروا كل شىء من خلالها [٤٦].

بل ويقترح سن Sen أن الدولة العلمانية الحديثة قد تكون فكرتها ظهرت خارج الغرب، فيقول: "منذ أربعمائة سنة مضت ظهرت دعاوى بشأن الحاجة إلى قيام دولة غير طائفية، علمانية، تولد فى الهند أو فى أى مكان آخر. وهكذا، فإن نتائج أكبر Akbar المنطقية، والتى تم جمعها وتصنفيها فى خلال الفترة من ١٥٩١ حتى ١٥٩٦ كانت لها آثار عالمية. وكان لدى أوروبا - بقدر ما كان لدى الهند - من الأسباب ما يدعو إلى الإنصات لهذه الرسالة. وكان الاستعلام ما زال ساريا، وبمجرد أن كان أكبر Akbar يكتب عن التسامح الدينى فى أجرا فى عام ١٥٩٢، تم القبض على جيوردانا برونو بتهمة الهرطقة، وفى النهاية تم حرقها عام ١٦٠٠ على عمود فى كامبودى فيورى فى روما"[٤٧].

والأمر الجدير بالملاحظة بشأن أكبر Akbar هو المدى الذى كان مستعدا للمضى إليه لضمان العمل بأفكاره وسيادتها. والقصة التالية التى توضح كيف قام بإنقاذ أرملة هندوسية تتحدث عن التزامه الشخصى الشديد:

---

[*] اليوبانيشاد Upanishads: مجموعة من الأطروحات الفلسفية التى تتناول العلم الإلهى للديانة الهندوسية. (المترجم)

كان جايمال، ابن عم راجا بهاجوان داس Raja Bhagwan Das، قد أرسل فى مهمة فى المقاطعات الشرقية، وركب طويلا فى طرق صعبة كى يفى بالأوامر العاجلة، ومات بالقرب من تشاوسا من فرط الإجهاد. وكانت أرملته، وهى ابنة أوداى سنج، الموتا the Mota أو الراجا السمين، قد رفضت الالتزام بإحراق نفسها، وفقا لما تتطلبه تقاليد الأسرة. وأصر ابنها والأقارب الآخرون على أنها شاءت أم لم تشأ، يجب أن تحرق. وفى الصباح الباكر ذات يوم سمع أكبر Akbar الأنباء عندما كان فى الحرملك فى القصر، وصمم على منع التضحية، وطوال مدة حكمه كان يصر على مبدأ "عدم إجبار أية أرملة على إحراق نفسها دون إرادتها". وقفز على حصان سريع راكبًا حتى وصل إلى البقعة، دون مرافقين ودون أن يتنبه أحد لحضوره... لقد وصل فى اللحظة المناسبة، وأدى حضوره غير المتوقع إلى إيقاف تلك الإجراءات(٤٨).

وأمثلة أشوكا (الذى حكم من عام ٢٧٢ حتى ٢٣٢ قبل الميلاد) وأكبر (الذى حكم من عام ١٥٥٦ حتى ١٦٥٠ ميلادية) تبين تقليدا مستقلا يحترم قيم الحرية والتسامح والمنطق. ويجب على الغرب أن يتوقف عن الاعتقاد بأن الثقافات الأخرى غير قادرة على أن تكون رشيدة على النحو الذى ترى نفسها عليه.

ومقابل هذه الخلفية، يتضح أن الدور الذى ستلعبه الهند سيكون مختلفا عن الدور الذى لعبته اليابان فى السبعينيات أو الذى تلعبه الصين حديثا. فالدور الطبيعى للهند هو أن تكون جسرًا بين الشرق والغرب، ولا يوجد مجتمع آخر مؤهل لذلك أكثر منها.

فقد عملت الهند لعدة قرون نقطة تلاقٍ لعديد من الحضارات، ولكن الآن نتيجة لنهضتها الاقتصادية فلن تكون نهضة الهند الثقافية مقصورة على شبه القارة الهندية، بل ستنتشر إلى ما يتجاوز السواحل الهندية. وبعضها قد

حدث فعلا من خلال بوليوود (فالسينما الهندية انتشرت من المغرب فى الغرب حتى إندونيسيا فى الشرق).

وكما ذكر الكاتب الهندى شاشى ثارور Shashi Tharoor فى عموده بجريدة تايمز أوف إنديا Times of India:

بوليوود Bollywood هى السلاح السرى للثقافة الهندية، فهى تنتج خمسة أمثال ما تنتجه مدينة هوليوود من الأفلام، وتأخذ الهند معها إلى العالم عن طريق تقديم التسلية المبهرجة ليس فقط للهنود المهاجرين فى الولايات المتحدة أو فى المملكة المتحدة، ولكن أيضا إلى شاشات سوريا والسنغال. وقد أخبرنى أحد الأصدقاء السنغاليين عن والدته الأمية التى تركب الحافلة كل شهر إلى داكار لمشاهدة أحد أفلام بوليوود، وهى لا تفهم الحوار الهندوسى ولا يمكنها قراءة الترجمة الفرنسية، ولكنها مع ذلك يمكنها التقاط روح الأفلام وفهم القصة، وكثير من أمثالها ينظرون مبهورين إلى الهند نتيجة لذلك. وقد أخبرنى أحد أصدقائى وهو دبلوماسى هندى يعمل فى دمشق منذ بضع سنوات، أن الصور الوحيدة التى تعرض فى الأماكن العامة، والتى تبلغ فى حجمها حجم صور الرئيس حافظ الأسد هى صور أميتاب باتشان Amitabh Bachchan مارلون براندو الهند.

وهذه الجاذبية التى تتمتع بها الأفلام الهندية بين الشعوب الإسلامية فى جميع أنحاء العالم من الأمور الجديرة بالملاحظة؛ إذ إن هذه الأفلام تم إنتاجها لإرضاء السكان الهندوس فى الهند بصفة رئيسية، فقد حصلت الهند أيضا على نصيبها العادل من المشاكل الهندوسية الإسلامية، منذ تقسيم شبه القارة عام ١٩٤٧ إلى الهند وباكستان. وتم فرض حظر على الأفلام الهندية فى باكستان منذ حرب ١٩٦٥ بين الجارتين العدوتين. ومع ذلك تم رفع جزئى لهذا الحظر عن طريق السماح بعرض اثنين من أفلام بوليوود فى عام ٢٠٠٦، وهما فيلم تاج محل وفيلم موغال آزام Mughal –e- azam (الذى

يطلق عليه النقاد فيلم ذهب مع الريح الهندى)، ونال كلاهما استحسانا من جانب الجمهور الباكستانى. ومن المثير للاهتمام أن السيدة الباكستانية الأولى من عشاق السينما الهندية. وفى أثناء زيارة رسمية إلى الهند فى أبريل ٢٠٠٥، يقال إن بيجوم مشرّف أخبرت رانى موكرجى، بطلة فيلم فير زارا Veer Zara أنها قد "شاهدت الفيلم" وأنها "أعجبت بدورها"[٥٠]. وكانت موكرجى تلعب دور محامية باكستانية تدافع عن إطلاق سراح طيار هندى بالقوات الجوية الهندية من أحد السجون الباكستانية.

ويتمثل أحد أوجه قوة بوليوود فى قدرتها على التغلب على الانقسام الهندوسى الإسلامى. ويأتى كبار المخرجين وأبطال الأفلام من كلا الجمهورين الهندوسى والمسلم، وقد عملا جيدًا مع بعضهما البعض.

كما تم أيضا إنتاج أفلام تجذب خيال كل من الهندوسيين والمسلمين. فعلى سبيل المثال فإن فيلم تاج محل هو قصة الإمبراطور المغولى شاه جيهان، وهو الرجل الذى بنى المشهد الرائع الذى يحمل الفيلم اسمه "تاج محل" تخليدًا لذكرى زوجته "ممتاز محل". ولكن الفيلم ليس فقط الرواية المأساوية للمقبرة، بل هو أيضا قصة العائلة الملكية التى دمر الإخوة فيها كل منهم الآخر، وتمرد الأولاد ضد آبائهم فى تنافسهم على العرش. وقد فرحت بطلة الفيلم، سونيا جيهان، عندما علمت أن الفيلم سيعرض فى باكستان، خاصة وأن جدتها نور جيهان (وهى إحدى الممثلات الشهيرات فى بوليوود) يرجع أصلها إلى باكستان. وحتى فى أثناء الحظر – وعلى الرغم من التنافس المرير بين الدولتين الجارتين – كانت الأفلام الهندية تحظى بشعبية ضخمة فى باكستان، وكان من السهل العثور على نسخة غير مشروعة. وقد عمل المنتجون الباكستانيون سرًا فى الهند لسنوات عديدة، متجاوزين الحظر الحكومى، عن طريق الادعاء بأنهم فى زيارة للأسر والأصدقاء، ولكنهم فى الواقع كانوا يقدمون أفلامهم للمراجعة والتأليف الموسيقى فى بومباى. بينما

كانت المنتجات الثقافية الباكستانية قانونية فى الهند. وكانت الأشعار والأغانى والدراما التليفزيونية تلقى شعبية واسعة النطاق، فهناك عدد من الشعراء والمغنين الباكستانيين يعتبرون من كبار النجوم فى الهند.

إن هذه القدرة فى التغلب على الانقسام الهندوسى الإسلامى هى قوة فريدة تتمتع بها بوليوود، بينما لم تتمكن هوليوود، على النقيض، من مد الجسور لعبور الانقسام المسيحى الإسلامى، بل من المحزن تعزيزها للأحقاد المسيحية ضد المجتمعات الإسلامية بدلا من إنقاصها. وشكل المسلم النمطى فى أفلام هوليوود هو شخصية داكنة اللون كئيبة لا يفكر إلا فى التخطيط لعمليات إرهابية شريرة. وقد كتب جاك شاهين الأستاذ الفخرى بجامعة سوذرن إللينوى، ومؤلف كتاب: Reel Bad Arabs: How Hollywood Vilifies a People "من المؤسف أن المسلمين الذين يعيشون فى الولايات المتحدة، والذين يتراوح عددهم بين خمسة ملايين وثمانية ، يواجهون بوابل من الأنماط التى تظهرهم دون وجه حق بأنهم مصدر تهديد عالمى أو منتجو أسلحة بيولوجية، أو مندفعون لإصدار الفتاوى أو إحراق العم سام فى شكل دمية أو صورة"(٥١).

ولا يقتصر الأمر على تأثر المجتمعات العربية والإسلامية فى الولايات المتحدة، كما يقول شاهين، إذ إن التليفزيون الأمريكى والسينما الأمريكية يحظيان بشعبية ضخمة فيما يزيد على ١٥٠ دولة فى العالم. ويتذكر أنه التقى ذات مرة مع مجموعة من الطلبة الشرق أوسطيين الذين يدرسون فى جامعة فاندربيليت Vanderbilt University وسألهم إذا ما كانوا يشاهدون الأفلام الأمريكية، وأجابوا بأن الجميع يشاهدها. وعاد يسألهم: "عندما ترون تشويه صورة الإسلام واعتباره عقيدة تحض على العنف، وعندما ترون تصويركم بصورة إرهابيين فماذا تظنون؟" قالوا: "إننا نسأل أنفسنا لماذا تكرهنا هوليوود؟" إن عرض الصور المشوَّهة عن أى جماعة

باستمرار ودون توقف، يصبح "طبيعيا ألاً تحب أناسًا بعينهم ويجادل شاهين قائلا: "إنها خطيئة الحذف، إذ إننا نحذف الإنسانية، وخطيئة التعمد، أننا نتعمد أن نظهر فقط الصور الكريهة التى تخلق نمطا يؤدى إلى جرح وإيذاء الأبرياء"[٥٢]. وعلى مر السنين كان مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية (CAIR) يعترض على عرض الصور السلبية عن المسلمين فى العديد من أفلام هوليوود بما فى ذلك "أكاذيب فعلية" Trulies (١٩٩٤)، و"قرار تنفيذى" Executive Decision (١٩٩٦)، و"الحصار" The Siege (١٩٩٨) و"قواعد الارتباط" Rules of Engagement و"هيدالجو" Hidalgo (٢٠٠٤)[٥٣].

ونظرًا لاختلاف التجارب والخبرات التاريخية لكل من الصين والهند فسيكون هناك اختلاف رئيسى فى العلاقات التى ستنشأ فى النهاية بين كل من الحضارتين الصينية والهندية مع الحضارة الغربية؛ إذ إن الصين لها تجربة وخبرة انعزالية فى الأساس، وعند عودة الحضارة الصينية للظهور بافتخار وقوة فإنها ستتطور باعتبارها حضارة بديلة، على الرغم من أنها قد تكون حضارة منفتحة ومتسامحة على غرار عصر أسرة تانج. أما الهند، من ناحية أخرى، فهى مكان التقاء لحضارات الشرق والغرب، فقد كانت باستمرار تتلقى وتستوعب موجات الثقافة الأجنبية.

ولذا فإن الأمر لا يعدو مجرد وقت قبل أن تستأنف الهند دورها الطبيعى. وفى الوقت الذى اقتنع فيه الكثير من الغربيين بأن الغرب لا يمكن أن يتعايش فى سلام مع العالم الإسلامى، ينبغى عليهم أن يدرسوا كيف تمكنت الهند من التوافق مع هذا العدد الكبير من الحضارات التى ضمت الثقافات الهندوسية والبوذية والإسلامية والمسيحية، وكيف عاش معظمهم فى سلام مع الآخر فى معظم فترات التاريخ.

إن سجل الهند واضح، ولا بد أنَّ هناك شيئا فريدًا فى الثقافة السياسية والاجتماعية الهندية، إنها روح الاستيعاب والتسامح التى تسود الهند. وبينما

تنظر العقلية الغربية إلى العالم على أنه إما أبيض أو أسود، نائيًا بنفسه عن "محور الشر" فإن العقل الهندى لديه القدرة على رؤية العالم بألوان كثيرة ومختلفة.

والقدرة الهندية على الربط بين الثقافات والحضارات الأخرى قد ساعد فى تحديد دورها فى العلاقات بين الغرب والشرق. ويمكنها إقناع قادة الغرب بالتوقف عن رؤية أنفسهم حرّاسًا وأمناء على الحضارة الإنسانية، وإقناع الغرب بهذا لن يكون أمرًا هيِّنًا، وسيتطلب حملة تثقيفية كبرى حتى يتمكن الغرب من النظر إلى أنه لا يختلف فى جوهره عن الشرق.

ولذا فإن النتيجة النهائية لعملية التخلى عن الحضارة الغربية ينبغى أن تكون توجه العالم نحو محطة بديلة، تتم فيها إعادة إحياء كثير من الحضارات القديمة الثرية، بما يضيف إلى ثروة العالم الثقافية، ويطلق قدرات جديدة للتسامح والتفاهم والتقارب الثقافى بين الحضارات المختلفة. إن التخلص من الهيمنة الغربية على العالم يمكن أن يقودنا إلى عالم أكثر سعادة، تتزامن فيه ولأول مرة فى التاريخ حضارات مختلفة ومتعددة ومزدهرة. إن كل هذا يمكن أن يرتقى بالبشرية إلى العيش بمستوى يعلو بكثير ما عايشته فى أى قرن مضى.

الفصل الخامس

عدم الكفاءة الغربية، الكفاءة الآسيوية

تردد كثير من العقول الغربية -المهتمة بحالة عالمنا- ما قاله الرئيس بوش بأن العالم قد أصبح مكانًا غير آمن. و فى محاولة لمعرفة مصادر عدم الأمان يفترضون أن المشاكل تأتى من خارج الولايات المتحدة الأمريكية ولا تحدث داخلها. كما أن هناك افتراضًا تلقائيًا فى المقالات والتعليقات الغربية يفيد بأن باقى العالم هو المسئول عن اختلاق المشاكل، بينما يناضل الغرب لتقديم الحلول. ومن ثم فإن الهدف من هذا الفصل هو توجيه القراء الغربيين إلى الدور المهم الذى يلعبه الغرب فى اختلاق الكثير من هذه المشاكل العالمية. فعند النظر إلى السجلات الحديثة يتبادر إلى الذهن التساؤل التالى: "هل يتعامل الغرب مع التحديات العالمية الرئيسية بكفاءة؟"

و يتعين على العقول الغربية إدراك المفارقة للإجابة عن هذا التساؤل. فمن الناحية المحلية يتضمن الغرب دولاً تُدار بأكبر قدر من الكفاءة فى العالم. وهذا أمر طبيعى، حيث تزيد درجة التقدم الاقتصادى إلى حد كبير فى هذه الدول، كما تحتوى على الموارد المادية الغنية وتوجد بها المؤسسات القوية ، وخاصة المؤسسات الديمقراطية. وفى ظل هذه العوامل يتطلب الأمر قدرًا كبيرًا من المهارة لتخفيض كفاءة هذه الدول فى غضون عشرين إلى ثلاثين عامًا. حيث يلاحظ بشكل عام زيادة درجة الحوكمة التى يحصل عليها سكان الدول الغربية ، لكن كفاءة الحوكمة لدى هذه الدول لا تعد سببًا كافيًا للتعامل مع التحديات العالمية بالكفاءة ذاتها .

ومن ثم فسوف يتناول هذا الفصل تجربة الغرب فى التعامل مع أربعة تحديات. فمن الناحية الجيولوليتيكية، استحوذ على العقل الغربى فكرة

التهديدات الإسلامية الإرهابية. ومع ذلك فإن الغرب فى تعامله مع هذا الموضوع فى حالة كل من العراق وأفغانستان قد أصبح على وشك الفشل. فإذا فشل الغرب سيكون ذلك بمثابة انتصار للمجاهدين. ومن الناحية الاقتصادية يمكننا أن نلاحظ - أن مفاوضات تطبيق اتفاقية التجارة الدولية التى أسفرت عنها جولة الدوحة قد توقفت للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. كما يلاحظ أن ظاهرة الاحتباس الحرارى يجرى التعامل معها بشكل سيئ. وأخيرًا يحسب للغرب نجاحه فى المحافظة على معاهدة حظر الانتشار النووى، و ذلك من خلال جهود الحماة الغربيين فى إضعاف نظام حظر الانتشار النووى بشكل كبير، و ذلك فى الوقت الذى تزيد فيه مخاوف الغرب تجاه وصول القوة الإرهابية للتكنولوجية النووية على نحو يزيد عن الأوقات السابقة.

وحيث يرى الغرب نفسه مصدرا للحلول وليس للمشاكل، فنادرا ما يبحث العالم الغربى فى داخله عن أسباب سوء إدارة المشاكل العالمية. وما إذا كانت هناك أسباب محلية هيكلية تفسر ذلك؟ وهل اختفت الديمقراطيات الغربية من خلال عمليات التنافسية الشعبية والتركيز الهيكلى على الأجل القصير، الأمر الذى يمنع تصديهم للتحديات طويلة الأجل من منظور عالمى واسع النطاق؟ وعند النظر إلى مدى أبعد، فهل ستصبح الدول الآسيوية أكثر كفاءة فى التعامل مع التحديات الإقليمية والعالمية؟

الغرب والشرق الأوسط

منطقة الشرق الأوسط هى المنطقة التى تعرضت لأكثر السياسات الغربية ضررًا. كما أن هذا المنطقة قد تعد من أخطر المناطق فى العالم. وقد لا تضر المشكلات الحادثة فى الشرق الأوسط ٧ ملايين من الإسرائيليين و ٣,٩ مليون من الفلسطينيين فحسب، بل تمتد آثارها إلى ما يتجاوز ٢٠٠

مليون من العرب، فهى قد تضر نحو ١,٢ مليار من المسلمين بما فى ذلك المجتمعات التى يعيشون فيها. ففى كل مرة تحدث هذه الاضطرابات فى الشرق الأوسط، تمتد آثارها إلى المجتمع الإسلامى بأكمله. وعادة ما تظهر هذه الاضطرابات فى صورة قلق، وحزن، وغضب، وثورة عارمة. وقد يُفاجأ البعض بأن الغرب يعد مسئولا عن كثير من هذه الاضطرابات. كما يدرك الكثير من المجتمعات الإسلامية التى تتأثر بهذه الاضطرابات -سواء فى الهند أو إندونيسيا أو المغرب أو ماليزيا- أن مصدرها بدون شك هو الغرب.

وقد كان قرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بغزو العراق فى مارس ٢٠٠٣ أحد الأخطاء الفادحة، بل وأحد أكثر القرارات حماقة فى العصر الحديث، فقليلاً ما نجد فى هذا العصر كوارث متعددة الأبعاد كهذه الكارثة.

وتعد من أهم الكوارث التى ترتب عليها خرق للقانون الدولى، إذ إنه حتى عام ٢٠٠٣ كانت كل من النظرية والممارسة للقانون الدولى تحدد شرطين لاستخدام القوة، حيث يكون بموجبهما استخدام القوة أمرًا شرعيًا أو قانونيًا: الأول، استخدام القوة كإجراء للدفاع عن النفس، والثانى الترخيص بذلك من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى لا يبرر الغزو الأمريكى للعراق على أساس أى من هذين الشرطين. حيث قدمت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مشروع قرار لمجلس الأمن قبل الغزو مباشرة فى مارس ٢٠٠٣ بهدف الحصول على ترخيص من المجلس بغزو العراق. وكان اقتراح هذا القرار يؤكد أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحتاجان إلى إضفاء شرعية على غزو العراق بموجب القانون الدولى، وبالتالى فإن قرارهما بغزو العراق بعد الرفض الصريح من مجلس الأمن أوضح للمجتمع الدولى أن الحرب اعتبرت غير قانونية من الناحية الفنية.

وقد أدى هذا إلى اختلاق مشاكل ضخمة حتى يومنا هذا، فقد كانت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من الحماة الرئيسيين للقانون الدولى. كما أن كثيرًا من مبادئ هذا القانون حول العالم مرجعه هاتان الدولتان. حيث قامت العقول الأمريكية والبريطانية بوضع البنية التحتية للمفاهيم والمبادئ التى قام عليها القانون الدولى، وقدمت الإرادة السياسية والعزم ليقبل هذا القانون على المستوى العالمى. وفى حالة حرب العراق، لم تقر أى من الدولتين بعدم قانونية هذه الحرب، كما لم يتخلَ أيٌّ منهما عن دورهما التاريخى باعتبارهما حماة رئيسيين للقانون الدولى.

فبشكل عام يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ترغبان فى مواصلة دورهما السابق فى النظام الدولى، ومراقبة وإدارة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. فمنذ عام ٢٠٠٣ أطلقت الدولتان نداءات متعددة لإيران وكوريا الشمالية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولكن كيف يمكن لمنتهكى قرارات مجلس الأمن أن يصبحا هما من يعملان على تنفيذ هذه القرارات؟

ولا تنطوى هذه المشكلة على حرب العراق فحسب، حيث يضع هذا السلوك شرعية النظام الدولى الحالى الذى تتعدد أطرافه موضع التساؤل. كما يثير سخرية العالم وخيبة الأمل. فعلى سبيل المثال، يزيد تعداد مسلمى الهند عن مائة وخمسين مليون مسلم، وتقل نسبة التطرف الدينى فيها عن أى مجتمع مسلم آخر فى العالم. إلا أن غالبية هذا العدد قل تأييده للغرب بسبب الحرب على العراق. حيث يرجع أحد الأسباب الرئيسية لتحالف مسلمى الهند مع الأحزاب الشيوعية فى بعض الولايات الهندية إلى رغبة هؤلاء فى معارضة سياسات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وذلك على الرغم من عدم انسجام المسلمين والشيوعين فى أية مجالات أخرى نظرًا لاختلاف أيديولوجية الفئتين . حتى أن بعض الناس فى الغرب قد فوجئوا باشتراك

بعض الهنود المسلمين فى الهجمات الإرهابية التى حدثت فى المملكة المتحدة يوم ٧ يوليو ٢٠٠٧. ذلك لأن العالم الإسلامى قد أصبح فى حد ذاته عالما بلا حدود، وبالتالى فإن غضب أى مجتمع مسلم وثورته سرعان ما تنتقل إلى كافة أنحاء العالم.

ولقد شن الرئيس بوش الحرب على العراق بموجب تفويض صريح من الكونجرس الأمريكى، مما أضفى شرعية على حرب العراق وفقا للقانون المحلى للولايات المتحدة. حيث يعتقد كثير من الأمريكيين أن الكونجرس فى الولايات المتحدة هو السلطة القانونية النهائية، وأن موافقته تجب كافة الاعتراضات القانونية على الحرب، لكن من ناحية أخرى تعتبر هذه الحرب غير قانونية طبقا للقانون الدولى الذى عملت الولايات المتحدة على إنشائه.

ومن ثم فإن ذلك يتطلب بعض التوضيح، حيث إن هذين الأمرين لا يمكن أن يوجدا معًا، فالمفارقة الحادثة هنا هى أن الكونجرس الأمريكى يعامل أحكام القانون الدولى بذات الأسلوب الذى يعامل به الحزب الشيوعى الصينى أحكام القانون المحلى. حيث يعتمد هذا الأسلوب على إجبار الآخرين على الإذعان لمواد القانون، دون أن يذعن هذا الحزب للمواد نفسها.

ويدرك كثير من البريطانيين أن حرب العراق غير قانونية بموجب القانون الدولى. حتى أن بعض المحامين البريطانيين البارزين فى القانون الدولي- بمن فيهم فيليب ساندز Phillip Sands- قد قاموا بتوثيق ذلك. كما عمل ساندز أيضًا مع نيكولاس كنت Nicolas Kent -الكاتب الروائى البريطاني- لإنتاج مسرحية بعنوان "مطلوب للمساءلة Called to "Account. ويستند موضوع المسرحية على فكرة تقديم رئيس الوزراء البريطانى السابق - تونى بلير- للمساءلة بسبب مشاركته فى حرب العراق غير القانونية. حيث يعتمد أساس هذه المساءلة القانونية على أن الحكومة البريطانية قد خاطرت بأعضاء مجلس الوزراء البريطانى والقوات المسلحة البريطانية عند

مشاركتها فى هذه الحرب غير القانونية. وفى الوقت المناسب، سوف تطالب المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بالنظر إلى هذه الدعاوى عندما تكتسب القوة والشجاعة الكافيتين لإقامة مثل هذه الدعاوى.

لقد أدت الأبعاد غير القانونية لحرب العراق إلى مشاكل سياسية ضخمة فى أنحاء العالم كافة. إلا أن هذه المشاكل قد تفاقمت بشكل كبير نتيجة الأداء السيئ والضعيف الذى حدث بدرجة ملحوظة فى الحرب، ويقدم هذا الأداء مثالا حيا لضرورة عدم غزو أو احتلال دولة أخرى. والشيء الجدير بالملاحظة هو أن كثيرا من المسؤولين الذين شاركوا فى عملية صنع القرار كانوا من بين الأكثر كفاءة فى هذا المجال، ومع ذلك، فقد تمخضت جهود هؤلاء المسئولين عن عملية عسكرية و سياسية معيبة، على الرغم من نقاء سجلات هؤلاء المسئولين فى الخدمة المحلية.

و يرى البعض أن خطة الغزو كان ينبغى أن تبدأ أولا بدراسة لتاريخ العراق، بهدف فهم الدروس التاريخية المستفادة عن كيفية (وعدم كيفية) حكم البلاد. حيث يمكن أن تكشف الدراسة السريعة عن صعوبة إدارة المصالح المختلفة لطوائف السنة والشيعة والأكراد. ثانيًا كان ينبغى زيادة الأبحاث التى تدرس الإدارة المدنية وطرق الحوكمة السائدة فى العراق. كما كان ينبغى اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسات التى سيتم الإبقاء عليها وتلك التى ستتم إزالتها قبل الغزو، وثالثا كان ينبغى القيام بمحاولة لدراسة الثروة القومية للعراق التى تجب حمايتها حتى يظهر للعالم أن أمريكا تقوم بغزو العراق مع احترام الاهتمامات والمصالح القومية للعراقيين الذين سعت الحرب إلى تحريرهم "بتحريرهم".

ومن العجيب أن ذلك لم يتم عمله،حيث تم اتخاذ قرارات كارثية بدلاً من ذلك، فقد استهدفت أمريكا فرض الديمقراطية دون التفكيرفى كيفية حماية حقوق الأقليات من الأكراد والسنة الذين سيتضررون نتيجة تحول القوة إلى

الشيعة العراقيين بعد قرون طويلة. فقد قال أحد الآباء المؤسسين الأمريكيين، جون جاى John Jay، عند بداية الديمقراطية الأمريكية بأن "أحد الأسباب التى مكنت الولايات المتحدة من إرساء قواعد الديمقراطية فيها بهذه السرعة هو أن شعبها كان ينتمى إلى الأصول نفسها ويتحدثون اللغة نفسها ويعتنقون الديانة نفسها ، ويرتبطون بمبادئ الحوكمة نفسها. كما يتشابهون كثيرا فى أخلاقهم وعاداتهم". ثم أضاف إنهم بالتأكيد "مجموعة من الإخوة" ولا ينبغى أبدًا انقسامهم إلى عدد من الكيانات المتغايرة والمتنافرة الحقودة وغير الاجتماعية[1]. ونظرًا لاختلاف الوضع السياسى فى العراق، كان لا بد أن يتم التفكير فى الصعوبات الواضحة لإرساء الديمقراطية بها وهذا ما لم يفعله أحد وبدلا من ذلك تم اتخاذ قرار كارثى بحل الإدارة والقوات المسلحة بالعراق الأمر الذى نتج عنه إيجاد جيش ضخم من المواطنين المستائين والغاضبين والعاطلين.

ولا يمكن اعتبار الغزو أو الاحتلال حادثًا جديدًا فى التاريخ؛ ففى فبراير عام ١٩٤٢ تغلب جيش يابانى صغير مكون من ثلاثين ألف جندى على جيش بريطانى ضخم قوامه تسعون ألفًا بسنغافورة. وكان لى كوان يو Lee Kuan Yew أحد ضحايا هذا الاحتلال اليابانى. كما كان قد قدم وصفا لمدى البساطة التى تم بها الاحتلال؛ حيث أوضح أنه عندما احتل اليابانيون سنغافورة فى فبراير عام ١٩٤٢ وأسروا تسعين ألفًا من القوات البريطانية والهندية والأسترالية وتركوا الشرطة والإدارة المدنية دون المساس بها، حيث استمرتا فى أداء عملهما تحت رقابة الضباط العسكريين اليابانيين، إلا أن الموظفين البريطانيين قد ظلوا مسئولين عن الخدمات الأساسية مثل الغاز والكهرباء فباستثناء حامية صغيرة، تركت معظم قوات الغزو اليابانى التى بلغ عددها ثلاثين ألفا سنغافورة متجهة إلى جاوة فى خلال أسبوعين. فلو قام

اليابانيون بتفكيك الشرطة والإدارة المدنية عندما اعتقلوا القوات البريطانية لأصبحت هناك فوضى[٢].

وعلى النقيض الآخر، لم يوجه الغزو الأمريكي للعراق سوى قليل من الاهتمام للحفاظ على القانون والنظام بالبلد. ومما زاد الأمر سوءًا ما قاله دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld بقسوة قلب شديدة عندما علم عن نهب محتويات متحف بغداد: " أن هذه التفاهات تحدث كثيرًا". و لكن من ناحية أخرى قام اليابانيون بحماية أثار سنغافورة الوطنية والحدائق النباتية الشهيرة، ففى اليوم التالى للغزو ذهب أحد علماء الطبيعة اليابانيين من طوكيو مباشرة إلى الحدائق وطلب من الراعى البريطانى وكبير ملاحظى الحدائق أن يبقى عمال الحدائق فى أماكنهم ويستمروا فى أداء أعمالهم. وكانت مهمته هى مساعدة هؤلاء العمال وليس إعاقة عملهم. كما طلب عالم الطبيعة اليابانى طباعة بعض الصور الجميلة للزهور والحيوانات فى الحدائق النباتية، التى لازالت محفوظة حتى اليوم.

وفى العراق عام ٢٠٠٣ تغلبت الإيديولوجية على حكم الفطرة السليمة. حيث كانت الفطرة السليمة تملى ضرورة استبقاء القوات العسكرية والخدمة المدنية العراقية، حتى لو كان بعض أعضائهما من مؤيدى النظام السابق. إلا أن العجرفة التى اتسم بها المسئولون الرسميون الأمريكيون أثارت الدهشة، حيث لم تتم استشارة أيٍّ من الدول المجاورة ، التى كان يمكنها التنبؤ بسهولة بالمقاومة الشرسة التى أطلقتها الأقلية السنية فى العراق. وفى الواقع فإنه قبل الحرب أنبأنى أحد كبار الدبلوماسيين المصريين بدقة عن ما يمكن أن تئول إليه الأمور، و قد كانت كل تنبؤاته سليمة. فلِمَ لم تستشر أمريكا مصر و هى تعد أحد الحلفاء المحوريين لها فى الشرق الأوسط؟

الشىء الإيجابى الوحيد الذى أسفرت عنه حرب العراق هو زيادة الخوف من تصاعد إيران بين الدول العربية ذات المذهب السنى، إذ يعتقد

كثير من الدول العربية ذات المذهب السنى (بما فى ذلك المملكة العربية السعودية ومصر والأردن) بأن الوقت الحالى هو الوقت الملائم لعقد سلام مع إسرائيل، وذلك حتى لا تتعامل مع خصمين (أمريكا وإسرائيل) فى وقت واحد. ولهذا فليس من الغريب قيام الملك عبد الله باستغلال فرصة انعقاد القمة العربية الخاصة فى مارس ٢٠٠٧ لإعادة إطلاق اقتراحه القائم منذ زمن طويل الذى يعرض فيه حل المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية عن طريق إقامة دولتين. وقد تزامن ذلك مع انخفاض فرص النجاح فى المنطقة. وكان يمكن لإدرة أمريكية يقظة أن تستغل مثل هذه الفرصة. إلا أن الولايات المتحدة استمرت فى اتباع نهجها ،الذى يتسم بعدم الكفاءة، فى التعامل مع الأزمة الاسرائيلية- الفلسطينية.

إن المأساة الحقيقية للشرق الأوسط هى أنه على الرغم من أن فرصة عقد السلام قد أصبحت سانحة فى الفترة الحالية. وذلك فى إطار إجماع بعض المراقبين المتمرسين أن اتفاقيات طابا التى عقدها الرئيس كلنتون فى يناير ٢٠٠١ قد مثلت أساسًا للتسوية السلمية الدائمة لعملية السلام فى المنطقة. حتى أن المملكة العربية السعودية كانت على استعداد لتأييد ما أسفرت عنه هذه المفاوضات. فلو كانت سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط سياسة متزنة لكان يمكن أن تعمل على إعادة ما أسفرت عنه هذه الاتفاقية مرة أخرى على مائدة المباحثات، فقد كانت إدارة بوش فى البداية على استعداد للتصويت لصالح قرار مجلس الأمن الذى يدعو إلى إقامة الدولتين فى عام ٢٠٠٥، إلا أن هذا التأييد قد يتغير بشكل كبير عام ٢٠٠٨.

وقد اعتقد الكثير من الأصوات المتطرفة فى تل أبيب وواشنطن العاصمة أن الوقت دائمًا ما سيكون فى صالح اسرائيل. ويؤيد هذا الاعتقاد القوة السياسية المسيطرة لجماعات الضغط (اللوبي) المناصرة لإسرائيل فى الكونجرس الأمريكى، والاتجاه الكبير للعديد من السياسيين الأمريكيين بشأن

قضية الشرق الأوسط، والسجل المتواصل للتأييد الأمريكى لسياسات الحكومة الإسرائيلية، وذلك على الرغم من الدروس التى يقدمها هؤلاء السياسيون على الدوام لبقية العالم بضرورة توافر الشفافية فى السلطة . إلا أن التاريخ دائمًا ما يشير إلى أنه لا يمكن لأى قوة عظمى أن تضحى بمصالحها الوطنية من أجل مصلحة دولة صغيرة.

إننى صديق لإسرائيل، ويبدو جليًا أمامى أنها إذا فشلت فى انتهاز هذه الفرصة لقبول اتفاقيات طابا، فإنها ستندم على ذلك لا محالة. فلم يسفر الهجوم المدمر الذى شنته اسرائيل على لبنان إلا عن خلق زعيم و بطل شعبى هو حسن نصر الله، وقد بدأت بعض مظاهر هذا التأييد الأمريكى لإسرائيل فى الظهور، حيث اتضح ذلك من خلال مقالة ستيف والت Steve Walt فى المقالة الشهيرة التى كتبها جون ميرشايمر John Mearsheimer، والكتاب الذى ألفه الرئيس جيمى كارتر Jimmy Carter بعنوان "فلسطين: سلام لا فصل عنصرى Palestine: Peace Not Apartheid، كما كشف مايكل ماسينج Michael Massing فى مقال له فى يونيو ٢٠٠٦ بعنوان" العاصفة على جماعة الضغط (اللوبي) الإسرائيلية" عن أحد الجوانب الخطيرة لهذه الجماعات وقال "أنه لم يعد يمثل وجهات نظر الأغلبية من يهود أمريكا، ولكن وجهة نظر بعض المتطرفين من رجال الأعمال فى الولايات المتحدة".

وتدعى مؤسسة إيباك AIPAC [لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية] أنها تمثل معظم المجتمع اليهودى. وتضم لجنتها التنفيذية نحو مائتى عضو يمثلون شريحة كبيرة من الآراء الأمريكية اليهودية، بداية من أنصار السلام وانتهاءً بالجناح اليمينى المتشدد للمنظمة الصهيونية الأمريكية. وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويًا لتقرر سياسة إيباك. وطبقًا لما يقوله العديد من المسئولين السابقين فى إيباك الذين تحدثت إليهم فإن اللجنة التنفيذية لديها سلطة ضعيفة. والسلطة الحقيقية تقع فى أيدى نحو

خمسين عضوًا لمجلس الإدارة يتم اختيارهم طبقًا لحجم الأموال التى يمنحونها، وليس طبقًا لمعيار كفاءة تمثيله لأعضاء إيباك، ولكن طبقًا لحجم الأموال التى يقدمها العضو.

وينعكس هذا على تكوين المجلس الذى يعج بما فيه من سيطرة محاميى الشركات ومستثمرى البورصة فى وول ستريت والتنفيذيين وورثة العائلات الثرية وفى داخل مجلس الإدارة ذاته- حيث تتركز السلطة فى أيدى مجموعة صغيرة مفرطة الثراء يعرفون باسم "نادى مينيان"Minyan Club". وهناك أربعة أعضاء يسيطرون على هذا النادى، هؤلاء هم: روبرت آشير Robert Asher؛ وهو مقاول تركيبات كهربائية متقاعد فى شيكاغو، وإدوارد ليفى Edward Levy، وهو تنفيذى يعمل فى مجال توريد مواد البناء فى ديترويت، وماير "بوبا" ميتشل Mayer "Bubba" Mitchell وهو مقاول مواد بناء فى موبيل الموجودة فى ألاباما، ولارى فاينبرج Larry Weinberg مقاول تنمية وتعمير أراضى وعقارات فى لوس أنجلوس (ومالك سابق لشركة Portland Trouil Blazers)، وكل من آشير وليفى وميتشل أعضاء مخلصون بالحزب الجمهورى بينما فاينبرج هو ديمقراطى يتبع سكوب جاكسون Scoop Jackson، لكنه انتقل مؤخرًا إلى جانب اليمين.

ويعرف هؤلاء الرجال باسم "عصابة الأربعة"، حيث لا يعبرون عن المصلحة المشتركة لجزء كبير من المجتمع اليهودى الذى يناصر السلام فى الشرق الأوسط. بل يسعون إلى الحفاظ على أن تظل دولة إسرائيل قوية والفلسطينيون ضعفاء، وعلى الحد من ضغط الولايات المتحدة على إسرائيل وقد اعتاد هوارد كوهر Howard Kohr مدير لجنة AIPAC الإيباك - وهو جمهورى محافظ - أن يقوم بعمليات الترشيح لعصابة الأربعة. وقد كان ستيفن روزين Steven Rosen -رئيس لجنة السياسات الخارجية بإيباك- هو السلطة الرئيسية فى اللجنة لسنوات عديدة، وهو يساعد فى تشكيل معتقدات

عصابة الأربعة المؤيدة لحزب الليكود وتحويلها إلى إجراءات تنفيذية يمكن أن تقوم إيباك بترويجها فى الكونجرس. وفى عام ٢٠٠٥ ترك روزين وزميلته كيث ويزمان محللة إيباك خدمة المنظمة وبعد ذلك بقليل اتهمتهما السلطات الاتحادية لتسلمهما معلومات سرية – وفقا لتصنيف الأمن القومى – ونقلها إلى مسئولين أجانب (إسرائيليين)[٣].

إن المأساة الحقيقة للوضع الحالى فى الشرق الأوسط أن الشعب الاسرائيلى هو الضحية الأساسية لفشل الولايات المتحدة فى هذه المنطقة فى الأجل الطويل، وإذا ما أخفقت إسرائيل فى انتهاز هذه الفرصة الفريدة للوصول إلى حل إقامة الدولتين مع فلسطين – الحل الذى يسانده العرب من أهل السنة، مما سيؤدى إلى دعم دول إسلامية أخرى– فإن إسرائيل ستخوض نزاعًا مدمرًا طويل الأجل مع العالم الإسلامى بأسره. وقد استخدم دينج إكسياوبنج Deng Xiaoping ذات مرة مقارنة بسيطة لوصف أضحوكة تحدى فيتنام للصين عندما سئل كم من الوقت يمكن أن تستغرقه الصين فى حربها مع فيتنام، قال " إننا ينبغى أن نأخذ صخرة كبيرة وقطعة صغيرة من الحجر أصلب منها، ونبدأ فى حكهما ببعضهما البعض، وبمرور الوقت سيختفى الحجر الصغير". وقد تحققت حكمة دينج سريعًا فى حالة فيتنام، فعلى الرغم من تعجرفها فى أعقاب هزيمتها لأمريكا فى ١٩٧٥ فقد أبرمت اتفاق سلام مع الصين. حيث يبلغ تعداد السكان فى فيتنام ٨٤ مليون بينما يبلغ تعداد السكان فى الصين ١,٣ مليار نسمة ونسبة تعداد السكان فى إسرائيل (٧ مليون) بينما تعداد السكان فى العالم الإسلامى (١,٥ مليار نسمة)، أى أن النسبة ١:٢٠٠. وبالتالى فإن وضع إسرائيل أسوأ بكثير مما يدل على أن الحكمة تقتضى الاتجاه إلى طريق السلام فى حالة إسرائيل،إلا أن السياسة الغربية قد تحرم إسرائيل من انتهاز هذه الفرصة.

والملاحظ أن الغرب قد فشل فى تحقيق معظم أهدافه السياسية فى الشرق الأوسط والهدف الوحيد الذى تم تحقيقه هو تأمين إمدادات النفط للغرب والعالم. وكانت السياسات الغربية حريصة على حماية هذه المصالح الحيوية مما يشير بدوره إلى أسباب عدم بذل الغرب كل ما لديه من جهد لتصدير الديمقراطية إلى المملكة العربية السعودية، أو إلى دول الخليج الأخرى. وقد ترتب على هذه السياسة الحذرة حماية مصالح الدول الغربية.

وقد كان من الغريب أنه تم التخلى عن هذا الحذر عند التعامل مع بعض دول الشرق الأوسط الأخرى، حيث سمحت أمريكا للأيدولوجية أن تتغلب على الخبرة فى حالة هذه الدول. فقد دفعت أمريكا بعض الدول إلى حالة من عدم التوازن من خلال تطبيقها لأجندتها الديموقراطية، وفى هذه الحالة، كان مؤيدو هذه الأجندة على أتم اقتناع بأن الدموقراطية سوف تؤدى إلى تحسين حالة هذه الدول بشكل كبير، إلا أن السجلات تشير إلى حدوث العكس؛ فقد عانى لبنان من حرب أهلية مدمرة منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠، بل أصبحت بيروت رمزًا للجحيم، وعقب انتهاء الحرب الأهلية عادت لبنان تدريجيًا إلى أوضاعها الطبيعية – وذلك على الرغم من بقائها بوضوح تحت سيطرة سوريا – وقد أدى اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى فبراير عام ٢٠٠٥ إلى اشتعال ثورة الأرز، التى شجعتها وابتهجت بها الولايات المتحدة، إلا أن ثورة الأرز أثبتت أنها فجر كاذب وقلب لميزان القوى السياسية الحساس، والذى تم تحقيقه بين الأحزاب السياسية المختلفة، كما بدأت لبنان فى التراجع إلى الخلف ببطء نحو نزاع سياسى مؤكد، إلا أنها استطاعت التحرر منه قبل تدخل أمريكا مرة أخرى.

وقد أثمرت الانتخابات الديموقراطية عن انتخاب حماس فى فلسطين، وكذلك سيطرة الشيعة على الحكومة المنتخبة فى العراق، إلا أن الشعب

الفلسطينى قد عانى من انتخابه لحكومة حماس. وها قد حان الوقت لاتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية المهمة. فهل ستستمر عملية دفع الديموقراطية فى انتخابات دول الشرق الأوسط؟ فلو حدث ذلك، فلا بد أن نتعلم أن نعيش مع عواقب ذلك، حتى إن أصدقاء أمريكا فى الشرق الأوسط يدعمون قبول كل من أمريكا و أوروبا لنتائج هذه الانتخابات.

من ناحية أخرى، قامت الحكومة المصرية باعتقال د. سعد الدين إبراهيم، وهو أحد أساتذة علم الاجتماع المتسمين بالصراحة الذى يعمل فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وعندما حدث ذلك قام كل من الصحفى توماس فريدمان Thomas Friedman وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية باتباع أساليب الضغط من أجل الإفراج عن سعد الدين إبراهيم ، وقد كان سعد الدين إبراهيم صديقًا لأمريكا، وقد كتب فى تعليق فى جريدة واشنطن بوست يقول: "يزداد أعداد المسلمين الذين يتبعون الاتجاه السلفى، كما يتمتع هؤلاء بدعم واسع، كما قاموا بتطوير تنظيمات وترتيبات للمواطنين مما جعلهم أكثر قدرة على بناء شرق أوسط جديد. وفى حقيقة الأمر ، فإنهم بفعلون ذلك بمساعدة حزب العدل والتنمية فى تركيا ونظيره (PJD) فى المغرب، والإخوان المسلمين فى مصر، وحماس فى فلسطين، و بالطبع حزب الله فى لبنان".

وهذه الأحزاب والجماعات والحركات لا تعادى الديمقراطية وقد رضيت نظما انتخابية ومارست سياسات انتخابية، وتتوافق هذه السياسة التى ترغب فيها واشنطن، وتبقى هذه هى الحقيقة سواء شئنا أو أبينا، ويقع على كاهل باقى العالم الغربى أن يتعايش مع هذه الحقيقة الجديدة، وحتى مع رفض رئيس الولايات المتحدة ومعاونيه لما تولد عن سياسات الغرب من نتائج. حيث تتمثل المشكلة الأساسية فى إستراتيجية الغرب تجاه العالم الإسلامى، فى عدم وجود إستراتيجية ومن ثم استمرار عدم الكفاءة.

الغرب وحرية التجارة والاحتباس الحرارى العالمى:

قدم الفصل الثانى توثيقا للحماقات الغربية الأخيرة فى مجال التجارة الدولية. فقد قام الغرب بعملية ضغط لتحرير التجارة العالمية، وقد دفع هذا الضغط عدة اعتبارات فكان عند الجبهة الإيديولوجية قناعة راسخة بأن انخفاض العوائق التجارية وزيادة التبادل التجارى سيؤدى إلى زيادة مستويات المعيشة للجميع.

فقد تغيرت المواقف الغربية بشكل جذرى في الوقت الحالى حيث أدى انتهاء الحرب الباردة إلى اختلاف ضخم فلم يعد لأمريكا وأوروبا أى مصلحة كامنة فى نجاح الاقتصاديات الشرق آسيوية التى يتم النظر فيها إليهم كمنافسين وليسوا كحلفاء . وقد أدى دخول الصين فى السوق العالمية – وبخاصة بعد قبولها – فى منظمة التجارة العالمية إلى إحداث فرق هائل من الناحيتين الاقتصادية والنفسية لفقد الأوروبيين الثقة فى قدرتهم على منافسة الآسيويين ثم أصبح كثير من الأمريكيين يفقدون الثقة فى مزايا المنافسة الاقتصادية.

كان هذا هو السبب الرئيسى للجمود النسبى فى محادثات التجارة العالمية، وعلى الرغم من وجود موضوعات معقدة وخاصة، فإن السبب الرئيسى فى توقف محادثات التجارة العالمية يرجع إلى فقد مناصرى التجارة الحرة إيمانهم بالمزايا التى تتيحها. فقد بدأ الأمريكيون والأوروبيون يرون أنفسهم "خاسرين" فى مجال التجارة الدولية، كما أنهم أيضا فقدوا الحافز والدافع للضغط من أجل تحرير التجارة وليس لدى الصين أو الهند (أو أى دولة نامية رئيسية مثل البرازيل أو جنوب أفريقيا) أى استعداد لإحياء محادثات تحرير التجارة، حيث تخشى الصين تصاعد مخاوف الأمريكيين من السيطرة العالمية الصينية إذا حاولت أن تلعب أى نوع من الأدوار القيادية فى العالم، ومن ثم فإن الصين لن تلعب أى دور، وكذلك أمريكا وأوروبا. وبالتالى فقد توقفت محادثات التجارة كما أن انتهاء الدافع الغربى لتحرير

التجارة العالمية يمكن أن يعنى نهاية معظم النمو الاقتصادى العالمى المبهر الذى لم يشهده العالم قبل ذلك.

ومن ناحية أخرى، هناك تأييد عالمى بأن الاحتباس الحرارى العالمى العالمى يمثل تهديدا حقيقيا. فقد كنت حاضرًا فى المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس فى يناير ٢٠٠٧، وكان هذا التأييد العالمى الجديد ملموسًا وواضحًا وقد تعزز هذا التأييد بدرجة أكبر بصدور تقرير (التغير المناخى ٢٠٠٧ تخفيف تغيرات الطقس) الذى أعدته مجموعة مشتركة بين الحكومات بشأن التغير المناخى (IPCC)(*) تضم ألفين وخمسمائة من العلماء الدوليين، وينص على أن هناك "اتفاقًا عالميًا" يقوم على أساس كثير من الأدلة، يفيد بأن انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية قد بدأت فى التزايد منذ ما قبل عصر النهضة الصناعية وبلغت نسبة الزيادة ٧٠% فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٤، وتذكر التقارير أيضا أنه دون القيام بعمل إضافى من جانب الحكومة فإن انبعاثات الغاز من سلة تضم ستة غازات من الغازات الدفيئة التى تغطيها اتفاقية كيوتو سترتفع بنسبة تتراوح بين ٢٥% و٩٠% بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ٢٠٠٠ وهذه الغازات الستة هى: ثانى أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، وسداسى فلوريد الكبريت وPFC وHFC(٥). وقد تصاعد الدافع الرئيسى للوصول إلى تفاهم عالمى من خلال أصوات قيادية فى المجتمعات الدولية الأمريكية والأوروبية، وهى أكثر الأصوات مساندة ومن المتناقضات أن المقاومة الرئيسية لاتخاذ إجراء فعال لتناول تحدى ظاهرة الاحتباس الحرارى العالمى تأتى من الولايات المتحدة. وقد أدى هذا إلى حيرة واضطراب بقية العالم جراء عدم الاتساق الغربى والفشل السياسى. وبتعبير بسيط جدا هناك كل من مشكلتى المخزون والتدفق، وعندما يفكر معظم الناس فى انبعاثات الغازات الدفيئة فإنهم يفكرون فى تدفقات الانبعاثات

(*) (IPCC) = Inter-governmental Panel for Climate Change

الجديدة. ومن الطبيعى أن يعتقدوا أن هذا هو سبب المشكلة، ولكن آثار الغازات الدفيئة التى نقلق من أجلها لم تسببها التدفقات الجارية، لكن السبب الرئيسى هو رصيد الانبعاثات التى تراكمت لدينا وبخاصة فى القرنين الأخيرين منذ الثورة الصناعية. ولذا يجب أن يكون هناك حل عادل لمشكلة انبعاثات الغازات الدفيئة، كما يجب أن تتحدد المسئولية عن الرصيد المتراكم وعن التدفقات، وقد عبرت جوين داير Gwynne Dyer عن المشكلة جيدًا فقالت: "ضع نفسك فى مكان الصين منذ ٥٠٠ عام مضت، فقد كان متوسط الدخل فى أوروبا والهند والصين متماثلا ثم حقق الأوروبيون القفزة التكنولوجية ليتفوقوا على الجميع وحققوا نموا لا يمكن تخيله وأصبحوا أغنياء وأقوياء وتفوقوا على العالم كله تقريبا، وإلى جانب ذلك قاموا بالتصنيع ولمدة مائتى عام كانت صناعاتهم وكانت مدنهم وعرباتهم هى التى ينبعث منها فائض الغازات الدفيئة وقد أصبحت الدول الغنية الآن مهتمة بالعواقب، بل إن بعضها يرغب فى كبح الانبعاثات لديه ويمكنها تحمل ذلك لأنها أصبحت غنية بالفعل، بل مصممة على أن تبقى كذلك.

ولكن إذا فرضت الصين نفس النوع من القيود على انبعاثات الغاز لديها فإنها لن تصبح دولة يتمتع معظم ساكنيها بالرخاء والرفاهية والأمن فى هذا الجيل أو ربما إلى الأبد، وينطبق الشيء نفسه على كافة الدول الأخرى التى كانت فقيرة ذات يوم وأصبحت الآن تشهد نموا اقتصاديا سريعا، ولذا فإن القضية يجب أن تتمثل فى محافظة هذه الدول على سرعة نموها والتزام الدول الغنية بفرض القيود على نفسها. وهناك طريقان رئيسيان أمام الدول المتقدمة لفرض هذه القيود: الأول هو خفض الانبعاثات الصادرة عنها بشكل كبير وترك بعض المساحة للدول النامية للتوسع فى انبعاثاتها. والثانى هو قيامها بدفع الأموال بصورة مباشرة للدول النامية لتخفيض الانبعاثات لديها وذلك لاتباع تكنولوجيات الحرق النظيف للفحم وبناء مصادر للطاقة النظيفة

وعدم قطع الغابات وذلك لأنهم سيعانون دون هذه الأموال و لن تنجح الدول النامية أبدًا فى حل هذه القضية إلا إذا أظهرت أنها غير راغبة فى تخفيض الانبعاثات لديها دون هذه الأموال، وهذا هو ما يفعلونه والعملية ليست لعبة بوكر على الإطلاق ولكنها لعبة دجاج(٦).

وعندما يتطلب الأمر تناول أى مشكلة تثار فى عامة العالم (global commons)، وهو المصطلح الشعبى المستخدم فى الغرب، فإن من الطبيعى أن يتولى الأعضاء الأكثر ثراءً قدرًا أكبر من المسئولية. وهذه أحد المبادئ الرئيسية للعدالة. ويقول ر. ك باتشاورى R. K. Pachauri (رئيس مجلس إدارة IPCC) إذا ما كنا نريد تحقيق انخفاض كبير لابد أن نعلم أن الحصة الأكبر من الانخفاض ستقع أعباؤها على الدول المتقدمة ومن المؤكد أن تزيد كل من الصين والهند من حصتها (من انبعاثات الغازات الدفيئة) إلا أنهما لن يزيدا من حصة الانبعاثات للفرد فى أى مكان يقترب من المستويات الموجودة فى العالم المتقدم، وفى حالة انبعاثات الغازات الدفيئة هناك سبب إضافى لدى الدول الصناعية الأكثر ثراءً لتحمل مسئولية أكبر؛ وهو أنها مسئولة أساسًا عن رصيد الانبعاثات فى أجوائنا؛ فمنذ عام ١٨٥٠ كان إسهام الصين أقل من ٨% من إجمالى الانبعاثات العالمية من ثانى أكسيد الكربون وكانت الولايات المتحدة مسئولة عن ٢٩% وأوروبا الغربية مسئولة عن ٢٧% ويبلغ نصيب الفرد من انبعاثات الغازات الدفيئة فى الهند ٤% من نصيب الفرد فى الولايات المتحدة و١٢% من نصيب الفرد فى الاتحاد الأوروبى(٨). ويجب أن تتضمن الخطوات تجاه أى حل تلك الدول الأوروبية الأكثر ثراء والتى تعترف بوضوح بمسئولياتها ولكن لا يمكن القطع بهذه النتيجة.

وعلى الرغم من ذلك، يعتقد كثير من المواطنين فى المجتمعات الغربية أن الاحتباس الحرارى العالمى هو نتيجة للقرارات الأخيرة التى اتخذتها كل

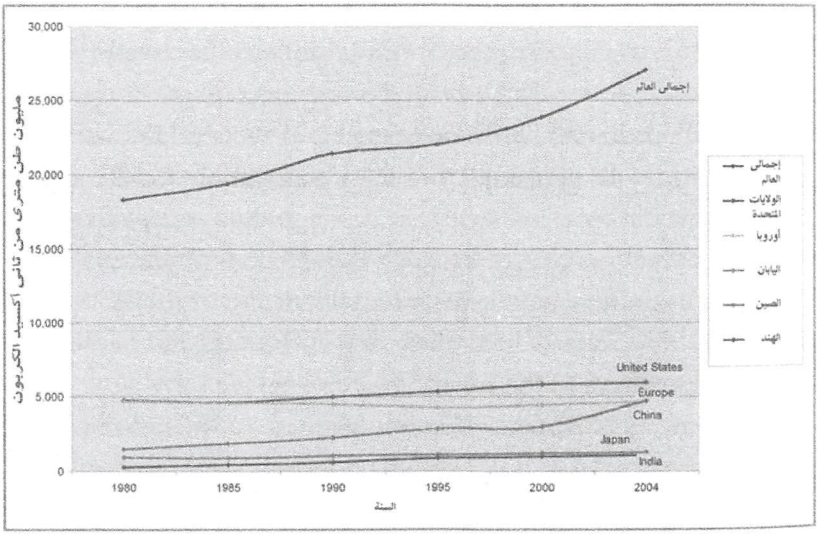
من الصين والهند بالتصنيع - إلى جانب غيرهما من الدول النامية - وانبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عن تلك الدول تدفع بالأرض إلى نقطة القمة tipping point حيث تكون هناك احتمالات لعواقب مدمرة تنتج عن الاحتباس الحرارى العالمى. وقد يكون هذا حقيقيا، لكن لا يمكننا فى الواقع تأكيد ذلك والمجتمع العالمى منقسم بشأن مدى بعدنا عن "نقطة القمة" هذه، ولكن يبدو أن الدول متفقة على قيامها باتخاذ إجراءات نحو ذلك وعلى أن هذا ينبغى أن يتم قريبًا، وأى حل ينبغى أن يضم الصين والهند (انظر جدول ٥-١، وشكل ٥-١).

جدول ٥-١ عن انبعاث غازات ثانى أكسيد الكربون (١٩٨٤-٢٠٠٤) من تقرير الطاقة الدولية السنوى ٢٠٠٤. (بالمليون طن مترى من ثانى أكسيد الكربون).

الإقليم/ الدولة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الولايات المتحدة	٤٧٥٤,٥٢ (%٢٦)	٤٥٨٥,٢٠ (%٢٣,٦)	٥٠١٣,٤٥ (%٢٣,٣)	٥٢٩٢,٦٧ (%٢٤)	٥٨١٥,٥٠ (%٢٤)	٥٩١٢,٢١ (%٢١,٩)
أوروبا	٤٦٥٧,٩٢ (%٢٥,٤)	٤٥٦٤,٢٨ (%٢٣,٥)	٤٥٠٠,٢٩ (%٢١)	٤٢٥٩,٨٣ (%١٩,٣٣)	٤٤٢٦,٩٣ (%١٨,٥)	٤٦٥٣,٤٣ (%١٧,٢)
اليابان	٩٣٧,٥٠ (%٥)	٨٩٢,٩٦ (%٤,٥)	١٠١٤,٨٥ (%٤,٧)	١٠٧٥,٨٤ (%٤,٨)	١١٩٠,٠٦ (%٤,٩)	١٢٦٢,١٠ (%٤,٧)
الصين	١٤٥٤,٦٥ (%٧,٩)	١٨٣٨,٤٧ (%٩,٤)	٢٢٤١,١٧ (%١٠,٤)	٢٨٧٣,١٠ (%١٣)	٣٠٣٠,٨٨ (%١٢,٧)	٤٧٠٧,٢٨ (%١٧,٤)

الهند	٢٩٩,٧٦ (١,٦%)	٤٣٩,٣٤ (٢,٢%)	٥٨٨,٢٤ (٢,٧%)	٨٦٧,٠٨ (٣,٩%)	١٠٠٠,٦٩ (٤,١%)	١١١٢,٨٤ (٤,١%)
مجموع العالم	١٨٣٣٣,٢٦	١٩٤١٢,٧٦	٢١٤٢٦,١٢	٢٢٠٣٣,٥٣	٢٣٥٨١,٤٦	٢٧٠٤٣,٥٧

شكل ٥-١ مقارنة مستوى انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون فى دول مختارة



وقد تحدثت إلى مسئولين رسميين صينيين وهنود فى هذا الموضوع واتضح لى أن كلتا الدولتين على استعداد لتحمل مسئوليتهما فى هذا الصدد. وعلى الرغم من أن الصين تعتبر سببا رئيسيا جديدا فى انبعاث الغازات

الدفيئة؛ فإن القلق كان يساور المسئولين الرسميين الصينيين بشأن ذلك. وقد تحدث كبير الخبراء الاقتصاديين فى الوكالة الدولية للطاقة فتيح بيرول Fatih Birol فى نيويورك فى أواخر عام ٢٠٠٦ عندما سئل عن أكثر الحكومات وعيًا بالبيئة. وتوقع معظم الناس أنه سيذكر واحدة أو اثنتين من الدول الإسكندنافية أو المملكة المتحدة ولكنه بدلا من ذلك قال الصين، وكان رأيه محل دهشة كل شخص فى القاعة.

و من ناحية أخرى يعى المسئولون الصينيون الجدد بالتحديات العالمية بشكل كبير. والسؤال الذى يوجهونه هو ما إذا كانت الدول الغربية مستعدة بنفس الدرجة لتكون مسئولة فى هذا الصدد، وأن تقبل نصيبها العادل من المسئوليات، وإذا لم يكن الغرب مستعدا لقبول هذا فلن يمكن أن يكون هناك حل لكارثة الاحتباس الحرارى العالمى. ويقول دانييل إستى Daniel Esty أستاذ كرسى هيل هاوس للقانون والسياسة البيئية بجامعة ييل أنه على الرغم من عدم تحمل الحكومة الصينية أى التزام لتحديد انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون؛ فإنها قد حددت هدفا لتخفيض استخدام الطاقة بنسبة ٢٠% من كل وحدة من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠١٠، ويعد هذا هدفًا طموحًا لدولة تحصل على ٧٠% من القوى عن طريق إحراق الفحم. لقد اتبعت الصين معايير توفير الوقود التى تدفع متوسط استهلاك السيارة إلى نحو ٤٠ ميلاً للجالون فى خلال السنوات الخمس القادمة، وهو أعلى كثيرًا من المتوسط المعمول به فى الولايات المتحدة كما وعدت الحكومة الصينية بتخفيض تلوث المياه بنسبة ١٠% بحلول عام ٢٠٢٠ وزيادة إعادة تدوير النفايات الصلبة بنسبة ٦٠%. ويقول إستى إن هذه ليست مجرد وعود كاذبة. وقد قامت وكالة الدولة للحماية البيئية - والتى اهتمت بازدياد سوء مستويات جودة الهواء والمياه - بإيقاف ١٦٣ مشروعًا قيمتها ٩٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦، وفضلا عن ذلك يتم إنشاء شركات جديدة كل يوم لتطوير

تكنولوجيات الحد من التلوث، وتحسين كفاءة الطاقة، وخلق مصادر بديلة للقوى. وقد حصلت الصين على مبلغ ٢٢٠ مليون دولار كرأس مال مخاطر لاستثماره فى مشروعات التكنولوجيا النظيفة فى عام ٢٠٠٦، وهو ما يجعلها متقدمة على أوروبا باعتبارها مكانا مناسبا لقيام الشركات البيئية الجديدة [٩]. أما الأخبار الطيبة فى هذا الميدان فهى أن الصين لن تبدأ من جديد فى هذا المضمار، فيمكن أن تتعلم درسًا أو دَرْسين من اليابان والتى واجهت أزمات البترول فى سبعينيات القرن الماضى ومن تلك التجربة الصعبة أصبحت إحدى الدول الرائدة فى العالم فى مجال كفاءة الطاقة. فطبقا لتقديرات هيئة الطاقة الدولية فإن ميزان طاقة اليابان، الذى يقدر بإجمالى استهلاك الطاقة يعتبر أقل بعدة أمثال مما هو عليه فى الدول الصناعية الأخرى. وتسعى اليابان سعيًا حثيثًا إلى تقاسم نجاحها فى كفاءة الطاقة مع دول شرق آسيا الأخرى مثل الصين، التى يرتفع طلبها على الطاقة بسرعة[١٠].

وكتب ما كاى Ma Kai الوزير المكلف باللجنة الوطنية لتنمية الطاقة فى عموده فى جريدة فاينانشيال تايمز – وهى الوكالة الرئيسية للتخطيط ووضع السياسات الاقتصادية – عن جهود الصين فى الاستجابة للتغير المناخى والاحتباس الحرارى العالمى فقد ذكر أن الصين قد عملت بجهد لتعديل هيكلها الاقتصادى بهدف تحسين توفير الطاقة وتخفيض الانبعاثات، و ذلك منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٥، ومع ارتفاع الاستهلاك الوطنى للطاقة سنويا بنسبة ٥,٦%، واصلت الصين نموها الاقتصادى السنوى بمعدل ١٠%، وخفضت استهلاكها من الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٤٧% وبذلك وفرت ٨٠٠ طن مترى metric ton من الفحم وخفضت ١,٨ مليار طن من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون، كما يقول إنه فضلاً عن ذلك فإن الحكومة المركزية الصينية قد وافقت على إنشاء ٣٨٣ مشروعًا لتوليد الطاقة من الرياح والمياه والوقود الحيوى واستخدام غاز الميثان

المستخرج من مناجم الفحم. ويبلغ مجموع ما سيتم تخفيضه من الانبعاثات نحو مليار طن ومنذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٥، تم استيعاب ٥,١ مليار طن من الانبعاثات خلال إعادة الزراعة المكثفة للغابات وإدارة الغابات بشكل أفضل، ومن المتوقع أن تنخفض كثافة الطاقة فى الناتج المحلى الإجمالى للفرد بنسبة ٢٠% خلال عامى ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و تنخفض تبعًا لذلك انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون طبقًا لكاى. كما يضيف أن الصين ملتزمة بتناول موضوع التغير المناخى فى إطار التنمية المستدامة، ولكنه ينبغى أن يكون على أساس المسئوليات العامة المتمايزة والمختلفة[١١].

وعلى النقيض ففى اجتماع المجموعة المشتركة بين الحكومات بشأن التغير المناخى (IPCC) فى مايو ٢٠٠٧ حاول وفد الولايات المتحدة قيادة المجموعة نحو إجراءات اختيارية للتغير المناخى بعيدا عن الحلول الملزمة مثل بروتوكول كيوتو، الذى وافقت عليه دول أوروبا واليابان. ومن المزعج أن إدارة بوش كانت تسعى إلى إحداث تغييرات فى اللحظة الأخيرة لتخفيض نتيجة التقرير التى تقضى بأن الإجراءات السريعة والمحتملة يمكنها أن تحد من أسوأ الآثار للاحترار العالمى، و ذلك طبقًا لما ذكره لارى شويجر Larry Schweiger رئيس الاتحاد الوطنى للحياة البرية. وبدلا من استغلال الفرصة التى أتاحها التقرير حاولت إدارة بوش إغلاق هذا الملف[١٢]. لذلك فإن العالم سوف يراقب بحرص شديد فى العقود القادمة ما إذا كانت السياسات الغربية وبخاصة السياسات الأمريكية ستساير النداءات الغربية الخاصة بتحدى الاحتباس الحرارى العالمى.

الغرب ومعاهدة حظر الانتشار النووى:

مما لا شك فيه أن التحدى الخاص بالتصدى لتهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) أمر ينبغى علينا جميعًا تأييده، فإن عالمًا تزداد فيه

أسلحة الدمار الشامل هو بالضرورة مكان أكثر خطورة وأقل استقرارًا وهناك اتفاق قوى حول ألا يقوم العالم بتطوير أسلحة كيماوية وبيولوجية جديدة وألا تحاول أية قوة رئيسية انتهاك هذا الاتفاق. كما أن هناك تعاونًا دوليًا قويا لوقف انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، على الرغم من الصعوبات المتأصلة فى منعها. وينعكس هذا فى الالتزام العالمى بالاتفاقيتين الرئيسيتين المناهضتين لهذه الأسلحة وهما: اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتوكسين (المسممّة) (BTWC) واتفاقية الأسلحة الكيماوية (CWC). فابتداءً من يونيه ٢٠٠٥ وقعت ١٧١ دولة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتوكسين، وصدقت عليها ١٥٥ دولة من هذه الدول. أما فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيماوية فقد وقعت عليها ١٨٢ دولة، ثم قامت الدول الموقعة بالتصديق عليها وهكذا أصبح الاتفاق الجماعى أمرًا واقعيًا.

أما الأسلحة النووية فهى أمر مختلف، فالمعاهدة الخاصة بحظر الانتشار النووى (NPT)، التى اعتبرها العالم ذات يوم خطوة مهمة على طريق السلام والأمن العالمى، لا تزال موجودة قانونًا ولكنها غير موجودة فعليًا. وقد اتسمت هذه المعاهدة (NPI) بالعنصرية بشكل أساسى نظرا لقيامها بتقسيم العالم إلى دول يسمح لها بأن يكون لديها أسلحة نووية ودول ليس لديها أسلحة نووية. وهكذا خلقت نظام فصل عنصرى نووى Nuclear Apartheid" – وهو مصطلح استخدمه وزير الخارجية الهندى السابق جاسوانت سينج Jaswant Singh– حيث وضع معيار تقرير من يمكنه الاحتفاظ بأسلحة نووية على أساس عشوائى فى نهاية يناير ١٩٦٧، ويتمثل هذا المعيار فى أنه ينبغى على الدولة إجراء اختبار لأداة نووية. ولكن على الرغم من هذه الأسس المثيرة للمشاكل كانت معاهدة حظر الانتشار النووى (NPT) فعالة بشكل كبير على امتداد عقدين من الزمن فى منع الانتشار الأفقي– انتشار الأسلحة النووية فى عدد أكبر من الدول – ولكنها لم تكن

فعالة بشكل ملحوظ فى منع الانتشار الرأسى - زيادة وتطوير الأسلحة النووية بين الدول التى لديها أسلحة حاليا. فأثناء الحرب الباردة، وعلى الرغم من الجدل الواسع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، فقد كان هناك تفاهم قوى حول التعاون على منع انتشار الأسلحة النووية. ومن ثم فإن دولا كثيرة مثل البرازيل والأرجنتين وجنوب أفريقيا واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية، التى كان يمكنها تطوير أسلحة نووية تراجعت. وقد كان مانعهما من هذا الانتشار النووى قويًا . ولم يكن هناك قانون ملزم بل إن قادة هذه الدول الذين كان يمكنهم امتلاك السلاح النووى امتنعوا عن ذلك؛ لأنهم قد قبلوا بحظر الانتشار النووى (NPT) باعتباره أداة معاهدة تشريعية. وقد اعتقدوا أنه قد تم الوصول إلى صفقة عادلة بين خمس دول نووية رسميا هى (الصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة). والتى تصادف أيضا أنها الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن. وقد اعتقد الجانبان أن العالم سيصبح مكانا آمنا إذ قامت هذه الدول الخمس المالكة للأسلحة النووية باتخاذ خطوات لتقليل أسلحتها النووية والعمل من أجل الهدف النهائى - وهو نزع سلاح الدمار الشامل- بينما امتنع الباقون عن امتلاكها.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: "من الذى قضى على نظام حظر الانتشار النووي؟ حيث إن شرعية معاهدة حظر الانتشار النووى ترتبط فى مجالات كثيرة بشرعية نظام ١٩٤٥ القائم على أساس القواعد والتى قادت أمريكا عملية وضعها.ومن المحزن أن أول مسمار يدق فى نعش معاهدة حظر الانتشار النووى يكون من المؤسس لها وهو الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك فى إطار قرارها للخروج من نظام ١٩٤٥. وقد كان من المستحيل توثيق الوقت الذى بدأ فيه هذا الخروج ولكن عندما كنت سفيرًا

لسنغافورة فى الأمم المتحدة فيما بين ١٩٨٤ و١٩٨٩ كانت جين كيركباتريك Jean Kirkpatrik سفيرة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة تتعامل مع الأمم المتحدة بازدراء، وكانت ترى أن نظام ١٩٤٥ عبارة عن مجموعة من القيود المفروضة على الولايات المتحدة وليس مجموعة من القواعد التى اتبعها العالم، والتى ينبغى على الولايات المتحدة أن تحافظ عليها. وقد أثار أحد نوابها وهو شارل ليختنشيتين Charles Lichtenstein جدلاً كبير فى الإعلام من خلال ملاحظته التى قال فيها "إنه ينبغى على الأمم المتحدة أن تترك الأراضى الأمريكية ولن يتم وضع أى عائق فى طريقهم بل سيكون أعضاء بعثة الولايات المتحدة فى انتظارهم على جانب رصيف الميناء يلوحون لهم بأيديهم وهم راحلون إلى غروب الشمس" – ولم يكن هذا غريبًا؛ فقد أخطأ فى الجغرافيا إذ إن الرحيل من ميناء نيويورك يكون إلى شروق الشمس وليس إلى غربها.

وفى الظاهر فإن الهجوم على نظام الأمم المتحدة ونظام ١٩٤٥ القائم على أساس القواعد لم يؤثر فى معاهدة حظر الانتشار النووى، ولكن المشكلة تتمثل فى التخلى عن نظام ١٩٤٥ القائم على أساس القواعد حيث إن معاهدة حظر الانتشار لم تُكن مُنظَّمة لذاتها ولم تكن بالمعاهدة آليات لمعاقبة الدول التى يثبت نقضها للمعاهدة، فضلاً عن أن الموقعين عليها يمكنهم فى أى وقت الخروج منها مشيرين إلى "المصلحة الوطنية العليا" وبدون تطلب أى إجراء قانونى آخر. وقد كان هذا هو السبب الذى من أجله كان على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتعامل مع انتهاك العراق لمعاهدة حظر الانتشار النووى (NPT) نظرا لأن المجلس هو الوحيد صاحب السلطة الشرعية لفرض القرارات التى يجب على كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أن تراعيها، ومع ذلك فإن هذه الشرعية تتشابك

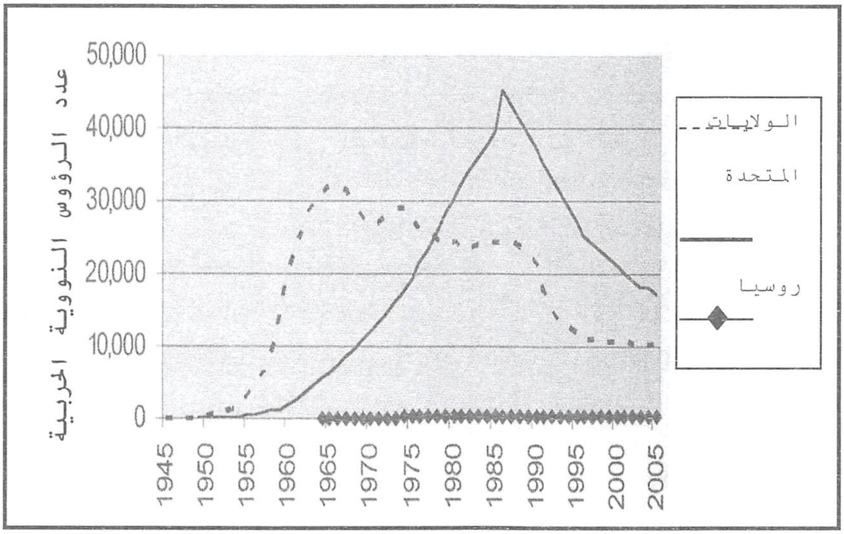
بعمق مع مبادئ نظام ١٩٤٥ القائم على أساس القواعد وخاصة ميثاق الأمم المتحدة الذى قبله العالم.وبمجرد أن بدأت أمريكا تخرق مبادئ هذا النظام فتحت ثغرات أمام الآخرين ليدخلوا منها؛ فعلى سبيل المثال فقدت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سلطتها المعنوية عندما طلبت من إيران الالتزام بقرار مجلس الأمن بقيامهم بالحرب ضد العراق دون أن يضفى مجلس الأمن الشرعية على ذلك.

وقد قام الحماة الرئيسيون للمعاهدة NPT - وهم الدول الخمس أصحاب الأسلحة النووية - بدق المسمار الثانى فى نعش معاهدة حظر الانتشار النووى . لقد كانت معاهدة حظر الانتشار النووى فى الأساس اتفاقا جماعيًا وافق فى إطاره الدول الخمس النووية على تخفيض أسلحتهم النووية بينما وافق الباقى على عدم تطويرها. ولكن بدلا من أن تقوم الدول الخمس بخفض ترساناتها قامت بزيادته. ونظرا لأن المعاهدة دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من يناير ١٩٧٠ فقد تم تحديث المخزون الإجمالى من الأسلحة النووية الخاص بهم وزيادته. وعندما ينظر المرء إلى تطور المخزون النووى العالمى المتراكم منذ عام ١٩٧٠ فإن الدول الخمس وخاصة الولايات المتحدة وروسيا قد حققتا تطورًا هائلاً فى زيادة دقة أسلحتهما النووية و من ثم قدرتها على القتل. وقد بلغ عدد المخزون المتراكم لدى الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٦ (٣١٧٠ رأسًا نوويًا) وبلغ مخزون الاتحاد السوفيتى قمته فى عام ١٩٨٦ (انظر شكل ٥-٢)[*].

---

[*] Natural Resource Defense Council. (المترجم)

شكل ٥-٢ المخزون التراكمى النووى لكل من الولايات المتحدة وروسيا والصين



ونظرًا لتناقض الأرقام، التى غالبا ما تكون مضللة، يلاحظ أنه حتى مع المستويات المنخفضة فإنها مازالت كافية لتدمير الحضارة البشرية. وفى أثناء الحرب الباردة قام كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ببناء مخزونهما من الأسلحة إلى الحد الذى انتهت معه فعلا الأعداد الكافية للأهداف العسكرية / الاقتصادية المهمة، وشرع كل منهما يحدد أسلحة أكثر لكل هدف على الرغم من حقيقة أن الأسلحة الإضافية لم تعزز أمن أى منهما بل ساعدت على القضاء على معاهدة حظر الانتشار النووى (NPT).

وقد كانت الولايات المتحدة من بين المنتهكين الرئيسيين لنص وروح معاهدة حظر الانتشار النووى (NPT) وأوضح جيمس كارولJames Karol هذا فى تعليقه فى شهر مارس ٢٠٠٧ فى إنترناشيونال هيرالد تريبيون حيث ذكر أنه عندما تعلن الولايات المتحدة عن خطط لوضع عناصر من نظام دفاعها الصاروخى فى جمهوريتى بولندا والتشيك، لماذا إذن ترفض الشكاوى

الروسية باعتبارها دليلا على مرض العظمة لدى فلاديمير بوتين Vladimir Putin ؟ وفى ١٢ مارس ١٩٩٩ تم قبول بولندا والمجر وجمهورية التشيك فى حلف شمال الأطلنطى (NATO)، وهو ما أُعتبر انتهاكا للتأكيدات الأمريكية المعطاة إلى موسكو بأن حلف شمال الأطلنطى لن يتحرك إلى الشرق من ألمانيا الموحدة، وحتى الآن لا يزال الحلف (NATO) ينظر إلى مسافة أبعد شرقا نحو جيورجيا وأوكرانيا وبوتين المريض بداء العظمة.

وقد أعلنت إدارة بوش فى الأسبوع الماضى عن خطة لسلاح نووى سيتم إنتاجه فى مدة تتجاوز العشرين عاما، وهو برنامج يؤدى فى نهاية الأمر إلى الحلول محل كافة الرؤوس الحربية الأمريكية، وهذه خطوة كبيرة لإلغاء السلاح النووى الذى تلتزم بإلغائه الولايات المتحدة قانونيا بموجب معاهدة حظر الانتشار النووى. وقد أكدت واشنطن فى الوقت نفسه لكل من روسيا والصين أن هذا التجديد للترسانة النووية ليس سببا يجعلهما يشعران بالتهديد، وليس أمام روسيا والصين أى خيار آخر سوى أن تتبعا الولايات المتحدة. وهو ما سيؤدى بدوره إلى وجود تسابق آخر للتسليح. و كأن عام ١٩٤٧ يعود مرة أخرى! فلقد تمت إضاعة فرصة ثمينة لتحويل العالم بعيدًا عن الأسلحة النووية وبعيدًا عن الحرب، وها هى الفرصة تضيع ثانية بسبب الولايات المتحدة وهل يمكن لأى مرشح يخوض معركة انتخابات الرئاسة الاستفادة من هذا؟[١٣].

وتسعى الفطرة السليمة من وقت لآخر إلى التدخل فى المباحثات الدائرة حول الأسلحة النووية. فقد قال رونالد ريجان وهو أحد صقور الحرب الباردة: "إن العالم سيكون أفضل بدون أسلحة نووية، حيث أشارت إحدى الإحصائيات التى رأيتها بصفتى رئيسًا للولايات المتحدة - والتى تعد من أكثر ما سمعت صراحة و ترويعًا ولن أنساها أبدًا- أنه طبقًا للبنتاجون سيلقى نحو ١٥٠ مليون نسمة من الأمريكيين على الأقل حتفهم فى أية حرب نووية

مع الاتحاد السوفيتى حتى لو نجحت أمريكا فى هذه الحرب" كما لا يمكن أن نتخيل أى نوع ستكون عليه هذه الحياة، حيث سيكون كوكب الأرض مُسممًا ولن يتوافر به مكان يصلح للعيش للناجين. وحتى إذا لم تؤد الحرب النووية إلى استئصال الجنس البشرى فإنها بالتأكيد ستؤدى إلى نهاية الحضارة التى عرفناها ولا يمكن لأى إنسان أن يربح حربًا نووية، فمن ذا الذى يعرف متى ستنتهى، ولذا فإن حلمى هو عالم خال من الأسلحة النووية، ولم أدع هذا الحلم يفارق عقلى فى السنوات الثمانى التى كنت فيها رئيسا". كما أضاف أيضا "لقد طلبت من العلماء فى بلادنا الذين صنعوا السلاح النووى أن يحولوا مواهبهم العظيمة إلى قضية الجنس البشرى والسلام العالمى، لكى يقدموا وسائل تساعد على جعل هذه الأسلحة النووية عقيمة وعديمة النفع"[١٤].

وباختصار فإن رونالد ريجان كان ينادى بإلغاء كافة الأسلحة النووية والتى كان يعتبرها غير إنسانية و بعيدة عن الإنسانية، ولا تصلح لأى شيء سوى القتل وربما تكون مدمرة للحياة و الحضارة على الأرض[١٥].

وقد ذكر جورج شولتز George Shultz – وزير الخارجية فى إدارة ريجان– وهو يصف الفشل المؤسف لإلغاء الأسلحة النووية فى أثناء رئاسة ريجان فى مذكراته، أن مفاوضات ريكيافيك بين ريجان وجورباتشيف كانت متوقفة على كلمة وحيدة هى "معمل Laboratory" ويكتب أن ريجان كان مقتنعا بأن أى بحث أو اختبار أو تطوير لتكنولوجيا مبادرة الدفاع الاستراتيجى (SDI) ينبغى أن تستمر مع التشديد على مراعاة واحترام كافة نصوص معاهدة الصواريخ المضادة للقذائف البالستية (ABM). وقد كان جورباتشيف من ناحية أخرى متصلبا ومصرًا على أن بحث اختبار الصواريخ يجب أن يمنع فى الفضاء بدلا من أن يكون مقيدًا بالمعامل، معلنًا فى النهاية، "إنه المعمل" أو "وداعا"[١٦].

وقد نبذ معظم المفكرين الاستراتيجيين الجادين ملاحظات ريجان عن إلغاء الأسلحة النووية معتقدين أنه قد أصيب بشيء من الغفلة، ولكن الآن ومعاهدة حظر الانتشار النووى قد أوشكت على الجمود فقد عادت أصوات قيادية أخرى تنادى بإعادة منطق الفطرة السلمية الذى عبر عنه ريجان، فى إحدى مقالات جريدة وول ستريت جورنال. وقد أعرب أربعة من القياديين الأمريكيين وهم وزير الخارجية الأسبق جورج شولتز George Shultz وويليام بيرى William Berry وزير الدفاع الأسبق وهنرى كسينجر Henry Kissinger وزير الخارجية الأسبق والسناتور السابق لولاية جورجيا سام نان Sam Nan فى ٤ يناير ٢٠٠٧، عن تحذيرهم بأن العالم أصبح الآن على شفا عصر نووى جديد وخطير وأنه ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة جديدة فإن الولايات المتحدة سرعان ما ستكون مجبرة على دخول عصر نووى جديد أكثر خطورة وإرباكًا وانحرافًا سيكولوجيا، بل أكثر تكلفة اقتصاديًا من إجراءات ردع الحرب الباردة. وقد بعث وزير الدفاع السابق روبرت مكنمارا Robert McNamara بنفس الرسالة، بل بشكل أكثر قوة فى وثيقة ٢٠٠٣ بعنوان "ضباب الحرب Fog of War". وربما جاءت هذه الجهود والمحاولات متأخرة إذ إن العالم قد فقد أمله وثقته فى دول الأسلحة النووية وبدلا من نظرته إليها باعتبارها الحماة الخمسة المنصفين والأكفاء لمعاهدة منع الانتشار النووى أصبح ينظر إليها على أنها من بين أوائل المنتهكين الرئيسيين للمعاهدة. وقد كانت دائما ما تسخر دول الأسلحة النووية الخمس سرًا من التزاماتها بشأن معاهدة حظر الانتشار النووى، وقد أصبحت هذه السخرية علنية فى الوقت الحالى.

وكان القرار الذى اتخذته الدول الخمس بتجاهل إسرائيل فيما يتعلق بتطوير أسلحتها النووية ضارًا بصفة خاصة، وكان من الصعب تحديد الوقت الذى بدأ العالم فيه يدرك أن إسرائيل كانت تعمل فى تطوير أسلحة نووية.

ويقول أفنير كوهين Avner Cohen فى كتابه "إسرائيل والقنبلة" إن إسرائيل بدأت برنامجها النووى بحماس فى عام ١٩٥٨ عندما شيدت أساس البنية التحتية النووية فى ديمونه. وفى عام ١٩٦٦-١٩٦٧ أكملت إسرائيل مرحلة تطوير أول سلاح نووى، وكان لديها بالفعل قدرات لأسلحة نووية بدائية قابلة للعمل فى أثناء النزاع العربى - الإسرائيلى عام ١٩٦٧، وبحلول عام ١٩٧٠ كان هناك اتفاق مقبول حول وضع إسرائيل كدولة ذات سلاح نووى، وذلك على الرغم من بقاء سياستها النووية غامضة حتى اليوم. وقد تم تأكيد البرنامج النووى الإسرائيلى بشكل أو آخر عندما قام موردخاى فانونو Mordechai Vanunu وهو أحد الفنيين والمعارضين للمؤسسة النووية الإسرائيلية بعقد لقاء مع جريدة صانداى تايمز فى عام ١٩٨٦ ذكر فيه تفصيلاً برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلى وتسهيلات إنتاج البلوتونيوم، وكان بعضها قد تم بناؤه تحت الأرض لتجنب اكتشافه. ومع أن الفرنسيين هم من قاموا بمعظم البرنامج الإسرائيلى النووى فقد يكون من الصعب الزعم بأن الأمريكيين لم يعلموا به إلا بعد أن أوردته جريدة صانداى تايمز فى تقريرها. وما يثير الدهشة هو صمت دول الأسلحة النووية الخمس عن امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية فلم يصدر أى بيان أو تعليق علنى من أى دولة من دول الأسلحة النووية الخمس بشأن ذلك .

ولهذا سمح سكوت تلك الدول عن خرق إسرائيل نظام حظر الانتشار النووى الذى يمكن أن ينفذ الآخرون من خلاله. بل الأمر الأكثر خطورة هو تجريده لمعاهدة حظر الانتشار النووى (NPT) من شرعيتها فى عيون الدول الإسلامية، ولكى يكون هناك أى أمل فى بقاء معاهدة (NPT) واستمرارها على قيد الحياة فإنه يجب النظر إليها على أنها منصفة وليس هناك أدنى شك فى أن المعاهدة (NPT) ستموت إذا ما اعتقد العالم الإسلامى أنها فقدت شرعيتها ومن المحزن أن هذا ما حدث بالفعل، وذلك له عواقب ذات آثار

عميقة، فعندما يقدم الغرب موعظته بأن العالم سيصبح مكانا أكثر خطورة إذا ما امتلكت إيران أسلحة نووية فإن العالم المسلم سيهز كتفيه وإجابته النمطية سيكون إذا أمكن لإسرائيل أن تحصل على أسلحة نووية، فلم لا يمكن لدولة إسلامية أن تفعل نفس الشيء؟.

وهذا أيضا يفسر السبب فى دفاع ماليزيا وهى إحدى الدول المسلمة المعتدلة عن إيران عندما قامت وكالة الطاقة الذرية الدولية (IAEA) بمناقشة موضوع أسلحة إيران النووية فى يونيو عام ٢٠٠٦. بل إنه حتى المسلمين المعتدلين أصبحوا لا يعتقدون فى شرعية أو عدالة معاهدة حظر الانتشار النووى على الرغم أن ما جادلت ماليزيا بشأنه فى وكالة الطاقة الذرية الدولية – لكى نكون منصفين – هو أن إيران ينبغى أن يكون لها حق امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وأصبحت المعاهدة ميتة بالفعل عندما فجأتنا كل من الهند وباكستان بأسلحتهما النووية فى عام ١٩٩٨. ونظرا لتراث المهاتما غاندى وجواهر لال نهرو الذى كان يساند عدم العنف فقد كانت الهند تفخر باستمرار بأنها واحدة من أكثر أعضاء المجتمع الدولى تمسكا والتزاما بالقانون، وفى الواقع فإن الهند كانت إحدى الدول التى أيدت حظر التجارب النووية مبكرا، وعلى الرغم من أن ذلك أيضا كان السبب الرئيسى فى فشل محادثات معاهدة المنع الشامل للتجارب فى عام ١٩٩٦ بسبب الإصرار على الالتزام بجدول زمنى لاستكمال إلغاء الأسلحة النووية – الذى كان جزءًا من المساومة الكبرى بين مجموعة الدول الخمس وباقى الدول فإنه حتى اليوم لم يتم إطلاقا الالتزام به – وعندما أدان المجتمع الدولى الهند وقام بتطبيق العقوبات عليها بسبب تجاربها النووية فى عام ١٩٩٨ أحدث هذا انبعاجًا فى العقل الهندى، ورغم ذلك لم يكن له أى أثر على الإطلاق وقد شهد الهنود جميعا بأعينهم الرياء والنفاق وازدواجية المعايير لأولئك الذين كانوا يدينونهم. ولم تحترم الدول

الخمس مالكة الأسلحة النووية التزاماتها بموجب معاهدة حظر الانتشار النووى (NPT) ومن ثم فإن أمام كافة الهنود كانت العقوبة الموقعة عليهم ليس لها أية شرعية أخلاقية أو معنوية والدول الأخرى التى انتقدت الهند مثل كندا وأستراليا قد ظلت صامتة لا تتحدث عن الاستثناء الإسرائيلى وقد أظهر الرفض الجماعى تقريبا لمعاهدة حظر الانتشار النووى من جانب المؤسسة الهندية- التى كانت فى غير هذه الحالة تقيم حسابا للرأى الدولى - مدى "موت" هذه المعاهدة.

وكان الخطأ الأكبر الذى ارتكبته دول الأسلحة النووية الخمس هو تجاهل الاهتمامات الحقيقية بالأمن لدى الهند ودول كبرى أخرى...

فبمجرد أن امتلكت الصين القنبلة علمت الهند أنه ليس أمامها خيار إلا امتلاك واحدة، وربما كانت الهند ستقوم فعلاً بإجراء اختبارات أسلحة نووية قبل الصين بفترة طويلة إذا كانت قد اتبعت بالفعل برنامجا للأسلحة منذ البداية وكان الدافع الأكبر وراء البرنامج النووى الهندى هو العظمة والتفاخر بأنها تمارس "العلوم الكبرى" وتستخدم الطاقة النووية لضمان وجود الطاقة لأجل طويل، وعلى النقيض كانت الصين عملية بدرجة تفوق الهند بمراحل وكان لديها برنامج مركز على الأسلحة النووية منذ بدايته ولم تتحول الصين إلا حديثًا إلى الاستخدامات المدنية للطاقة النووية وبالفعل فإن لدينا الآن خمس دول: ثلاث منها دول أسلحة نووية شبه شرعية (إسرائيل والهند وباكستان) واثنتان تقومان بتنمية أسلحة نووية (كوريا الشمالية وإيران) ومع عبور كل من إيران وكوريا الشمالية العتبة النووية فإنهما ربما تحضران معهما البرازيل والأرجنتين وتركيا، وإن امتلاك إيران للأسلحة النووية يمكن أن يخلق "آثار الدومينو" فى كل من المملكة العربية السعودية ومصر. وعندئذ سيكون قد تم فتح "الصندوق السحري" تماما.

وعلى النقيض مما يريد الغرب من باقى العالم أن يعتقد فإن المصدر الأكبر للانتشار النووى هو دول الأسلحة النووية ذاتها وخاصة الولايات المتحدة وروسيا وهذه الحقيقة لم يشر إليها صراحة أى شخص آخر سوى محمد البرادعى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك فى مقال ظهر بمجلة الإيكونوميست: "إن الوجود الفعلى للأسلحة النووية يتسبب فى حد ذاته فى مواصلتها النظر إليها باعتبارها مصدرًا للنفوذ العالمى. كما تسبغ عليها قيمة ضخمة لما لها من آثار رادعة وما دام هناك بعض الدول تمتلكها – أو تحظى بحماية لهذه الأسلحة فى التحالفات – والأخرى لا تمتلكها فإن هذه المفارقة تولد عدم أمان عالمى مزمن"(١٧).

والاعتماد على الأسلحة النووية لأغراض الأمن القومى من جانب الدول التى تمتلك أيضا أكثر القوات العسكرية التقليدية قوة يرسل إشارات خاطئة إلى الدول التى ليس لديها أسلحة نووية، ويجب أن يذكر هنا أيضًا أن معاهدة حظر الانتشار النووى (NPT) مازالت قائمة بسبب الأغلبية الصامتة – الدول التى يزيد عددها عن مائة وستين دولة – التى وقعت على المعاهدة (NPT) وتنازلوا عن حقهم السيادى فى تطوير هذه الأسلحة مع أن هذه الدول قد لا تشعر بالقوة الكافية لتنبيه مجموعة الدول الخمس بشأن مراعاة الالتزامات التى تفرضها عليهم المعاهدة (NPT) إلا هذه الدول هى وحدها التى تتمتع بالمصداقية عندما تضغط على العالم لتناول موضوع النزع الشامل للأسلحة النووية، وهو ما يتطلب بحثه بصفة عاجلة نظرا لأن الاهتمامات بالاحتباس الحرارى العالمى قد أثارت التوقعات بنشأة صناعة نووية مدنية مزدهرة وستلعب القوى النووية دورًا مهمًا فى توليد الكهرباء فى كثير من الدول فى العقود القادمة وسيكون تناول بحث الموضوع المعلق منذ فترة طويلة الخاص بالإدارة العالمية للأسلحة والمواد النووية وعدم التمييز فى نزع السلاح النووى أمرًا حاسمًا لكسب دعم وثقة الجماهير

المتشككة فى أرجاء العالم ولتحقيق ذلك يجب أن تمتلك معاهدة حظر الانتشار النووى الأسنان والمصداقية فى أعين كثيرين.

فما زالت هناك نافذة صغيرة لفرصة متاحة فى الرجوع بعقارب الساعة إلى الوراء بشأن الانتشار النووى، فمعظم الأذكياء فى العالم يلاحظون الغباء المطلق للتحرك نحو عالم به مزيد من الأسلحة النووية وخلق هذا العالم هو أحد أكثر الأشياء غباءً وإثارة للأسى وفى النصف الثانى من القرن العشرين وعلى الرغم من المشاكل التى وجدناها فى الحرب الباردة كان هناك شعور عام بأننا نتحرك نحو نظام أكثر تحضرًا، والآن ومع افتتاح القرن الحادى والعشرين يبدو أننا ننزلق إلى الوراء.

والتحديات الأربعة التى تم بحثها فى هذا الفصل بشأن عدم الكفاءة الغربية يمكن أن تخلق مشاكل ضخمة لعالمنا، إذا ما استمرت إدارتها بشكل سيئ، بل إن العالم يمكن أن يواجه مشكلة أكبر إذا ما ثبت أن هذه النماذج القليلة لا تمثل أربعة تحديات منعزلة، ولكنها انعكاس لمشكلة هيكلية أكثر عمقا وللقادة الغربيين الذين اعتادوا الحرص والحكمة فى الشئون الدولية فى خلال الحرب الباردة - بسبب خوفهم الشديد من الاتحاد السوفيتي- ربما يكونون قد اعتادوا هذا الاتجاه نحو عدم الكفاءة الدولية، لأنهم أصبحوا الآن لا يوجهون اهتمامهم إلا إلى الاعتبارات الانتخابية قصيرة الأجل وليس إلى الأخطار طويلة الأجل التى تواجهها مجتمعاتهم.

وبالمثل فإن أحد الحلول الواضحة لأمريكا للنظر لتحدى الاحتباس الحرارى العالمى هو فرض ضرائب أكثر ارتفاعًا على استهلاك الغاز وهذا سيؤدى إلى زيادة كفاءة الوقود وتخفيض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون وتخفيض الاعتماد الأمريكى على منطقة الشرق الأوسط وتخفيض عجز الموازنة الأمريكية، وباختصار فإن هذا الاقتراح البسيط سيتدفق منه كل الخير وهذا هو السبب فى أن مشروع برنستون الخاص بالأمن القومى وهو

تقرير من الحزبين كتبته آن مارى سلوتر وجون إيكنبرى Anne-Mary Slaughter & John Ikenberry حاولا إثبات أن الاستهلاك الضخم للولايات المتحدة من البترول يهدد الأمن الأمريكى لتحويل حجم هائل من الثروة من الأمريكيين إلى النظم الأوتوقراطية من خلال المساهمة فى التغير المناخى وانحطاط البيئة والحل الوحيد لهذه المشاكل هو تخفيض الاعتماد على البترول وتقديم حوافز للاستثمارات فى الطاقة البديلة وينبغى على الولايات المتحدة اتجاها نحو هذا الهدف أن تتبنى فرض ضريبة قومية على البنزين تبدأ بخمسين سنتا على كل جالون وتزيد بمقدار عشرين سنتا سنويًا للسنوات العشر القادمة[١٨] ولكن لا يوجد سياسى أمريكى واحد لديه الاستعداد للتضحية بمنصبة السياسى من خلال مساندة حل واضح تمليه الفطرة السليمة. ويبين هذا طبيعة وحجم المشكلة الهيكلية التى يواجهها العالم فى محاولة توجيهه للقادة الأمريكيين كى يركزوا على التحديات العالمية.

وأحد وجوه العجز الأخرى فى العقل الغربى هو ازدياد الاتجاه لرؤية المشاكل من المنظور الأسود أو الأبيض، وقد حمل الرئيس جورج دبليو بوش George W. Bush هذا إلى أبعد مدى عندما قال " إما أنكم معنا أو أنكم مع الإرهابيين"[١٩] ومعظم الشعوب التى يبلغ تعدادها ٥,٦ مليار نسمة التى تعيش خارج الغرب لا تريد أن تكون مع أو ضد الغرب ولكن تريد أن تركز طاقاتها على تحسين معيشتها، وكلما أمكن لتلك الشعوب أن تعمل مع الغرب لبلوغ هذه الأهداف فهى ستعمل معه، وفى الواقع فإنه فى معظم أنحاء العالم الكل- وفقا لأسبابه التاريخية الخاصة والمعقدة - لديه وجهات نظر كامنة وأخرى غير واضحة عن الغرب وعن تأثيره على باقى العالم.

وإحدى الخطوات الكبرى التى يحتاج الغرب إلى القيام بها لتحسين فهمه عن العالم هى التخلى عن منظور الأبيض والأسود والبدء فى فهم أنه نظرًا لأن أغلب سكان العالم يتحولون بأنفسهم من أشياء موضوعية للتاريخ

إلى فاعلين للتاريخ فإنه وفى أغلب الظن وبحكم الضرورة سيصبح العالم أكثر تعقدا.

الغرب وإيران

تعد إيران أحد أكثر مجتمعات العالم تعقيدا؛ ففى كثير من العقول الغربية ليست هناك سوى صور سلبية عن إيران فهى دولة مضطهدة يحكمها نظام دينى قاسٍ وهى دولة متفانية فى إثارة عدم استقرار جيرانها وهى دولة مصممة على أن تصبح إحدى دول الشر المالكة للسلاح النووى مثل كوريا الشمالية ويعتقد كثيرون أنه لا أمل فى إصلاح إيران ومن ثم فإنه فى وقت كتابة هذا الكتاب هناك همسات وتعليقات مستمرة بأن الحل الوحيد لمشكلة إيران هو الحل العسكرى.

من الممكن غزو إيران ومع ذلك فإن الغزو العسكرى قد يكون كارثيا وإذا كان غزو العراق قد أضعف بشدة كلا من القدرة العسكرية والروح الأمريكية فإن غزو إيران سيكون كارثة أكبر بالنسبة لأمريكا. فلدى إيران قوة أكثر قدرة على الثأر والانتقام وقدرة أعمق على استيعاب المعاناة ولديها قدرة على التحمل والنضال الطويل أما الولايات المتحدة فلا تملك هذا ويظهر ذلك من اندفاعها لترك كل من العراق وأفغانستان على الرغم من عدم استكمال عملها على هذين المسرحين.

أما الطريق البديل لغزو إيران فقد بدأ فعلاً فالمسيرة نحو الحداثة – أعظم قوى التحرك فى آسيا – قد بدأت فعلاً فى اختراق إيران وهذا أمر لا يصدق، فها هى نبذة من تقرير عن زيارة إلى إيران قامت بها زُرَيْدة إبراهيم Zuraidah Ibrahim وهى أنثى ومسلمة، وتعمل مراسلة من سنغافورة لجريدة ستريتز تايمز Straits Times

ذات ليلة فى جمهورية إيران الإسلامية ذهبنا نبحث عن إحدى ملاهى "العرض المسرحى" خارج الطريق الرئيسى لطهران الذى يدعى شارع فاليازر الذى أعطانى بعض الأصدقاء عنوانه.

وكان المكان عبارة عن ساحة لتناول الطعام فى داخل السوق وكان هناك نضد طويل لتناول الطعام وقوفا ويبيع وجبات سريعة على الطراز الأمريكي فى مطاعم بألوان ماكدونالز ولكن باسم إيرانى هو "بُوف" ومكانان متصلان لتناول القهوة ومطعم إيطالى باسم "روما".

وكان الناس هم الذين يقدمون غذاءً للفكر فى تلك الليلة فكان هذا مكانا عاما يتردد عليه كثيرون لكى ترى الناس ويراك الناس وعقد صداقات مع أعضاء الجنس الآخر وكانت هناك نساء يرتدين سترات ضيقة وسراويل شديدة الضيق على الأرجل كأنها مواسير الصرف وأحذية عالية الرقبة حديثة الطراز من صناعة أجنبية كان من بينها لويس فويترن.

وكانت وجوههن تبدو كلوحة رسم ذات ألوان أنيقة مختلطة مع كثير من خطوط تجميل العيون وكانت شعورهن إما مرتفعة إلى أعلى وإما مسطحة مقصوصة على الجبين مع وشاح يكسو كل الرأس ليخفيها ويظهر فى نفس الوقت خصلات الشعر الملونة المتماوجة.

وكان الرجال مصقولين أيضا ذوى شعور كثيفة مغطاة بالزيوت والدهون ومثل النساء مقلمون بأضواء قوية وكان أحدهم يرتدى قميصا يعلن عن US – AID (وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة) وكأنها دعوة للمساعدة فى تحديث الأزياء، ربما من تلك الإمبراطورية الأخرى للشر، الولايات المتحدة. كان المشهد فى المقهى ليس غريبًا فى عالمنا الاستهلاكى المعاصر وعالم

التجريب الثقافى إلا أن المرء يناضل لوضعه فى داخل ذلك الصندوق الذى عملت البيانات السياسية والأحاديث وعناوين الصحف على وضع إيران فيه.

لقد دقت زُرَيْدة إبراهيم رأس المسمار حيث إن المشكلة الرئيسية هى أن العالم الغربى لديه رؤية أحادية البعد لمجتمع شديد التعقيد والثراء ونادرًا ما يجرى فهم الأبعاد المتعددة لإيران حتى فى العقول الغربية القائدة.

إن إيران هى أول وأكبر وريث لحضارة ثرية ومحترمة وهى الحضارة الفارسية. ومازالت الكنوز النفيسة من الحضارة الفارسية فى انتظار إعادة اكتشافها وعلى الرغم من أن معظم الإيرانيين يعتزون ويفتخرون بهويتهم الإسلامية بل إنهم أكثر فخرا بثقافتهم الفارسية الفريدة التى يعتقدون (سرًا) أنها أعلى وأكثر تفوقا من الثقافة البدائية نسبيا للجزيرة العربية (حيث ولد الإسلام) ومعظم الإيرانيين لديهم معرفة عميقة بتاريخهم وحضارتهم.

كان الإيرانيون الذين التقيت بهم من أكثر الناس المحنكين والمثقفين الذين قابلتهم، وفى أثناء إحدى الرحلات إلى إيران عام ١٩٩٦ قمت بزيارة إحدى المدن على بحر قزوين وتناولنا طعام العشاء مع محافظ الولاية وهو ممثل الحكومة التى يديرها آيات الله فى طهران وفى أثناء العشاء بحثت معه الفلسفة الغربية، التى درسها كل منًا فى الكلية وبعد بضع دقائق فقط تحققت بسرعة من أننى ابتعدت عن أعماقى فقد كانت معرفته بالفلسفة الغربية أوسع كثيرا مما أعرف وكان فهمه أكثر عمقا للفلسفة اليونانية القديمة بشكل خاص، وقد جعلتنى تغطية الإعلام الغربى لإيران أعتقد أننى سأقابل تلك العقول المغلقة للملالى وبدلا من ذلك التقيت بالعقل المصقول المحنك.

ونظرًا لتعقد وتشعب الثقافة الفارسية سيكون من غير الطبيعى ألا يتأثر المجتمع الإيرانى بالمسيرة نحو الحداثة التى قامت بها الصين والهند وكثير

من أجزاء آسيا، والإيرانيون يعتقدون أن حضارتهم ند ونظير للحضارة الصينية (ويقولون سرًا إنهم يعتقدون أنهم ثقافيًا أكثر تفوقًا وأرفع من الثقافات الشرقية الآسيوية نظرا لأن الإمبراطورية المغولية ورثت أفضل عناصرها من الثقافة الفارسية) ومن هنا يفترض الإيرانيون أن بإمكانهم مجاراة ما تفعله الصين والهند ولديهم حنين طبيعى تماما للسير فى نفس الدرب الذى سارت فيه الصين والهند.

وإن هذا سيعمل على خدمة مصالح العالم أجمع بما فى ذلك الغرب عندما تنضم إيران إلى المسيرة نحو الحداثة وإذا ما بدأت إيران هذا الطريق فإن مجتمعها سيتغير تغيرًا عميقا وسيصبح السياسيون الإيرانيون مثل سياسيى تاميل نادو وليس مثل نمور التاميل وسيبدأون بإعادة إعطاء دوائرهم الانتخابية تليفزيونات مجانية بدلا من الحديث عن أمجاد الشهداء، وسترحب الهند والصين وغيرهما من الدول الآسيوية بانضمام إيران إلى المسيرة نحو الحداثة والغريب أن الغرب هو الذى يمنع إيران من سلوك هذا الطريق فهناك أنواع متعددة من العقوبات وغيرها من الضغوط ما زالت مستمرة لإزاحة إيران بعيدًا عن دخول العالم الحديث.

إن العقبة الرئيسية هى أمريكا ولن يجرؤ أى سياسى قيادى أمريكى على مساندة إنشاء علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران وإلا سيتم صلبه أو اضطهاده لتقديمه هذا الاقتراح، ولا تدرك سوى قلة ضئيلة من الأمريكيين أن عدم وجود علاقات أمر غير طبيعى للغاية إذ إن الدبلوماسية التى تم اختراعها على امتداد ألفى عام - عندما كانت المواجهات بين الممالك أو القبائل وبعضها - كانت لتساعد المجتمعات على الحديث إلى أعدائها والدبلوماسية ذات جذور عميقة وممارسات راسخة ومع ذلك فإن أمريكا الحديثة غير قادرة على تصور وتنفيذ ما كان أسلافنا يقدرون على القيام به منذ ألفى عام، وهو إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة عدو.

والإجابة النمطية الأمريكية على هذه الحجة هى أن إيران تحركت ونأت بنفسها خارج مجتمع الدول المتحضرة عندما احتجزت اثنين وخمسين دبلوماسيًا أمريكيًا وموظفى السفارة فى طهران رهائن لمدة ٤٤٤ يومًا. وليس هناك شك فى أن احتجاز الرهائن عمل مرفوض. ولكن هناك أشياء مرفوضة بدرجة أكبر جرى حدوثها بين دول أخرى وقد أخبرنى أحد كبار الدبلوماسيين الهنود أن الدبلوماسية الأمريكية دائما ما تشجع الحكومة الهندية على إجراء حوار دبلوماسى أكثر مع باكستان للمساعدة فى تجنب أى حرب نووية بين الدولتين الجارتين، ووافق هذا الدبلوماسى الهندى على القيام بذلك ولكنه عندما سأل الأمريكيين لماذا لم يتحدثوا إلى الدبلوماسيين الإيرانيين وإذا ما كانت إيران قد أضرت أمريكا باحتجاز دبلوماسييها كرهائن فإن الهند تعتقد أن باكستان قد ألحقت بها ضررًا أكبر عندما قامت بهجوم عسكرى مفاجئ وغادر على كارجيل وغير ذلك من الهجمات الإرهابية على الهند بما فى ذلك محاولة الهجوم على البرلمان الهندى فهل تتحدث أمريكا إلى إيران إذا حاول عملاء إيرانيون مهاجمة الكابيتول هيل – مقر الكونجرس الأمريكى – بالبنادق والقنابل؟ ومع هذا فإن ذلك هو ما نصحت به الولايات المتحدة الهند كى تقوم بعمله مع باكستان، فهل يمكن لأمريكا أن تمارس ما تعظ به الآخرين؟

إن الخطاب العنيف للقادة الإيرانيين وخاصة الرئيس أحمدى نجاد قد أدى بلا شك إلى صعوبة قيام الدبلوماسيين بالتحدث إلى الإيرانيين وبدون شك فإن هناك كثيرا مما هو غير مقبول فى حديثه إلا أن فريد زكريا يقول إن ماو تسى تونج Mao Zedong كان يصدر بيانات أكثر عنفًا فقد قال ماو فى عام ١٩٥٧ إذا ما تحولت الأمور من سيئ إلى أسوأ ومات نصف الجنس البشرى، فإن النصف الآخر سيبقى على قيد الحياة بينما سيجرى تدمير الرأسمالية وتسويتها بالأرض[٢١]. وعلى الرغم من ذلك البيان فقد استطاعت

أمريكا أن تعقد صفقة كبرى مع الصين وكان أحد أكبر الإنجازات فى التاريخ الدبلوماسى للقرن العشرين هو زيارة الرئيس نيكسون إلى الصين فى شهر فبراير ١٩٧٢ وبصفته ضيفًا على مأدبة فى بكين أفاض نيكسون فى الثناء على مضيفيه وأعلن:

لقد قلت عندما شربنا نخبك إن الشعب الصينى شعب عظيم كما أن الشعب الأمريكى شعب عظيم وإذا ما كان الشعبان عدوين فإن مستقبل هذا العالم الذى نتقاسمه معًا سيكون مظلمًا بالفعل ولكن إذا تمكنا أن نجد أرضًا مشتركة للعمل معًا فإن فرصة السلام العالمى ستزداد إلى مدى لا يمكن تقديره.

وبروح الصراحة التى آمل أن تكون سمة محادثاتنا فى هذا الأسبوع دعنا نعترف فى البداية بهذه النقاط. لقد مرت علينا أوقات كنا فيها أعداء فى الماضى ولدينا الآن كثير من الاختلافات أما ما يجمعنا اليوم فهو مصالحنا المشتركة التى تتجاوز هذه الاختلافات وعندما نبحث الاختلافات فيما بيننا فإن أحدًا منا لن يتنازل عن مبادئه ولكن مع عدم قدرتنا على إغلاق الفجوة فيما بيننا يمكننا محاولة جَسْرها بحيث نتمكن من الحديث عبرها.

والآن دعنا نحاول فى الأيام الخمسة التالية أن نبدأ مسيرة طويلة معًا ليس طبقا لخطى متلازمة متحاذية ولكن على دروب وطرق مختلفة تؤدى إلى نفس الهدف وهو بناء هيكل عالمى للسلام والعدل يقف فيه الجميع معًا بنفس القدر من الكرامة ويكون فيه لكل أمة الحق فى تقرير شكل حكومتها بعيدًا عن أى تدخل من الخارج.

إن العالم يراقب وينصت وينتظر أن يرى ما الذى سنعمله وما هو العالم؟ بالمعنى الشخصى فإننى أظن أن ابنتى الكبرى - التى يوافق اليوم عيد ميلادها - عندما أفكر فيها أفكر فى جميع الأطفال فى العالم فى آسيا

وفى أفريقيا وفى أوروبا وفى الأمريكتين والذين ولدوا منذ تاريخ إنشاء جمهورية الصين الشعبية.

ما هو التراث الذى سوف نتركه لأطفالنا؟ هل كتب عليهم أن يموتوا فى سبيل الكراهية التى اجتاحت العالم القديم؟ أم أن مصيرهم هو الحياة لأن لدينا رؤية لبناء عالم جيد؟

ليس هناك سبب يجعلنا أعداء ولا أحد منا يسعى إلى حيازة أراضى الآخر ولا أحد منا يسعى إلى السيطرة على الآخر ولا أحد منا يسعى إلى مد يديه ليحكم العالم.

لقد كتب الرئيس ماو "هناك أقوال كثيرة تنادى بصوت مرتفع ليتم تنفيذها، ودائما على عجل. والعالم يمضى إلى الأمام. والزمن يمر وعشرة آلاف سنة وقت طويل جدًا فلنمسك باليوم ولنقبض على الساعة.

وهذه هى الساعة وهذا هو اليوم الذى ينهض فيه الشعبان ليرتفعا إلى قمم العظمة والتى يمكن أن تبنى عالما جديدًا وعالما أفضل.

وبهذه الروح فإننى أطلب من جميع الحاضرين أن ينضموا إلىَّ وأن يرفعوا كئوسهم تحية للرئيس ماو ورئيس الوزراء تشو وللصداقة بين الشعبين الصينى والأمريكى والتى يمكن أن تؤدى إلى الصداقة والسلام بين جميع شعوب العالم[٢٢].

إن ما حققه نيكسون مع ماو يمكن لأمريكا أن تحاول الآن تحقيقه مع إيران ويمكن لأمريكا أن تبدأ بالخطوة الأولى نحو مسار أكثر تحضرًا وذلك بالتوقف عن سبّ إيران، وقد كان أحد الأخطاء الشنيعة التى ارتكبها الرئيس بوش هو وضع إيران ضمن محور الشر حيث إن هذا لم يحقق شيئا – سوى ما جلبه من شهرة سيئة لكاتب الخطاب الذى يتضمن هذه العبارة – ولم يكن

معظم الأمريكيين يدركون أيضا مدى ما سكبته هذه العبارة من الملح فى الجراح الإيرانية.

كان معظم الأمريكيين يرون أنفسهم ضحايا لإيران منذ احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين رهائن فى إيران وقليل من الأمريكيين هم الذين يعلمون أن الإيرانيين لديهم أسباب أكبر تجعلهم يشعرون بأنهم ضحايا للولايات المتحدة فقد تدخلت الولايات المتحدة مرتين فى خلال القرن العشرين بتصميم متعمد لمعارضة العملية الديمقراطية فى إيران وليس الملالى وحدهم هم الذين يتذكرون هذا، بل إن معظم الإيرانيين مهما كان محل إقامتهم يتذكرون ما فعلته أمريكا وتقدم المراسلة الاقتصادية لجريدة فاينانشال تايمز "شهر زاد داشيخو Scheherazade Daneshkhu، ذات الأصول الإيرانية تفسيرًا لكيفية إضرار أمريكا بإيران:

بعد نحو ٣٠ عامًا على تتويج بهلوى لنفسه شاهًا لإيران فى عام ١٩٢٥ كان على الشعب الإيرانى أن يقطع شوطًا آخر فى إرساء الديمقراطية وخلال الفترة من ١٩٥١-١٩٥٣ كان الشعب يؤيد محمد مصدق رئيس الوزراء المسن وذا العقل المستقل الذى قام بتأميم صناعة النفط الإيرانية وهذا الإجراء قد سبق حركات مماثلة حدثت بعده فى المنطقة كان أشهرها تأميم الرئيس المصرى جمال عبد الناصر لقناة السويس التى حلت الذكرى الخمسون له هذا العام [٢٠٠٦].

لكن هذه التجربة الديمقراطية تمت معارضتها وإحباطها مرة أخرى وكانت هذه المرة بعد اتفاق كيرمسيت روزفلت حفيد الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت ورئيس قسم الشرق الأوسط بوكالة المخابرات المركزية (CIA) وبتأييد من البريطانيين فتم تدبير مؤامرة للإطاحة بمصدق وإعادة محمد رضا بهولى ابن رضا بهلوى على عرش الطاووس[٢٣].

والآن يعلم كل إيرانى أنه عندما انتخبت إيران محمد مصدق رئيسًا لوزرائها فى عام ١٩٥١ دبرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA انقلابًا للإطاحة به فى ١٩٥٣ كما أن هذا الحدث أصبح فى دائرة المعلومات العامة فى جميع أرجاء العالم ونفذ إلى أعماق العقل الإيرانى الحديث بنفس القدر الذى أثرت به أحداث ٩/١١ فى العقل الأمريكى الحديث. وقد يصاب المفكرون بالصدمة إذا ما قابلوا أحد قادة الفكر الدوليين الذى لا يعلم شيئا عن أحداث ٩/١١. وبالمثل فإن المفكرين الإيرانيين تنتابهم الصدمة عندما يلتقون بإحدى الشخصيات العالمية المهمة التى لم يكن لديها علم أو سمع عن مصدق وفى أثناء الإعداد لحرب العراق تلقى تونى بلير تقريرًا مختصرًا عن منطقة الخليج. وأشار أحد المحللين إلى فترة مصدق ويبدو أن بلير قد سأل من هو مصدق؟

وهناك مستوى أخر من الجهل يؤثر فى العلاقات الأمريكية الإيرانية وهو أن الولايات المتحدة ينبغى أن تكون قد تعلمت أنه يجب عليها محاولة فهم تاريخ وثقافة الدولة التى تتعامل معها من غزوها الكارثى للعراق، وفى المقال الرائع الذى يقارن بين معرفة الولايات المتحدة بالثقافة العراقية وبين الفهم العميق للثقافة اليابانية الذى حملته قوات الاحتلال الأمريكية معها عند احتلالها لليابان فى عام ١٩٤٥ كتبت نسرين عظيمى Nassrine Azimi:

وصف شويشى كوسيكى Shoichi Koseki أستاذ القانون الدستورى فى طوكيو بعض الاستعدادات الأمريكية لاحتلال اليابان الذى بدأ بينما كانت الولايات المتحدة مازالت فى الحرب. فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٤٤ كان هناك بالفعل ما يزيد على ١٥٠٠ من العسكريين الأمريكيين والإداريين المدنيين قد درسوا مناهج مكثفة لمدة ستة شهور فى أفضل المعاهد الأكاديمية الأمريكية مثل هارفارد، وييل، وستانفورد، وميتشيجان، ونورث وسترن.

وقد درسوا مع معلمين ممن تعلموا فى جامعات يابانية، ولم يتلقوا مناهج عن السياسة فى اليابان وكانت رواية زهرة الكريزانتيم والسيف التى كتبتها روث بنيديكت قراءة إلزامية مقررة.

أما وزارة الدفاع فى الولايات المتحدة، فقد قامت من ناحيتها بدراسة السينما اليابانية فيما قبل الحرب وبعد مضى عدة أسابيع منذ بدء الاحتلال، كان الموظفون الأمريكيون يتشاورون مع منتجى الأفلام المحليين والكتاب عن استخدام الأفلام فى إعادة تعمير البلاد بعد الحرب.

ومن المؤكد أن هناك اختلافًا فى الزمان وأن اليابان كانت دولة مختلفة إلا أن اليابانيين ربما كانوا أغرابًا بالنسبة للأمريكيين بنفس القدر الذى يعتبر فيه العراقيون والأفغان أغرابًا بالنسبة إلى بناة الأمة الغربية اليوم (٢٤).

وعلى النقيض، فإن الأمريكيين عند غزو العراق لم يتخذوا، أو يقوموا بمثل هذه الاستعدادات وتساءلت "كيف مثلاً تم تزويد الأفراد بالمعلومات، والذين بلغ عددهم ١٢٠ ألف فرد معظمهم من الجنود المسيحيين الذين تم إرسالهم إلى العراق – وهو بلد مسلم وأحد أقدم الحضارات على الأرض؟ وكان الجهل الأمريكى بالتاريخ والثقافة مثيرًا للاستغراب حقًا عندما أصبح باقى العالم يتأثر بنمو أمريكا وأصبح يعلم كثيرًا عن أمريكا.

وأمريكا وإيران ليسا أول دولتين تشعران بأن كلا منهما ضحية للأخرى. فالتاريخ حافل بكثير من الأمثلة ومعظمها قد مضى فى إنشاء علاقات دبلوماسية مع بعضها بعضا إلا أن أمريكا تبرز هنا كاستثناء فى رفضها لتصور هذا التحرك أو حتى للتصوُّر أو التفكير فى أى حوار مباشر مع إيران، وفى مايو ٢٠٠٦ قام الرئيس أحمدى نجاد بعمل مفاجئ غير منتظر عن طريق كتابة رسالة من ثمانى عشرة صفحة إلى الرئيس بوش عرض فيها بدء حوار مع أمريكا.

كتب يقول "كنت أفكر لبعض الوقت كيف يمكن للمرء أن يبرر التناقضات التي لا يمكن إنكارها والموجودة في الساحة الدولية الآن والتي تعد دائما محل جدل وخاصة في المحافل السياسية وفيما بين طلاب الجامعات. وهناك كثير من الأسئلة دون إجابة عليها. وهذا هو الذي دفعني لبحث بعض هذه التناقضات وهذه الأسئلة على أمل أن يؤدي هذا إلى العثور على فرصة لعلاجها"[٢٥] ورفض الرئيس بوش أن يرد على الرسالة وسخرت أجهزة الإعلام الأمريكية من الرسالة وألقى كافة النقاد بجرعات ثقيلة من السخرية في تعليقاتهم على خطاب أحمدي نجاد ولم يقل أحد منهم بأن كتابة الخطابات الشخصية هي إحدى أكثر الأشياء تحضرًا للتخاطب وأنها خطوة أولى جيدة لحل نواحي سوء التفاهم وهكذا أخذت إيران الخطوة الأولى، إلا أن أمريكا قررت عدم المعاملة بالمثل.

والنقطة الرئيسية التي ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن الغرب يفقد قدرته على الاتصال بفعالية مع العالم الإسلامي وفي مقالة بجريدة بنيويورك تايمز "سياسات الله"، اقتبس مارك ليللا Mark Lilla من خطاب الرئيس أحمدي نجاد.

في شهر مايو من العام الماضي أرسل الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد خطابا مفتوحا إلى الرئيس جورج دبليو بوش تمت ترجمته ونشره في الصحف في جميع أنحاء العالم وكان موضوعه هو السياسات الأمريكية الخارجية حقيقية وخيالية. كتب أحمدي نجاد "إذا كان النبي إبراهيم أو إسحاق، أو يعقوب أو إسماعيل أو يوسف أو المسيح عيسى عليهم السلام معنا اليوم كيف كان سيصبح حكمهم على مثل هذا السلوك؟ لم يكن هذا سؤالا بلاغيا لقد أخبروني أن سيادتكم تتبعون تعاليم عيسى عليه السلام وتؤمنون بالوعد الإلهي لحكم الصالحين على الأرض" واستمر أحمدي نجاد يذكر زميله المؤمن بوش أنه طبقا للآيات الإلهية فإننا جميعا مأمورون بعبادة إله

واحد واتباع تعاليم أنبيائه. وهذا نوع من دعوة المذبح. طلب فيه إلى الرئيس الأمريكى أن تكون أفعاله متمشية مع هذه الآيات[٢٦].

وعندما يقرأ الغربيون خطابًا مثل خطاب أحمدى نجاد فإننا سَنخِرُ صامتين، مثل المكتشفين عندما يعثرون على إحدى الكتابات القديمة بحروف هيروغليفية حيث إن المشكلة مشكلتنا نحن وليست مشكلته هو، فمنذ ما يزيد على قرنين بقليل من الزمان بدأنا نعتقد أن الغرب يسير على طريق ذى اتجاه واحد نحو الديمقراطية العلمانية الحديثة وأن المجتمعات الأخرى بمجرد وضعها على هذا المسار فإنها لا محالة ستسير عليه وعلى الرغم من أن هذا لم يحدث فإننا ما زلنا نحتفظ بإيماننا الكامن فى عملية التحديث ونلقى باللوم فى التأخير على الظروف المختلفة مثل الفقر أو الاستعمار، خاصة فى صورته الإسلامية – أى باعتباره عودة إلى صفات الأسلاف - وهو ما يتطلب تحليلاً نفسيًا أو مجتمعيًا ولكنه لا يمثل ارتباطا فكريًا. والإسلاميون حتى إذا كانوا من المهنيين العلماء المثقفين يبدون لنا بصفة أساسية كما لو كانوا محبطين أو ممثلين لا عقلانيين لمجتمعات محبطة لا عقلانية ولا شيء أكثر من هذا ونحن نحيا كما نقول على الشاطئ الآخر.

وعندما نلاحظ أولئك الموجودين على الضفة الأخرى تصيبنا الحيرة نظرا لأن ما لدينا ليس سوى ذكرى بعيدة عن كيف يكون التفكير كما يفعلون هم. إننا جميعا نواجه نفس الأسئلة عن الوجود السياسى ومع ذلك فإن طريقتهم فى الإجابة عن الأسئلة قد أصبحت غريبة بالنسبة إلينا. وإلى أحد الشاطئين يجرى النظر إلى المؤسسات السياسية من ناحية السلطة الإلهية والاقتداء الروحى، وعلى الشاطئ الآخر لا ترى كذلك وهذا كما قد يقول روبرت فروست هو الذى يصنع كل الاختلاف[٢٧] ويشغل هذا الافتراض طريقة رؤيتنا لعلم اللاهوت السياسى، وباختصار، فإن على الغرب أن يقوم بجهد عاجل كى يفهم العقل الإسلامى بشكل أفضل.

قد كان الأمر سيتّسِم بالشجاعة والحكمة من جانب الرئيس بوش إذا ما أجاب على رسالة الرئيس أحمدى نجاد على نفس المنوال الذى اتبعه نيكسون فى نخبه للرئيس ماو فى باكين حيث ذكر: لقد كنا ذات يوم فى الماضى أعداء ولدينا خلافات كبرى اليوم وبينما نبحث خلافاتنا اليوم فإن لا أحد منا سيتنازل عن مبادئه ولكن مع عدم قدرتنا على إغلاق الفجوة فيما بيننا يمكننا محاولة جسرها بحيث نتمكن من الحديث عَبْرها. إن ما فعله نيكسون كان أمرًا جديرًا بالملاحظة لأنه كان قادرًا على قول هذه الكلمات عندما كانت أمريكا ليس لها علاقات دبلوماسية مع الصين، كما أن الحديث عن الاختلافات كان شيئا متحضرا آخر قام به. ومعظم الأمريكيين لا يدركون أن سلف أحمدى نجاد الرئيس المعتدل محمد خاتمى قد حاول عدة مرات بدء حوار مع أمريكا وقد كان المعقول هو أن ترد أمريكا إيجابيا، وكان كثير من الدبلوماسيين الأمريكيين، بمن فيهم الرئيس كلينتون يودون (سرًا) أن يتم الرد إيجابيا ومع ذلك فإنهم كانوا يخشون من الاضطهاد محليًا. وهذه قد تكون الطامة الكبرى للدبلوماسية الأمريكية وكثير من خيارات السياسة الخارجية المعقولة يتم قتلها مراعاة لاعتبارات سياسية محلية مثيرة للشقاق والنزاع بشكل ضخم وغالبا ما تعانى من الاختلال الوظيفى.

والتناقض هنا أنه بينما تود أمريكا أن ترى إيران لاعبًا مستقرا وقابلا للتنبؤ فى العالم، فإن الولايات المتحدة ذاتها ما زالت من أكثر اللاعبين غير القابلين لهذا على المسرح العالمى. وقد وضح نيكولاس كريستوف Nicholas Kristof، كيف أن إيران قدمت اقتراحًا مثيرًا لتطبيع العلاقات مع أمريكا حيث قدمت إيران غصن الزيتون ولكن أمريكا رفضته بازدراء، وكما يقول كريستوف فى الوثيقة الأساسية حيث تتحدث إيران عن ضمان الشفافية التامة وإجراءات أخرى لتطمئن الولايات المتحدة أنها لن تقوم بتطوير أسلحتها النووية وتعرض إيران دعما إيرانيا نشطا لاستقرار العراق، كما تتوقع إيران

نهاية لأى دعم مادى للجماعات الفلسطينية المعارضة لكى تضغط على حماس لإيقاف الإجراءات العنيفة ضـــد المدنيين داخل إسرائيل - على الرغم من عدم قول الأراضى المحتلة - وتدعم إيران عملية تحويل حزب الله ليصبح مجرد منظمة سياسية داخل لبنان وتؤيد المبادرة السعودية التى تدعو إلى حل إقامة دولتين لإنهاء النزاع الإسرائيلى الفلسطينى.

كما طالبت إيران كثيرا بالاحترام المتبادل وإلغاء العقوبات وإمكان الوصول إلى تكنولوجيا نووية سلمية، وبيانا من الولايات المتحدة بأن إيران لم تعد تنتمى إلى دول محور الشر، وكثير من الموضوعات الملحَّة بما فى ذلك التحقق من برنامج إيران النووى والمطلوب تفكيكه.

وليس من الواضح أمامى إمكان الوصول إلى صفقة كبرى ولكن الأمر بدون شك كان يستحق المتابعة وما زال حتى اليوم. فبدلا من ذلك قام المتشددون فى إدارة بوش بإجهاض العملية وقد تم تحديد موعد لدورة جديدة من المحادثات فى جنيف وحضر السفير (جواد) ظريف السفير الإيرانى لدى الأمم المتحدة ولم يظهر أحد من جانب الولايات المتحدة.

وكان من الممكن أن يؤدى تقارب الولايات المتحدة وإيران إلى إنقاذ الأرواح فى العراق وعزل الإرهابيين الفلسطينيين وتشجيع مجموعات المجتمع المدنى فى إيران إلا أن المتشددين من الولايات المتحدة اختاروا بدلا من ذلك أن يحولوا شفرات المحراث إلى سيوف[٢٨].

واليوم فإن أى اقتراح بأن تتحدث أمريكا إلى إيران يتم رفضه والرد عليه بحجة أن أحمدى نجاد قد تجاوز الحدود ببياناته المتطرفة عن إسرائيل وتم تنظيم مؤتمر لإنكار الهولوكوست فى طهران فى شهر ديسمبر ٢٠٠٦ وأثبت أحمدى نجاد أنه غير متحضر، وإذا كان هذا السبب الحقيقى الذى من

أجله لن تتحدث أمريكا إلى إيران، فلماذا إذن رفضت عروض المفاتحة التى قدَّمها خاتمى وهو شخصية سياسية حديثة بكافة المعايير؟

والنقطة البسيطة التى أحاول أن أطرحها هنا هى أن العقبات السياسية التى تمنع قيام حوار بين أمريكا وإيران موجودة فى كل من واشنطن العاصمة وطهران، وكل من أمريكا وإيران تمثل مجتمعًا معقدًا ومركبًا وفى كل من نظاميهما السياسيين يوجد طيف من الأصوات، وفى أمريكا يتراوح الطيف من جناح اليمين الجمهورى إلى جناح اليسار الديمقراطى. وفى إيران يتراوح بين الملالى المحافظين المتشددين دينيًا إلى المعتدلين من القائلين بالتحديث، وفى كلتا الدولتين هناك صراعات على تولى مناصب صنع القرار. وفى كلتا الحالتين يقرر الشعب فى نهاية الأمر إلى أى جانب سينتهى الأمر بالمنصب السياسى.

وتدعى كل من الولايات المتحدة وأوروبا أنهم يحبون أن يروا المعتدلين القائلين بالتحديث وهم يحظون بالصعود واعتلاء القمة فى طهران بدلا من الصوت الأصولى المتوحش لأحمدى نجاد، وإذا كان الأمر كذلك فمن الغريب أن أمريكا هى التى تقود الحملة نحو الاحتواء بدلا من الارتباط مع طهران، إن الاحتواء فى نهاية الأمر يساعد الأصوات المتطرفة التى تريد الإبقاء على إيران مغلقة بينما الارتباط يساعد أصوات أولئك الذين يودون انفتاح وإصلاح المجتمع الإيرانى.

التعلم من الكفاءة الآسيوية

توضح حالة إيران كيف أن الاعتبارات الدينية تشوه عمليات اتخاذ القرار فى الغرب، ويعد هذا عاملاً إضافيًا يسهم فى فشل السياسة الخارجية الغربية، وعلى النقيض من ذلك، هناك اتجاه متزايد خارج الغرب يرى

ضرورة اتباع مناهج عملية نحو التحديات العالمية والإقليمية ، وقد يَسَّر هذا جزئيًا المد الصاعد للكفاءة الآسيوية.

وقد حان الوقت للغرب لكي ينظر فى إمكانية تَمتُّع الأمم والمجتمعات الأخرى بنفس الكفاءة إن لم تتمتع بكفاءة أكثر فى إدارة التحديات العالمية والإقليمية ، ويقدم السجل الحديث لبعض الدول الآسيوية والمنظمات الإقليمية دليلاً على تنامى الكفاءة الآسيوية ، مما يفسر سبب عدم الاستخدام الحالى للقوة فى جميع أنحاء شرق آسيا ، وكان الاتحاد الأوروبى أكثر المنظمات الإقليمية نجاحًا وتفوقًا على نظيره من المنظمات الآسيوية - بما فى ذلك اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)- عندما توقع عدم إمكانية قيام حرب، حيث حقق الاتحاد الأوروبى نجاحًا باهرًا فى تحقيق السلام والرخاء لدوله الأعضاء ،ولكنه فشل فى توفير السلام والرخاء لجيرانه.

إن من الضرورى فى نهاية الأمر أن يؤثر الوضع الاقتصادى والسياسى لشمال أفريقيا فى الاتحاد الأوروبى، وإذا ما أصبح شمال أفريقيا منطقة سلام وازدهار فسيستفيد حتمًا الاتحاد الأوروبى، ولكن إذا ما ساد الاضطراب فى شمال أفريقيا فبدون شك سيعانى الاتحاد الأوروبى، وقد حدث هذا بالفعل عندما حاول الآلاف من راكبى القوارب دخول دول الاتحاد الأوروبى بطريقة غير شرعية، وأصبحت فى شمال أفريقيا جماعات إرهابية جديدة تهدد الاتحاد الأوروبى، وفى يوليو ٢٠٠٦ حذر الرئيس الفرنسى جاك شيراك مما يمكن أن يحدث إذا لم تتم التنمية الاقتصادية لأفريقيا فى العقود القادمة، حيث قال"لن يستطيع الإنسان حل المشكلات خارج إطارها. فمن الواضح هنا أن الإطار شمالى - جنوبى. فاليوم هناك ٩٥٠ مليون أفريقى فى أفريقيا منهم ٤٥٠ مليون نسمة تحت سن ١٧ عامًا. وفى عام ٢٠٤٠ سيكون هناك ٢ مليار نسمة، وإذا لم نقم بتنمية أفريقيا فإن الأفارقة سيغرقون العالم"[٢٩] وعلى الرغم من تحذير شيراك للعالم فإن الخطر الداهم سيواجه

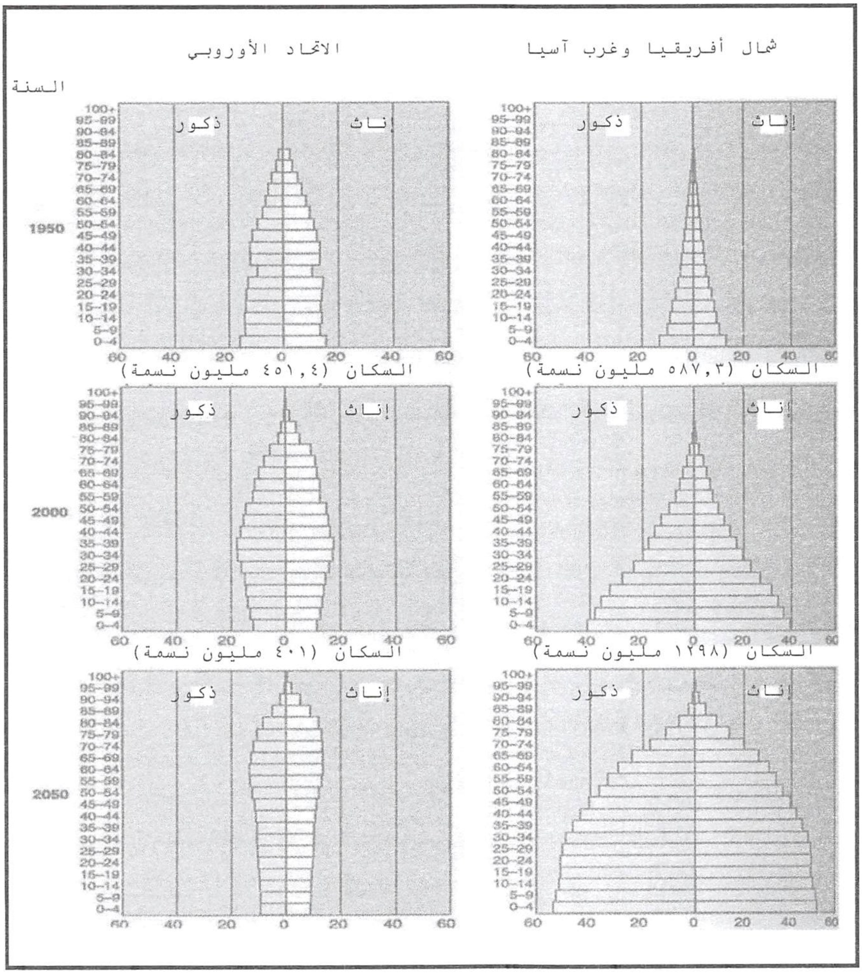
أوروبا نظرًا لأنها المنطقة المتقدمة القريبة لأفريقيا. (انظر شكل ٥-٣ الذى يبين تحول التركيبة السكانية فى أوروبا وأفريقيا).

يؤكد بوضوح التقلص السكانى فى دول الاتحاد الأوروبى والانفجار السكانى فى أفريقيا على أن الاتحاد الأوروبى لديه مصلحة كامنة فى تقاسم السلام والازدهار مع جيرانه، ولكن هذا لم يحدث ومن الملاحظ، أن هناك نقصًا فى أمانة التحليل الأوروبى للفشل فى هذه الكارثة الاستراتيجية.

وبالمثل فإن التحليل الغربى القليل الذى رأيته عن نواحى فشل الاتحاد الأوروبى فى البلقان يبدو أنه يوحى بأن ما حدث كان مجرد خطأ أو سهو ارتكبه الاتحاد الأوروبى، والمفهوم الغربى العام لما حدث فى البلقان هو أن الاتحاد الأوروبى كان يحاول منع الحرب فى دول البلقان ولكنة فشل. ولكن هذا ليس سوى جزء واحد من الرواية. وهناك من الأخطاء الخطيرة المتعمدة ما يفوق ذلك بكثير، والتى حاول فيها الاتحاد الأوروبى لكنه فشل ، مثل الفشل فى إتاحة الريادة الدبلوماسية فى منطقة الشرق الأوسط ، ويعد الاتحاد من الأعضاء المؤسسين "للرباعية" (التى تضم أيضا الولايات المتحدة، وروسيا والأمم المتحدة) والتى تعمل بجد منذ سنوات من أجل السلام فى الشرق الأوسط، وقد يكون من الإنصاف أن نقول إن "الرباعية" قد فشلت، وإنها ربما لم تفشل فقط فى تحقيق تقدم كما كان الحال فى البلقان، بل قد تكون هناك آثار عكسية خطيرة.

بدأت الرباعية بالفعل اجتماعاتها فى أبريل عام ٢٠٠٢ بناءً على مبادرة أوروبية وعلى أساس ترتيبات سابقة فى قمة شرم الشيخ عام ٢٠٠٠ والجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ٢٠٠١ ، وقامت أسبانية الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبى بالاشتراك مع الممثل السامى للسياسة الخارجية

والأمين العام للاتحاد الأوروبى خافيير سولانا Javier Solana بدعوة السكرتير العام للأمم المتحدة ووزراء الخارجية للولايات المتحدة وروسيا إلى اجتماع رفيع المستوى بمدريد بشأن عملية السلام فى الشرق الأوسط وفى السنوات التالية اجتمع أعضاء الرباعية ولكن فى توقيتات غير منتظمة نحو اثنتى عشرة مرة ولكن كانت نتائج هذه الاجتماعات ضئيلة، وقد تم التفاوض من جانب الرباعية على ما أطلق عليه "خارطة الطريق" للسلام فى شهر سبتمبر ٢٠٠٢، واكتسبت تلك الخارطة شرعيتها بقرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ والتى قبلتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلا أنه لم يتم تنفيذها، شهدت الرباعية فى أوائل عام ٢٠٠٧ انتعاشاً فى أعقاب تجديد الالتزلم بها من جانب الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واجتمعت الرباعية فى شهر فبراير مرتين، وكانت تحيط باجتماعاتها العديد من المهام المعطاة من قبل أعضائها عبر منطقة الشرق الأوسط وعلى الرغم من كافة نواحى النشاط الدبلوماسى فإن الرباعية لم تقدم سوى القليل، وقد زاد هذا الأمر سوءًا، حيث قامت مصر وهى دولة إسلامية معتدلة باتهام الرباعية بعدم توازن سياستها وفى ٣٠ مايو ٢٠٠٧ قامت مصر بانتقاد الرباعية بشأن لومها للفلسطينيين على ارتفاع حدة القتال مؤخرا بينما لم توجه الرباعية أى انتقاد لإسرائيل وقد وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية علاء الحديدى بيان الرباعية بأنه "غير متوازن" وأنه يعتبر بمثابة إعطاء ضوء أخضر لإسرائيل لتستمر فى عملياتها فى الأراضى الفلسطينية وبالتالى فقد أصبح الاعتداد بمصداقية الرباعية باعتبارها طرفا محايدا موضع شك فى الوقت الحالى"[٣٠].



شكل ٥-٣ حجم السكان والتوزيع العمرى فى أعوام ١٩٥٠ و٢٠٠٠ و٢٠٥٠ فى الاتحاد الأوروبى المتوقع توسعته ليضم خمسا وعشرين دولة، وكذلك من خمس وعشرين دولة فى شمال أفريقيا وغرب آسيا(*).

(*) المصدر: Joel E Cohen, "Population: the next half century: "Science 302.14 November 2003. 172.

وقد يعتقد القارئ الأوروبى فى هذه المرحلة أن شمال أفريقيا والبلقان فى أوروبا والشرق الأوسط هى مناطق صعبة بصورة غير عادية وهذا أمر حقيقي. إلا أنها من الناحية السياسية ليست أقل صعوبة من البلقان فى آسيا (جنوب شرق آسيا) أو شرق آسيا بصفة عامة. وعلى النقيض من الاتحاد الأوروبى، وقد أظهرت الصين ضبطا للنفس ومهارة دبلوماسية فى إدارتها لبيئتها الجيوبوليتيكية وعند قياس الكفاءة الجيوبولتيكية وفقًا لمقياس ١ إلى ١٠، حيث تعبر ١٠ عن أقصى كفاءة ممكن تحقيقها، يحصل الاتحاد السوفيتى السابق على درجتين، والاتحاد الأوروبى على أربع درجات والولايات المتحدة على ست درجات، بينما تحصل الصين على ثمانى أو تسع درجات(٣١).

إن الحكمة العلمية التى أبداها دينج إكسياوبنج قد استمرت بعد حياته بعد أن غرسها بقوة فى الثقافة السياسية الصينية وهو ما يفسر أسباب تحسن العلاقات مع كافة جيرانها فعلا منذ وفاته. ويتأكد الشيء نفسه فى علاقات الصين مع الدول الكبرى والمناطق الأخرى والتى قد تكون مجرد مصادفة تاريخية، ولكن الأمر الأكثر احتمالا هو أنه يعكس الفطنة الجيوبوليتيكية الهائلة لبكين فى إدارة علاقات الصين مع العالم. ولم يلاحظ المفكرون الغربيون الأثر العالمى للفطنة الجيوبولتيكية لبكين، مما يعد إحدى السمات الكبرى فى الساحة السياسية الآسيوية.

وهناك بعض الحالات الدراسية تصور مدى عمق واتساع المهارة الصينية، ومن الواضح أن أصعب علاقة بين الصين وجيرانها هى علاقتها مع اليابان إذ إن الجراح لم تلتئم تمامًا منذ فترة الاحتلال اليابانى للصين فى الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٤٥، ومن وقت إلى آخر ينظر الصينيون إلى

اليابانيين على أساس أنهم يتصرفون بدون إحساس من خلال قيامهم بأعمال تظهر قلة الندم على الفظائع اليابانية التى ارتكبت فى أثناء فترة الاحتلال ، وقد كان قرار رئيس وزراء اليابان الأسبق يونيشيرو كويزومى بزيارة ضريح ياسوكونى الذى أقيم تكريما لضحايا الحرب الذين يبلغ عددهم ٢,٥ مليون نسمة، بمن فيهم ١٤ من مجرمى الحرب الذين أدانتهم المحاكم وذلك كل عام فى أثناء السنوات الست لرئاسة الوزراء فيما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٧ قد أغضب الصينيين بلا شك وقد حدث أكبر تدهور فى العلاقات الصينية اليابانية فى أبريل عام ٢٠٠٥ عندما انتشرت المظاهرات ضد اليابان فى أنحاء الصين عقب إصدار كتاب مدرسى للتاريخ Atarashii Rekishi Kyokasho (كتاب التاريخ الجديد) الذى خفف من طبيعة العدوان العسكرى فى الحرب الصينية اليابانية الأولى واحتلال اليابان لكوريا فى عام ١٩١٠ والحرب الصينية اليابانية الثانية والحرب العالمية الثانية.

ومع أخذ هذه الخلفية بعين الاعتبار، قد يكون من المعقول تماما توقع استمرار تدهور العلاقات الصينية اليابانية. إلا أن الأخطاء فى هذه العلاقة لم تكن من فعل اليابانيين وحدهم.على سبيل المثال، فى نوفمبر عام ١٩٩٨ كان الرئيس الصينى جيانج زيمين Jang Zemin فى زيارة رسمية إلى اليابان لمدة ستة أيام كانت بمثابة الكارثة تقريبا ولأسباب ما زالت غير معروفة حتى الآن قرر جيانج استخدام زيارته فى توبيخ كل من يلقاه من كبار المسئولين الرسميين اليابانيين بسبب سجل اليابان الضعيف فى التكفير عن خطاياها فى الحرب العالمية الثانية، عبَّر جيانج فى خطبه العامة فى اليابان عن عدم رضائه عن سجل اليابان فى تقديم الاعتذار عن اعتداءاتها فى أثناء احتلالها للصين وفى أحد الاجتماعات مع أعضاء البرلمان اليابانى قال جيانج مشيرا إلى الغزو اليابانى للصين إن التاريخ كان مرآة. وقد ذكر الرئيس الصينى الآتى "عندما تتعلم كل من الصين واليابان من دروس التاريخ، وعند العمل

على عدم تكرار الكارثة مرة أخرى. يصبح من الممكن للدولتين أن يقوما ببناء علاقات طويلة الأجل للمرة الأولى.كما قال الرئيس الصينى[٣٢].

وكانت عدة مقالات إخبارية صينية تتوقع أن حكومة اليابان ستتقدم باعتذار مكتوب غير مشروط فى خلال الزيارة الرسمية للرئيس جيانج، بل إن الصين افترضت أن هذا الاعتذار سيكون من نوع الاعتذار الذى قدمه رئيس وزراء اليابان وإمبراطور اليابان فى أثناء زيارة رئيس جمهورية كوريا الجنوبية كيم داى يونج Kim Dae Jong فى أكتوبر. ومع ذلك، لم يحدث شيء من هذا، و كل ما حصل عليه جيانج عند وصوله إلى طوكيو هى العبارة المعتادة التى تعبر عن "عميق الندم" من رئيس الوزراء كييزو أوبوتشى، مرددًا عبارة قالها رئيس وزراء يابانى آخر هو توميوتشى موراياما فى عام ١٩٩٥ وكان موراياما، على الرغم من انتمائه إلى الحزب الاشتراكى اليابانى وهو حزب تقدمى يرأس حكومة ائتلافية وقد رفض وضع الجملة فى البيان الرسمى المشترك وفى خلال زيارة جيانج قال السكرتير الأول لمجلس الوزراء اليابانى هيرومو توناكا إن اليابان قد اعتذرت بما يكفى عن الحرب فى الصين التى قامت بها - كما قال - مجموعة صغيرة من العسكريين ومن ثم فلم يكن من الغريب عدم صدور بيان مشترك موقع فى نهاية زيارة الرئيس الصينى.

وعلى الرغم من المصاعب الاقتصادية والتوترات التى نشأت فى العلاقات الصينية اليابانية فإن قيادة بكين نجحت فى ضمان عدم خروج هذه العلاقات إلى الأبد عن مسارها الطبيعى، نجحت الصين فى أبريل ٢٠٠٧ فى إعادة وضع العلاقة مرة أخرى على مسار إيجابى فى أثناء الزيارة الرسمية التى استمرت ثلاثة أيام لرئيس الوزراء الصينى وين جياباو Wen Jiabao إلى طوكيو، وقد تمكن وين من إلقاء خطاب أمام البرلمان اليابانى (الدايت)

كان مقبولا سياسيا من جانب كل الذين يحطون من قدر اليابان فى الصين ومستساغًا سياسيا من جانب الجمهور اليابانى المتشكك ، وقد أظهر براعة سياسية هائلة، حيث تحمل هذا العبء بنفسه، وكما قال للمقيمين الصينيين فى اليابان "لقد بذلت جهدًا فى الإعداد لهذا الخطاب وكل جملة فى الخطاب كتبتها بنفسى كما قمت بعمل كل البحث المطلوب بنفسى لأننى أشعر بأن تنمية بلادنا قد بلغت لحظة حرجة ونحن نحتاج إلى بيئة يسودها السلام وتخرج بنا إلى البيئة الدولية(٣٤). وفى خطابه إلى (البرلمان) اليابانى قال وين: إننا الحكومة الصينية والشعب الصينى، قد اتبعنا مسارًا يتبنى التطلع إلى الأمام ونحتاج أن نجعل التاريخ مرآة لنا نستهدى به فى تنمية الروابط بيننا فى المستقبل ومن خلال تأكيد أهمية استخلاص الدروس من التاريخ فإننا لا نريد استمرار الكراهية بل نريد ضمان مستقبل أفضل لعلاقاتنا، ومنذ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الصين واليابان، أعلنت الحكومة اليابانية وقادتها فى كثير من المناسبات عن مواقفهم بالنسبة للموضوع التاريخى، معترفين بأن اليابان قد ارتكبت العدوان وأعربوا عن عميق ندمهم واعتذارهم للدول الضحية، وحكومة وشعب الصين يقدرون الموقف الذى تم اتخاذه ونأمل بإخلاص أن يعمل الجانب اليابانى وفقا لما أعلن، وأن يحترم التزامه وإن السلام سيجلب النفع للصين واليابان، بينما لن تؤدى المواجهة إلا إلى الأضرار بكلتيهما وينبغى أن نطور هذه الصداقة إلى الأمام بين الشعبين من جيل إلى جيل مع المحافظة على الاتجاه التاريخى والوفاء برغبة الشعبين، وهذا هو ما تريده آسيا ويأمل أن يراه المجتمع الدولى.

وربما كانت الصعوبات السياسية المتأصلة فى علاقات الصين واليابان على نفس درجة صعوبة وعسر العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية أو العلاقة بين اليونان وتركيا أو بين الهند وباكستان أو حتى العلاقة بين أمريكا وإيران

فى بعض الوجوه، ربما كانت الجراح فى العلاقة الصينية اليابانية أكبر كثيرا عما هى عليه لدى الآخرين (إذا ما أخذ فى الاعتبار أن ٣٥ مليون صينى قد قتلوا فى أثناء الاحتلال اليابانى). ورغم كل ذلك ونظرًا للرغبة القومية العميقة لدى الصين فى المحافظة على روابط طيبة مع كافة جيرانها فإنها على استعداد لقبول نصيحة دينج "بابتلاع الهوان المرير".

وتتبع القيادة الصينية أيضا النظرة الطويلة بطريقة لا يقدر على اتباعها الآن سوى بعض من القادة الغربيين ولا يوجد بين الدول الرئيسية سوى عدد قليل فقـط قد لقى المهانة مثلما لقيته الصين فى المـائتى سنة الماضية وإذا ما أراد الصينيون أن يركزوا على جراحهم السابقة ومهانتهم فسيكون لديهم كثير مما يعملونه. أما القرار باجتناب عمل ذلك يعكس إستراتيجية جرى التفكير فيها بعناية وحرص وفى نهاية الأمر عندما تصبح الصين قوية ومسيطرة فإن جيرانها هم الذين سيكون عليهم التكيف مع نهضتها والاعتراف بقوتها ولا تحتاج الصين إلى فرض آرائها أو منظورها على الآخرين وسيقوم الآخرون فى نهاية الأمر بالتكيف معها إذا نجحت الصين فى هدفها الوحيد الذى يشغل فكرها وهو تشجيع التنمية الاقتصادية ، وقد ظهرت هذه السياسة فى إحدى المقالات الرئيسية التى كتبها يانج بيبينج Yang Baibing سكرتير أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى، والسكرتير العام للجنة العسكرية ومدير الإدارة العسكرية فى الإدارة السياسية العامة فى الصحيفة العامة للحزب الشيوعى الصينى ذات التوزيع الضخم People' Daily (بيبولز ديلى) وقال فى عام ١٩٩١ مردِّدًا فكر دينج إن هذه فرصة ذهبية لإصلاح وبناء الصين وإذا لم نلحق بالزمن فإننا قد نُعاقب على ذلك ويجب أن نستغل تماما هذه الظروف المواتية سواء فى الداخل أو فى الخارج لدفع بنياننا الاقتصادى إلى مرحلة جديدة ووضع أساس لتنمية سريعة فى القرن القادم وإذا قلنا إنه ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر إلى

١٠٦، ثم وقفت الأمة الصينية فى نهاية الأمر فى خلال أكثر من مائة عام من النضال البطولى، الذى كان المرء يخطو فيه إلى خرق بينما يقع آخر. ثم من منتصف القرن العشرين إلى منتصف القرن الحادى والعشرين، فى خلال مائة عام أخرى من النضال، سيكون فيها وطننا قد تخلص تماما من الفقر ويخطو بحق إلى الأمام كى يصبح دولة متقدمة ومزدهرة كمارد فى الشرق[٣٦].

لقد قامت الصين بمجهود كبير لتتعلم من أخطاء القوى العالمية الأخرى وفى عام ٢٠٠٦ قام تليفزيون الصين الرئيسى بالتعاقد على مسلسل وثائقى يتكون من اثنى عشر جزءًا بعنوان صعود القوى الكبرى The Rise of Great Powers، تم فيه تحليل تسع دول من القوى الكبرى بما فيها إسبانيا وإنجلترا وأمريكا وتم تأييد الفكرة بأن الصين ينبغى أن تدرس تجارب الأمم والإمبراطوريات التى جرت إدانتها ذات يوم باعتبارها معتدية كل همها هو الاستغلال ولم يحاول المسلسل أن يظهر أى نوع من المعتقدات والرؤى العالمية ولكنه حاول أن يكون تحليله موضوعيًا على قدر الإمكان. وكانت الرسالة التى بعث بها إلى الشعب الصينى رسالة بارعة ورقيقة مؤداها: إن الصين لديها الإمكانات كى تصبح قوة كبرى، ولكن عليها أيضا أن تفهم لماذا نجحت وسقطت القوى الكبرى فى الماضى. إن الصين والشعب الصينى والجنس الصينى قد استعاد الحيوية وهو يعود الآن ليخطو على المسرح العالمى كما قال كيان تشنجدان Qian Chengdan الأستاذ فى جامعة بكين والأب الفكرى للمسلسل.إن الأمر ذا الأهمية الشديدة للصين الآن هو قدرتها على استخلاص بعض الدروس من خبرات وتجارب الآخرين.

قد فشلت الصين فى لعبة القوى الكبرى فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين إلى جانب إضاعتها للعقود الثمانية الأولى من القرن العشرين فى جهودها ومحاولتها للتحديث، لم يكن من المتوقع أن

تبزغ الصين باعتبارها اللاعب الجيويوليتيكى الأكثر ذكاء للقرن الحادى والعشرين، ولكنها يقينا كانت كذلك وكان دينج اكسياوبنج قد ترك وراءه قدرًا ضخما من الحكمة السياسية كى يتبعه ويعمل بها خلفاؤه فى بكين وتتمثل فى الصفات والخصائص الثمانى والعشرين الشهيرة التى استخدمها دينج ومنها: (١) لاحظ وحلل [الأحداث] بهدوء (٢) تعامل [مع التغيرات] بصبر وثقة فى النفس (٣) اعمل على تأمين [وضعك] (٤) حاول إخفاء قدراتك وتجنب بريق الشهرة (٥) حافظ على التواضع بشكل جيد (٦) تجنب أن تكون قائدًا على الإطلاق (٧) حاول بشدة أن تحقق إنجازات. والنقطة الخامسة ذات مغزى خاص فهى تفسر قدرًا كبيرا من السلوك الصينى فى الساحات الدولية فعندما انهارت محادثات منظمة التجارة العالمية اندفع الوزراء الأمريكيون والأوروبيون والبرازيليون والهنود لتقديم "قصصهم الملفقة" إلى الإعلام العالمى، بينما لم يظهر أى وجه صينى أبدا وهو ما يعكس قرارًا مدروسًا بعناية للمحافظة على التواضع باستمرار، بينما تبزغ الصين تدريجيا كقوة كبرى.

يبدو أن رقعة الشطرنج الجيويوليتيكية للقرن الحادى والعشرين ستكون أكثر تعقيدا عما كانت عليه رقاع الشطرنج فى القرنين التاسع عشر والعشرين، والتى تتميز لأول مرة بدخول عديد من القوى الرئيسية غير الغربية والقرارات التى تؤثر فى العالم، لن يمكن بعد ذلك أن تصنع فى بعض العواصم الغربية التى تتشابه معاييرها الثقافية فى تحليل المشكلات والحلول، وقد دخلت إلى المسرح منظورات ثقافية وسياسية جديدة الآن وعلى رقعة الشطرنج المركّبة هذه كان معظم المعلقين الغربيين يتوقعون [ولأسباب جيدة] أن القوى الغربية ستستمر فى أن تمثل اللاعبين الجيوبوليتيكيين الدهاة والمهرة. إلا أنها بدلا من ذلك تعثرت.

وقد أدت عدم كفاءتها إلى تقديم فرص كبيرة تمكنت الصين فى كثير من النواحى من استغلالها بمهارة وبحرص دون دفع أى ثمن سياسى يذكر ، وقد نجحت الصين فى جمع قدر كبير من الثقة والمصداقية والسمعة الحسنة فى سجلاتها تفوق ما لدى أى قوة كبرى أخرى. وبعد بداية مهتزة نتيجة لإطلاق النار وموت أحد طيارى هيئة التحرير الفلسطينية نتيجة تصادم بين طائرتين أمريكية وصينية فوق هينان بالصين فى أبريل ٢٠٠١، نجحت الصين فى إقامة علاقة حميمة شديدة مع إدارة بوش على الرغم من سيطرة المحافظين الجدد – الذين يشككون فى الصين – عليها كما ساعدت الحوادث الجيوبوليتيكية فى ٩/١١ وغزو العراق أيضا على ذلك، وتمكنت الصين من تقوية علاقتها مع أمريكا دون الإضرار بعلاقاتها مع العالم الإسلامى وفى نفس الفترة تمكنت من تحسين علاقاتها بشكل كبير مع كافة جيرانها، بل إن الأهم من ذلك هو بزوغ الصين ببطء ولكن بعناية كلاعب جيوبوليتيكى عالمى من خلال إقامة طرق داخلية بعناية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

استغلت الصين فى نصف الكرة الغربى حالات فشل إصلاح الأسواق التى جرت بروح متخاذلة إلى جانب عدم رغبة واشنطن فى متابعة علاقات "حسن الجوار" بحماس كبير مع أمريكا اللاتينية. وتلاحظ سينثيا وطسون الأستاذة بجامعة الدفاع الوطنى أن فترة التسعينيات من القرن الماضى قد تحولت إلى فترة من خيبة الأمل القاسية عندما أدت حرية الأسواق إلى انتشار الفساد وعدم الوفاء بالتوقعات فى أمريكا اللاتينية بينما أصبحت واشنطن القوة الكبرى فى العالم بدلا من أن تكون شريكًا للمنطقة[٣٧]. وفضلا عن هذا فإن مرونة الصين تواجه طرقا أكثر جمودًا من جانب الولايات المتحدة، كما يذكر ستيفن جونسون حيث أوضح أنه للحصول على أى نوع من المساعدة من الولايات المتحدة يتطلب ضرورة التوافق مع مجموعة من القيود تتمثل فى مراعاة حقوق الإنسان وحماية البيئة والوعد بعدم إرسال

الأفراد العسكريين بالولايات المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية (I.C.C.) وعدم مساعدة أى إرهابيين حاليين أو سابقين وعدم استخدام المعدات المقدمة من الولايات المتحدة لأى غرض بخلاف الغرض المذكور (المدوَّن) كما يمكن رفضها إذا ما تحول المزاج فى كونجرس الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى نجد الصين يمكنها الدخول فى الاتفاق على الفور دون كثير من الاشتراطات[٣٨].

وفى أفريقيا فالصين بجانب سعيها للحصول على الموارد الطبيعية تزيد باستمرار من جعل حضورها محسوسا بطرق كثيرة وليست كلها محل جدل وتحت رعاية الأمم المتحدة، فقد افتتح مجلس الأعمال الصينى الأفريقى فى مارس ٢٠٠٥ و مركزه الرئيسى فى الصين، وتم إنشاؤه لزيادة التجارة والتنمية فى المنطقة ، كما أن للصين قوات لحفظ السلام فى ليبيريا، كذلك أسهمت فى مشروعات بناء وتشييد فى إثيوبيا، وتنزانيا وزامبيا[٣٩]، وكانت الصين هى الدولة الوحيدة التى استضافت اجتماعا كبيرا للقمة شهده عدد ضخم من القادة الأفارقة (فى نوفمبر ٢٠٠٦).

وهناك نحو تسعمائة مشروع استثمارى فى القارة الأفريقية من المقرر تمويلها بأموال صينية. وفى أثناء جولة رئيس الوزراء وين جياباو فى أفريقيا التى استغرقت ثمانية أيام وبدأت فى يونيه ٢٠٠٦ كان العنوان السياسى الرئيسى للزيارة هو عدم التدخل، والذى أبرزته الصحيفة الرسمية باللغة الإنجليزية China Daily "تشاينا ديلى" فى مقالها الافتتاحى: "إن الصين تقدم مساعدة فنية ومالية غير مرتبطة بأية شروط إلى الدول الأفريقية الأكثر احتياجًا". وهى تعمل على تشجيع الدول الأفريقية لتنمية اقتصادها من خلال التجارة والاستثمار فى البنية التحتية والمؤسسات الاجتماعية، دون إملاء شروط للإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وعلق أحد الدبلوماسيين الذين يعملون فى بكين إن ما قرأته فى المقال يبدو كما لو كان توبيخًا وتعنيفا مباشرًا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة وللدول الغربية بشأن القارة، إنها إحدى المرات الأولى التى يقوم فيها الصينيون بالإعلان تفصيليا عن أولوياتهم الدبلوماسية فى أفريقيا، والغرض منه تقديمهم كقوة عالمية أكثر جاذبية من الولايات المتحدة "(٤٠).

وفى نفس الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) رأت كل من الولايات المتحدة وأوروبا أن وضعهما العالمى ونفوذهما يتناقصان. وارتفع العداء للأمريكيين إلى قمم جديدة فى جميع أرجاء العالم. وفى معظم أنحاء العالم لم يكن التحيز للأمريكيين يمثل أى ميزة إضافية وقد اختفى بعض من هذا الحقد تجاه أمريكا مع رحيل إدارة بوش فى عام ٢٠٠٨. ولكن إن لم تصبح أمريكا على نفس درجة مهارة الصين فى إدارة علاقاتها الجيوبوليتيكية فى أنحاء العالم فإنها ستلاحظ أن وضعها العالمى ينحدر باستمرار.

وقد شهدت الدول الأوروبية أيضا بداية سيئة مع مطلع القرن الحادى والعشرين وتكاد معظم طاقاتها أن تكون قد استهلكت فى جهود المحافظة على مسار عملية التكامل فى الاتحاد الأوروبى، وهذا التركيز الداخلى على التحديات قصيرة الأجل، أدى إلى منع قادة الاتحاد الأوروبى من التأمل بنظرة طويلة المدى لرؤية كيفية تعزيز وضع أوروبا فى مختلف أرجاء العالم. وقد أدى هذا دون شك إلى تناقص النفوذ العالمى للاتحاد الأوروبى، ويتعجب كثيرون فى باقى أنحاء العالم لأن قادة الاتحاد الأوروبى والرسميين فيه يقضون وقتهم فى ترتيباتهم الداخلية، بينما معظم التحديات البارزة تأتى من مصادر خارجية، وهناك خطأ هيكلى عميق قد نشأ فى عمليات صنع القرار فى الاتحاد الأوروبى بقضاء وقت أكثر فى النظر إلى الخارج، بدلا من النظر إلى الداخل. إن علاقات أوروبا بالعالم الإسلامى قد تصل سريعًا

إلى ما يناهز أبعاد الأزمة ولا يبدو أن أى سياسى أوروبى لديه القدرة على قيادة أوروبا إلى علاقة بناءة طويلة الأجل مع العالم الإسلامى.

وأحد نواحى الفشل الجيوبوليتيكى الرئيسية الأخرى للاتحاد الأوروبى هى عدم قدرته على إدراك أن استمرار سيطرته على عمليات عالمية معينة قد تحوله من كونه رمزًا إلى قوة كبرى إلى رمز إلى تنامى عدم صلته بالواقع، وهناك أربعة من الأعضاء السبعة فى مجموعة الدول السبع (G-7) من دول الاتحاد الأوروبى والمقصود بمجموعة الدول السبع مجموعة الدول التى تمثل أكبر قوة فى العالم ، ومن الناحية النظرية، فإن هذا يعطى الاتحاد الأوروبى قبضة حازمة فى إدارة عجلة القيادة فى العربة العالمية ، أما عمليا فبسبب أن الأوروبيين ما زالوا مستمرين فى سيطرتهم على مجموعة الدول السبع (G-7) فقد أصبحت المجموعة تدريجيا أقل صلة بباقى العالم.

وهناك ملاحظة حادة نشرتها مجلة الإيكونوميست تؤكد هذه النقطة: "إن مجموعة الدول السبع G-7 كانت ذات يوم تملك نفوذًا عظيمًا على أسعار الصرف. وعندما اجتمعت فى نيويورك فى شهر سبتمبر ١٩٨٥، دبرت تخفيضا بنسبة ٣٠% فى قيمة الدولار ثم عادت للاجتماع مرة أخرى بعد سنة ونصف فى باريس، وقامت فورًا بإيقاف هذا التخفيض. ومع اقتسام الخبز مع الصينيين فى يوم الجمعة، فإن مجموعة الدول السبع (G-7) الحالية تعترف ضمنيا بأنه أصبح لا يمكنها إنجاز أعمالها دون الصينيين[٤١].

ولا يبدى الاتحاد الأوروبى الرغبة فى الاعتراف بنواحى قصوره الذاتية مفضلا بدلا من ذلك الاعتقاد بأن مصيره هو النجاح، بغض النظر عما يفعل، إلا أن عمليات صنع القرار فى الاتحاد الأوروبى تكاد تكون مُبرمجة لإفشال الاتحاد الأوروبى وبخاصة فى تناول التحديات العالمية فإنهم لا يسترشدون بتقدير إستراتيجى لمصلحة أوروبا فى الأجل الطويل ولكنهم

يتخذون قراراتهم وفقا للمصالح قصيرة الأجل للدائرة المحلية لكل قائد ، وهكذا تتم التضحية بمصالح القارة طويلة الأجل، ولا يجرى دائما اتخاذ القرارات على أساس مصالح ٥٠٠ مليون هم مواطنو الاتحاد الأوروبى، ولكن أحيانا يجرى اتخاذها لمصلحة ٨ مليون مواطن من دولة واحدة ويبين أحد الأحداث الأخيرة كيفية حدوث ذلك ؛ فمنذ بضع سنوات انتخبت النمسا حكومة من أقصى اليمين وفى حملتها الانتخابية أعلنت معارضتها لدخول تركيا فى الاتحاد الأوروبى وعندما شاركت النمسا فى مباحثات الاتحاد الأوروبى بشأن تركيا عملت على إيقاف التقدم فى المباحثات، مستغلة قاعدة التوافق العام فى صنع قرارات الاتحاد وعارضت أى قرارات إيجابية بشأن تركيا. ومن الناحية العملية، كان يمكن للدول الأعضاء الأكبر فى الاتحاد الأوروبى أن تستخدم نفوذها الضخم على الحكومة النمساوية لكى تتنازل عن موقفها، إلا أن أيًا منها لم تكن مستعدة لدفع الثمن قصير الأجل المتمثل فى عزلة النمسا، فى مقابل المكسب طويل الأجل المتمثل فى حماية مصالح أوروبا فى مواجهة تركيا وبهذه الطريقة يمكن لثمانية ملايين مواطن نمساوى أن يقرروا مصير واحد وسبعين مليون تركى، ومن ثم إلحاق الضرر بالمصالح طويلة الأجل لخمسمائة مليون مواطن أوروبى.

وفشل الاتحاد الأوروبى فى تنمية علاقة بناءة طويلة الأجل مع أحد الجيران الرئيسيين وهى تركيا ، وبذلك يقف على الطرف النقيض مع نجاح الصين فى تنمية علاقة بناءة طويلة الأجل مع اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN ومن الناحية الموضوعية، فإذا ما كان المرء قد قرر الرهان على ترجيح الفوز للعلاقة بين الاتحاد الأوروبى وتركيا أو العلاقة بين الصين واتحاد جنوب شرق آسيا، فإن الترجيح كان ينبغى أن يكون فى مصلحة الرهان على العلاقة بين الاتحاد الأوروبى وتركيا ، إذ إن الاتحاد الأوروبى غنى وقوى، وتركيا كانت حريصة على الانضمام إليه. وكانت النتيجة

ستكون خاتمة سعيدة. والصين لم تبدأ برنامجها للتحديث إلا فى عام ١٩٧٩ فقط. وقبل ذلك كانت قد كوّنت علاقة عداء مع الاتحاد ASEAN وهو هيئة منحازة للأمريكيين وغير شيوعية، فكانت النظرة إليه أنه مضاد للصين من ناحية مناهجه وطرق عمله. ومع ذلك ففى أقل من ثلاثة عقود تحولت العلاقة من عداوة إلى مشاركة وثيقة. وكانت العلاقات قد تحسنت بين الاتحاد ASEAN والصين لأول مرة بعد الانشقاق الصينى - السوفييتى، عندما انحرفت الصين وأمريكا نحو الاقتراب بشكل أوثق معًا فى السبعينيات من القرن الماضى، بعد الزيارات الشهيرة لكل من كيسنجر ونيسكون إلى بكين. بل أصبحت العلاقات أوثق عندما عمل الاتحاد ASEAN والصين معًا فى الثمانينيات من القرن الماضى لعكس الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا.

وفى نهاية الحرب الباردة، عندما فقدت أمريكا الاهتمام باتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN وبدأت تبتعد عنه، استمرت الصين فى رعاية شئون الاتحاد ASEAN فى تخفيف الأزمة المالية الآسيوية التى وقعت فى ١٩٩٧-١٩٩٨، وبتكلفة اقتصادية هائلة عليها، ورفضت بكين تخفيض عملتها، وحافظت على سعر الصرف ٨,٣ رينمينبى لكل دولار أمريكى. ولو كانت الصين قد خفضت سعر صرف عملتها، كما فعلت فى ١٩٩٤ بنسبة ٣٣% لجعل هذا صادراتها أقل تكلفة، وقلل من قيمة الجهود الذى بذلتها دول الاتحاد ASEAN لترميم اقتصاداتها، هذا بالإضافة إلى تقديم الصين مساعدات اقتصادية تزيد على ١ مليار دولار إلى إندونيسيا و١ مليار دولار أخرى إلى تايلاند، وكان هذان الاقتصادان هما الأكثر تأثرا بالأزمة. وما زال كثير من الدول الآسيوية يتذكر أن أمريكا ترددت مرتجفة قبل أن تمد يدها للمساعدة فى أثناء هذه الأزمة. كما أن اليابان، التى كانت أيضا تملك الموارد التى تعزز سرعة استرداد العافية، قدمت مساعدات أقل من الصين. وكانت الولايات المتحدة والدول الآسيوية قد طلبت من اليابان أن تسحب قدرًا أكبر

من الواردات من جيرانها الآسيويين لمساعدتهم بمقابل هذه الواردات، إلا أن رئيس الوزراء الياباني هاشيموتو قال: "إن اليابان تحتاج إلى الاهتمام بمصلحتها الذاتية. وإننا لسنا على تلك الدرجة من الثقة التي تجعلنا نظن أننا يمكن أن نلعب دور قاطرة آسيا"(٤٢).

قرار الصين مساعدة الاتحاد ، وذلك بألا تقوم هذه المساعدة على أساس مجرد حب الغير ولكن على أساس نشاط سياسي حقيقي. وقد قال نائب الوزير الصيني للتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي لونج يونج – تو Long Young – Tu" لقد قمنا بتقييم المزايا والالتزامات وقررنا أن عدم التخفيض يحقق أفضل مصلحة للصين وربما كان هذا سيؤثر في مركز القدرة التنافسية للصين، ولكن كان لدينا أشياء أخرى أكثر أهمية لنعملها وطبقا لما قاله ريتشارد هالوران Richard Halloran المراسل السابق لجريدة نيويورك تايمز في آسيا وواشنطن: يبدو أن القيادة الصينية قد نظرت إلى الأزمة الاقتصادية باعتبارها فرصة لتعزيز مركز الصين وقد سعت بكين إلى إحياء سيطرة المملكة الوسطى على آسيا والقيام تدريجيا ببناء ضغط سياسي يجبر الولايات المتحدة على سحب قواتها العسكرية(٤٣). وكانت كلمات هالوران تستعيد الحكمة الصينية في رؤية فرصة في كل أزمة. وقد استخدمت الصين أزمة ١٩٩٧ لضمان مكاسب سياسية طويلة الأجل، وعلى النقيض فإن دافع أمريكا لم يكن سوى الحسابات السياسية قصيرة الأجل.

إن اتفاقية التجارة الحرة هي اتفاقية تجارية من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فهي تمثل حسابات إستراتيجية للطرفين فيها مصالح طويلة الأجل تؤدي إلى توثيق عُرى المشاركة بينهما، أو يكون فيها لأحد الطرفين مصلحة في تقوية الطرف الآخر. وقد كان الدافع وراء قرار الولايات المتحدة تقديم طريق تجاري للمكسيك من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) هو حسابات باردة بأنه إذا لم تساعد أمريكا

المكسيك فى تقوية الاقتصاد المكسيكى. (حتى إذا كان على حساب تصدير وظائف إلى المكسيك) فإن المكسيك ستنتهى إلى إرسال أعداد أكبر من المهاجرين غير الشرعيين إلى أمريكا. ومن ثم، عندما انضمت المكسيك إلى اتفاق نافتا NAFTA بدت كأنها المستفيد الكبير فى الأجل القصير من الناحية الاقتصادية. وفى الحقيقة كانت الولايات المتحدة هى المستفيد الأكبر نظرا لأنها لم يعد عليها أن تهتم بعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى على حدودها.

وكانت نفس الحسابات الباردة الجيوبوليتيكية التى دفعت بأمريكا كى تقدم للمكسيك اتفاق التجارة الحرة هى التى أدت بالصين إلى تقديم اتفاق تجارة حرة إلى اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN. وكانت الصين بذلك تساعد على حفظ الاستقرار السياسى والاقتصادى على حدودها من خلال تقوية اقتصادات الاتحاد ASEAN ولكن كانت هناك حسابات جيوبوليتيكة أخرى أثَّرت على قرارها. وتدرك الصين إدراكا تاما أن نهضتها المستمرة، قد تكون إنذارًا لأمريكا ذات يوم، حيث تعد أمريكا هى القوة العظمى التى تسود عالم اليوم. وإذا ما "استيقظت" أمريكا وقررت احتواء الصين الصاعدة مثلما احتوت الاتحاد السوفيتى، فإنها قد تستخدم دول الاتحاد ASEAN وكثير منهما كانوا حلفاء أو أصدقاء للأمريكيين فى الحرب الباردة لحصار الصين. ومن ثم وفى ضربة تفريغ استباقية ضد أى حصار أمريكى محتمل، تقاسمت الصين رخاءها وازدهارها مع جيرانها فى الاتحاد ASEAN. وطبقا للمحلل الأمريكى جوشوا كيرلانتزيك Joshua Kurlantzick، فإن "القوة الناعمة" للصين فى جنوب شرق آسيا أصبحت قوية الآن بحيث إنه لأول مرة منذ عام ١٩٤٥، " تواجه الولايات المتحدة وضعا تتفوق فيه جاذبية دول أخرى على جاذبيتها فى إحدى المناطق المهمة. والمساعدة الصينية المقدمة إلى الفليبين أصبحت الآن أربعة أمثال تلك التى تقدمها أمريكا وبلغ عدد الإندونيسيين

الذين يدرسون الآن فى الصين ضعف من يدرسون فى الولايات المتحدة"[٤٤]. ومع العلاقات الاقتصادية القوية بالصين، فإن دول الاتحاد ASEAN لن تكون معرضة للانضمام إلى أى سياسة احتواء ضد الصين. ويكتب شينج ليجون Sheng Lijun العالم بالجامعة الوطنية فى سنغافورة معلقا على سياسة الصين: الجدير بالملاحظة أن الصين لم تعد تستخدم المنهج المبسط إما الأبيض وإما الأسود، أو سلوك إما صديق وإما عدو، كما كان الحال فى الحرب الباردة فى هذا العالم المعقد الآن وقد أدى هذا إلى تغيير أساسى فى سياستها تجاه الاتحاد ASEAN وأضافت قدرًا كبيرًا من المرونة إلى دبلوماسيتها وهو ما كان له أثر كبير على مبادراتها فى اتفاق التجارة الحرة بين الصين والاتحاد ASEAN[٤٥].

وإذا ما كان الاتحاد قادرًا مثل الصين فى حساب المصالح الجيوبوليتيكية طويلة الأجل، لحاول أن يجارى الصين فى اقتراح اتفاق تجارة حرة مع جيرانه فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط أو البلقان بدلا من محاولة تعميق التعاون بين الدول الأعضاء فيه- مع مكاسب فى الأجل الطويل ما زالت موضع تساؤل من ناحية حماية المصالح الخارجية للاتحاد الأوروبى - وكان ينبغى على الاتحاد الأوروبى محاولة توسيع أثر ازدهاره ورخائه من خلال تقاسم هذا الأثر مع جيرانه. وعلى الرغم من حجم وقوة اقتصاد الاتحاد الأوروبى فإن ما تسرب من هذا الرخاء إلى جيرانه المباشرين فى الجنوب ليس سوى النزر اليسير. وهذه نتيجة لعدم وجود أى تفكير إستراتيجى طويل الأجل تستهدى به سياسات الاتحاد الأوروبى.

وكثير من المسئولين الرسميين فى الاتحاد الأوروبى سينكرون بشدة هذا التحليل. وسيشيرون إلى المساعدات الهائلة التى قدمها الاتحاد الأوروبى إلى جيرانه، ومختلف اتفاقات المشاركة التى عقدت بين الاتحاد الأوروبى وجيرانه، واجتماعات القمة العديدة التى قام بتنظيمها بما فى ذلك الاجتماعات

مع جيرانه المتوسطيين. وفى الحقيقة لم يكن الاتحاد الأوروبى غير نشيط. ولكن إحدى عمليات مراجعة أثر الاتحاد الأوروبى على جيرانه قد تظهر فعلا أن الاتحاد الأوروبى قد تقاسم - بطريقة فعالة - القليل من رخائه وازدهاره. وفى بعض الحالات ربما يكون قد ألحق ضررًا حقيقيا بما يقدمه من إعانات الدعم الزراعى الضخمة. ولنأخذ على سبيل المثال، المشاركة الأوروبية المتوسطية (EMP) التى تعرف أيضا باسم عملية برشلونة Barcelona Process. حيث بدأت هذه المشاركة فى نوفمبر ١٩٩٥ بغرض بناء أسس لعلاقة إقليمية جديدة بين الاتحاد الأوروبى والدول العشر الموجودة فى شمال أفريقيا ودول شرق المتوسط الموقعة (الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والمغرب، والسلطة الفلسطينية، وسوريا، وتونس، وتركيا) وكان الهدف الأكثر طموحا هو إنشاء منطقة تجارة حرة بين شاطئى البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠. وعلى أية حال، وطبقا لدراسة تمت تحت رعاية لجنة الاتحاد الأوروبى بشأن أثر توسع الاتحاد الأوروبى على المشاركة الأوروبية المتوسطية ما زالت هناك فجوة اقتصادية ضخمة ومستمرة فى النمو بين الاتحاد الأوروبى والدول العشر الشريكة، وفى الواقع فإن مجموع الناتج المحلى الإجمالى للدول الشريكة لا يكاد يبلغ سوى الناتج المحلى الإجمالى الإسبانى فقط. وقد لاحظت الدراسة أن عدم المساواة الاقتصادية بين أوروبا وباقى منطقة البحر المتوسط قد خلق هيكلا للاعتماد المتبادل غير المتماثل فيما بينها مما أعطى الاتحاد الأوروبى اليد العليا فى كافة المفاوضات الخاصة بالعملية الأوروبية المتوسطية".

وفى خلال نفس الفترة، بدأ الاتحاد الأوروبى أيضا فى تخصيص أغلب مساعداته الفنية والمالية للأعضاء المنتظرين. وأدى التوسع فى الاتحاد الأوروبى إلى تحول قبرص ومالطة اللتين كانتا عضوين مشاركين، إلى العضوية الكاملة بالاتحاد. كما أضاف أيضًا أعضاء جدد هم: جمهورية

التشيك، وإستونيا، والمجر، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وفى عام ٢٠٠٣ كان الاتحاد الأوروبى يخصص ٥٤٥ يورو (٧٨٨ دولارا) لكل فرد سنويًا للدول الداخلة فى عضويته، مقارنة بالمبلغ الضئيل وهو ١٤ يورو (٢٠ دولارا) سنويا للفرد فى دول جنوب المتوسط. وبالتالى، فإنه على النقيض من الدول المنضمة للمشاركة الأوروبية المتوسطة، حققت الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى نموًا أكثر سرعة، ظل الدخل المجمع للدول الشريكة يعادل العشر فقط من مجموع دخول الدول الأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبى[٤٦].

وطبقًا لما ذكرته المنظمات غير الحكومية أصدقاء الأرض والشرق الأوسط وأوكسفام الدولية (Friends of the Earth & middle East & Oxfam International فإن معظم المنتجات الزراعية التى تنتج فى دول جنوب المتوسط ذات الميزة التى تفوق منتجات الاتحاد الأوروبى تخضع إلى سياسة غير السياسة الزراعية المشتركة للمجتمع [الأوروبى] (CAP). وتختلف الرسوم التجارية على الفواكه والخضروات حسب نوع المنتج والفصل، وتفرض أعلى الرسوم فى خلال الفترات التى تتنافس فيها الواردات مع المنتجات المحلية. ويقدم زيت الزيتون مثالاً لما يمكن أن تنافس فيه دول جنوب المتوسط ضد منتجات الاتحاد الأوروبى إذا لم تكن هناك تلك الإعانة التى تبلغ ٢,٣ مليار يورو (٣,٣ مليار دولار) والتى يتلقاها منتجو زيت الزيتون من السياسة الزراعية المشتركة للمجتمع سنويا[٤٧]. ويقول جان إيف مُواسيرون Jean Yves Moisseron من معهد بحوث التنمية فى مصر: إن المساعدة المالية للدول المتوسطية تقسم بين تلك التى تقدمها اللجنة الأوروبية والمساعدات التى تقدم على أساس ثنائى. وتبلغ قيمة المساعدات الأخيرة خمسة أمثال ما يقدمه الاتحاد الأوروبى. وعلى أية حال، فإنه قد أظهر أيضًا أنه على مدار السنوات العشر لعملية برشلونه، كان هناك انخفاض فى

المساعدات الثنائية، ولم يتم تعويضه من خلال زيادة معونات اللجنة الأوروبية. وفضلاً عن ذلك، فقد بين أن المساعدات الفعلية التى تم صرفها لم تبلغ سوى ٤٠% من المبالغ التى تم التعهد بها، مقارنة بمساعدات الولايات المتحدة التى يتم صرفها بنسبة ١٠٠% فى خلال السنة التى خصصت لها(٤٨).

وأفضل طريقة لقياس نوعية الأداء الجيوبوليتيكى هى الأثر الفعلى للسياسات، وليس الجدل بشأن المزايا النظرية لها. وفى حالة الصين، ما زال سجلها يبين أنها تقاسمت رخاءها وازدهارها بطريقة فعالة. وجيران الصين يستفيدون، ولا يعانون، من نهضة الصين، وعلى النقيض فإنه بعد التوسع فى عضوية الاتحاد الأوروبى فى ١٥ دولة إلى سبع وعشرين دولة، (وقد استفاد الأعضاء الجدد بدرجة كبيرة من الاتحاد الأوروبى، على الأقل من المنح السخية التى يعطيها الاتحاد الأوروبى لأعضائه الجدد)، ليس للاتحاد الأوروبى سوى أثر إيجابى قليل خارج حدوده. وقد اتسعت الفجوة الاقتصادية بين شمال أفريقيا والاتحاد الأوروبى مع مرور الوقت ولم تتقلص ويظهر هذا فشلاً فى الأداء الجيوبوليتيكى.

وعندما انتهت الحرب الباردة فى ١٩٨٩ ونظرت أوروبا بثقة وأعتداد إلى المستقبل كانت الصين لا تزال تعانى من آثار الجروح العميقة التى خلفتها أحداث تيانامين، ولم يكن هناك سوى القليل ممن لديهم الجرأة على التنبؤ بأنه فى خلال العقدين التاليين، سينخفض أداء الاتحاد الأوروبى فى الدفاع عن مصالحه الجيوبوليتيكية طويلة الأجل، بينما تتمكن الصين من التفوق فى أدائها على كل دول العالم الأخرى. وهذا هو السبب فى أن أى افتراض غربى بشأن التباطؤ يقول إن من الطبيعى أن يكون أداء الدول الغربية المتقدمة أفضل فى إدارة التحديات الدولية عن نظرائها الآسيويين،

يجب إعادة التفكير فيه ، والتقييم الموضوعى سيُظهر أن الآسيويين يبرهنون على قدرتهم فى تقديم نظام عالمى أكثر استقرارًا.

الفصل السادس

المتطلبات الأساسية لقيادة العالم: المبادئ، والشراكات، و البراجماتية

لقد حان الوقت لإعادة هيكلة النظام العالمى، وذلك لعدة أسباب لعل أهمها ما أشار إليه رئيس وزراء الهند "مانموهان سينج Manmohan Sing" فى ديسمبر ٢٠٠٦ حين قال: "مثلما تكيف العالم مع استعادة الدول الأوروبية لنهضتها فى عالم ما بعد الحرب، فإنه يجب أن يتكيف الآن مع نهضة الاقتصادات الآسيوية الجديدة خلال السنوات القادمة. وهو ما يعنى الحاجة إلى مؤسسات دولية وقواعد عالمية جديدة من شأنها مساندة النهضة السليمة للدول الآسيوية. كما يعنى أيضا ضرورة تطوير وتغير المؤسسات الدولية القائمة وأطر التعاون الدولية لتتناسب مع هذا الواقع الجديد. ويشمل ذلك إصلاح، وإعادة إحياء دور الأمم المتحدة، وإعادة هيكلة مجلس الأمن. كما يشمل أيضا إدارة العلاقات الدولية متعددة الأطراف، وحماية البيئة، وتأمين إمدادات الطاقة[١].

وسوف تثبت الأيام أن عملية إعادة هيكلة النظام العالمى عملية تتميز بالصعوبة والسهولة فى ذات الوقت، فأوجه الصعوبة تتمثل فى غياب القيادة العالمية اللازمة للقيام بهذه المهمة، فالدول الغربية جزء من المشكلة، والدول الآسيوية غير مستعدة بعد. أما أوجه سهولة هذه العملية فتتمثل فى وضوح المسار الذى يجب اتباعه، وعدم الحاجة إلى تبنى مبادئ جديدة للحوكمة العالمية، إذ إن أفضل الممارسات المطبقة محليًا يمكن، بل ينبغى تطبيقها

دوليًا. فأفضل الممارسات المطبقة محليًا يمكن تطبيقها دوليًا، ولذا فإننى مازلت متفائلاً بأننا يمكن أن نخلق عالمًا أفضل.

وفى ظل غياب القيادة العالمية سوف نضطر إلى اللجوء إلى المبادئ التى تم تجربتها سابقًا لإيجاد نظام اجتماعى وسياسى. وأفضل ثلاثة مبادئ: الديمقراطية، وحكم القانون، والعدالة الاجتماعية. وكما نهضت آسيا من خلال تطبيق عناصر النجاح الغربى، يمكن أيضًا أن يصبح العالم مكانًا أفضل من خلال تطبيق هذه المبادئ الغربية الثلاثة. كما يمكن تكملة هذه المبادئ بتعزيز المشاركة وتطبيق البراجماتية. وباختصار فن الأمل موجود، ولكن يجب علينا أولاً أن نفهم السبب وراء غياب القيادة العالمية اللازمة لإعادة هيكلة النظام العالمى.

ومن الناحية الفعلية، يوجد أربعـــة مرشحين فقط يمكنهم قيادة العالم، ألا وهم الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبى، والصين، والهند. ولا توجد أى جهة أخرى لديها القدرة أو التاريخ الذى يمكنها من القيام بذلك الدور.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة هى أقوى مرشح لقيادة العالم، فهى تقوم بذلك منذ عام ١٩٤٥، وقد قدمت للعالم أكثر مما قدمت أى دولة أخرى كما أوضحت فى كتابى الأخير "ما بعد عصر البراءة: إعادة بناء الثقة بين أمريكا والعالم". (Beyond the Age of Innocence: Rebuilding Trust between America and the World) . فالنظام المبنى على أسس وقواعد، والذى أرست قواعده الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ يعد بمثابة هدية خاصة جدًا من الولايات المتحدة لباقى دول العالم. فقد قامت الولايات المتحدة وبصورة أكبر من أى دولة أخرى بإطلاق المسيرة نحو الحداثة، وكوّنت نخبة قادرة على التفكير على المستوى الدولى. هذا بالإضافه إلى أن المجتمع المدنى الأمريكى نشط للغاية، وبالتالى عندما تفشل الإدارة الأمريكية فى

الوفاء بمسئولياتها العالمية فإن المجتمع المدنى الأمريكى يمكن تعبئته لتغيير السياسات الحكومية.

ولكن الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ تختلف عن الولايات المتحدة عام ١٩٤٥. ففى أوائل سنوات الحرب الباردة، لم يتردد "جون فوستر دالاس"، وزير خارجية الولايات المتحدة، فى تحقيق التجارة الحرة مع اليابان، مقتنعًا بالقدرات التنافسية الفائقة للولايات المتحدة. ولو كان "دالاس" حيًا اليوم لكان تعذر عليه فهم أسباب تعنت "لو دوبز" Lou Dobbs فيما يتعلق بحرية التجارة، فدوبز وعقليته المنغلقة يمثل الوجه الجديد للولايات المتحدة حاليًا. وهو ما أثبته أيضًا انتخاب "نانسى بيلوسى" متحدثة عن مجلس النواب، تؤيد اتخاذ الإجراءات الحمائية. هذا بالإضافة إلى ما أحدثه المحافظون الجدد من ضرر بالغ فى مجال الأمن، لمنزلة الولايات المتحدة الدولية، نتيجة لاعتقادهم الخاطئ بأن الولايات المتحدة يمكن أن تعمل وتقف وحدها. فكان ينبغى أن تكون أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أعطت درسًا بأن الولايات المتحدة العظمى ليست بعيدة عن التعرض للمخاطر. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من أن تعيد ارتباطها مع العالم، عملت على اتساع الفجوة بينها وبين باقى دول العالم لتصبح أكثر اتساعًا مما كانت عليه فى أى وقت مضى.

أما بالنسبة لأوروبا فهى أيضًا مثل الولايات المتحدة مرشحة لقيادة العالم. فقد سيطرت أوروبا لما يزيد على قرنين من الزمان على تاريخ العالم، وكانت القرارات التى تتخذ فى لندن أو باريس أو برلين أو مدريد ذات تأثير عالمى. كما أن أوروبا اليوم، وفى ظل السلام الذى تنعم به، تعد نموذجًا للمجتمع القائم على الأسس والقواعد؛ حيث قامت بنسج مجموعة متشابكة من القوانين واللوائح لتحكم سلوك الدول الأوروبية. ومن ثم فإن أوروبا التى تلتزم بالقانون يمكن أن تساعد فى خلق عالم يلتزم بالقانون.

ولكن أوروبا لم تتمكن من الامتداد بنفوذها الحميد خارج أراضيها، فلم تنتفع منطقة البلقان أو شمال إفريقيا من قربها من الاتحاد الأوروبى. فقد شُوِّهت معظم سياسات الاتحاد الأوروبى الاقتصادية الموجهة إلى باقى العالم من خلال الإملاءات المحلية المختلفة للدول الأعضاء. فيتم تغليب مصالح المزارعين الفرنسيين الأغنياء على مصالح المزارعين الأفارقة الفقراء. وهكذا يُرغَم المزارعون الأفارقة على الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وقد كان من الممكن وضع سياسة أوروبية مستنيرة لمنع الهجرة غير الشرعية من خلال خلق فرص عمل فى إفريقيا، غير أن السياسات الأوروبية الخارجية المستنيرة قليلة للغاية.

ويعلمنا التاريخ أن قيادة العالم فى أى عصر تتولاه القوة العالمية الجديدة، فعلى سبيل المثال عندما حلت الولايات المتحدة محل المملكة المتحدة كقوة عالمية، تحركت بشكل طبيعى لتولى القيادة العالمية. وبنفس المنطق، ينبغى أن تأخذ الصين عصا القيادة العالمية من الولايات المتحدة. فالصين تعد مصدر إلهام للدول النامية، خاصة مع الشعور باليأس بالنسبة لتوقعات التنمية فى كل من أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، والدول الإسلامية؛ حيث لم ينتج عن اتصال هذه الدول بالغرب إلا اهتزاز الثقه بقدراتهم. ومن ثم فإن نهضة الصين من الفقر المدقع إلى التحديث الناجح تعد مصدر إلهام لهذه الدول. صحيح أن الصين تهتم بالموارد. وعندما يزور "هو جيناتو" Hu Jinato إفريقيا أو أمريكا اللاتينية فإن الإعلام الغربى يصوره بصورة مستعمر يتطلع إلى نهب الموارد، إلا أن الصين تهتم أيضًا بالشراكات طويلة الأجل، خاصة فى مجالات التنمية. فالصين تقدم لكثير من دول إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية شريكًا بديلاً فى التنمية، وذلك فى الوقت الذى تشعر فيه هذه الدول بأنها تتعرض لضرر بالغ بسبب علاقاتها مع الغرب. أيضًا فى كثير من الدول الإسلامية، فاليوم قد يكون من قبيل الانتحار السياسى لأى زعيم أن يقول كما

قال مصطفى كمال أتاتورك منذ قرن من الزمان "دعونا نُحاكى الغرب"، ولكن يمكن تحقيق مكاسب سياسية إذا قال "دعونا نحاكى الصين". إن الصين تقوم اليوم أيضًا بتنمية مجتمع قوى واثق بقدراته بدرجة أكبر من أى قوة رئيسية أخرى.

وعلى أية حال، فإن الصين لكى تقود العالم عليها أن تتخلى عن عزلتها. فالحضارة الصينية لا ترى سببًا للارتباط مع العالم، ويكشف عن ذلك رد الإمبراطور "كيان لونج" Qian Long إلى رسول ملك بريطانيا جورج الثالث فى عام١٧٩٣ حيث قال "إن البلاط الصينى قد أشبع رغبته وامتلك الأراضى فى نطاق البحار الأربعة، وقد ارتفعت مكانه الصين، ويأتى إلينا ملوك من عدد لا يحصى من الدول عن طريق البر والبحر، محملين بكافة البضائع الثمينة، ولذا ليس هناك ما ينقصنا... فلم نقم أبدا بتخزين الأشياء الغريبة أو المبتكرة ولسنا فى حاجة إلى أى شىء آخر من مصنوعات بلادكم"(٢).

وقد أيقظت علاقة الصين مع الغرب خلال القرن ونصف القرن الماضيين الصين من سباتها، وجعلتها حضارة أقوى. إلا أن الصين تنقصها الرؤية العالمية؛ فالعقل الصينى يركز دائمًا على التنمية المحلية فقط. الصين ترغب اليوم فى أن تكون شريكًا مسئولاً فى النظام الدولى، ولكنها لا تظهر إلا قليل من الاهتمام لقيادة نظام عالمى جديد. فالقادة الصينيون لن تكون لديهم رغبة كبيرة فى قيادة العالم فى ضوء العديد من التحديات المحلية التى تواجه الصين. فهم يعلمون تمامًا أن الأمر سيتطلب من الصين عقودًا كثيرة للتخلص من الفقر فى المناطق الريفية بها. هذا بالإضافة إلى تحدى المحافظة على تماسك الصين كدولة وككيان فى هذه الفترة التى يجرى فيها تغيير كبير وتنمية سريعة. كما أنهم، ولأسباب جيوبوليتيكية، يرغبون أيضًا فى تجنب إشعار الأمريكيين بالخوف من أنهم على وشك فقدان القيادة العالمية. كما قال

"دينج هيساو بنج"، فى الخصال الثمانية والعشرين الشهيرة "كن ماهرًا فى إظهار التواضع والمحافظة عليه".

وعلى عكس القيادة الصينية فإن القيادة الهندية أكثر عالمية، والنخبة الهندية التى تشهد الاجتماعات السنوية لمنتدى دافوس لا تشعر بغربة، فمعظم قيادات النخبة الهندية يتحدثون الإنجليزية بطلاقة، وتلقوا تدريبهم فى أفضل الجامعات الغربية، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما قاموا بتنمية علاقات قوية مع النخبة فى الغرب فى مجالات الإعلام والجامعات، ومجتمعات المال والأعمال.

وفى الوقت الذى كان فيه الكثيرون على اقتناع بأن الغرب لا يمكن أن يتعايش فى سلام مع العالم الإسلامى، كان النموذج الهندى – على الرغم من عدم كماله – أفضل من أى نظام آخر فى هذا الشأن. ومع تنامى الاختلاف الثقافى بين الغرب والشرق من المحتمل أن تستأنف الهند – مرة أخرى – دورها الطبيعى بوصفها نقطة التقاء للحضارات العظمى. إلا أن الهند باعتبارها قوة وطنية تعد الأكثر ضعفًا بين المرشحين الأربعة، فحجم الناتج القومى الإجمالى (GNP) يبلغ ٨٠٠ مليار دولار فقط مقارنة بـــ ١٢٤٤٨ مليار دولار فى حالة الولايات المتحدة و ١٣٣٨٦ مليار دولار للاتحاد الأوروبى، و٢٢٤٥ مليار دولار للصين[٣]. كما أن الهند تقدم صورة نمطية لدولة نامية، خاصة مع انتشار العديد من جيوب الفقر بها (يزيد عدد من يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا فى الهند عن إفريقيا)، ووجود تحديات ضخمة للتنمية، بالإضافة إلى الكثير من القضايا الملحة محليًا وإقليميًا.

ومع ذلك توجد بالهند ديمقراطية راسخة على الرغم من أن الانتخابات الأخيرة قد نتج عنها تحالف ضعيف وحكومات ائتلافية مفككة. وهو ما سيؤدى لا محالة إلى عدم اتساق السياسات الخارجية للهند. فعلى الرغم من أن الهند مهيأة لتصبح من المستفيدين الرئيسيين من انفتاح التجارة العالمية،

إلا أن عليها أن تعكس وجهة نظر بعض الدوائر المحلية التى تؤيد فرض الإجراءات الحمائية فى تعاملاتها التجارية مع الخارج. كما أن بعض الأحزاب السياسية فى الائتلاف الحكومى تمارس سياسات متعارضة، فعلى سبيل المثال يرحب الحزب الشيوعى الهندى (الماركسى) بالاستثمارات الأجنبية فى الولاية التى يحكمها (البنغال الغربية)، ولكنه فى نفس الوقت يعارض ذلك على المستوى القومى. إن القادة الهنود، مثلهم مثل القادة الصينيين، لديهم الكثير من المشاكل المحلية التى تشغلهم.

ولكن إذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا أو الصين أو الهند بتولى القيادة عالمية، فهل يعنى هذا ضياع العالم؟ بما أن الإحساس بالتشاؤم قد أصبح رائجًا فى كثير من الدوائر الغربية، فإنه يجدر التأكيد على إحدى الحقائق الباعثة على التفاؤل، وهى أن العالم فى عام ٢٠٠٨ يعد، وبكافة المقاييس، مكانًا أفضل عما كان عليه فى عام ١٩٤٥. فالآن وأكثر من أى وقت مضى فى تاريخ البشرية يستيقظ كثيرون فى أرجاء العالم، وهم يشعرون بالتفاؤل نحو المستقبل. ويرجع السبب وراء تحرك التاريخ فى هذا المسار الإيجابى إلى أن كثيرًا من الأفراد أصبح لديهم الحافز والقدرة على تطبيق أفضل الممارسات والتعلم من المجتمعات الأخرى. لقد اكتشفنا أننا فى كثير من المجالات لا نحتاج إلى إعادة اختراع العجلة. وإذا كنا قد وجدنا المبادئ السليمة لوضع نظام مجتمعى على المستوى المحلى، فلماذا لا نحاول تطبيقها على المستوى الدولى؟

مبادئ جديدة للنظام العالمى

تقوم معظم المجتمعات الحديثة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتطبيق المبادئ الغربية الرئيسية للحوكمة المحلية، والتى تضم الديمقراطية، وحكم القانون، والعدالة الاجتماعية. والتحدى الرئيسى فى القرن الحادى والعشرين

هو تطبيق هذه القواعد عالميًا بحرص وحكمة. فالديمقراطية هى المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الحكم فى المجتمع الغربى، وقد أدى هذا إلى إرساء النظم واستقرار المجتمعات الغربية. وبالتالى يجب أن تكون الديمقراطية ركنًا أساسيًا وحجر زاوية النظام العالمى إذا كنا نريد استقرار المجتمع العالمى.

وقد تفزع كثير من العقليات الغربية - وحتى أكثرها حنكة ودراية - من مثل هذا الاقتراح، ولكنها إذا تأنت وفكرت مَليًا ستفهم بشكل أفضل الافتراضات الخاصة بالنظام العالمى. وتدرك أن افتراضاتهم مازالت أصولها تعود إلى القرنين التاسع عشر والعشرين على الرغم من أن العالم قد أبحر فى عباب القرن الحادى والعشرين.

والافتراض الأول هو الاعتقاد بأن الوحدة الاجتماعية الوحيدة الحقيقية ذات الأهمية فى حياتنا هى (الدولة). ولكن العالم تغير بدون رجعة، فعندما انتشر وباء سارس SARS(*) فى قرية صينية صغيرة، لم يتوقف الوباء عند حدود الصين، بل اخترقها إلى هونج كونج، وانتشر فى الأجزاء المقابلة من العالم، وبالتحديد فى سنغافورة وتورنتو بكندا. كما أن هناك الكثير من الأمثلة التى توضح الاعتماد المتبادل بين الدول فى العديد من المجالات الاجتماعية والسياسية (انظر إلى المجتمعات الإلكترونية الجديدة التى لا حدود لها والانتشار اللحظى للفيروسات السياسية الجديدة مثل مناهضة الأمركة (Anti-Americanism). باختصار يمكننا القول إن سكان العالم كافة - ٦,٥ مليار نسمة - يبحرون على متن السفينة نفسها. ولكن لا يوجد رُبَّان أو ملاحون للسفينة بأسرها، بل لدينا ربابنة وملاحون لحماية كل كابينة على ظهر السفينة. وعلى الرغم من أنه من البديهى أن لا أحد يمكنه أن يغامر بالإبحار على ظهر سفينة فى عباب المحيط بدون ربان أو ملاحين- وهى بالضبط الكيفية التى يبحر بها عالمنا فى القرن الحادى والعشرين- فإننا

(*) SARS: فيروس الالتهاب الرئوى الحاد. (المترجم)

مازلنا نتعجب لتوالى حدوث الأزمات العالمية الواحدة تلو الأخرى. وبينما نتجنب التفكير فى الوسيلة التى ينبغى أن تدار بها الموضوعات العالمية، فإننا نتعجب عندما تبدأ المشاكل فى الطفو على السطح. إن الحوكمة العالمية ليست هى الحل، ولكن هذا لا ينفى الحاجة الملحة إلى تطبيقها. فنحن فى حاجة إلى إنشاء مؤسسات ووضع قواعد لإدارة العالم تعكس رغبات ومصالح جميع الشعوب.

والغرب يعلم يقيناً أن نطاق نفوذه السياسى والاقتصادى الدولى يتناقص، وأن النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هى تناقص السيطرة الغربية على العديد من المؤسسات الدولية. ولكن هذا التوقع لا تستسيغه كثير من الدول الغربية. فتبحث العقليات الغربية عن طرق جديدة لاستدامة السيطرة الغربية على المؤسسات الدولية أو تقوية تلك المؤسسات التى ستظل تحت سيطرة الغرب. وإحدى تلك الطرق الجديدة التى جرى اقتراحها هى خلق "مجتمع الديمقراطيات". ويوحى مشروع "برنستون" للأمن القومى بأن "هذا المجتمع" سيعمل على إسباغ المشروعية على مناهج عالمية جديدة، إلا أن هذه الفكرة فاسدة إلى حد كبير. إن محاولة استخدام المؤسسات التى يسيطر عليها الغرب مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو صندوق النقد الدولى، أو البنك الدولى لن تنجح. إننا فى حاجة إلى فكر جديد، ولكى نحقق هذا، ينبغى أن نتخلص من بعض أفكارنا القديمة.

فبالنسبة لفكرة أن (مجتمع الديمقراطيات) يمكن أن يقود العالم، فتقوم على أن الديمقراطيات تتمتع أصلاً بقدر أكبر من المشروعية، لأن الحكومات منتخبة من الشعب. وبالتالى فإن الحكومات فى الدول غير الديمقراطية مثل الصين تتمتع بمشروعية سياسية أقل. ولم يسبق أن قيل بمثل هذا القدر من الصراحة إن أحد الأسباب الأساسية التى تكمن وراء طلب إدارة العالم بواسطة (مجتمع الديمقراطيات) هو إيجاد مبرر لاستبعاد الصين من الحوكمة

العالمية، هذا بالإضافة إلى ما يخفيه هذا الطلب من افتراض ضمنى بأن الديمقراطيات الغربية – والتى ستقود مثل هذا المجتمع بالطبع – هى الأكثر تحضرًا.

كما أن فكرة إدارة العالم من خلال (مجتمع الديمقراطيات) هى أساسًا فكرة غير ديمقراطية، حيث إن مجتمع الديمقراطيات يمثل أقل من نصف سكان العالم، كما أنها فكرة فاسدة من الناحية النظرية حيث يقوم (مجتمع الديمقراطيات) على افتراض أن البشرية ستكون أفضل حالاً عندما يكون الأمر بيد أقلية تقرر ما تراه بشأن حوكمة العالم، ومن الناحية العملية لأن (مجتمع الديمقراطيات) لن يكون قادرًا على العمل على زيادة الخير للبشرية بصورة أكبر مما يمكن للمجتمع الدولى بأسره أن يقوم به. بالإضافة إلى ذلك فإن القادة فى أى ديمقراطية إنما ينتخبون على أساس الوعود التى يقدمونها لخدمة دوائرهم المحلية وليس لخدمة العالم. وبالفعل، من الممكن أن يكون الأمر مدمِّرًا لأى سياسى فى أية ديمقراطية حديثة، إذا ما اتهم بأنه يقدم المصالح "العالمية" على المصالح "الوطنية". وبالتالى فهناك احتمال كبير أن يؤدى إنشاء (مجتمع الديمقراطيات) إلى خلق مراكز تعمل للعناية بمصالح طوائف منتقاة، بدلاً من المصالح العالمية.

وإذا كان لنا أن نضخ روح الديمقراطية فى الحوكمة العالمية وصنع القرار العالمى، فيجب أن ننظر إلى المؤسسات التى يجرى فيها تمثيل دول العالم كافة (سكان العالم)، فلا يوجد مثل هذا التمثيل سوى فى مؤسسات الأمم المتحدة، وهذه أحد الأسباب الرئيسية وراء تمتع مؤسسات الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية (WMO)، بمشروعية عالمية واسعة النطاق. فقراراتها تتمتع بالمشروعية، لأن الموافقة عليها تمت من جانب دول العالم كافة.

ومن المفارقات الكبرى أنه بينما يرغب كثيرون فى الغرب فى العمل بالمنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) والمنظمة الدولية للأرصاد الجوية (WMO)، فإنهم يرفضون تقوية المنظمة الرئيسية للأمم المتحدة (UN) التى تتبعها كل تلك المنظمات المتخصصة. وأنا أشير هنا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) التى لا تدانيها أى مؤسسة أخرى فى العالم فى أحقيتها لأن تكون ما أطلق عليه بول كيندى "برلمان الإنسانية" فى كتابه عن الأمم المتحدة. وإذا ما كنا نبحث عن جهة تمثل روح الديمقراطية فى أنحاء العالم فلن نجد مؤسسة أفضل من "الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA).

وعلى أية حال، ونظرًا لأننى تحدثت فى هذا الموضوع مع كثير من الغربيين خلال العقدين الأخيرين، فإننى على يقين أن كثيرًا منهم يشك فى جدوى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفى الواقع فإنه من المحتمل أن يثير مجرد ذكر "الجمعية العامة" نوعًا من السخرية، والنقاد الغربيون على حق فيما يشيرون إليه من عيوب فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكنها مع عيوبها تعد رمزًا للعالم الذى نعيش فيه الملىء بالعيوب، ومن ثم فإن أى قرار يصدر عن هذه الجمعية المعيبة سيتمتع بالشرعية فى عيون هذا العالم "المعيب".

وقد أظهرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع كل عيوبها، تفهمًا وحكمة أكثر من بعض الديمقراطيات الغربية. وليس غريبًا أن يكون التأخر فى اتخاذ القرارات فى الدول الديموقراطية هو نفس ما يحدث بصورة أكبر على الساحة الدولية. إذ إن حث جميع الأشخاص على السير فى نفس الاتجاه يستغرق وقتا، ولكن هذا بالتحديد هو ما يضفى الشرعية على النتيجة التى تعكس رغبات الناس. فمعظم دول العالم تحترم قرارات الأمم المتحدة وتلتزم بها لأنها تعتقد فى شرعية الأمم المتحدة. وبالتالى يعد هذا أحد المقومات

المهمة التى إذا أُحسن استخدامها، فإنها يمكن أن تقدم آلية قوية لضمان إصدار قرارات حاسمة بشأن الحوكمة الدولية.

ومثلاً من المؤكد حدوث تمرد فى الولايات المتحدة الأمريكية، لو تقدم أى شخص باقتراح يقضى بتجاهل مجلس الشيوخ، على أن يحل محله مجلس مختار مكوَّن من ممثلين عن أكبر خمس ولايات أمريكية فقط من حيث عدد السكان، وهى كاليفورنيا، وتكساس، ونيويورك، وفلوريدا، وإلينوى[٤]. فسيتم رفض هذا الاقتراح غير الديمقراطى فور تقديمه وسينظر جميع سكان الولايات الخمس والأربعين الأخرى إلى مثل هذا الاقتراح باعتباره اقتراحًا سخيفًا. ويصف المثال السابق كيف تتم إدارة العالم اليوم، فبدلاً من اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (التى تضم تمثيلا عالميا لمائة واثنتين وتسعين دولة)، فإن أمريكا وأوروبا يفضلان اللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذى تجرى إدارته بواسطة الدول الأعضاء الخمس دائمة العضوية.

ولما كنت قد خدمت لمدة تزيد على عشر سنوات سفيرًا لدى الأمم المتحدة، فقد أتيحت لى عديد من الفرص للقيام بدراسة متعمقة للسياسات الأمريكية تجاه الأمم المتحدة. وقد صدمت لحالة عدم الوعى التام فى الغرب بالتعارض الموجود فى السياسات الأمريكية تجاه منظمة الأمم المتحدة. وقد يوضح التشبيه التالى هذا التعارض. فمثلاً لا يمكن لأى جراح أن يحاول إنقاذ أى طرف فى الجسد البشرى بينما يعمل على إضعاف القلب فى نفس الوقت. فالقلب عضو رئيسى مركزى إذا ما توقف يسبب الموت لجميع الأطراف. وهذا بالضبط ما تحاول الولايات المتحدة أن تفعله مع الأمم المتحدة، فمجلس الأمن لا يمثل سوى أحد الأطراف، وإذا ماتت الجمعية العامة للأمم المتحدة فإن مجلس الأمن سيموت أيضا.

ولكن من أين يستمد مجلس الأمن مشروعيته؟ وما الذى يجعل العالم يقبل قراراته ويلتزم بها؟ إن الإجابة "القانونية" البسيطة هى أن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة كافة قد وافقت على الالتزام بقرارات مجلس الأمن عندما انضمت إلى الأمم المتحدة وصدقت على ميثاقها. ولكن هناك اختلاف كبير بين "القانونية" و"المشروعية". فقبل ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، كان الأمريكيون يعيشون فى ظل أحكام الملك جورج الثالث، والذى كان له الحق القانونى فى إصدار قوانين ملزمة على المستعمرات. إلا أن الوعى بنقص مشروعية قرارات ومراسيم الملك جورج هو الذى أدى فى نهاية الأمر إلى إعلان الاستقلال.

وقد بدأت قرارات مجلس الأمن الحالى تعطى نفس شعور قرارات ومراسيم الملك جورج الثالث. فستظل قانونية لفترة ما، ولكن ستتآكل مشروعيتها تدريجيًا بمرور الوقت. فتمثل الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن ديكتاتورات العالم، فيتخذون قرارات ملزمة للدول كافة بدون السماح لها باختيار الدول دائمة العضوية. كما أن الاستمرار فى السلطة دون السعى إلى إعادة الانتخاب ودون مساءلة لا يتمتع به سوى الملك أو الديكتاتور، وهو ما تمقته معظم المجتمعات الحديثة. وبالتالى يفسر السبب فى إدراك بعض القادة الأوروبيين أن مجلس الأمن يواجه أزمة مشروعية .

وقد كتب باسكال لامى Pascal Lamy فى مقالة جريئة بعنوان "نحو ديمقراطية عالمية" ، وهو أحد قادة الفكر الأوروبيين: "إن القوة الحقيقية للأمم المتحدة تكمن فى مجلس الأمن، وبالتحديد فى حق النقض (الفيتو). وهذه ميزة مطلقة لأعضائه الخمسة الذين تقادمت مشروعيتهم (التى تم اكتسابها نتيجة لانتصارهم فى الحرب العالمية الأخيرة) منذ ٥٠ عامًا على الأقل"(٥).

وقد كان رفض مجلس الأمن الانحناء أمام رغبة الأمريكيين فى مارس ٢٠٠٣ بشأن الحرب على العراق استثناءً نادرًا. فقد كان المجلس فى معظم

الوقت يوافق بسهوله على الأجندة الأمريكية، ويرجع ذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول أن معظم قرارات مجلس الأمن تأتى بعد مفاوضات بين الدول الخمس دائمة العضوية. وتقوم المفاوضات بين هذه الدول على المبدأ التالى: "إذا عارضت مصالحى بقوة فإننى سأعارض مصالحك أيضا بقوة". ومن ثم فإن القوة الساحقة التى تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية تمكنها من الوصول إلى صفقات ثنائية مع الأعضاء الدائمين الآخرين مع التضحية بالمصالح الدولية. أما السبب الثانى فهو أنه نادرًا ما يجد الأعضاء غير الدائمين، الذين يخدمون بالمجلس طبقا لنظام التعاقب لمدة لا تزيد على سنتين، إن من مصلحتهم الوقوف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، حتى ولو كانت تمضى فى الاتجاه الخاطئ، وهو ما توضحه قصة تشيلسو أرنوريوم، سفير البرازيل لدى الأمم المتحدة عام ١٩٩٩.

ففى عام ١٩٩٩ عندما كانت البرازيل عضوا بمجلس الأمن، كان لديها سفيرا نشيطًا وفعالاً بشكل غير عادى يمثلها لدى الأمم المتحدة، هو تشيلسو أموريم Celso Amorim، وقد لاحظ أموريم أن مناقشات مجلس الأمن بشأن العراق غير مجدية، وبعد مفاوضات مكثفة، اقترح إنشاء ثلاث مجموعات لاستقصاء الأبعاد المختلفة لمشكلة العراق. وعندما تولت البرازيل رئاسة المجلس فى يناير ١٩٩٩، صدرت الموافقة على قرار مجلس الأمن بإنشاء المجموعات الثلاث. ثم فجأة وبدون مقدمات تم نقل السفير أموريم إلى جنيف فى منتصف فترة رئاسة البرازيل للمجلس. وقد انتابت الحيرة باقى السفراء نظرًا لأن هذا المنصب الجديد أقل مكانة من منصبه السابق فى الأمم المتحدة. وسأل الرئيس الفرنسى شيراك رئيس البرازيل عما حدث، فقيل له إن واشنطن قد اتصلت برئيس البرازيل وقالت له "إذا كنت تريد أن تؤيدك الولايات المتحدة فى المؤسسات التى تهمك (مثل صندوق النقد الدولى) فينبغى أن تؤيدها فى القضايا التى تهمها(مثل العراق)". وبالتالى إذا تجاهلت

البرازيل الرغبات والمصالح الأمريكية سوف يكون عليها أن تدفع الثمن من علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة. ولم يأت هذا الطلب من إدارة الرئيس بوش بل من إدارة الرئيس كلينتون. وهو ما يوضح أن السلوك الأمريكى، والذى يجعل الدول تدفع ثمناً باهظاً إذا ما اعترضت طريق المصالح الأمريكية فى مجلس الأمن، سلوك متسق ومتواصل بغض النظر عن أى إدارة أمريكية كانت فى السلطة. وإذا استمر هذا السلوك فإنها لن تكون سوى مسألة وقت قبل أن يُنظر إلى مجلس الامن بصفة عامة على أنه أداة للسياسة الخارجية الأمريكية.

وقد أساءت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال مجلس الأمن مرة أخرى بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (ICC) إن صلاحيات المجلس واضحة، فعلى المجلس المسئولية الرئيسية فى الرد على تهديدات الأمن والسلام الدوليين، وليس لديه أية صلاحية لإصدار أحكام فيما يتعلق بالموضوعات القانونية. وعندما ظهرت المحكمة الجنائية عام ٢٠٠٢، قررت الولايات المتحدة الأمريكية عدم الانضمام إليها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية لم تصدق على النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية، فإن ذلك لا يعفى مواطنيها من الخضوع لقوانينها. فيمكن على سبيل المثال أن يساق الجنود الأمريكيون الذين ارتكبوا جرائم حرب لمحاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية (على الرغم من ضعف هذا الاحتمال، حيث تنص الاتفاقية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية على أن الاختصاص الأساسى يظل فى يد السلطات الوطنية). وعلى أية حال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترغب فى الحصول على حصانة مطلقة لجنودها. واستغلالاً للطبيعة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن، اقترحت أمريكا مشروع قرار ينص على أن مجلس الأمن قد وافق على منح الحصانة للجنود الأمريكيين كافة من قوات حفظ السلام من نصوص المحكمة الجنائية الدولية.

وفى الواقع، يرى المحامون الدوليون كافة أن مجلس الأمن بإصداره هذا القرار سيكون قد أساء استخدام سلطته، وذلك بإصداره حكمًا فى قضية من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فميثاق الأمم المتحدة لا يسمح بهذا. وقد كان هذا هو أيضا رد فعل معظم الدول الأعضاء بمجلس الأمن عندما تم تقديم مشروع القرار. وصدقت جميع الدول الأوروبية الأعضاء بالمجلس على معاهدة أو اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، وألقى المندوب البريطانى خطابًا بليغًا قرر فيه أنه بموجب القانون البريطانى، فإن التزامات المعاهدة إجبارية. ولا يمكن للمملكة المتحدة أن تصوِّت لأى قرار لا يتسق مع التزامات المعاهدة. وعلى الرغم من الفهم الواضح من جانب خبراء القانون الدولى بأن مجلس الأمن ليس لديه سلطة تتيح له إصدار أحكام فى مثل هذه القضايا، فإن المجلس وافق فى نهاية الأمر على قرار يقدم للجنود الأمريكيين حصانة من نصوص المحكمة الجنائية الدولية، وهكذا تفوقت القوة الأمريكية على القانون الدولى.

وبعد مرور حوالى عام أو عامين أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مهزلة استخدام مجلس الأمن للالتفاف حول المحكمة الجنائية الدولية. وفى عام ٢٠٠٤، قامت بسحب مشروع هذا القرار، ولكن هذه المأساة أبرزت درسًا فى غاية الأهمية، وهو أن مكانة ومشروعية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يجوز التعامل معها على أنها ليست من المسلمات.

ومن الواضح أن مجلس الأمن يواجه خطر فقدان مشروعيته فى نظر المجتمع الدولى، وحان الوقت لإجراء بعض التغييرات الجذرية فى هيكله وطريقة عمله، وقد قال أحد وزراء خارجية باكستان السابقين: "لقد تُرك مجلس الأمن بلا دور فى منع النزاعات أو حل الخلافات، فتجرى المداولات فيه بطريقة مسرحية، ولا توجد شفافية فى أعماله أو محاضر جلساته. فالاجتماعات المفتوحة لمجلس الأمن مجرد استعراض كلامى يتم فيه سماع

الدول الأعضاء ولكن دون الإنصات إليهم. أما قرارات المجلس بشأن الموضوعات الحاسمة فتُتخذ إما فى واشنطن أو يتم الوصول إليها خلف الأبواب بين الخمسة الكبار فى الغرف الأمامية لقاعة المجلس"(٦).

وكتب أحد محررى الأعمدة الأتراك "إن الأمم المتحدة قد خدمت غرضًا شديد الأهمية، من خلال جمعها للدول جنبًا إلى جنب، حتى تلتئم الجراح التى أحدثتها الحرب العالمية الأولى والثانية، ومع ذلك فقد قام بتشكيل هيكل المنظمة الدول المنتصرة فى الحرب، مقدمين لأنفسهم أوضاعًا متميزة تتمتع بحق النقض فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومنذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة وحتى الآن لم ير الأعضاء المتميزون أى ضرر فى استخدام الأمم المتحدة لإسباغ المشروعية على أولويات سياساتهم الخاصة"(٧). بل كان "جريجورى فودور" أكثر صراحة فى الجريدة المجرية المتحررة Magyar Hirlap عندما كتب "أى نوع من المؤسسات هذا الذى لا يمكن إعادة تنظيمه أو توجيهه نتيجة لمجموعة من العوامل المتأصلة فيه؟ إن مجلس الأمن لا يمكن إصلاحه، أو تغيير عدد أعضائه، أو إنهاء وجوده، لأن الأعضاء الحاليين لا يرغبون فى هذا، وسيقومون باستخدام حق النقض ضد أى من هذه الإجراءات. إنها سريالية القرن الحادى والعشرين... وبما أنه لا يمكن إصلاح الأمم المتحدة، فينبغى تدميرها وبناء مؤسسة أخرى جديدة"(٨).

هناك ثلاثة تغييرات على الأقل يجب إدخالها للمحافظة على مشروعية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. التغيير الأول هو إلغاء قاعدة دوام العضوية. إن تطبيق هذا المبدأ على مجلس الأمن ليس أمرًا هينا، فإذا تم إلغاء المناصب المتميزة الخاصة بالقوى العظمى فى الأمم المتحدة، سيكون هناك خطر واضح فى أن تمضى الأمم المتحدة إلى نفس المصير الذى انتهت إليه عصبة الأمم. وإذا خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الأمم المتحدة، فسوف تعانى كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة نتيجة لذلك. ومن ثم،

يجب إيجاد طريقة لتثبيت القوى العظمى الحالية فى الأمم المتحدة. وأفضل طريقة هى الإبقاء على حق النقض (الفيتو)، والذى سيضمن ألا ترتكب الأمم المتحدة حماقة إصدار قرار ضد الرغبات الواضحة لأية قوة عظمى. صحيح إن إعطاء حق النقض (الفيتو) لبعض الدول وإنكارها على الآخرين سيخلق حالة من عدم المساواة، إلا أن هذه الحالة من عدم المساواة ستعكس حالة عدم المساواة فى القوة فى العالم.

وحتى يعكس حق النقض (الفيتو) بصدق الوضع الحالى فى العالم يجب أن يكون حملة حق النقض من أعضاء مجلس الأمن ممن يمثلون القوى العظمى العالمية فى عام ٢٠٤٥ وليس فى عام ١٩٤٥. وهذا هو جوهر المشكلة مع مجلس الأمن. فقد استغل الأعضاء الدائمون الحاليون حق النقض للمحافظة على مكانة القوى العظمى فى الأمم المتحدة وترسيخ مواقعهم الدائمة فى مجلس الأمن. وحتى يبقى لمجلس الأمن دور حيوى، يجب خلق نظام يسمح للقوى العظمى الجديدة بالحصول على حق النقض، وللقوى العظمى القديمة أن تتنازل عن مكانها بسلاسة. كما ينبغى أن تحصل القوى الآسيوية الجديدة مثل اليابان والهند على حقوق النقض لتعكس وزنها الجديد فى النظام العالمى.

وتمثل حالة أوروبا عقبة كبرى أمام التغيير. إذ إن هناك تفاهمًا قويًا مشتركًا مازال فى طور التطور لوضع سياسة خارجية أوروبية مشتركة من خلال الاتحاد الأوروبى، لذا فإنه من الأوفق منطقيا أن يتم تمثيل أوروبا بمقعد أوروبى واحد بدلا من المملكة المتحدة وفرنسا. وأى صيغة أخرى، تتضمن اقتراح إضافة ألمانيا لن تؤدى إلا إلى زيادة تمثيل أوروبا فى مجلس الأمن. ولما كانت أوروبا لا تمثل سوى نسبة أقل من ١٠% من سكان العالم، فسيكون من الصعب تبرير وجود ثلاثة حقوق نقض أوروبية. ولذا فإن الحل المنطقى الوحيد والقابل للتنفيذ هو تخصيص مقعد أوروبى واحد، جنبا إلى

جنب القوى البازغة الجديدة، غير أن تنفيذ ذلك من الناحية العملية لن يكون أمرًا سهلاً. ومع ذلك، فإن الأمر الحيوى بالنسبة للأمم المتحدة هو الوصول إلى تفاهم واضح بأنه يجب أن يتكون الأعضاء حملة حقوق النقض من القوى العظمى الحالية، لا من قوى عظمى الزمن الماضى.

أما التغيير الثانى الذى يجب إدخاله للمحافظة على مشروعية مجلس الأمن فيتعلق بمبدأ المساءلة، وهو المبدأ الذى أصبح أساسيا فى المنظمات الحديثة كافة، والذى يقضى بمساءلة المنظمات كافة عن أعمالها. وربما يكون مجلس الأمن هو آخر منظمة كبرى فى العالم مازالت ترفض مساءلتها بأى شكل. وعندما كنت فى مجلس الأمن، قلت – وبقوة على قدر استطاعتى – إنه إذا كان "بيل كلينتون" و"كوفى أنان" قد اعتذرا عن فشلهما فى منع مذبحة رواندا، فإن مجلس الأمن ينبغى أن يفعل نفس الشىء. وينبغى أن يخضع مجلس الأمن للمساءلة عن المذبحة التى شهدتها رواندا، فمجلس الأمن عليه مسئولية أساسية لمنع المذابح، وكان يعلم مقدمًا أن المذبحة قد تم التخطيط لها وعلى وشك التنفيذ. فلا يمكن لمجلس الأمن أو الأعضاء الخمسة الدائمين أن يدَّعوا جهلهم بذلك. ولكنهم رفضوا مبدأ المساءلة، ولم يقدم المجلس أى اعتذار على الإطلاق. وبينما يستمر العالم فى مسيرته نحو الحداثة، فإن مجلس الأمن يواجه خطرا حقيقيا فى أن يصبح أثرًا من الماضى بدلا من تمثيله لثقافة المساءلة الخاصة بالعصر الحديث.

كما أن العالم أيضا فى حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز مشروعية مجلس الأمن من خلال تقوية الأمم المتحدة التى يكتسب منها مشروعيته. فإذا سقطت الأمم المتحدة واختفت (جنبا إلى جنب ميثاق الأمم المتحدة) تماما كما حدث لعصبة الأمم فإن مجلس الأمن سيسقط ويدمر معها.

ولما كانت الأمم المتحدة قد أصبحت مصدرًا للسخرية فى الخطاب الغربى، وخاصة فى الإعلام الأمريكى، ونظرا لأن كثيرًا من المفكرين

الاستراتيجيين قد بدأوا ييأسون من تحسن الحوكمة العالمية، فإننى أقترح قراءة ميثاق الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة تنشر كتابا صغيرًا يمكن قراءته فى ساعة أو ساعتين. والكتاب عبارة عن وثيقة جيدة الأسلوب قام بكتابته عدد من أفضل عقليات العالم الغربى، كما أن له أصولاً راسخة فى الفكر الغربى والتقاليد السياسية، ولغة الكتاب راقية عالية المستوى، لأن أفكاره تأتى من المثاليات الغربية الخاصة بشموليَّة التمثيل. ويبدأ الكتاب بالفعل بهذه الكلمات "نحن، شعوب الأمم المتحدة...".

باختصار، وحتى فى مواجهتنا لتحدى الحوكمة العالمية، فليس علينا أن نعيد اختراع العجلة؛ إذ يمكننا أن ننهل من حكمة الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، الذين كانوا قد نجوا لتوّهم من كارثة الحرب العالمية الثانية، وقاموا بوضع وثيقة توازنُ بعناية بين الحاجة إلى تكاتف وترابط البشرية بأسرها بينما تخلق أجهزة متنوعة (مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية) لتناول موضوعات متخصصة. ويتضح عند قراءة ميثاق الأمم المتحدة أنه كان المقصود أن تكون عناصره كافة حزمة واحدة. ومن ثم فإن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية استخدام أحد العناصر وتجاهل الباقى لا يمكن أن تؤدى سوى إلى قتل الميثاق الذى يعد أحد أثمن الوثائق التى تم وضعها فى التاريخ. إن مشروعية هيئات الأمم المتحدة تنبع من هذا الميثاق، ومجلس الأمن فى حد ذاته، بعيدا عن هذا الميثاق لا يتمتع بأية مشروعية.

كما أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليس الجهاز الوحيد الذى يواجه خطر فقدان مشروعيته، إذ يكاد يكون صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى نفس الموقف. وإحدى أكثر العجائب فى عصرنا هى العرف بأنه لا يمكن لآسيوى أن يتولى قيادة أى من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، أكبر مؤسستين اقتصاديتين عالميتين. يوجد تفاهم غير مكتوب ولكنـــه راسخ منذ إنشاء هاتين المؤسستين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية،

أن رئيس صندوق النقد الدولى ينبغى أن يكون من أوروبا الغربية، وأن يكون رئيس البنك الدولى أمريكيًا مع استبعاد الآسيويين (والأفارقة ومواطنى أمريكا اللاتينية). إن أى قاعدة تحرم ٨٨% من سكان العالم من قيادة مؤسسة اقتصادية دولية لا يمكن إلا أن تكون مؤقتة، وخاصة مع تحول القوة الاقتصادية العالمية تدريجيًا وبثبات نحو آسيا.

وقد قام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بإنشاء مجموعات عمل لإعادة النظر فى عملية اختيار قيادتهما وتقديم توصيات خاصة بالتغيير. ومن الناحية النظرية، فإنه ينبغى أن يكون من السهل العثور على حل إذا ما تمت الموافقة على النهج المتبع فى القطاع الخاص ومعظم المنظمات الخاصة الناجحة، بما فى ذلك الشركات العالمية، والمراكز البحثية، والجامعات، والتى ازدهرت من خلال تنفيذ مبدأ "الجدارة والاستحقاق". كما أن المنظمات التى تمكنت من اختيار الأفراد الأكثر جدارة بغض النظر عن الجنسية، أو العرق، أو المعتقدات، قد ازدهرت أيضا. هذا بالإضافة إلى أن أصحاب المصالح فى هذه المؤسسات يطلبون منها اتباع هذا النهج. وهو ما يفسر صعود كثير من الآسيويين إلى قمم كثير من الشركات الكبرى، بما فى ذلك ماكنزى، وسيتى بنك، وستاندارد شارتارد بنك، وغيرها.

وكل ذلك يشير إلى بساطة الحل، وهو الشفافية فى اختيار رؤساء هذه المنظمات، على أن يكون الاعتبار الرئيسى للجدارة والاستحقاق وليس الجنسية. ومع ذلك، فإن بعض الحقائق الجيوبوليتيكية القاسية ستقف أمام تطبيق مبدأ الجدارة بصفته معيارًا رئيسيًا، إذ يساور أوروبا الغربية وإلى حد ما الولايات المتحدة، القلق بشأن تقلص دورهما ونفوذهما فى الشئون الدولية، ومن المحتمل أن يحاربا معركة أخيرة للاحتفاظ بحصتهما من النفوذ العالمى.

إلا أن التحكم فى اختيار القيادات ليس الطريقة الوحيدة التى تسيطر بها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى؛

إذ إنهما تسيطران على القوة التصويتية فى هاتين المؤسستين عن طريق التحكم فى تخصيص الحصص، وقد أبدت إحدى أوراق العمل الصادرة عن الخزانة الأسترالية فى نوفمبر ٢٠٠٤ عدة ملاحظات بشأن تخصيص الحصص فى صندوق النقد الدولى. وذكرت "أنه مهما كان المعيار المستخدم لتحديد الوزن الاقتصادى – الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق، أو الناتج المحلى الإجمالى على أساس تعادل القوة الشرائية (PPP) – فسوف يظهر نمط لتخفيض تمثيل الصين واليابان ودول أخرى فى شرق آسيا"(٩). ثم تدلى الورقة بملاحظة أخرى: "سيزداد الأمر صعوبة بالنسبة لصندوق النقد الدولى إذا أراد تقديم نفسه فى صورة مؤسسة دولية حقيقية، خاصة مع غياب كلمة للدول النامية فى حوكمة الصندوق تتناسب مع حجمها الاقتصادى الحقيقى"(١٠).

إن من الصعب فهم نظام حصص صندوق النقد الدولى والبنك الدولى نظرا للمعادلات المعقدة المستخدمة. فمن الناحية النظرية، تعكس الحصص مساهمة كل دولة فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى. إلا أنه من الناحية العملية، فإن الحصص لا تعكس ذلك. وحتى على الرغم من التناقص النسبى فى حصص مجموعة السبعة G-7 وغيرها من الدول المتقدمة، فإنها مازالت تسيطر على صنع القرار فى مجلس الإدارة. وهو ما تشير إليه الأستاذة ستيفانى جريفتث جونز –Prof. Stephany Griffith Jones، من معهد دراسات التنمية بجامعة ساسكس، فتقول "تلقت الدول المتقدمة والدول النامية، والتى انضمت حديثًا إلى البنك معاملة مختلفة تمامًا. فعلى سبيل المثال، عندما انضمت سويسرا فى منتصف التسعينيات لقيت معاملة طيبة، وعلى النقيض، فإن الصين وعلى الرغم من أنها إحدى الدول الأعضاء المؤسسة فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فإنها عندما طلبت زيادة فى رأس المال بعد عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية، لم تتلق سوى نفس حصة كندا، على الرغم

من التباين الكبير فى الناتج المحلى الإجمالى بين الدولتين، ناهيك عن الاختلاف الهائل فى عدد السكان[١١]".

والمدير العام لصندوق النقد الدولى رودريجو دو راتو Rodrigo de Rato على علم بهذه المشاكل. فيقول " تزداد حصص عدد من الدول الأعضاء فى الصندوق دون أن يعكس ذلك وزنها الاقتصادى. على سبيل المثال فإن حصة آسيا من الناتج المحلى الإجمالى العالمى كانت نحو ٢٢% فى عام ٢٠٠٣، وهو ما يزيد بنحو الثلث عن نصيبها فى حصص الصندوق"[١٢]. ويسعى دو راتو حاليا إلى العمل على أن تعكس الحصص بشكل أفضل الحجم والأهمية الاقتصادية النسبية للدول. ولكن لإحداث أى تغيير للدول الاعضاء لابد من تأييد المساهمَيْن الرئيسيَّيْن الحاليَّيْن، وهما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. وتأييد هذه الدول للتغيير بخلاف بعض التغييرات المتواضعة أبعد بكثير من أن يكون مضمونا.

ويعتقد كثيرون أنه من المعقول أن تمتلك أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية حصة حاكمة للسيطرة على كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، نظرا لأنهما تقدمان معظم الأموال اللازمة لهاتين المؤسستين. إلا أنه من المهم التأكيد على أن ذلك وإن كان يصدق على الأيام الأولى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فهو لم يعد حقيقيًا الآن.

وقد شرحت "جريفث جونز" كيف أن البنك الدولى أصبح بصورة تدريجية يقلل من اعتماده على مساهمات الدول المتقدمة الغنية، وتستحق ملاحظاتها أن تقتبس باستفاضة، نظرا لأنها تحط إلى حد كبير من إحدى الحجج الرئيسية التى تدعم سيطرة كل من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على هاتين المؤسستين.

إن إدارة البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD اليوم لا تعكس مساهمات الدول فى رأس مال البنك، فعند تأسيس البنك ساعد رأس مال البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD المدفوع على بدء نشاط البنك، وبمرور الوقت نمت حقوق الملكية بمعدل ثابت ومعقول، وكان ذلك يرجع جزئيا إلى الإضافات فى رأس المال المدفوع، ولكن الجزء الأكبر كان من خلال الإضافات فى الاحتياطى الذى تكوَّن من صافى الربح، والذى يرجع أصله إلى الأرباح المحققة من القروض المقدمة إلى الدول النامية... وهكذا، فإن تكلفة البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD على موازنة الدول الأعضاء قد انخفضت تدريجيا وبثبات، هذا فضلا عن أن الزيادة فى الاحتياطيات وعدم التعثر فى السداد خلال خمسين عامًا، تعنى أن الجزء القابل للاستدعاء من رأس المال المكتتب فيه لمواجهة مخاطر التعرض لالتزامات طارئة يتجه نحو التلاشى. ونتيجة لهذا فإن حجة الدول المتقدمة للسيطرة القوية التى تمارسها على مجلس إدارة البنك الدولى - بدعوى إسهامها فى رأس مال البنك - قد ضعفت إلى حد كبير. وبتعبير آخر، فإن القوة التصويتية فى البنك الدولى تتماشى مع ملكية الأسهم، وعند تأسيس البنك، عندما كانت ملكية الأسهم مرتبطة بالمساهمات المالية، كان هذا معقولا. أما الآن فإن كبار المساهمين وخاصة الولايات المتحدة يمارسون نفوذا أكبر بكثير من نسبة التكاليف الحالية التى يتحملونها(١٣).

وتتمثل إحدى المشاكل الكبرى فى أن كلاً من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ينبغى أن يكون على وعى بتناقص مصداقيته السياسية على المسرح العالمى. وفى وقت ما كانا يبدوان وكأنهما لا يقهران، ومعصومان من الخطأ، أما الآن فيبدوان كمؤسستين غير كفأتين، ولكن من بين المؤسستين مازال البنك الدولى يتمتع بسمعة أكثر ايجابية، ولكن حتى مع هذا فإن ليكس ريفل Lex Reiffel، وهو زميل زائر بمركز الاقتصاد والتنمية

العالمى التابع لمؤسسة بروكنجز، كان يجادل مؤخرا بأن البنك الدولى ينبغى أن يغلق تماما. وفيما يلى ما قاله فى هذا الصدد:

"إن إغلاق صندوق النقد الدولى سيخلف فجوة فى النظام المالى الدولى، بينما إغلاق البنك الدولى لن يُحدث أى أثر، ولكى يظل البنك الدولى ذا أهمية وفائدة لمدة ٦٠ عاما أخرى، فإنه ربما يحتاج إلى نقل مقره الرئيسى خارج واشنطن، وأن ينشر موظفيه فى مكاتب البنك فى الدول الأعضاء، واختيار رئيس غير أمريكى، وفصل ارتباطه بصندوق النقد الدولى، ومع ذلك قد يتأثر البنك نتيجة لهذه الإصلاحات إذا ما عارضتها الولايات المتحدة"[١٤].

إن صندوق النقد الدولى لم يسترد مصداقيته الكاملة بعد، وذلك نتيجة لضعف أدائه أثناء الأزمة المالية الآسيوية خلال عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨. وسيظهر أى تقييم حيادى أن صندوق النقد الدولى لم يقم بأداء المهمة بالشكل السيئ الذى يدعيه منتقدوه. ورغم ذلك، فليس هناك شك فى أن الواقع هو أن صندوق النقد الدولى قد فشل فى تناوله للأزمة.

ويتضح نقص الثقة فى صندوق النقد الدولى فى رفض معظم الدول النامية الاقتراض منه. أما تلك الدول التى يمكنها سداد قروضها كافة من صندوق النقد الدولى فتعلن "الاستقلال" عنه... بل حتى دول أمريكا اللاتينية تفعل الشيء نفسه، كما أن كثيرًا من الدول الآسيوية تضمن استقلالها عن صندوق النقد الدولى من خلال تجميع احتياطيات مالية ضخمة. وقد خلق كل هذا مشكلة حادة لصندوق النقد الدولى، ونظرا لانخفاض عدد الدول التى تحصل على قروض من الصندوق، فقد انخفض دخله بشكل حاد. وأصبح صندوق النقد الدولى فى حاجة إلى الدول النامية بنفس القدر الذى تحتاج به الدول النامية الصندوق.

لقد حان الوقت لأمريكا وأوروبا الغربية أن يتساءلا عما إذا كان بقاء الوضع الحالى على ما هو عليه يخدم مصالحها القومية. والمشكلة التى تواجههم بسيطة: هل يحتفظون بالسيطرة والرقابة، وهذا الاحتفاظ سيؤدى إلى تناقص مشروعية ومصداقية (وبالتالى فاعلية) صندوق النقد الدولى والبنك الدولى؟ أو أنهم سيفتحون المناصب القيادية ويعيدون ترتيب حقوق التصويت لمصلحة الدول البازغة؟

إن الإجابة الصادقة على هذا تتطلب تفاهما وتوافقا واضحًا بشأن دور هاتين المؤسستين وهدفهما، وكثيرًا ما وجه المنتقدون اليساريون هجومهم على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى باعتبارهما من أدوات الاستغلال الرأسمالى لدول العالم الثالث الفقيرة، ولكن هذه الادعاءات لن تصمد أمام الواقع. وخاصة فى عصر أصبحت فيه دول فقيرة مثل الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، اقتصادات صناعية رائدة. وهذه الدول تؤيد الأفكار التى تنادى بتكامل الاقتصادات النامية. وسرعة العولمة ستحقق فائدة لاقتصاداتها وشعوبها. ونظرا لأن هذه الدول أصبحت من أصحاب المصالح فى الرؤية الغربية الأكثر تفاؤلا عن العولمة، فإنها على استعداد للمشاركة فى تعزيز فعالية المؤسسات الاقتصادية الدولية، والتى تساعد على ازدهار العولمة.

كما أن أى نقاش حول اتجاهات ودور صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى المستقبل يجب أن يكون جزءًا من نقاش أكبر عن دور المؤسسات الدولية الرئيسية التى أنشئت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففى الكلمة الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة أعلن المنتصرون فى الحرب العالمية عن تصميمهم على "إنقاذ الأجيال التالية من مصائب الحرب التى سببت الأسى للبشرية"[١٥]. وكان النهج الأساسى الذى اتبعوه هو نقل العالم نحو نظام يكون

فيه الاحترام أكبر لمبادئ القانون الدولى ولمختلف المؤسسات متعددة الأطراف التى أنشئت لتنفيذ وتشجيع هذه المبادئ.

وقد جعل الرئيس هارى ترومان من هذا نقطة للتأكيد أنه لكى يعمل النظام متعدد الأطراف، يجب على القوى العظمى أن تضرب المثل فى قبولها لقواعده "إن علينا جميعًا أن ندرك، مهما كانت عظمتنا وقوتنا، أننا يجب أن ننكر على أنفسنا رخصة أن نعمل دائما ما نريد"(١٦). ومن المحزن أن الولايات المتحدة خلال السنوات الستين الماضية، أى منذ أن قيلت هذه العبارات، كانت مخيبة بحق للآمال بالنسبة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، التى أنشئت أساسا بتأييد كبير من الولايات المتحدة. ويتساءل الآن كثير من الأمريكيين عن قيمة وفائدة هذه المؤسسات.

كثيرا ما أكدت أمريكا على أنها تسعى لإصلاح وتقوية مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة، وقد قال جو دبليو سنو Joe W. Snow وزير الخزانة الأمريكية السابق، "إن الأمر يحتاج إلى إصلاح شامل وأساسى، إذا ما أريد استمرار مشروعية صندوق النقد الدولى واستمرار عمله لخدمة مصالح الدول الأعضاء. ولكى تنجح هذه المحاولة فإن على الدول الأعضاء أن ينظروا إلى ما يتجاوز مصالحهم الضيقة العاجلة"(١٧). ولكن فى الواقع العملى هناك توقع واسع بأن الهدف الأمريكى ليس تقوية ودعم هذه المؤسسات، بل إضعافها.

ومما يزيد الصورة تعقيدًا غياب الاتفاق فى المؤسسة الأمريكية على ما ينبغى عمله مع الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ويكتب ليكس ريفل Lex Rieffel "إن الضغط يتزايد على وزراء مالية مجموعة السبعة G-7 للعمل بحسم فى هذا العام [٢٠٠٦] على إصلاح صندوق النقد الدولى، إلا أن الوقت ليس مناسبا بعد، وذلك لسبب واحد وهو أن الولايات المتحدة، المساهم الرئيسى فى صندوق النقد الدولى، الدولة الوحيدة ذات القوة التصويتية التى

تسمح لها بعمل التغييرات الأساسية، ليست على استعداد للعمل على إصلاح صندوق النقد، ولن تكون مستعدة قبل حلول عام ٢٠٠٩"(١٨). ويجادل ريفل بأن عدم وجود أى تفاهم محلى فى أمريكا سيعنى عدم إمكان القيام بأى إصلاح، كما يعترف أيضا بأن أى تغييرات مقترحة فى صندوق النقد الدولى يجب ألا يحكم عليها بأنها جيدة بالنسبة للأمريكان فقط، بل أيضا بالنسبة لجميع شعوب العالم"(١٩).

ربما كان ريفل Rieffel لا يدرك أن اقتراحه بضرورة انتظار باقى شعوب العالم للشعب الامريكى لا يخدم سوى النظرة المتنامية فى العالم عن عدم حساسية الأمريكان وقلة اكتراثهم بالعالم. وإننا نعيش فى وقت يشهد فيه التاريخ أعظم تغيير. وساعة التاريخ لن تتوقف لمجرد أن النظام السياسى الأمريكى قد أصابه الشلل، بل ربما تتحرك بسرعة أكبر.

إن اللغز المحير يكمن فى أن أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية كانتا مسئولتين معًا بدرجة أكبر من أى قوى أخرى عن إطلاق قوى العولمة. أما الآن فهما تعترضان على مواجهة النتائج والسماح لمبدأ الديمقراطية أن يكون العامل المقرر فى حوكمة المنظمات العالمية الرئيسية.

حكم القانون

إن حكم القانون هو العامل الأساسى الثانى الذى يقوم عليه المجتمع الدولى. فلا يوجد شخص، بغض النظر عن وضعه، فوق القانون.

فلماذا إذن تقود الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة ضد تطبيق حكم قانون موحد لجميع الدول؟ هناك عدة تفسيرات لذلك، فالأمريكيون قد نشأوا معتقدين أن ديمقراطيتهم أفضل ديمقراطية فى العالم، وأن مجلسى الشيوخ والنواب هما أفضل مؤسستين تشريعيتين فى العالم. ولا شيء – كما

يعتقدون- يمكن أن يتفوق عليهم. ولذا فإن الولايات المتحدة تعطى نفسها الحق فى عدم التقيد بأى نصوص إلزامية لأى قانون دولى. وهذا التفسير الأمريكى المحنك والمتكلّف يتجاهل السبب الرئيسى ألا وهو قوة أمريكا. فأمريكا ترفض قبول أى قيود صريحة تحد من قوتها، وهى لا تتردد فى الخروج من أى اتفاقات أو معاهدات دولية تتطلب التزاما شاملا، على الرغم من أن أمريكا من الناحية الفعلية من أكثر الدول التزاما بتطبيق القانون داخل حدودها.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا يحتذى فى تطبيق القانون محليا، والخروج عليه دوليا، بمعنى رفض الانصياع للقيود الخاصة بالقانون الدولى، فكثير من الأمريكيين يعيشون بهذا التناقض فى الوقت الذى يتوقعون فيه من الدول الأخرى الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية، مثل معاهدة عدم الانتشار النووى (NPT). ولكن الأمريكيين لا يدركون صدمة العالم عندما تخلت بلادهم عن معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية (CTBT).

وقد أعطى "بيل كلينتون" أفضل تبرير للسبب الذى من أجله يكون من مصلحة أمريكا الالتزام بالقانون الدولى، من خلال استعراضه بأن القوة الأعظم فى العالم اليوم قد قبلت طواعية قيود القانون الدولى المعاصر، وأن أمريكا من خلال التزامها بالقانون الدولى ستساعد على خلق نظام عالمى يؤدى إلى التزام القوة العظمى التالية بحكم القانون الدولى. ولم يذكر كلينتون دولة معينة بالاسم، ولكن كان من الواضح أن الدولة التى كان يشير إليها هى الصين. إن كل ثغرة تخلفها أمريكا لنفسها لتجنب الالتزام بالقانون الدولى الآن ستكون متاحة للصين فى المستقبل. ففى ١١ يناير ٢٠٠٧، قامت الصين باختبار صاروخ مضاد للأقمار الصناعية وحققت نجاحا فى هذه التجربة، وكان رد فعل الإعلام الغربى مغلفًا بالفزع والرعب. وكتب محرر مجلة

الإيكونوميست The Economist: "من الصعب رؤية الاختبار على أنه ليس سوى استعراض لقوة الصين وقدرتها على تحدى القوة الفضائية لأمريكا.. إن السرية التى يحاط بها هذا الاختبار لن تفعل شيئا سوى أن تؤكد للدول الأخرى أن نهضة الصين نهضة سلمية ولا تهدد أحدًا... وكما قال: "إذا ما كان خصمك سريع الغضب، عليك أن تسعى لمضايقته. هكذا قال صن تسو Sun Tzu، وهو عسكرى استراتيجى صينى مازالت كتاباته التى كتبها منذ ٢٥٠٠ عام تتردد كثيرا فى الصين اليوم. ولابد أن الصين قد تفوقت فى اتباع هذا المبدأ"[٢٠]. وعندما كتبت مجلة الإيكونوميست هذا التعليق لم تركز على أن الولايات المتحدة هى التى بدأت سباق الفضاء العسكرى. بل أكدت على النظرة العامة بأن الصين تبزغ قوة خطيرة فى مجال أسلحة الفضاء. وعندما التقيت أحد كبار العسكريين الصينيين فى دافوس فى شهر يناير ٢٠٠٧، أخبرنى أن الولايات المتحدة قد بدأت فعلا نشر أسلحتها فى الفضاء الخارجى، متجاهلة الرأى الدولى السائد بضرورة الاحتفاظ بالفضاء الخارجى خاليًا من الأسلحة، وهكذا قدمت أمريكا السَّبق وحذت الصين حذوها.

وكان القرار الذى اتخذته إدارة الرئيس بوش بإعفاء نفسها من نصوص القانون الدولى الخاص بحقوق الإنسان أمرًا أكثر خطورة. فلما يزيد على نصف قرن من الزمان، ومنذ أن قاد "إليانور روزفلت" الحرب للموافقة على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، كانت أمريكا البطل العالمى لحقوق الإنسان. وربما كان ذلك سلاحًا أيديولوجيًا جيدًا لاستخدامه فى الحرب الباردة بين أمريكا "الحرة" والاتحاد السوفيتى "غير الحر". وكانت هذه البطولة الأمريكية فى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان هى أيضا نتيجة لاقتناع إيديولوجى قوى بأنه واجب إلهىٌّ فرض على أمريكا لخلق عالم أكثر تحضرا. إن معظم الأمريكيين ليس لديهم فكرة عن حجم الصدمة التى سببتها إدارة بوش بخروجها على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة فيما

يتعلق بعمليات التعذيب، فهنا أيضًا خلفت أمريكا ثغرة ضخمة لما سوف يتبعها من قوى عظمى.

وعلى الرغم من تخلى الولايات المتحدة عن العديد من النصوص والمواد الخاصة بحقوق الإنسان، فإن الخارجية الأمريكية مستمرة فى إصدار تقرير سنوى لوزارة الخارجية عن حالة حقوق الإنسان فى كل دولة فى العالم ماعدا الولايات المتحدة، وهذه التقارير يقصد بها أن تكون تقارير موضوعية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه قبل الحادى عشر من سبتمبر كانت هذه التقارير تعامل بشيء من الاحترام (على الرغم من تعجب الكثيرين حول ما تحويه من الكيل بمكيالين بشكل واضح)، ولكن بعد الحادى عشر من سبتمبر فقد نظر معظم المحنكين والمثقفين من النخبة فى جميع أنحاء العالم لهذه التقارير بنظرة تتسم بالسخرية. وهو ما يمكن توضيحه من خلال تعليق أحد كبار الدبلوماسيين المصريين. فقد أخبرنى أنه فى كل عام يصدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان فى مصر متهمًا السلطات المصرية باستخدام أساليب التعذيب فى استجوابها للمتهمين. ومع ذلك، فإنه وعلى فترات منتظمة، تهبط طائرة عسكرية أمريكية فى مطار القاهرة لتسليم مجموعة من السجناء مغطاة رءوسهم بأكملها ومقيدين. ويطلب الجنود الأمريكيون الذين يتولون تسليم هؤلاء السجناء إلى السلطات المصرية أن تقوم "باستجوابهم". وتساءل: "إذا كان تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ينتقد مصر لاستخدامها التعذيب فى الاستجواب، فلماذا تسلم السجناء إلى المصريين ليتم استجوابهم؟ ما هو الموقف الحقيقى للولايات المتحدة؟ هل هى توافق على التعذيب أو تدينه؟".

والواقع أن مجرد توجيه هذا السؤال فى حد ذاته يظهر المدى الذى ذهبت إليه أمريكا بعيدًا عن دورها البطل لحقوق الإنسان، وربما كانت أكثر النصوص أهمية فى أى نظام قانونى هى تلك التى تحمى حقوق الإنسان:

وهى الحماية من الاعتقال التعسفى، والتعذيب، والاغتيالات. فى الماضى لم يكن هناك شك فى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية حقوق الإنسان. ومثال على ذلك ما أظهرته الاستجوابات فى الكونجرس فى الستينيات والسبعينيات من أدلة حول مخططات ومؤامرات من قبل وكالة المخابرات المركزية (CIA) للتخلص من بعض الزعماء الأجانب، بما فيهم الزعيم الكوبى فيدل كاسترو. كما عرضت لجنة الكنيسة - مثلا- ثمانى مؤامرات منفصلة لاغتيال كاسترو من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥. وقد تبين أن وكالة المخابرات المركزية كان لها نشاط فى كثير من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية، وكانت تعمل لتقويض النظم اليسارية المعادية للولايات المتحدة. وقد أدى هذا بالرئيس "جيرالد فورد" إلى إصدار قرار رقم ١١٩٠٥ فى فبراير ١٩٧٦ بمنع الأعمال السرية الخاصة باستهداف القتل. وقد أعاد إصدار هذا القرار كل من الرئيس "جيمى كارتر" (قرار رقم ١٢٣٠٦) والرئيس "ريجان" (قرار رقم ١٢٣٣٣)[٢١].

وقد انتاب الأمريكان صدمة كبيرة عندما اكتشفوا أن وكالة المخابرات المركزية CIA يمكن أن تقوم ببرنامج سرى للاغتيالات، منتهكة بذلك المبادئ الأمريكية. ودفع الضغط وكالة المخابرات المركزية CIA إلى التخلى عن البرنامج. وبعد الحادى عشر من سبتمبر تغير التفاهم والتوافق السياسى الأمريكى بشكل حاد. واليوم يقبل كثير من الأمريكيين حقيقة أن بلادهم بدأت تنتهك بعض المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ويعتقدون أن هذه الانتهاكات مبررة لأن الولايات المتحدة تعرضت للهجوم من جانب الإرهابيين، ويعتقدون أن الدفاع عن النفس هو مبرر الولايات المتحدة لانتهاك مبادئها الذاتية.

إن الناخبين الأمريكيين لن يقبلوا انتخاب مدعٍ عامٍ أو قاضٍ يخرق القوانين من وقت لآخر، ومع ذلك فإن الجسد السياسى العالمى يُتوقع منه أن يحترم حارسا يقوم بانتهاك قوانينه.

هناك مفارقة تاريخية ضخمة فى تحول الولايات المتحدة عن تطبيق حكم القانون الدولى الذى يفرض بالتساوى على جميع الدول، فقد كانت أمريكا من بين المجتمعات الأولى الحديثة التى قدرت فضائل العقد الاجتماعى الذى تقوم على أساسه جميع القوانين. ولما كنت قد عشت فى مدينة نيويورك، فأنا أعلم تماما أن الشرطة لا يمكنها أن تفعل إلا القليل إذا ما قرر المقيمون فى حى "هارلم" - والذين يزيد عددهم على المليون - أن ينتهكوا القانون، وبدأوا نهب وتخريب البيوت الفاخرة التى يملكها بضعة آلاف من المواطنين الأثرياء فى بارك أفنيو. فالذى يتولى فعليا حماية المقيمين فى بارك أفنيو هو عقد اجتماعى تم عمله بين الأثرياء والفقراء. وبموجب هذا العقد الاجتماعى يوافق الفقراء على عدم انتهاك أملاك الأغنياء، وفى مقابل هذا يوافق الأغنياء على الالتزام بنفس القانون، فقد وافق الأغنياء على عدم الإعفاء من القانون لأنهم أول المستفيدين من العقد الاجتماعى.

وباعتبارهم أغنى القاطنين فى قريتنا العالمية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغى أن تكون فى طليعة المدافعين عن حكم القانون فى جميع أرجاء العالم. فهذا فى الواقع سيوفر أفضل حماية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الدولية(كما سيصبح أيضا سلاحا قويا يستخدم ضد الإرهابيين الذين ينتهكون القانون بوضوح). وعلى أية حال، فإنه لكى ينفذ هذا، سيكون على أمريكا – تماما مثل المواطنين المقيمين فى بارك أفنيو – أن توافق على الالتزام بنفس القوانين.

ويعتقد كثير من الأمريكيين أن أمتهم قوية بما يكفى للاستمرار على استثناءات خاصة بها. وبمرور الوقت، وكلما زادت العولمة، سترى أمريكا أن الحكمة تكمن فى أن تطبق دوليا نفس المبادئ التى تطبقها داخليا لتحقيق النظام الاجتماعى: أى حكم القانون الموحد على جميع الشعوب والأمم.

العدالة الاجتماعية

إن أحد المبادئ الرئيسية الأخرى التى تفسر النظام والاستقرار الاجتماعى فى المجتمع الغربى هو مبدأ العدالة الاجتماعية. وقد قبلت معظم الدول الأوروبية هذا المبدأ لأسباب عملية، فقد قاوموا الثورة الماركسية التى كان من الممكن أن تجتاحهم من خلال خلق مجتمعات ديمقراطية اشتراكية تعطى، حتى أكثر أعضاء المجتمع حرمانا، دورًا فى المحافظة على النظام الاجتماعى ودعمه. وقد أنكرت أمريكا الاشتراكية وتنصّلت منها، ولكنها بطريقتها الخاصة كانت قد امتصت العناصر الرئيسية للعقد الاجتماعى فى أوروبا الغربية، وبالفعل، فإن أفضل تبرير فلسفى للعناية بأولئك القابعين فى قاع المجتمع يقدمه الفيلسوف الأمريكى "جون رولز" John Rawls الذى لو تمكنا من تطبيق مبادئه عالميا لكان العالم أسعد بكثير.

ويعتقد كثيرون فى الغرب أنهم يطبقون مبدأ العدالة الاجتماعية دوليا من خلال المساعدات الضخمة التى يقدمونها إلى الدول النامية، وطبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD تقدم الدول الأعضاء سنويا نحو ١٠٣,٩ مليار دولار إلى الدول النامية[٢٢]. وكما يدعى كثيرون فى الغرب أنه إذا تم جمع المبالغ الإجمالية للمعونة الغربية، نجد أن الغرب قد قام بتحويل ضخم للموارد إلى العالم النامى. باختصار، فإن ما يقولونه هو أن الغرب حاول بنبل أن يساعد الدول الفقيرة فى العالم، ولكن الدول الفقيرة فشلت.

ولكن إذا ما تليت القصة الحقيقية للمعونة الغربية المقدمة إلى العالم النامى فسوف نكتشف أنها "كذبة كبيرة". فقد وضعت الدول الغربية مبالغ كبيرة فى موازنة المعونات الأجنبية للتنمية (ODA)، ولكن الغرض الحقيقى من تلك المخصصات ليس مساعدة الدول الفقيرة، بل تحقيق المصلحة الذاتية للدول الغربية، والتى تكاد تتفوق دائمًا على حب الخير، فى كيفية إنفاق الأموال. فقد كان الغرض الأساسى هو تحقيق الأمن العاجل والمصالح القومية للمانحين. وفى حالة الولايات المتحدة، فإن عددًا قليلا من الدول ولفترة طويلة من الزمن، على سبيل المثال مصر وإسرائيل، يتلقيان معظم معونات التنمية (ODA). فمن الصعب توضيح أن هذا العدد القليل من الدول يعنى الدول الأفقر والأكثر استحقاقا للمساعدة فى العالم النامى. والغرض الثانوى لمعونات التنمية ODA هو دعم المصالح المحلية للمانحين. وتقديرى الشخصى أنه من بين كل ١٠ دولارات يفترض جدلاً أنها صُرفت فى العالم الثالث، تعود ٨ دولارات منها إلى الدولة المانحة فى صورة مصروفات إدارية، وأتعاب مستشارين، وعقود لشركات الدولة المانحة. وهناك أدبيات جديدة تحاول شرح سبب فشل المعونة الغربية. وبعض الكتب الحديثة تضم كتب الاقتصادى السابق للبنك الدولى ويليام إيسترلى William Easterly بعنوان "أعباء الإنسان الأبيض: لماذا أدت محاولات الغرب لمساعدة الآخرين إلى كثير من العلل وقليل من الخير"(*)، وكتاب مدير الأمم المتحدة السابق ستيفن براون Stephen Browne " أيساعد أم يعوق المانحون الدول النامية ؟"(**). وباختصار فإن الدول الغنية المتقدمة فشلت فى تطبيق العدالة الاجتماعية عالميا.

(*) The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good.? By William Easterly.

(**) Do Donors Help or Hinder?, by Stephen Browne.

وتوضح قصة آسيا أنه رغم فشل المعونات فى تحقيق أهدافها فإن الحوكمة الجيدة محليا قد نجحت فى تحقيق هذه الأهداف. ونتيجة لتقرير كوفى أنان عن الألفية، فقد تبنَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من أهداف الألفية للتنمية (MDG's). وأحد أهم هذه الأهداف هو تخفيض معدلات الفقر العالمى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ والذى بدا هدفًا طموحًا نظرًا لضعف سجل التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا الهدف هو أحد الأهداف القليلة التى يحتمل أن تتحقق. والسبب فى ذلك ببساطة: هو أن الصين والهند تصادفان نجاحًا. وكلاهما قد حققت خطوات واسعة فى تخفيض الفقر. ولما كانت الصين والهند فقط يضمان خُمسَى سكان العالم، فإن نجاحهما - إلى جانب نجاح دول آسيوية أخرى - يعطى أملاً فى تخفيض الفقر العالمى.

وبالتالى يفسر ذلك كيف أن المسيرة الآسيوية نحو الحداثة يمكن أن تساعد فى إنتاج نظام عالمى أكثر استقرارًا، فيدعى الغرب أنه حاول وفشل، أما الدول الآسيوية فقد حاولت ونجحت. وبذلك تكون قد أسهمت بشكل كبير فى جعل القرن الحادى والعشرين قرن السلام.

الشراكة والبراجماتية

إن تطبيق المبادئ الغربية الثلاثة (الديمقراطية، وحكم القانون، والعدالة الاجتماعية) سيقطع طريقا طويلا فى مسيرة العالم نحو خلق نظام عالمى مستقر. ولكن الغرب لن يكون قادرًا وحده على تطبيقها، إذ إن الغرب لا يمثل سوى ١٢% من سكان العالم؛ وبالتالى سيكون عليه أن يتعلم كيفية العمل مع باقى شعوب العالم التى تمثل ٨٨% من سكان العالم، لكى يحقق الاستقرار العالمى. فيجب أن تنشأ الشراكات بين الشرق والغرب، وحتى الآن فإن معظم الشراكات بين الغرب والغرب، مثل التحالف عبر الأطلنطى

بيد أنه فى العمل مع شركاء من ثقافات Trans – Atlantic Alliance وحضارات أخرى يجب على الغرب أن يخفض من بواعثه الإيديولوجية وأن يتعلم أن يكون عمليا بدرجة أكبر.

وأكثر الشراكات الجيوبوليتيكية نجاحًا فى الفترة الأخيرة كانت التحالف عبر الأطلنطى، وقد نجح لأسباب كثيرة منها الخوف من الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب الباردة، والقيادة الأمريكية الحميدة، واتفاق القيم، والمصالح المشتركة، والثقافة المشتركة. وعلى الرغم من الصعوبات التى كانت تطفو بين الحين والآخر (مثل حرب العراق) فإن التحالف قد صمد، ويبدو أن التحالفات الغربية – الغربية بها صمغ طبيعى يحافظ على تماسكها.

من الطبيعى أن تكون الشراكات بين الشرق والغرب أصعب من حيث إنشائها واستدامتها، وذلك بسبب الاختلافات الثقافية. وقد بدأت بعض الأنباء الطيبة التى تعلن عن بعض الشراكات بين الغرب والشرق تظهر عبر الأطلنطى. وقد بدأت تنمو فكرة وجود مجتمع، أعطاه الرئيس كلينتون اسم "المجتمع الباسيفيكى الجديد" New Pacific Community عندما استضاف أول قمة لقادة التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسفيكى (APEC) فى بليك أيلاند فى سياتل فى نوفمبر ١٩٩٣. وجدير بالذكر أن الروابط عبر الباسفيك هى أيضا نتاج للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة. ولكن هذه الروابط قد استمرت منذ ذلك الوقت بسبب ازدهار التجارة (فقد أصبحت التجارة عبر الباسيفيكى الآن تفوق التجارة عبر الأطلنطى بعدة مراحل)، كما نمت العلاقات بين الشعوب وبعضها البعض، والأكثر أهمية من ذلك، تخرج مئات الألوف من الآسيويين من الجامعات الأمريكية. وقد شاركت فى العديد من الاجتماعات عبر الباسفيكية خلال العقود العديدة الماضية، ولاحظت بمرور الوقت التحسن الكبير فى الكيمياء الشخصية عبر الباسيفيكى، فعندما تعرف الشعوب بعضها بعضًا، تبدأ أهمية الاختلافات

الثقافية فى التناقص والاختفاء تدريجيا حتى تتلاشى. وكل هذا يبعث الأمل على إمكانية خلق واستدامة شراكات بين الشرق والغرب.

وقد قامت الولايات المتحدة بجهد لا بأس به للوصول إلى شركاء من ثقافات مختلفة، ولكن أوروبا أمامها مصاعب أكبر للقيام بنفس الشىء، وهذا أمر غريب. فقد كانت لأوروبا علاقات أطول وأعمق مع الشرق، وان لم يكن واضحًا ما إذا كانت العلاقات الاستعمارية قد ساعدت أو أعاقت تنمية مشاركات جديدة. فتظهر السجلات أن الاتحاد الأوروبى قد أخفق فى إقامة مشاركات جيدة خارج قلب أوروبا المسيحى.

وقد عانيت بنفسى هذه المشكلة عندما أطلقت حكومة سنغافورة فى التسعينيات مبادرة للتقريب بين أوروبا وشرق آسيا. وكان المبرر بسيطا، وهو أن هناك ثلاثة مراكز رئيسية للنمو فى العالم ألا وهى أمريكا الشمالية، وشرق آسيا، وأوروبا. وفى هذه العلاقة الثلاثية، فإن الاتصال عبر الأطلنطى بين أمريكا الشمالية وأوروبا قوى. كما أن العلاقة عبر الباسفيكى بين أمريكا الشمالية وشرق آسيا. أما الحلقة الغائبة فهى العلاقة بين أوروبا وشرق آسيا. ومن ثم اقترح رئيس وزراء سنغافورة "جوه تشو تونج" Goh Cho Tong عقد "قمة آسيا – أوروبا" (ASEM) لزيادة التقارب بين الجانبين.

وقد اقترح رئيس الوزراء "جوه" عقد هذا الاجتماع فى عام ١٩٩٤، ولما كنت فى ذلك الوقت أعمل بمنصب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية فى سنغافورة فقد سافرت إلى أوروبا وشرق آسيا للترويج للفكرة، إلا أن الأمر لم يحتج إلى جهد كبير. ووافق الجميع على أن هذه فكرة قد حان أوانها، ومن ثم تم عقد الاجتماع الأول لقمة آسيا وأوروبا فى بانكوك فى شهر مارس ١٩٩٦، وكانت هناك مشاركة جيدة من أوروبا حيث حضر جميع رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبى اجتماع قمة آسيا– أوروبا ASEM.

ثم وقعت الأزمة المالية الآسيوية فى يوليو ١٩٩٧ وأصبحت اقتصاديات شرق آسيا التى وصفت بأنها "معجزة" فى تقرير صدر عام ١٩٩٣ عن البنك الدولى، تتساقط مثل قطع الدومينو. وقد عرضت الدول الأوروبية الغنية المشاركة مع دول شرق آسيا، على أساس أن اقتصادات آسيا تعتبر من قصص النجاح، ومن ثم فعندما بدأت هذه الدول تفشل فقدت أوروبا اهتمامها.

قدمت الأزمة المالية الآسيوية للاتحاد الأوروبى فرصة ممتازة لكى يُقدم إلى دول شرق آسيا الدليل على أنه ليس صديق الأوقات الطيبة فحسب بل فى الأزمات أيضا، ولكن الاتحاد الأوروبى أخفق فى انتهاز هذه الفرصة. وبدلاً من ذلك، قام بالتخلص من شرق آسيا عند أول إشارة للاضطراب. وعلى الرغم من استمرار انعقاد قمم آسيا –أوروبا ASEM كل سنتين، فإن المشاركة الأوروبية كانت ضعيفة.

لقد أصبح هذا الاتجاه الأوروبى، لمعاملة الثقافات والمجتمعات غير الأوروبية بازدراء وبطريقة تشعرها بالتفوق الأوروبى، متأصلاً بعمق فى العقلية الأوروبية، وقد شهد عام ١٩٩٤/١٩٩٣ اجتماعا للدول الكبرى فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) والاتحاد الأوروبى (EU) فى لوكسمبورج، وكان يرأس فريق اتحاد دول جنوب شرق آسيا السيد: تان سرى أحمد كامل جعفر، وهو دبلوماسى ماليزى ممتاز، ووجه مضيفونا من لوكسمبورج الدعوة إلينا لتناول الغداء. وبينما كان السيد: تان سرى كامل على وشك تحية مضيفيه إذا بموظف شاب من لوكسمبورج يسأله (فى حضور وعلى مسمع من نظير السيد تان سرى كامل ومضيفه اللوكسمبورجى) عما إذا كان قد أحضر معه الدعوة الموجهة إليه، ولما لم يكن قد أحضرها معه، فقد رفض دخوله إلى الغداء الذى كان مفروضا أن يكون فيه ضيف الشرف.

وحتى نفهم أثر هذه الوقاحة التى لا يمكن تصديقها، ينبغى تذكر الحادثة الشهيرة لإلقاء المهاتما غاندى من مقصورة الدرجة الأولى فى أحد قطارات جنوب إفريقيا، على الرغم من وجود تذكرة الدرجة الأولى معه. وهو ما يشير إلى أن هذا عرض واضح بأن الآسيويين مواطنون من الدرجة الثانية. إن رفض دخول أحد المدعوين إلى غداء يفترض فيه أنه هو ضيف الشرف ليس أمرًا هينًا، وقد كانت السهولة التى وجه بها موظفو لوكسمبورج هذه الإهانة كاشفة للازدراء الذى يشعر به الرسميون الأوروبيون تجاه الآسيويين.

ويفسر هذا فشل الاتحاد الأوروبى فى إقامة أى نوع من الشراكات المفيدة مع أعضائه من غير الأوروبيين حتى عبر المتوسط. فعلى الرغم من القرب الجغرافى بين أوروبا وشمال إفريقيا، فلا تزيد المسافة التى تفصل بينهم على ثمانية أميال عند مضيق جبل طارق، لا توجد أى مشاركة حقيقية بين المنطقتين، على الرغم من شدة الحاجة إليها.

وهناك أسباب عديدة لذلك، من بينها إحساس الغربيين بعلو ثقافتهم عن باقى الثقافات الأخرى، حيث يدعى الأوروبيون أنهم لا يمكن أن يقيموا مشاركة حقيقية مع دول شمال إفريقيا لأنها لم تصل بعد إلى المعايير الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك فإنه عندما انتهكت الولايات المتحدة - فى ظل حكومة الرئيس بوش - بعض مواد قانون حقوق الإنسان الأساسية، لم تحاول أوروبا أن تفرض معايير حقوق الإنسان على الولايات المتحدة (وبالفعل هناك أدلة متنامية بأن بعض الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى قد شاركت فى برنامج "التسليم"(*) الشائن. وكان هذا أيضا السبب

(*) برنامج التسليم Rendition Program هو من النواحى الأكثر جدلا للحرب العالمية الغامضة ضد الإرهاب. وبعد هجمات ٩/١١ صدق الكونجرس على قانون يخول للرئيس استخدام القوة العسكرية ضد الإرهاب، وهو ما أعطى الرئيس بوش حق طلب الأشخاص المشتبه فيهم من الدول الأوروبية التى =

فى الرد الغاضب لوزير التجارة والصناعة الهندى "كمال ناث" Kamal Nath عندما قيل له إن الهند، أكبر ديمقراطية فى العالم، يجب عليها الالتزام بالمعايير الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان فى أى اتفاق مشاركة بين الهند والاتحاد الأوروبى. وهكذا، فإن الأوروبيين يعتقدون أن فرض شروط أوروبا التى لا يزيد تعدادها عن ٥٠٠ مليون نسمة على سكان الهند التى يبلغ عدد سكانها ١,٢ مليار نسمة أمر طبيعى ومبرر تمامًا.

لقد حان الوقت لأوروبا أن تدرس أسباب فشلها فى إقامة أى شراكة شرقية غربية ذات مغزى. فإذا فشلت أوروبا فى التواصل مع العالم الإسلامى، فستولد بذلك مشاكل خطيرة بمرور الوقت. ويمكن لأوروبا أن تتعلم من الصين فى محاولتها لوضع إطار فكرى جديد للتعامل مع باقى العالم، فقد كانت الصين معزولة على مدار عدة قرون، ولا ترى ضرورة الارتباط مع العالم. والآن ها هى ترتبط به فى حيوية بالغة.

إن أوروبا لم تتمكن من إقامة مشاركات جيدة خارج نطاق حدودها الثقافية مع شمال إفريقيا، وغرب آسيا، والبلقان، أو حتى مع روسيا. بينما الصين وعلى النقيض، قد أقامت بنجاح مشاركات مربحة للطرفين مع كل جيرانها باستثناء اليابان، وفى بعض الحالات كانت الصين شديدة السخاء بدرجة ملحوظة.

فمن الناحية النظرية، لم يكن من المفروض أن تكون هناك علاقات وثيقة للصين مع الدول العشر الأعضاء فى اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN. ففى بداية الحرب الباردة كانت الصين تؤيد حتى الحركات

* استجاب أغلبها للبرنامج والقيام بتسليم الأشخاص، دون التأكد من قانونية الطلب، وكان المبرر فى معظم الحالات مجرد الاشتباه. (المترجم)

التخريبية للحزب الشيوعى التى كانت تحاول إزاحة حكومات دول جنوب شرق آسيا غير الشيوعية، ولكن على الرغم من هذا التاريخ المؤسف، فإن العلاقات بين دول اتحاد جنوب شرق آسيا ASEAN والصين لم تكن يومًا أفضل مما هى عليه الآن.

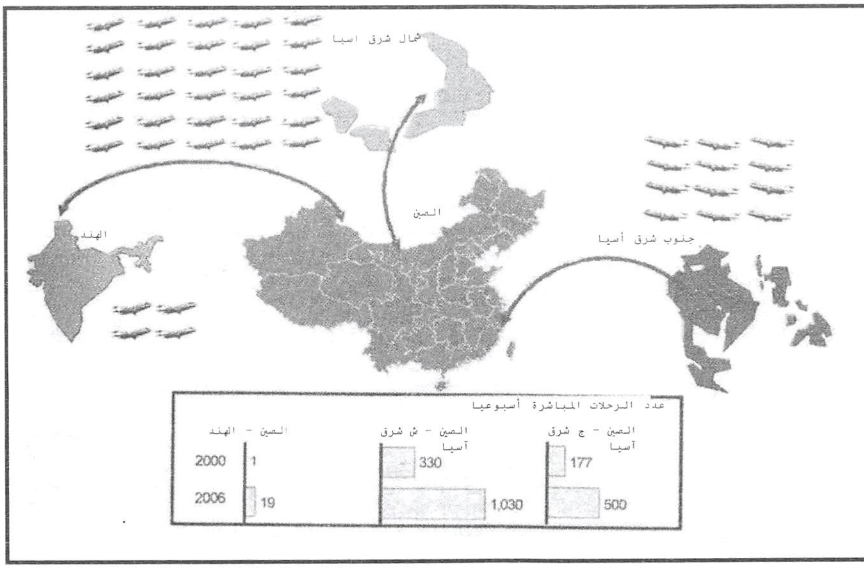
وأقوى دليل على رغبة الصين فى تنمية الشراكات المربحة مع جيرانها يوضحه حجم التبادل التجارى بينهم، ففى عام ١٩٩٠ - فى نهاية الحرب الباردة - كان حجم التبادل التجارى بين الصين واليابان يقدر بنحو ١٦ مليار دولار، ومع كوريا الجنوبية بنحو ٣,٨ مليار دولار، ومع اتحاد دول جنوب شرق آسيا بنحو ٧,١ مليار دولار، ومع الهند بنحو ٢٦٠ مليون دولار، وفى عام ٢٠٠٥ أى بعد خمسة عشر عاما كانت الأرقام ٢١٣,٣ مليار دولار للتجارة مع اليابان و١١١ مليار دولار مع كوريا الجنوبية، و١٣٠,٤ مليار دولار مع اتحاد دول جنوب شرق آسيا، و٢٠ مليار مع الهند.

ومن الجدير بالملاحظة هذه الطفرة فى علاقات الصين التجارية مع جيرانها كافة ومع باقى دول العالم. حيث إن تصميم الصين على تقوية علاقاتها التجارية مع باقى العالم يتناقض والدافع التقليدى الحضارى للصين التى تؤمن بضرورة تخفيض العلاقات التجارية إلى الحد الأدنى، ويكتب المؤرخ الأمريكى الشهير المتخصص فى شئون الصين ج.ك. فيربانك J.K. Fairbank عن السلوك الصينى التقليدى تجاه التجارة:

وقد يبدو الأمر شاذا ولكن التجارة الخارجية فى الصين كانت خاضعة للجزية، فقد كان ينظر إليها باعتبارها هبة تمنح فقط للبرابرة، ووسيلة لتقاسم خيرات الصين، ولا شىء أكثر من هذا. ولا شك أن هذه النظرة تعكس الطبيعة الرافضة للتجارة لدى الدولة الصينية، حيث احتل التاجر أدنى مرتبة

فى السلم الاجتماعى، أقل من المزارع وموظف الحكومة. وأصبح هذا الاتجاه قويا نتيجة الاكتفاء الذاتى للإمبراطورية، وبالتالى عدم ضرورة جلب إمدادات من الخارج. وعلى أية حال فقد كان ينظر للتجارة الخارجية على أنها لا تستحق أى سياسة عُليا، وهو ما كان يتردد باستمرار فى الوثائق الرسمية حتى أثناء القرن التاسع عشر(٢٣).

ومن ثم يتضح أنه على الصين أن تتغلب على بعض من قيودها الثقافية للارتباط والتواصل مع العالم بطريقة جديدة، وربما يجب على أوروبا أن تفعل الشىء نفسه. فقد كان قرار الصين فتح أسواقها أمام التجارة وإنشاء شركات قوية مع كل جيرانها، قرارًا تدفعه بلا شك اعتبارات جيوبوليتيكية سليمة، بما فى ذلك منع أى استراتيجية احتواء ممكنة قد تدبرها الولايات المتحدة، وعلى الرغم من علاقتها الصعبة مع اليابان، قررت الصين زيادة التجارة البينية معها والاعتماد الاقتصادى المتبادل. وما زالت الصين أكثر الدول جذبًا للاستثمارات اليابانية فى آسيا، فقد استثمرت اليابان ٤,٦ مليار دولار فى الصين عام ٢٠٠٦. وفى عام ٢٠٠٥، كان العدد الإجمالى للطلبة الصينيين الذين يدرسون فى اليابان ٨٠٥٩٢ طالبًا، بينما كان عدد الطلبة اليابانيين الذين يدرسون فى الصين ١٨٨٧٤ طالبًا. وفى عام ٢٠٠٧ سافر أكثر من خمسة ملايين من وإلى اليابان والصين. وفى الواقع، ارتفع معدل الطيران فى السنوات الأخيرة بين الصين وغيرها من الدول الآسيوية بدرجة كبيرة. وعلى سبيل المثال، فى عام ٢٠٠٠ لم تكن هناك سوى رحلة واحدة مباشرة بين الصين والهند، بينما ارتفع العدد إلى ١٦ رحلة فى عام ٢٠٠٦. وفيما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٦ ازدادت رحلات الطيران أسبوعيا ما بين الصين وشمال شرق آسيا من ٣٣٠ رحلة إلى ١٠٣٠ رحلة، كما ازدادت الرحلات الجوية بين الصين وجنوب شرق آسيا من ١٧٧ رحلة إلى ٥٠٠ رحلة أسبوعيا. [انظر شكل ٦-١].



شكل ٦-١:

فى خلال السنوات الست الماضية ارتفعت معدلات الطيران بين الصين وجيرانها الآسيويين. تقرير معهد بروكنجز ٢٠٠٧.

المصدر : Mckinsey & Co. analysis

وكان هذا القرار الذى اتخذته الصين بتكوين شراكات جديدة مع جيرانها قد أطلق بدوره نوعًا من المنافسة بين الدول الأخرى لمجاراة عروض الصين. وبعد أن قدمت الصين اتفاقا لحرية التجارة مع اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، وقدمت كل من اليابان وكوريا الجنوبية والهند نفس العرض. ولم يتم استكمال المفاوضات بعد، ولكن ازدادت التدفقات

التجارية. وأدت هذه التطورات إلى خلق أنماط جديدة للتجارة والاعتماد الاقتصادى المتبادل، كما تم استكمال العلاقات التجارية والاقتصادية بنمط جديد من التعاون السياسى يدفعه اتحاد جنوب شرق آسيا (ASEAN). وفى كل عام ينظم الاتحاد ASEAN سلسلة من الاجتماعات، تبدأ باجتماعات بين قادة الدول الأعضاء العشر، تليها اجتماعات الاتحاد "+٣" (حيث تمثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية "+٣"، وبعد ذلك يجرى اجتماع قمة شرق آسيا الذى يضم الدول الثلاث عشرة السابقة وأستراليا ونيوزيلندا والهند.

وينظر كثيرون فى الغرب إلى هذه الاجتماعات الدبلوماسية على أنها شديدة الملل. وهذا حقيقى فى كثير منها، ولكن أحيانا يجرى صنع التاريخ فى مثل هذه الاجتماعات. والآن مع تحول مركز الثقل الاقتصادى العالمى إلى دول شرق آسيا التى تعد الآن القوى الجديدة الصاعدة، فقد توقع العديد من الخبراء والمفكرون الأمريكيون أن تشهد المنطقة تنافسا سياسيا متزايدا وتوترات كثيرة. ولكن بدلا من ذلك زاد التعاون فى المنطقة. ولا يمكن وصف قدرة اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN على دفع هذه العملية بأقل من أنها مدهشة. وهذا يوضح ان على الاتحاد الأوروبى أن يتعلم درسا فى الدبلوماسية من اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN وليس العكس.

إن القيادة الدبلوماسية لاتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN لم تتمخض عن مكاسب وأرباح سياسية فحسب، بل غيرت أيضا كيمياء المنطقة بشكل كبير، وأدت إلى التعاون فى كثير من المجالات الجديدة. وقد ساعد اقتراح قدمه وزير خارجية سنغافورة، جورج يو George Yoe على إذكاء العلاقات القديمة فى المنطقة. وقد كانت أكبر جامعات آسيا خلال الفترة من القرن السابع إلى القرن الثانى عشر الميلادى فى نالاندا Nalanda، وهى مدينة فى ولاية بيهار الهندية. واعتاد العلماء من جميع أنحاء آسيا الذهاب إلى نالاندا. وكان العالم الشهير هسوين تسانج Hsuen Tsang (أو

Xuanzang كما هى فى هجاء بينين المعاصر)، الذى زار الهند عام ٦٣٠ ميلادية. وقام برحلة ملْحَمِّية من الصين إلى نالاندا جرى تسجيلها فى أوراقه ومذكراته الشهيرة "سجل عن الغرب" تم جمعه فى أثناء عصر مملكة تانــج (تا تانج سى يوكى)(*).

فقد احترقت نالاندا بأيدى الأتراك المسلمين تحت قيادة بختيار خالجى فى عام ١١٩٧، ونُسيت لمدة تناهز ثمانمائة عام. وقد لقى اقتراح سنغافورة ترحيبا من جانب قمة شرق آسيا (EAS). ومازال أمام نالاندا طريق طويل تقطعه قبل أن تعود إليها الحياة. ولكن العملية فى حد ذاتها ومجرد المشاركة فى هذا المشروع قد ساعدت على تذكير كبار الصينيين واليابانيين والكوريين والهنود، وصناع السياسات فى الاتحاد الآسيوى ASEAN بأن المنطقة ذات روابط تاريخية عميقة.

ويمكن أيضا للاتحاد الأوروبى أن يقدم اقتراحًا مماثلاً يحاول فيه إحياء المراكز القديمة للتعليم والدراسة فى الدول العربية منذ النبى [محمد صلى الله عليه وسلم] حتى عام ١٩٢٤، وهى الفترة التاريخية التى تولى خلالها المجتمع السنى المسلم قيادة العالم من خلال الخلافات المتتالية للأمويين والعباسيين وأخيرا الإمبراطورية العثمانية. وقد امتدت الخلافة الأموية لنحو قرن من الزمان بعد أن بدأت فى عام ٦٩١ ميلادية، وفى أثناء هذه الفترة كانت دمشق عاصمة العالم الإسلامى الذى اتسعت رقعته من الحدود الغربية للصين حتى جنوب فرنسا. ولم يقتصر الأمر على استمرار الفتوحات الإسلامية فحسب فى خلال هذه الفترة من شمال إفريقيا إلى إسبانيا وفرنسا فى الغرب وإلى السند وآسيا الوسطى وما وراء المحيط فى الشرق، بل شمل إنشاء المؤسسات الاجتماعية والقانونية الأساسية للعالم الإسلامى الجديد. وقام الخلفاء العباسيون الذين خلفوا الدولة الأموية بنقل العاصمة إلى بغداد، التى

(*) الاسم بالإنجليزية هو:
A Record of the West Compiled During the Tang Dynasty (Ta Tang Si Yu Ki)

سرعان ما تطورت إلى مركز فريد - ليس له مثيل- للعلم والثقافة، وأصبحت القلب الإدارى والسياسى لعالم متسع الأطراف، وحكم العباسيون لفترة امتدت ما يزيد على خمسمائة عام. وقد حافظت مراكز التعلم العربية على ثمار الثقافة اليونانية والرومانية فى الوقت الذى كانت فيه أوروبا غارقة فى عصور الظلام. وقد أعادت أوروبا اكتشاف الحضارتين اليونانية والرومانية من خلال التعاليم التى عمل الخلفاء المسلمون على حفظها وحمايتها. وفى الوقت الذى أصبحت فيه العقول الغربية مشغولة بهاجس احتمال وقوع صدام عميق بين المسيحية والإسلام، فقد ينظر إلى اهتمامها وعرضها إحياء المراكز القديمة للدراسة والعلم فى العالم العربى باعتباره لمحة تتسم بالشجاعة والسخاء.

إن مثل هذا التحرك المثالى الملهم سيساعد فى تحقيق أهداف عديدة فهو سيظهر السخاء الأوروبى تجاه العالم العربى. ومن خلال إحياء الاهتمام بالعلوم اليونانية والرومانية التى حافظ عليها العرب يمكن إظهار أنه ليست هناك عيوب فى الاتصال بين العالمين الإسلامى والمسيحى. ففى الماضى استفاد كلاهما من العلاقات الوثيقة فيما بينهما، كما سيؤدى هذا إلى تقويض دعاوى كثير من المفكرين المسلمين المتشددين بأنه لا توجد روابط مشتركة بين أوروبا العلمانية والعالم الإسلامى المتدين. ومن المتصوَّر أيضا أن يعمل إحياء الاهتمام بعصور الخلافة إلى إطلاق نهضة جديدة فى العالمين العربى والإسلامى، إن أوروبا لا يمكنها أن تخلق هذه النهضة، ولكن يمكنها بسخاء أن تضع أساسها، وعندئذ ستنشأ مشاركات جديدة بين أوروبا والدول الإسلامية. والأمر ليس مستحيلاً ويمكن تطبيقه.

البراجماتية

إن أحد الأهداف الرئيسية لهذا الكتاب إعادة تفاؤل الغرب بمستقبل عالمنا. ويمكن للعقول الغربية القيام بتغيير واحد بسيط حتى تصبح أكثر تفاؤلاً: وهو إسقاط كل المعتقدات التى تراكمت على مدى عدة عصور

لتصور التفوق الغربى على الحضارات الأخرى، ويجب عليهم أن يتوقفوا عن الاعتقاد بأنه يمكنهم إعادة تشكيل العالم بالصورة التى يرونها وفق أهوائهم، فلم يعد ممكنا إسباغ السمة الغربية على العالم. لقد اخطأ نايبول Naipaul، إذ إن الغرب لا يمثل "الحضارة العالمية". فهناك كثير من الحضارات الناجحة الأخرى، وكثير منها على وشك معاودة الازدهار مرة أخرى فى القرن الحادى والعشرين.

ولتحقيق النتائج المتفائلة التى نرجوها، فإن كلاً من الغرب وباقى العالم يجب أن يعيد اكتشاف الميزة القديمة للبرجماتية. ولسوء الحظ، سقطت هذه الكلمة فى دائرة سوء السمعة فى الغرب، ففى كثير من الأحوال تقترن الكلمة بقول لماكيافيللى يدعو إلى تبرير استخدام الوسائل غير الأخلاقية مادامت الأهداف نبيلة. ومع ذلك، وكما تمت إساءة فهم ماكيافيللى طوال العصور، فإن فضائل البرجماتية غالبا ما تضيع وتنسى فى الخطاب الحديث (وخاصة الغربى).

إننا نتحرك نحو أحد أكثر القرون تعقيدا فى التاريخ البشرى، وسيكون هناك الكثير من الحضارات والمجتمعات الناجحة فى كثير من أركان العالم، وسيكون هناك أيضا كثير من المشاكل والتحديات الخطيرة فى الأرجاء كافة. وأى "أجندة" تقوم على أساس إيديولوجى سينتهى بها الأمر إلى مأساة وستشكل بالفعل خطرا حقيقيا على العالم، وخاصة إذا ما كانت ستولد أخطاء كبيرة كسوء فهم فى الغرب بين الإسلام والمسيحية مثلاً. ولذا فإننى سأختتم كتابى هذا باقتراح للكيفية التى يمكن أن تؤدى بها البرجماتية إلى عالم أفضل.

إن الإسهام الأكبر لآسيا فى التاريخ هو إظهار أن المسيرة نحو الحداثة يمكن أن تؤدى إلى عالم أكثر سلامًا واستقرارًا ورخاءً. فمعظم المجتمعات لديها الاستعداد للانضمام إلى هذه المسيرة. أول قرار برجماتى يجب على

الغرب اتخاذه هو التخلى عن كل المحاولات والجهود الرامية إلى عزل أو احتواء أى مجتمع، إذ إن هذا العزل يمنع التحديث.

ولنأخذ حالتى إيران وميانمار، وهما مجتمعان حاول الغرب أن يعزلهما، وحتى الآن لا يجرؤ أى سياسى أمريكى على مساندة أى قرار يقضى بإنشاء علاقات دبلوماسية بين أمريكا وإيران. ويرجع هذا إلى أنه وفقًا للمنطق السياسى، فإن إقامة علاقات الدبلوماسية مع دولة يعتبر موافقة ضمنية على الاتجاهات السياسية التى تتبناها هذه الدولة، وهذا الافتراض فى حد ذاته يظهر المدى الذى أصبحت عليه أمريكا من عدم تطبيق البرجماتية فى سياساتها .

فلأكثر من ألفى عام كان معروفًا أن إقامة علاقات دبلوماسية لا يعنى الموافقة أو عدم الموافقة على الاتجاهات السياسية للدول. وهذا هو السبب فى أن الفاتيكان - الذى يعطى للقيم الأخلاقية قيمة كبيرة - قد أقام علاقات دبلوماسية مع جميع الدول تقريبا. وفى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة تحاول فيه عزل ليبيا وفصلها عن باقى العالم حافظ الفاتيكان على علاقاته الدبلوماسية معها.

وفى أثناء الحرب الباردة، كان الاتحاد السوفيتى هو الخصم الرئيسى للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وكان استمرار العلاقات الدبلوماسية بين جميع الأطراف أحد الأسباب التى أدت إلى عدم حدوث أى أزمة أو كارثة. ولم تقل الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبى فى أى وقت بأن علاقاتها الدبلوماسية مع موسكو تعنى موافقتها على نظام ملىء بشبكات السخرة والعمالة الإجبارية فى الاتحاد السوفيتى. وستكتشف الولايات المتحدة وأوروبا فضائل البرجماتية عند إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول كافة.

فى عام ٢٠٠٧ عملت الولايات المتحدة بجد ونشاط لإخماد الطموح النووى لدى كل من إيران وكوريا الشمالية، واعترفت علنا أنها قد حققت تقدما مع كوريا الشمالية، بينما حققت تقدما أقل مع إيران. لماذا حدث ذلك؟ الإجابة البسيطة هى أن الصين وببرجماتية تعاملت مع كوريا الشمالية، وكانت هناك مباحثات مباشرة معها، وعلى النقيض رفضت الولايات المتحدة المباحثات المباشرة مع إيران، وإحدى الحقائق العلمية البسيطة هى أن واشنطن لم تقتنع بعد بأن الحوار وليس الاحتواء سيؤدى إلى حل لمشكلة إيران.

لقد ظلت الحضارة الفارسية نحو ألفى عام على الأرض، بينما لم تكتشف أمريكا إلا منذ نيف ومائتى عام فحسب. ويمكننا أن نراهن على أن الحضارة الفارسية ستظل موجودة طوال وجود أمريكا فى المستقبل (وربما لفترة أطول). ومن ثم، فإن الخطوة البرجماتية الكبيرة التى يمكن لأمريكا أن تتخذها ستكون هى النظر خلف حجاب الحكومة الدينية، ومحاولة تطوير فهم عميق للحضارة والثقافة الفارسية. وينبغى عليها أن تقيم علاقات دبلوماسية سطحية مع الحكومة وتنمية العلاقات بين الشعبين الأمريكى والإيرانى، وينبغى أن يعود الطلبة الإيرانيون للدراسة فى الولايات المتحدة، كما ينبغى أن يزور السائحون الأمريكيون المواقع الأثرية الغنية بالآثار القديمة في إيران، وينبغى على أمريكا أن تستثمر فى إيران، بل وأن تقترح عليها اتفاقا للتجارة الحرة فيما بينهما.

ولفهم الأثر الذى يمكن لهذه السياسات أن تحدثه على المجتمع الإيرانى، يمكن عقد مقارنة بين حالة المجتمع الصينى فى عام ١٩٧٢ (مبادرة نيكسون بشأن العلاقات الأمريكية الصينية) وحالة المجتمع الصينى فى عام ٢٠٠٢. لقد ظلت الحضارة الصينية كما هى، ولكن نهج المجتمع الصينى تجاه بقية العالم شهد تغيرًا كبيرًا. وبدلا من تهديد العالم بدأت الصين فى توطيد علاقاتها مع باقى دول العالم. فقد درس نصف مليون طالب صينى

فى الجامعات الأمريكية، وقام مئات الألوف من الأمريكيين بزيارة الصين، وبحلول عام ٢٠٠٥ كانت أمريكا قد استثمرت أكثر من ١٨ مليار دولار فى الصين[٢٤]. واليوم أصبح لدى معظم الصينيين حلم واحد كبير وهو الحلم الأمريكى، فهم يريدون العيش فى سلام، وامتلاك منازلهم وأجهزة التلفزيون وآلات غسيل الملابس، والسفر إلى ديزنى لاند، والدراسة فى جامعة هارفارد. فبدون حتى أن تحاول أمريكا، فقد غيرت المجتمع الصينى تماما. ويمكنها أن تفعل الشىء نفسه مع إيران.

ولفهم أسباب فشل سياسة الاحتواء يجب النظر إلى حالة ميانمار، فقد قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بعزل ميانمار لما يناهز عقدين من الزمان. ولكن ماذا تم إنجازه من خلال هذا العزل؟ لا شىء! لقد سبب هذا غضبًا شديدًا بين مواطنى ميانمار المنفيين فى الخارج. وبعد تفكير عميق، قرروا أن عزل ميانمار غير مجدٍ، وأن إقامة علاقات مع ميانمار يمكن أن يؤدى فى نهاية الأمر إلى تغيير. وكتب مفكر مثقف شاب من ميانمار، هو ثانت مينت يو Thant Myint – U فى جريدة إنترناشيونال هيرالد تريبيون يقول:

ما الضغط الخارجى الذى يمكنه أن يحدث التغيير؟ وماذا بعد عامين من المقاطعة، وقطع المساعدات، وحظر التجارة، والإدانات الدبلوماسية، هل بدا أن جنرالات ميانمار أصبحت قبضتهم أشد عن ذى قبل؟ وهل ننظر حقا إلى ميانمار– الدولة التى يبلغ تعداد سكانها ٥٥ مليون نسمة – بالطريقة الصحيحة؟ إن الديمقراطية والانفتاح واتخاذ الإجراءات العملية المبنية على فهم أفضل لماضى البلاد يمكن أن يؤدى إلى استقرار طويل الأجل فى بلاد بها هذا التنوع الموجود فى ميانمار. والسؤال هو كيف يمكن تحقيق ذلك؟[٢٥].

كما يتطلب الأمر تطبيقا مماثلا لهذه الروح البرجماتية في واشنطن العاصمة، إذا كان ذلك سيؤدى إلى حل المشكلة رقم واحد فى عقول صناع السياسات الأمريكيين، ألا وهى العراق. والخطوة الأولى فى تحليل برجماتى للعراق هى الاعتراف ببعض الحقائق. فهناك ثلاثة مجتمعات كبيرة فى العراق: ١٥ مليون شيعى (٦٠% من إجمالى تعداد سكان العراق الذى يبلغ ٢٧ مليون نسمة)، و٥,٤ مليون سنى (نحو ٢٠% من سكان العراق) و٤ مليون كردى. وكان المجتمع السنى هو المسيطر سياسيا منذ قرون، حيث بدأ صعوده فى ظل الحكم التركى العثمانى السنى الذى حكم الشرق الأوسط لنحو أربعمائة عام، فقد فتحوا بلاد ما بين النهرين الجنوبية فى عام ١٥٢٤. ولم تسفر هزيمة العثمانيين فى الحرب العالمية الأولى عن إنهاء السيطرة السنية، فقد فشلت كافة المحاولات الشيعية فى الوصول إلى السلطة. وأتذكر محادثة بينى وبين سفيرين أحدهما تونسى والآخر مغربى، يمثلان بلديهما فى الأمم المتحدة فى نيويورك، قبل الغزو الأمريكى للعراق مباشرة فى شهر مارس ٢٠٠٣. قال أحد السفيرين للآخر" إذا ما غزت أمريكا العراق وأدخلت الديمقراطية فى العراق، فإنها ستؤدى فى النهاية إلى تمكين الشيعة من كسب السيطرة السياسية فى العراق، بعد انتظار دام عدة قرون" كانا يعلمان أن هذه إحدى الحقائق الأساسية، ومن الغريب أن أولئك الذين أداروا الغزو الأمريكى للعراق بدا عليهم أنهم لا يدركون نتيجة ما يقومون به.

وفى الانتخابات الديمقراطية حيث يأخذ الفائز كل شيء، كان من الطبيعى أن يكسب الشيعة، وكان من السهل التنبؤ بالمقاومة السنية، كما فعل كثيرون. وبدلا من استخدام الانتخابات الديمقراطية لانتخاب حكومة عراقية، كان ينبغى على الولايات المتحدة أن تعمل على إعداد صفقة سياسية جديدة بين المجتمعات الثلاثة، يشعر فيها كل منها انه قد تمت حماية حقوقه ومصالحه.

إن تخلى الولايات المتحدة عن الديمقراطية سيكون كالدواء المر، وقد ينظر إليه باعتباره ردَّة أو خطوة إلى الوراء. ولكن معظم أصدقاء الولايات المتحدة الذين يمكن الاعتماد عليهم من جيران العراق دول غير ديمقراطية مثل المملكة العربية السعودية، والأردن، ودول الخليج، وحتى مصر، وقد عملت أمريكا بشكل جيد معها جميعا. ومن ثم فإن سَعْوَدَة Saud Arabia-nization أو أردنة Jordanization العراق لا يلزم أن يكون خطوة إلى الوراء إذا ما كانت تؤدى إلى استقرار شعب العراق وانتهاء الحرب الأهلية المريرة. فالمفارقة هنا أن الجارة الديمقراطية الحقيقية الوحيدة للعراق هى إيران.

إن أمريكا لم تعرف كيف تصدِّر الديمقراطية إلى العراق ولا كيف تبنى نظامًا سياسيًا جديدًا فى العراق يكون مقبولاً من السنة والشيعة والأكراد. فينبغى على أمريكا أن تترك هذه المهمة للعراقيين، وأيضا وعلى نفس الدرجة من الأهمية، يجب أن تترك هذه المهمة لجيران العراق بما فيهم إيران. إن إدخال إيران قد يكون دواء آخر مرًّا على أمريكا أن تبتلعه، ولكن أمريكا قد بدأت بالفعل فى ابتلاعه عندما أعلنت فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٧ أنها ستدعو إيران للانضمام إلى العراق وجيرانه. ومن الصعب على الأمريكيين الاعتراف بأنهم كانوا عمليين، ومع ذلك فإن ملاحظات تونى سنو Tony Snow المتحدث باسم البيت الأبيض تُصوِّر ازدواجية الحديث الذى كان على الولايات المتحدة تقديمه تبريرًا للبرجماتية. فعندما سئل عن مشاركة إيران، أجاب سنو: "ليس هناك صدع، هناك عدد من الأشخاص يصفون مشاركة الولايات المتحدة فى اجتماع إقليمى باعتباره تغيرًا فى السياسة، ولكنه ليس كذلك". وعندما سأل أحد الصحفيين سنو لماذا "يتخذ موقفا دفاعيا بشأن اتباع الولايات المتحدة للطرق الدبلوماسية مع إيران"؟ أجاب سنو:" إننا لا نتخذ موقفًا دفاعيا، وإنما نحاول التوضيح"، وأضاف أن الولايات المتحدة لم تتنازل بعد عن شرطها بأن توقف إيران أنشطتها النووية قبل الدخول فى محادثات

مباشرة. وعندما سئل عما إذا كان يستبعد انعقاد لقاءات "جانبية" مباشرة مع إيران فى أثناء الاجتماعات القادمة أجاب بصراحة "نعم". وهذه التعليقات لسنو لا تتفق والنبرة المتفائلة لكوندوليزا رايس Condoleeza Rice وزيرة الخارجية الأمريكية، عندما تحدثت فى اليوم السابق لتصريحات سنو عن "مبادرة دبلوماسية جديدة".

لقد قدمت أمريكا هدية كبرى لإيران بغزوها للعراق، فمنذ قرون والمجتمع الشيعى يرنو باشتياق إلى تولى الشيعة للسلطة فى العراق، وبينما فشلت إيران فى تحقيق ذلك نجحت أمريكا، والآن أصبحت سيطرة الشيعة أمرًا واقعًا غير قابل للتغير(إذا أمكن بحكمة التخفيف من هذه السيطرة بعض الشيء من خلال ترك مساحة كافية للمجتمعين السنّى والكردى). إن مصلحة إيران أن تعمل جنبا إلى جنب أمريكا فى تحقيق استقرار العراق بدلا من أن تعمل ضدها، خاصة وأن أمريكا ترغب فى تدعيم المكاسب التى حققتها الديمقراطية فى العراق، وهو نفس ما ترغب فيه إيران. صحيح أنه من الناحية الإيدولوجية ينبغى على أمريكا ألا تتعاون مع إيران. ولكن من الناحية العملية إيران هى الشريك الطبيعى لتحقيق استقرار العراق وتحقيق خروج مُشرّف للقوات الأمريكية من العراق. وقد لا يكون لدى طهران ما تخشاه من النظام الحاكم فى بغداد، إلا أن الفوضى التى تختمر داخل حدود العراق تثير التوتر لدى الحكام الإيرانيين. ففشل العراق – أو نشوب حرب داخلية فيها تلوثها الإيديولوجيات الراديكالية وتحكمها الميليشيات العنيفة – يهدد استقرار إيران، كما أن الحكم الذاتى للأكراد أو الاستقلال يمكن أن يحدث اضطرابًا فى الوضع الحساس للأكراد فى إيران.

والمفارقة هنا أن مصلحة إيران فى تحقيق استقرار العراق تفوق مصلحة أمريكا. فالكابوس الأمريكى هو عدم استقرار المكسيك، وهو ما يظهر بوضوح أثناء كل أزمة مالية تتعرض لها المكسيك، حيث تتدخل

أمريكا بحزم لدعم استقرار المكسيك، وذلك لمنع سيل اللاجئين المتدفق من المكسيك إلى الولايات المتحدة. وفى هذا الصدد يمكن القول إن العراق هو "مكسيك" إيران، فعدم استقرار العراق سيؤدى إلى تدفقات ضخمة من اللاجئين لإيران، وإذا استمر النزاع، فسيكون على إيران تقديم الموارد لحماية مصلحة الأغلبية الشيعية. وقد تكون هذه التكلفة شديدة الارتفاع وصعبة أيضا بالنسبة لإيران خاصة وأن إيران تواجه قدرا كافيا من المشاكل الداخلية التى ينبغى أن توجه اهتمامها إليها. هذا بالإضافة إلى أن إيران لديها مصلحة قوية، مثل تركيا، فى ألا ينقسم العراق إلى ثلاث دويلات. إذ إن كردستان العراقية المستقلة ستمثل كابوسا ضخما لكل من إيران وتركيا. ومن ثم، فإن إيران تفضل بوضوح أن يكون إلى جوارها عراق مستقل نتيجة لصفقة سياسية جديدة كبرى بين المجتمعات الثلاثة داخل العراق.

وقد نجحت أمريكا خلال قرنين من الزمان وتقدمت بخطى واسعة إلى الأمام بسبب انتهاجها لأساليب جديدة، وذلك على النقيض من أوروبا المكبلة بأعباء تاريخية كبيرة وروح مقاومة للتغيير. ولحسن الحظ مازالت أمريكا تحتفظ بذلك، فعندما كون الرئيس بوش ما يسمى بـــ "المجموعة المعنية بدراسة العراق" (ISG) تحت رئاسة كل من جيمس بيكر، ولى هاميلتون James Baker & Lee Hamilton، أسفرت هذه المجموعة عن توصيات معقولة لحل مشكلة العراق. فتنص التوصية رقم ٩ فى تقرير "المجموعة المعنية بدراسة العراق" على أنه على أمريكا أن تقوم بمحادثات مع جيران العراق بما فيهم إيران. فتنص التوصية رقم ٩ على أنه ينبغى على الولايات المتحدة أن تبدأ فى محادثات مباشرة مع كل من إيران وسوريا حتى تحاول الحصول على التزامات منهما باتباع سياسات بناءة تجاه العراق، وغير ذلك من الموضوعات الإقليمية. وأنه ينبغى على الولايات المتحدة فى محادثاتها مع سوريا وإيران أن تتبع أسلوب تقديم حوافز إلى جانب التهديدات، وذلك

للحصول على نتائج ايجابية"(٢٧). ولكن للأسف، فإن رد الفعل الفورى لإدارة بوش على توصيات هذه المجموعة كان رد الفعل الإيديولوجى، فقد رفضت الإدارة مبدئيا تقرير "المجموعة المعنية بدراسة العراق"، ولكنها بعد ذلك عادت تدريجيا لتوافق على تنفيذ بعض توصياته، بما فى ذلك إدخال إيران فى المباحثات.

والنقطة الأساسية فى هذه القصة هى أن هناك مشكلة فى بغداد، ولكن هناك مشكلة أكبر فى واشنطن، ومثل أى مشكلة، يمكن دائمًا إيجاد حلول عملية، ولكن إيجادها يتطلب عقليات متفتحة والتخلص من أى تحيز مسبق. وغالبًا ما أتعاطف مع الدبلوماسيين الأمريكيين، فهم يواجهون صعوبة فى التفاوض مع منافسى أمريكا وخصومها فى الخارج، كما يقضون وقتا أطول فى التفاوض مع منافسيهم وخصومهم فى واشنطن. وعندما يحين الوقت للتفاوض فى الخارج، فإنهم عادة ما يكونون منهكين من مفاوضاتهم الداخلية. كما أنهم أيضًا يأتون مقيدين بمواقف تفاوضية جامدة. وهذا يفسر أيضا مدى الصعوبة التى تواجهها أمريكا فى اتباع البرجماتية فى سياساتها الخارجية.

ووفقا لمعلوماتى، فإن أمريكا هى الدولة الوحيدة التى لديها بالفعل مدرسة فلسفية تسمى "البرجماتية" "Pragmatism"، فقد درست الفلسفة فى كل من سنغافورة وكندا وفقا للمنهج بريطانى لدراسة الفلسفة. درست الفلسفة البريطانية والأوروبية، ولم يتم توجيه سوى النزر اليسير من الاهتمام بالمدرسة البرجماتية الأمريكية. فلم يكن ينظر للبرجماتية على أنها فلسفة جادة، لأنها لم تحاول أن تجد أو حتى تقترح الحقيقة المطلقة، بالطريقة التى كان يمكن أن يقوم بها "كانت" Kant أو "هيجل" Hegel. ونظرًا لأن البرجماتية لديها أسلوب أكثر انفتاحا نحو "الحقيقة"، فقد كانت البرجماتية تعامل بازدراء من قبل المدارس الفلسفية البريطانية والأوروبية.

وفى بداية القرن الحادى والعشرين، ومع دخولنا إلى إحدى أكثر مراحل التغيير التى واجهتها البشرية، فإن أمريكا تقوم بالتخلى عن البرجماتية فى الوقت الذى هى فى أمس الحاجة فيه إليها. إننا الآن نتحرك نحو أراض اقتصادية وسياسية يغمرها عدم اليقين، وسيكون من الحماقة افتراض أن الإيديولوجية الغربية للقرنين، التاسع عشر والعشرين مجدية فى القرن الحادى والعشرين، وسيكون من الحكمة المحافظة على عقل متفتح وتحدى الإيديولوجية الراسخة فى عقولنا. إن البرجماتية أفضل مصدر إلهام يمكننا استخدامه ونحن نبحر فى عباب القرن الجديد، ولذا فمن المفيد أن نقتبس مرة أخرى ما قاله أعظم معتنقى البرجماتية فى القرن العشرين "دينج إكسياوبنج" "لا يهم لون القط ما دام يصيد الفئران".

الهوامـــش

المقدمة

1. Daniel Mandel, "The Churchill Doctrine," FrontPageMagazine.com, 26 January 2005, http://www.meforum.org/article/673.

2. "President Bush discusses terror plot upon arrival in Wisconsin," White House press release, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/08/20060810-3.html.

3. Interview given by M. Michel Barnier, Minister of Foreign Affairs, France, to Res Publica, 18 February 2005, http://www.ambafrance-us.org/news/standpoint/stand109.asp.

4. Michael Wilson, Canadian Ambassador to the United States, "Notes for a Briefing to the House International Relations Committee Subcommittee on the Western Hemisphere," 25 May 2006, http://geo.international.gc.ca/can-am/washington/ambassador/20060525-en.asp.

5. Henry Hyde, "Perils of the Golden Theory," statement from the International Affairs Budget Request, before the International Relations Committee, US House of Representatives, 26 February 2006, http://commdocs.house.gov/committees/intlrel/hfa26078.000/hfa26078_0f.htm.

الفصل الأول

1. "The Big Election Offer—Free Colour TVs," *Straits Times* (Singapore), 30 December 2006.

2. Robert Kagan, *Dangerous Nation* (New York: Alfred A. Knopf, 2006), 328.

3. Anand Giridhardas, "Poor Rural India? It's a Richer Place," *International Herald Tribune*, 19 October 2005.

4. Michael Breen, *The Koreans: Who They Are, What They Want, Where Their Future Lies* (London: Orion Business Books, 1998), 5.

5. Joseph Kahn, "A Textbook Example of Change in China," *New York Times*, 31 August 2006.

6. Kanchan Lakshman, "More Muscle to Pakistan's madrassas," *Asia Times* (online), 25 April 2007.

7. Eric Pfanner and Raymond Bonner, "Doctor at Heart of Terror Case in Britain," *International Herald Tribune*, 4 July 2007.

8. "A Progressive Islam, Open to the World," excerpt from a speech by Dr. Yaacob Ibrahim, Minister for the Environment and Water Resources and Minister-in-Charge of Muslim Affairs, at the Hari Raya get-together on November 3, 2006, at the Istana, *Straits Times*, 7 November 2006.

9. Remarks of Lawrence H. Summers, Charles W. Eliot University Professor of Harvard University, at the World Economic Forum, Davos, Switzerland, 24–28 January 2007.

10. "Report: China to Complete First Stage of Modernization by 2015," *English People's Daily* (online), 29 January 2007.

11. Shashi Tharoor, "Meanwhile: India's Cellphone Revolution," *International Herald Tribune*, 2 February 2007.

12. Kevin Sullivan, "For India's Traditional Fishermen, Cellphones Deliver a Sea Change," *Washington Post*, 15 October 2006.

13. "To Do with the Price of Fish," *Economist*, 10 May 2007.

14. "Can Cell Phones Fix World Poverty? Author Nick Sullivan and Grameen-Phone Co-Founder Iqbal Quadir Discuss at the Aspen Institute," February 21, 2007, http://www.aspeninstitute.org; Nicholas Sullivan, *You Can Hear Me Now: How Microloans and Cellphones Are Connecting the World's Poor to the Global Economy* (San Francisco: Jossey-Bass, 2007), 145.

15. "Can Cell Phones Fix World Poverty?"

16. Johan Norberg, "American and European Protectionism Is Killing Poor Countries and Their People," *CATO Journal*, 4 September 2003, http://www.cato.org/pub_display.php?pub_id=3226.

17. Thomas H. Hoenig, "The Global Economy," Northern Colorado Summit on National Economic Issues, Loveland, Colorado, 15 September 2005.

18. Opening remarks by H. E. Nitya Pibulsonggram, Minister of Foreign Affairs of Thailand, at the international conference "Foreign Ministries: Adaptation to a Changing World," 14 June 2007.

19. "Global Economic Prospects: Managing the Next Wave of Globalization," World Bank, 2007.

20. John K. Veroneau, "Introduction," *Benefits of Trade, Costs of Protection*, eJournal USA, USInfo.State.Gov, 18 January 2007, http://usinfo.state.gov/journals/ites/0107/ijee/introduction.htm.

21. Ibid.

22. US Census Bureau, Foreign Trade Statistics, "Trade in Goods (Imports, Exports and Trade Balance) with China," 2005.

23. The APEC Forum was founded in Canberra, Australia in 1989 and had seventeen members in November 1993. They were: Australia, Brunei Darussalam, Canada, China, Hong Kong (China), Indonesia, Japan, Republic of Korea, Malaysia, Mexico, New Zealand, Papua New Guinea, the Philippines, Singapore, Chinese Taipei, Thailand, and the United States. Since then, several new countries have joined. They are: Chile, Peru, Russia, and Vietnam.

24. Fred Bergsten, "Plan B for World Trade," *Financial Times*, 15 August 2006.

25. David Hencke, "So That's Where the 100 Billion Euros Went," *Guardian*, 22 January 2007.

26. Nicola Smith, "Cost in Translation," EU Commission (online), January–February 2007, http://ec.europa.eu/commission_barroso/orban/news/docs/55-57multilingualism.pdf.

27. Niranjan Rajadhyaksha, *The Rise of India: Its Transformation from Poverty to Prosperity* (Singapore: Wiley & Sons (Asia), 2007), 13.

28. Paul Krugman, "The Trade Tightrope," *New York Times*, 27 February 2004.

29. John F. Kennedy, Special Message to the Congress on Foreign Trade Policy, 25 January 1962, http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=8688.

30. Edward Gresser, "Is 'Free Trade' Working? Testimony before the Senate Commerce Committee, Subcommittee on Interstate Commerce, Trade and Tourism," 18 April 2007, http://www.ppionline.org/ppi_ci.cfm?knlgAreaID=108&subsecid=206&contentid=254256.

31. David Hale, "The Best Economy Ever," *Wall Street Journal*, 31 July 2007, A15.

32. Ibid.

33. "How the Money Is Spent, Inside Europe," BBC News, http://news.bbc.co.uk/2/shared/spl/hi/europe/04/money/html/agriculture.stm.

34. Alexei Barrionuevo and Keith Bradsher, "Have Farm Subsidies Outlasted Usefulness?" *International Herald Tribune*, 7 December 2005.

35. Based on US Department of Agriculture (USDA) statistics provided by the Environmental Working Group: http://farm.ewg.org/farm/progdetail.php?fips=00000&progcode=total&page=district.

36. Daniel Drezner, "The New New World Order," *Foreign Affairs*, March–April 2007.

37. Francis Fukuyama, "The End of History," *National Interest*, Summer 1989.

38. Michael Wines, "An Ailing Russia Lives a Tough Life That's Getting Shorter," *New York Times*, 3 December 2000.

39. Vladimir Popov, "Russia Redux," *New Left Review*, 44, March–April 2007.

40. Amy Chua, *World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability* (New York: Anchor Books, 2004), 5, 11, 16.

41. Ibid., 15.

42. J. M. Roberts, *The Triumph of the West* (Boston: Little, Brown, 1985), 289.

الفصل الثانى

1. Angus Maddison, *The World Economy: A Millennial Perspective* (Washington, DC: Brookings Institute Press, 2007).

2. Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, "Dreaming with BRICs: The Path to 2050," Global Economics Paper No. 99, Goldman Sachs, 1 October 2003, http://www2.goldmansachs.com/insight/research/reports/report6.html.

3. "Overview: China at a Glance," *People's Daily* (online), http://english.people.com.cn/china/19990914A113.html.

4. "The Great Leap Forward, 1958–60," US Library of Congress, http://countrystudies.us/china/88.htm.

5. World Development Indicators, World Bank, 2005.

6. Andy Mukherjee, "Viewpoint: India's Vision Problem," *International Herald Tribune*, 15 March 2007.

7. "Shenzhen Focuses on Efficiency over GDP," China Yearbook 2003–2004, http://www.china.org.cn/english/government/118413.htm.

8. Michael Schuman, "The Birth and Rebirth of Shenzhen," *Time*, 14 August 2006.

9. Hu Jintao, "Why China Loves Globalization," *Globalist*, 7 June 2005.

10. Gao Shangquan, *China's Economic Future: Challenges to U.S. Policy*, Joint Economic Committee, 104th Congress (August 1996), S. Prt. 104–62.

11. Hannah Beech, "Asia's Great Science Experiment," *Time*, 23 October 2006.

12. Yojana Sharma, "In the Know," *South China Morning Post*, 27 February 2007.

13. Kanta Murali, "The IIT Story: Issues and Concerns," *Frontline* 20, no. 3, 1–14 February 2003.

14. Ibid.

15. Celia W. Dugger, "Web Moguls' Return Passage to India," *New York Times*, 29 February 2000, http://partners.nytimes.com/library/tech/00/02/biztech/articles/29india.html.

16. Jason Overdof, "India's Weapon: Its Diaspora," *Newsweek International*, 13 November 2006.

17. Amy Yee, "Vital Role for Indian Abroad," *Financial Times* (Asia-Pacific), 9 January 2007.

18. Raghunath A. Mashelkar, "India's R&D: Reaching for the Top," *Science*, 4 March 2005, http://www.sciencemag.org/cgi/content/full/307/5714/1415.

19. Ibid.

20. Beech, "Asia's Great Science Experiment."

21. "Global Economic Prospects: Managing the Next Wave of Globalization," World Bank, 2007.

22. Thomas Friedman, "Laughter and Tears," *Straits Times*, 24 May 2007.

23. Nicolas Kristof, "The Educated Giant," *New York Times*, 28 May 2007.

24. Anand Giridharadas, "An Economist's Rise Defies Caste System," *International Herald Tribune*, 11 October 2005.

25. Manjeet Kriplani, "Bihar's Tiny School Is Churning Out IIT-ians," *BusinessWeek*, 16 August 2006.

26. Michael E. Marti, *China and the Legacy of Deng Xiaoping: From Communist Revolution to Capitalist Evolution* (Washington, DC: Brassey's, 2002), 40.

27. "The Brezhnev Era," US Library of Congress, http://countrystudies.us/russia/14.htm.

28. "After Brezhnev: Stormy Weather," *Time*, 23 June 1980.

29. Zheng Yongnian and Lye Liang Fook, "Elite Politics and the Fourth Generation of Chinese Leadership," *Journal of Chinese Political Science* 8, nos. 1–2 (Fall 2003).

30. Ibid.

31. Alastair McIndoe, "100 Years On, Political Clans Still Reign in Philippines," *Straits Times*, 13 June 2007.

32. Goh Keng Swee, "Public Administration and Economic Development in LDCs," in Linda Low, ed., *Wealth of East Asian Nations: Speeches and Writings by Goh Keng Swee* (Singapore: Federal Publication, 1995), 128–45.

33. Goh Keng Swee, "The Vietnam War: Round 3," in Low, ed., *Wealth of East Asian Nations*, 313–32.

34. Simon Elegant and Michael Elliot, "Lee Kuan Yew Reflects," *Time Asia*, 5 December 2005.

35. Deng Xiaoping, Nanxun Jishim, p. 232, quoted in Michael Richardson, "'Mini-Singapore' Project Is Off and Running in China: Mr. Li and Mr. Lee Talk Business," *International Herald Tribune*, 21 May 1994.

36. Marti, *China and the Legacy of Deng Xiaoping*, 103.

37. Richard K. Betts, "Wealth, Power and Instability," *International Security* 18, no. 3 (Winter 1993–94): 64.

38. Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry," *International Security* 18, no. 3 (Winter 1993–94): 7.

39. Russell Mokhiber and Robert Weissman, "New US Treasury Secretary's Famous Remarks as World Bank Chief," Alternative Information and Development Centre, http://www.aidc.org.za/?q=book/view/130.

40. Joshua Ramo, "The Three Marketeers," *Time*, 15 February 1999.

41. Stephen I. Schwartz, ed., *Atomic Audit: The Costs and Consequences of U.S. Nuclear Weapons since 1940* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1998).

42. World Development Indicators, World Bank, 2005.

43. Dennis Bloodworth, *An Eye for the Dragon: Southeast Asia Observed: 1954–1970* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1970), xiv–xv.

44. Simon Elegant, "Disorder in the Courts," *Time*, 31 March 2007.

45. See Zheng Yongnian, *Will China Become Democratic? Elite, Class and Regime Transition* (Singapore: Marshall Cavendish International, 2004), 56.

46. For a discussion of this, see Martin G. Hu, "WTO's Impact on the Rule of Law in China," Mansfield Dialogues in Asia, 2001, www.mansfieldfdn.org/programs/program_pdfs/08hu.pdf.

47. From the *Complete Collection of Laws, Regulations and Rules in China* (Beijing: Beijing University Press for the Center of Legal Information and the Beijing Zhongtian Software Company, 1997).

48. Zhenmin Wang, "The Developing Rule of Law in China," *Harvard Asia Quarterly*, vol. 4, http://www.asiaquarterly.com/content/view/88/40.

49. Ibid.

50. *Democracy and Law* (Shanghai), no. 1 (1995): 6. The information in the previous two paragraphs comes from Gillian H. L. Goh, "Democratic Practice, Civil Society

and Rule of Law in China: Two Steps Forward One Step Back from Tiananmen to Falun Gong," unpublished manuscript.

51. Elegant, "Disorder in the Courts."

52. Jim Yardley, "A Young Judge Tests China's Legal System," *International Herald Tribune*, 28 November 2007.

53. Ashwinie Kumar Bansal, "Burden of Backlog," *The Tribune* [Chandigarh, India], 20 May 2007.

54. "Global Economic Prospects."

55. Statistics from the Ministry of Education of the People's Republic of China, http://www.moe.edu.cn/english/international_2.htm.

56. "More Talents Return Home From Overseas," *People's Daily* (online), 6 September 2000, http://english.peopledaily.com.cn/english/200009/06/eng20000906_49877.html.

57. Edward Tse, "China's Five Surprises," *Strategy + Business* (in-house publication of Booz-Allen-Hamilton), 16 January 2006, http://www.strategybusiness.com/resilience/rr00028.

58. Open Doors Report 2006, Institute for International Education, 2006, http://opendoors.iienetwork.org/?p=89251.

59. "Indian Students Return Home from US," *Economic Times*, 17 August 2005.

60. Tse, "China's Five Surprises."

61. John Sudworth, "Indians Head Home in 'Brain Gain.'" BBC News, 27 August 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/5290494.stm.

62. "It's a Reverse Brain Drain to India Now!" *Indian Express*, 23 December 2006, http://www.expressindia.com/fullstory.php?newsid=78613.

63. Sudworth, "Indians Head Home."

64. Robyn Meredith, "Back to India," *Forbes Asia*, 23 July 2007.

65. Harsh Kabra, "India's IT Prodigals Return Home," BBC News, 29 April 2005, http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/4447833.stm.

66. Kabra, "India's IT Prodigals."

67. Jane Perlez, "Chinese Move to Eclipse US Appeal in Southeast Asia," *New York Times*, 18 November 2004.

68. Chip McCorkle, "China Grants Yale Access to Market," *Princetonian*, 8 May 2006, http://prince-web1.princeton.edu/archives/2006/05/08/news/15574.shtml.

69. Speech by Yale President Richard C. Levin, "Creating Global Universities: From Student Exchanges to Collaboration," 12 November 2003, http://www.yale.edu/opa/outreach/china/20031112_levin_naea.html.

70. Kevin Cool, "China 101: Peking University Is Stanford's Latest Overseas Partner," September–October 2004, http://www.stanfordalumni.org/news/magazine/2004/sepoct/features/101.html.

71. "US-China University Collaboration for Training Government Officials," *Chinese News*, 19 January 2002, http://news.tsinghua.edu.cn.

72. Kristof, "The Educated Giant."

73. "A Thousand Chinese Desires Bloom," *BusinessWeek*, 22 August 2005, http://www.businessweek.com/magazine/content/05_34/b3948531.htm.

74. Tse, "China's Five Surprises."

75. David Cohen, "India Special: The Silicon Subcontinent," *New Scientist*, 19 February 2005.

76. APJ Abdul Kalam, "Golden Moments: 2006," *India Today*, 3 July 2006.

77. Jo Johnson and Joe Leahy, "Ambitions of India's Retail Revolutionary," *Financial Times*, 20 October 2006.

78. Alex Perry, "Bombay's Boom," *Time*, 18 June 2006.

79. Niranjan Rajadhyaksha, *The Rise of India: Its Transformation from Poverty to Prosperity* (Singapore: John Wiley & Sons, 2007), 20.

80. Fareed Zakaria, "India Rising," *Newsweek*, 6 March 2006.

الفصل الثالث

1. George F. Kennan, "America and the Russian Future," *Foreign Affairs*, April 1951.

2. Statistics from Stockholm International Peace Research Institute Yearbook 2007, http://yearbook2007.sipri.org. Numbers are in constant 2005 US dollars.

3. "United States Aircraft Carriers," Worldwide Military, http://www.worldwidemilitary.com/Navy%20ships/US%20Carriers/USA_Carriers_EN.htm.

4. "Exclusive: Ex-British Ambassador to Uzbekistan Craig Murray on Why He Defied UK Foreign Office by Posting Classified Memos Blasting US, British Support of Torture by Uzbek Regime," *Democracy Now!* 19 January 2006, http://www.democracynow.org/article.pl?sid=06/01/19/1452237.

5. Chinmaya R. Gharekhan, *The Horseshoe Table: An Inside View of the UN Security Council* (New Delhi: Dorling Kindersley, 2006), 201.

6. Ibid.

7. Editorial, "Punishment Please," *Economist*, 25 August 2005.

8. World Development Indicators (WDI), World Bank, 2005. The "West" is here and in all other WDI statistics considered to be all OECD EU states plus the United States, Canada, Australia, New Zealand, and Switzerland.

9. World Development Indicators, World Bank.

10. Ibid.

11. *Fortune* Global 500, CNNMoney.com, 24 July 2006, http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2006.

12. "Who Will Pay Money for US-Planned 'Toppling Saddam'?" Consulate-General of the People's Republic of China, 13 March 2003, http://houston.china-consulate.org/eng/nv/t52449.htm.

13. *Fortune* Global 500, CNNMoney.com.

14. Ibid.

15. Robert Angel, "The Japan Lobby: An Introduction," Japan Policy Research Institute Working Paper No. 27, December 1996, http://www.jpri.org/publications/workingpapers/wp27.html.

16. Ibid.

17. "The Top 1000 World Banks 2006," *The Banker*, 3 July 2006, http://www.thebanker.com. These rankings are derived from the list of top ten banks by tier one capital, which is the core measure of a bank's financial strength from a regulator's point

of view. It consists of the types of capital considered the most reliable and liquid, primarily equity. To measure the largest banks by assets is more complicated, as some banks have large asset management arms, including mutual funds and fixed income portfolios.

18. Ibid.

19. Joshua Ramo, "The Three Marketeers," *Time*, 15 February 1999.

20. J. M. Roberts, *The Triumph of the West* (Boston: Little, Brown, 1985), 278.

الفصل الرابع

1. Nishikawa Shunsaku, "Fukuzawa Yukichi," *Prospects: The Quarterly Review of Comparative Education* 23, no. 3/4 (1993): 8. The quote by Fukuzawa is from the article "Datsu-A Ron" (Leaving Asia) published in *Jiji-shimpo*, 16 March 1885. The translation is by Sinh Vinh in *Fukuzawa Yukichi nenkan* [Annals], vol. 11 (Mita, Tokyo, Fukuzawa Yukichi kyokai, 1984), http://www.ibe.unesco.org/publications/ThinkersPdf/fukuzawe.pdf.

2. "Ataturk: His Legacy Is Still Alive," Turkses, http://www.turkses.com/index.php?option=com_content&task=view&id=508&Itemid=31.

3. *Sun Zhongshan quanji*, vol. 1, p. 278, quoted in Kishore Mahbubani, "India: Emerging as Eastern or Western Power? India Can Follow in the Footsteps of Japan or China—or Even Forge Its Own Path," *YaleGlobal*, 19 December 2006, 278.

4. Amartya Sen, *The Argumentative Indian: Writings on Indian History, Culture, and Identity* (London: Penguin Books, 2005), 107.

5. Ibid.

6. Singh Amardeep, "Teaching Journal: Katherine Mayo's Mother India (1927)," Lehigh University, 7 February 2007, http://www.lehigh.edu/~amsp/2006/02/teaching-journal-katherine-mayos.html.

7. Quoted in Vai Ramanathan, "English Is Here to Stay: A Critical Look at Institutional and Educational Practices in India," *TESOL Quarterly* 33, no. 2 (Summer 1999): 211–31.

8. Quoted in Sen, *Argumentative Indian*, 107.

9. Quoted in "Europe Looks at India: The Modern Dilemma," 1946, http://www.oldandsold.com/articles11/europe-india-8.shtml.

10. Karl Kaiser, "Big Power Relations in the 21st Century," in Peter Molt and Helga Dickow, eds., *Kulturen und Konflikte im Vergleich: Comparing Cultures and Conflicts: Festschrift für Theodor Hanf* (Baden-Baden: Nomos, 2007).

11. "Inside Europe: How the Money Is Spent: Foreign Aid," BBC News, http://news.bbc.co.uk/1/shared/spl/hi/europe/04/money/html/foreign.stm.

12. Professor Wu Zengding, "The Era of Globalization and Chinese Civilization," Shaanxi Normal University, 23 February 2006.

13. Ibid.

14. World Development Indicators, World Bank, 2005.

15. Bethan Brookes and Peter Madden, "The Globe-Trotting Sports Shoe," http://www.saigon.com/~nike/christian-aid.htm.

16. "Chinese Travelers Changing the World's Tourism Pattern," *People's Daily* (online), 15 June 2007, http://english.people.com.cn/200706/15/eng20070615_384645.html.

17. Edward Friedman and Bruce Gilley, *Asia's Giants: Comparing China and India* (New York: Palgrave Macmillan, (2005), 175–76.

18. John Thornton, "Assessing the Next Phase of a Rising China," Brookings Trip Report, Brookings Institution, 22 December 2006.

19. Guy de Jonquieres, "Why Asia Needs a More Active Market in Ideas," *Financial Times*, 30 August 2006.

20. Lu Yiyi, "West Must View China through Clearer Lenses," *Straits Times*, 3 January 2007.

21. Mark Rowe, "China's New Cultural Revolution," *Independent*, 18 February 2007.

22. Ying Zhu, "Yongzheng Dynasty and Chinese Primetime Television Drama," *Cinema Journal* 44, no. 4 (Summer 2005): 3–17.

23. Joseph Kahn and Daniel Wakin, "Western Classical Music Made and Loved in China," *International Herald Tribune*, 2 April 2007.

24. Daniel Wakin, "Chinese Musicians Hitting a High Note in the West," *International Herald Tribune*, 3 April 2007.

25. Clement Crisp, "China Makes Dramatic Strides," *Financial Times*, 5 January 2007.

26. "An Analysis of the World Muslim Population by Country/Region," Invest East, http://www.factbook.net/muslim_pop.php.

27. Text of Mahathir Mohammad's speech at OIC summit, 20 October 2003, http://www.bernama.com/oicsummit/speechr.php?id=35&cat=BI.

28. King Abdullah address to the Nineteenth Summit of the League of Arab States, Royal Embassy of Saudi Arabia (Washington, DC), 28 March 2007, http://www.saudiembassy.net/2007News/Statements/SpeechDetail.asp?cIndex=686.

29. Claude Salhani, "Analysis: Breath of Fresh Air in Arab World," *UPI*, 9 April 2007.

30. Patricia Martinez, "Muslims First, Malaysians Second," *Straits Times*, 21 August 2006, 10. It should also be noted that 97 percent said that it was acceptable for Muslims to live alongside non-Muslims and 80 percent believed that Muslims should learn about other religions.

31. See the website of Terror Free Tomorrow: http://www.terrorfreetomorrow.org.

32. The Pew Global Attitudes Project, "The Great Divide: How Westerners and Muslims View Each Other," Pew Research Center, 22 June 2006, http://pewglobal.org/reports/display.php?ReportID=253.

33. Arab Human Development Report, United Nations, 2002, p. 113.

34. Marwan Bishara, "Three Conflicts, Two Mind-Sets, One Solution," *International Herald Tribune*, 7 August 2006.

35. David Brooks, "A War of Narratives," *New York Times*, 8 April 2007.

36. Fawaz A. Gerges, "Disowned by Mentor, Bin Laden Seeks New Pastures," *YaleGlobal* (online), 19 September 2007, http://yaleglobal.yale.edu/article.print?id=9681.

37. Sen, *Argumentative Indian*, 286.

38. Tariq Ramadan, "The Pope and Islam: A Struggle over Europe's Identity," *International Herald Tribune*, 21 September 2006.

39. Michael Vatikiotis, "Reality Check on Islam in Indonesia," *Jakarta Post Opinion and Editorial*, 14 April 2007, http://www.thejakartapost.com/yesterdaydetail.asp?fileid=20070414.F03.

40. Fareed Zakaria, "Hassle and Humiliation," *Newsweek*, 26 February 2007.

41. Darshan Singh Maini, "US Doublethink: Terrorism and Human Rights," *Tribune*, 25 February 2000.

42. M. S. N. Menon, "Uncle Sam's Double-Standards Well-Known, but Not Its Janus Face," *Tribune*, 16 March 2003.

43. Sen, *Argumentative Indian*, 283.

44. Ibid., 284.

45. Ibid., 136.

46. Jawaharlal Nehru, *The Discovery of India*, 5th ed. (London: Meridian Books, 1960), 80.

47. Sen, *Argumentative Indian*, 287.

48. Vincent A. Smith, *Akbar the Great Mogul 1542–1605*, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press, 1902), 226.

49. Shashi Tharoor, "A Glossary of Indianness—The 'B' List," *Times of India*, 29 April 2007.

50. "Bollywood Stars and Hyderabadi Biryani for Musharraf," rediff.com, 17 April 2005, http://www.rediff.com/news/2005/apr/16mush11.htm.

51. Jack G. Shaheen, "Hollywood's Muslim Arabs," *Muslim World*, Spring 2000, 23.

52. Jack Shaheen, "Hollywood Widens Slur Targets to Arab and Muslim Americans since September 11," *Pacific News Service*, 27 February 2002.

53. Bridget Johnson, "Hollywood's Last Taboo," *OpinionJournal*, 13 July 2005, http://www.opinionjournal.com/la/?id=110006954.

الفصل الخامس

1. John Jay, The Federalist No. 2, "Concerning Dangers from Foreign Force and Influence," 31 October 1787, http://www.constitution.org/fed/federa02.htm.

2. Lee Kuan Yew, "Global War against Terror Can Be Won," speech accepting Woodrow Wilson Award for Public Service, 17 October 2006, http://www.wilsoncenter.org/index.cfm?fuseaction=awards.item&news_id=205466.

3. Michael Massing, "The Storm Over the Israel Lobby," *New York Review of Books* 53, no. 10, 8 June 2006.

4. Saad Eddin Ibrahim, "The 'New Middle East' Bush Is Resisting," *Washington Post*, 23 August 2006.

5. "IPCC Reports Quick Action Can Avert Worst Climate Impacts," Environment News Service, 4 May 2007, http://www.ens-newswire.com/ens/may/2007-05-04-01.asp.

6. Gwynne Dyer, "Paying for the Sins of Emissions," *Straits Times*, 25 June 2007.

7. "Climate Change: You Will Have Many Vector-Borne Diseases," Interview with Rajendra Pachauri—Part III, rediff.com, 7 June 2007, http://www.rediff.com/news/2007/jun/07inter.htm.

8. Deep K. Datta-Ray, "Don't Tempt the Hawks," *Straits Times*, 12 June 2007.

9. Daniel Esty, "Is China Turning Green?" *Fortune*, 4 May 2007.

10. Statistics provided by the Embassy of Japan, 14 February 2007.

11. Ma Kai, "China Is Shouldering Its Climate Change Burden," *Financial Times*, 4 June 2007.

12. "IPCC Reports Quick Action Can Avert Worst Climate Impacts."

13. James Carroll, "60 Years of Faulty Logic," *International Herald Tribune*, 13 March 2007.

14. "Strategic Defense Initiative," RonaldReagan.com (The Official Website), http://www.ronaldreagan.com/sdi.html.

15. Ibid.

16. George Shultz, *Turmoil and Triumph* (New York: Scribner's, 1993), 770–73.

17. Mohamad ElBaradei, "Towards a Safer World," *Economist*, 18 October 2003, 47–48.

18. Anne-Marie Slaughter, and G. John Ikenberry, "Forging a World of Liberty under Law," Princeton Project on National Security, 27 September 2006, http://www.wws.princeton.edu/ppns/report/FinalReport.pdf.

19. President George W. Bush, Address to a Joint Session of Congress and the American People, 20 September 2001, http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/09/20010920-8.html.

20. Zuraidah Ibrahim, "Iran's Many Personalities Will Intrigue the Observer," *Straits Times*, 22 March 2007.

21. Fareed Zakaria, "What Iranians Least Expect?" *Newsweek*, 2 October 2006.

22. Richard Nixon, Toasts of the President and Premier Chou En-Lai of the People's Republic of China at a Banquet Honoring the President in Peking, 21 February 1972, http://www.presidency.ucsb.edu/ws/print.php?pid=3748.

23. Scheherazade Daneshkhu, "The West Must Stop Meddling in Iran's Affairs," *Financial Times*, 30 August 2006.

24. Nassrine Azimi, "Do Not Neglect Culture," *International Herald Tribune*, 8 May 2007.

25. "Ahmadinejad's Letter to Bush," *Washington Post*, 9 May 2006, on http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/05/09/AR2006050900878.html.

26. Mark Lilla, "The Politics of God," *New York Times*, 19 August 2007.

27. Ibid.

28. Nicholas Kristof, "Diplomacy at Its Worst," *New York Times*, 29 April 2007.

29. Agence France-Presse, "Chirac Warns of Flood of Africans," *Straits Times*, 15 July 2006.

30. Associated Press, "Egypt Blasts Group of Middle East Peacemakers to Criticize Israel," *International Herald Tribune*, 31 May 2007.

31. Kishore Mahbubani, "Review Essay—Charting a New Course," *Survival* 49, no. 3, Autumn 2007.

32. John Cherian, "A Guarded Engagement," *Frontline* 15, no. 26, 19 December 1998–1 January 1999.

33. Ibid.

34. Lee Kuan Yew, "Post-9/11 Balance of Influence in Asia-Pacific," *Forbes*, 18 June 2007.

35. Speech by Premier Wen Jiabao of the State Council of the People's Republic of China at the Japanese Diet, 12 April 2007, http://www.mfa.gov.cn/eng/zxxx/t311107.htm.

36. Michael E. Marti, *China and the Legacy of Deng Xiaoping: From Communist Revolution to Capitalist Evolution* (Washington, DC: Brassey's, 2002), 154.

37. Cynthia Watson, Testimony to the U.S.–China Commission, 21 July 2005, p. 2, http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/written_testimonies/05_07_21_22wrts/watson_cynthia_wrts.pdf.

38. Stephen Johnson, "Balancing China's Growing Influence in Latin America," Heritage Foundation No. 1888, 24 October 2005.

39. Abraham McLaughlin, "Trade Drives Political Role Ahead of Zimbabwe's Elections," *Christian Science Monitor*, 30 March 2005.

40. Antoaneta Bezlova, "China's Soft-Power Diplomacy in Africa," *Asia Times*, 23 June 2006.

41. "The G7 in Washington," *Economist*, 4 October 2004, available on http://www.economist.com/agenda/displayStory.cfm?story_id=3258391.

42. Richard Halloran, "China's Decisive Role in the Asian Financial Crisis," Global Beat Issue Brief No. 24, 27 January 1998.

43. Ibid.

44. Gideon Rachman, "Walk Softly and Carry a Big Purse," *Straits Times*, 23 February 2007.

45. Sheng Lijun, "China-ASEAN Free Trade Area: Origins, Developments and Strategic Motivations," Institute of Southeast Asian Studies Working Paper, International Politics & Security Issues Series No. 1 (2003).

46. Beverly Crawford, "The Impact of EU Enlargement on the Euro-Med Partnership," Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series Vol. 5 No. 23, July 2005.

47. Kevin Byrne, "Euromed: An Economic Failure?" Cafebabel.com, 28 November 2005, http://www.cafebabel.com/en/article.asp?T=A&Id=1545.

48. Niveen Wahish, "On the Wrong Foot," *Al-Ahram* (online), 28 April–4 May 2005, Issue No. 740, http://weekly.ahram.org.eg/2005/740/ec3.htm.

الفصل السادس

1. Dr. Manmohan Singh, prime minister of India, speech to the LSE Asia Forum 2006,7 December 2006, http://www.lse.ac.uk/collections/LSEAsiaForum/pdf/ManmohanSingh_OpeningAddress.pdf.

2. Yongjin Zhang, *China in International Society since 1949: Alienation and Beyond* (New York: St. Martin's Press, 1998).

3. World Bank Development Indicators, World Bank, 2005.

4. US Census Bureau estimate (as of 1 July 2006).

5. Pascal Lamy, *Towards World Democracy* (London: Policy Network, 2005), 21–22.

6. Shamshad Ahmad, "No More of This Global Carnival," *Dawn*, 2 December 2007.

7. Deniz Ulke Aribogan, "The Summit of Divided Nations," *Aksam*, 15 September 2005.

8. Gyorgy Fodor, "Mirror Tell Me," *Magyar Hirlap*, 19 September 2005.

9. Karen Taylor et al., "IMF Quotas, Representation and Governance," Australian Government Treasury Working Paper, November 2004, 11.

10. Ibid., 12.

11. Stephany Griffith-Jones, "Governance of the World Bank," paper prepared for the UK Department for International Development, 2002, 11.

12. Rodrigo de Rato, "The Changing Role of the IMF in Asia and the Global Economy," speech given to the National Press Club, Canberra, Australia, 13 June 2006.

13. Griffith-Jones, "Governance of the World Bank," 2.

14. Lex Rieffel, "Don't Rush to Reform the Fund (and the Bank)," *Examiner*, 23 March 2006.

15. Preamble, 1945 Charter of the United Nations.

16. Cited by Joe Klein, "The Truman Show," *New York Times*, 11 June 2006, http://www.nytimes.com/2006/06/11/books/review/11klein.html.

17. Celia Dugger, "Donor Nations to Focus on Growing States," *New York Times*, 24 April 2006.

18. Rieffel, "Don't Rush to Reform the Fund (and the Bank)."

19. Ibid.

20. Editorial, "Stormy Weather," *Economist*, 27 January 2007.

21. Barton Gellman, "CIA Weighs 'Targeted Killing' Missions," *Washington Post*, 28 October 2001. See also William Horsley, "Fighting a 'Dirty War,'" BBC News, 21 September 2001.

22. "Development Aid from OECD Countries fell by 5.1% in 2006," OECD website, http://www.oecd.org/document/17/0,3343,en_2649_33721_38341265_1_1_1_1,00.html.

23. J. K. Fairbank, "Tributary Trade and China's Relations with the West," *Far Eastern Quarterly* 1 (1942): 139.

24. "Foreign Investment in China," *US-China Business Council*, April 2006, http://www.uschina.org/info/chops/2006/fdi.html.

25. Thant Myint-U, "Don't Force Democracy in Myanmar," *International Herald Tribune*, September 30–October 1, 2006.

26. Richard A. Oppel Jr. and Helene Cooper, "Iran to join US at Iraq Talks," *International Herald Tribune*, 28 February 2007.

27. The Iraq Study Group Report, http://www.usip.org/isg/iraq_study_group_report/report/1206/iraq_study_group_report.pdf.

المؤلف فى سطور:

كيشور محبوباني Kishore Mahbubani

أستاذ ممارسة السياسة العامة

Professor in the Practice of Public Policy

عميد مدرسة لى كوان يو للسياسة العامة

Dean, Lee Kuan Yew Sch. For Public Policy

جامعة سنغافورة الوطنية National University of Singapore

درس كيشور محبوبانى الفلسفة والتاريخ، وحالفه الحظ فى الحصول على وظيفة حكومية، كما كان يكتب عن الموضوعات العامة فى نفس الوقت. وعمل بوزارة الخارجية لسنغافورة وشغل وظائف فى كمبوديا، وماليزيا وواشنطن العاصمة، ونيويورك حيث شغل منصب سفير سنغافورة لدى الأمم المتحدة، كما شغل منصب رئيس مجلس الأمن فى يناير ٢٠٠١ ومايو ٢٠٠٢. وكان سكرتيرا دائما لوزارة الخارجية بسنغافورة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٨، وحاليا، يعمل عميدا وأستاذا لمادة "ممارسة السياسة العامة" فى مدرسة لى كوان يو للسياسة العامة التابعة لجامعة سنغافورة الوطنية. وهو أيضا أستاذ مشارك بمركز آسيا والعولمة (CAG) التابع لمدرسة لى كوان يو للسياسة العامة.

ومازال البروفيسور محبوبانى يعمل عضوا بمجلس إدارة عديد من المؤسسات فى سنغافورة، وأمريكا الشمالية وأوروبا بما فى ذلك المعهد الدولى لمجلس الدراسات الإستراتيجية (IISS). والمجلس الدولى لمجتمع

آسيا، ومجلس رئيس جامعة ييل للنشاط الدولى، وصندوق سنغافورة – الصين (لجنة المنح الدراسية).

والبروفيسور محبوبانى يكتب، ويتحدث فى عديد من الصحف والمجالات الدولية، وقام بتأليف كتاب "هل يمكن أن يفكر الآسيويون؟ Can Asians Think وكتاب "ما بعد عصر البراءة: إعادة بناء الثقة بين أمريكا والعالم Beyond the age of innocence: Rebuilding trust between America and the world. والكتاب الحالى الذى صدر فى نيويورك فى فبراير ٢٠٠٨.

المترجم فى سطور:

سمير كريّم

كان يعمل وكيلاً أول لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولى فى خلال فترة النصف الثانى من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، قبل أن ينتخب مديرًا تنفيذيا وعضوا بمجلس إدارة بنك التنمية الإفريقى ممثلاً لمصر وجيبوتى، حيث عمل لمدة أثنى عشر عامًا.

وفى أثناء رحلة العمل الرسمية الطويلة بوزارة الاقتصاد حمل عبء المفاوضات مع أغلب دول شرق أوروبا، ثم مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مثل البنك الدولى وبنك التنمية الإفريقى وصناديق التنمية العربية وصندوق الأوبك مما اكسبه خبرة تفاوضية واسعة كان لها أكبر الأثر فى عمله بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامه بالتدريس فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة التى حصل منها على ماجستير فى إدارة الأعمال. فضلا عن دراسته العليا بالخارج بعد أن حصل على شهادته الجامعية الأولى من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٥٢.

وقد قام بترجمة عدد كبير من التقارير والمؤلفات الاقتصادية كان من أهمها "الاقتصاد الدولى الحديث" من تأليف جان هوجيندرون، وويلسون براون، وكان آخرها عن ترويض النمور من تأليف روبرت جران عن "الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا" فى عام ١٩٩٧. كما قام بترجمة كتاب "التثبيت والتكيف" "قصة الإصلاح الاقتصادى فى مصر" من تأليف د. جودة عبد الخالق. وكتاب تدمير النظام العالمى من تأليف د. فرانسليس بويل من إصدار المجلس الأعلى للثقافة وكتاب إنقاذ "آدم سميث" تأليف جوناثان ب. ويت من إصدار المركز القومى للترجمة، ضمن المشروع القومى للترجمة.

المراجعة فى سطور:

غادة وحيد إسماعيل

خريجة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، تعمل خبيرة اقتصادى بوزارة الاستثمار حيث تتولى التنسيق مع البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية، وتقوم بمراجعة عدد من الدراسات المشتركة فى مجالات الاستثمار والتمويل والتنمية الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى المشاركة فى إعداد العديد من التقارير التى تصدرها الوزارة فى مجالات الاستثمار وإدارة الأصول والخدمات المالية غير المصرفية. وتنظيم وإعداد عدد من المؤتمرات وورش العمل التى تناولت مجالات التنمية المالية، وتطوير مناخ الاستثمار.

وقد تم اختيارها للعمل فى البنك الدولى بواشنطن خلال الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠٠٧ حيث عملت على عدد من الدول فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل اليمن والأردن وليبيا مما أكسبها خبرة واسعة كان لها أكبر الأثر فى عملها بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامها بالمعاونة فى التدريس بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والتى حصلت منها على درجة الماجستير فى الاقتصاد.

وقد شاركت فى ترجمة عدد من التقارير الأوراق البحثية المختلفة فى الاقتصاد والتمويل منها "حول سياسات سعر الصرف: التجربة المصرية (١٩٧٠-٢٠٠١) والتى أعدها د.محمود محيى الدين وأحمد كوجك، وتقرير حول تقدم المرأة العربية لعام ٢٠٠٤ والذى أعده د.محمود محيى الدين، ود.سحر نصر.

التصحيح اللغوى: رفيق الزهــــار
الإشراف الفــنى: حســــن كامــل